

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص: تجارة ومناجمت دولي

الموضوع :

مدى أثر تكييف سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري

مع سياسات الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990 – 2019

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د يوسف رشيد

من إعداد الطالب :

عبابو الطيب

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بغداد شعيب
مقررا	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د يوسف رشيد
ممتحنا	جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان	أستاذ محاضر أ	د. سنوسي قويدر
ممتحنا	جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	أستاذ محاضر أ	د. ودان بوعبد الله
ممتحنا	جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان	أستاذ محاضر أ	د. بن لولو سليم
ممتحنا	المركز الجامعي- مغنية	أستاذ محاضر أ	د. بن لباد محمد

السنة الجامعية

2020 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

الحمد لله الذي تتم بفضل الصالحات على توفيقى لإتمام هذا العمل
البحثي والذي أهديه بصفة عامة إلى كل طالب علم يرى فيه مرجعا يمكن أن
يساهم في بحثه أو موردا متواضعا لدراسته، كما أهديه أيضا الى كل مسئول أو
ناشط في مجال الاستثمار والاقتصاد الحكومي ويرى فيه إلهاما أو مصدرا
يستمد منه قراراته أو يساعده في نشاطه،

وأهديه بصفة خاصة إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، وإلى
رفيقة دربي زوجتي العزيزة والى قرّة عيني ولداي محمد إياد وعبد الرحمان،
وإلى أستاذي العزيز يوسف رشيد أكرمه الله وجازاه كل خير، كما أهديه إلى كل
أساتذتي الكرام وخاصة من تفضلوا عليا بغزير العلم والمعرفة في دراسة
الماجستير بجامعة مستغانم،

كما لا أنسى أصدقائي الأساتذة الذين سبقوني في هذه المرحلة والذين لم
يخلوا علي بيد العون، كأستاذ حدو محمد، بندين إبراهيم، حمدي
معمر،.. الخ

كما أهديه أيضا إلى كل أصدقائي وصديقاتي الذين شجعوني باستمرار
كزميل حمودي معمر وعمرون عز الدين،.... الخ

و أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

كلمة شكر تقدير وعرfan

أشكر الله عز وجل وأحمده حمدا كثيرا على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، وأحمد الله على أن منى عليا بإشراف الأستاذ الفاضل الدكتور يوسف رشيد على هذه الأطروحة وعلى مرافقتي طيلة مساري الدراسي ما بعد التدرج فله جزيل الشكر والتقدير والعرfan،

كما لا أنسى بجزيل الشكر والعرfan لثلة أساتذتي الكرام الذين ساهموا في مورثنا العلمي والمعرفي وما إكتسبته في دراستي على أيدهم في دراسات الماجستير تخصص تجارة ومناجمنت دولي بجامعة مستغانم، وبالمناسبة أرف كل التقدير والعرfan وخالص الشكر الجزيل لأستاذ الدكتور شعيب بغداد رئيس لجنة المناقشة و كل الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على منحهم لنا جزء من وقتهم الثمين لمناقشة هذه الأطروحة وإثراءها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

. كما لا أنسى من شكري وتقديري للأصدقاء والأحباء وكل من قدم لي النصح والتشجيع من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
I.....الإهداء	
II.....التشكرات	
III.....قائمة الجداول	
VI.....قائمة الأشكال	
VIII.....قائمة الملاحق	
أ-ط.....مقدمة	
16.....الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار	
17.....تمهيد	
18.....المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار	
18.....المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار	
24.....المطلب الثاني: الاستثمار المباشر (الحقيقي أو الاقتصادي).	
26.....المطلب الثالث: الاستثمار الغير المباشر (الاستثمار المالي).	
29.....المبحث الثاني: النظريات المفسر للاستثمار	
30.....المطلب الأول: النظريات الاشتراكية حول الاستثمار	
32.....المطلب الثاني : النظريات الرأسمالية حول الاستثمار	
39.....المطلب الثالث: الاستثمار من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي	
44.....المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي الاستثماري وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.	
44.....المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي العام	
49.....المطلب الثاني : سياسات توجيه الإنفاق الحكومي	
55.....المطلب الثالث : سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري	
61.....المبحث الرابع: الاستثمار الخاص وسياساته.	
61.....المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الخاص	
64.....المطلب الثاني : مفهوم الخوصصة (الخصخصة).	
69.....المطلب الثالث : اثر تنفيذ سياسة الخوصصة	
72.....خلاصة الفصل	

73.....	الفصل الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.....
74.....	تمهيد.....
75.....	المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....
75.....	المطلب الأول: النمو الاقتصادي وخصائصه.....
79.....	المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وطرق قياسه.....
85.....	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي ومراحل تطوره.....
91.....	المبحث الثاني: نظريات النمو ونماذجه في الفكر التقليدي.....
91.....	المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين.....
95.....	المطلب الثاني : للنمو الاقتصادي عند النيوكلاسيكيين
96.....	المطلب الثالث: نماذج النمو في الفكر التقليدي.....
105.....	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث والمعاصر.....
105.....	المطلب الأول : نظريات النمو في الفكر الحديث والمعاصر
110.....	المطلب الثاني: نماذج النمو في الفكر الحديث والمعاصر.....
118.....	خلاصة الفصل.....
119.....	الفصل الثالث: تحليل علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص بالنمو الاقتصادي... ..
120.....	تمهيد.....
121.....	المبحث الأول: أثر سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي.....
121.....	المطلب الأول: مصادر تمويل وعوامل فعالية الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي.....
128.....	المطلب الثاني: مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي.....
المطلب الثالث: المضاعف والمعدل و أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي.....	
136.....	الإجمالي.....
141.....	المبحث الثاني: أثر سياسات الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي.....
141.....	المطلب الأول: الاستثمار الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي.....
144.....	المطلب الثاني: سلوك وطبيعة الاستثمار الخاص في الدول النامية.....
147.....	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للخصوصية وسياسات الاستثمار الخاص.....

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وارتباطهما بالنمو الاقتصادي.....	151
المطلب الأول : مزاحمة الإنفاق الحكومي الاستثماري للاستثمار الخاص.....	151
المطلب الثاني: العلاقة التكاملية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص.....	155
المطلب الثالث: دراسات وتجارب دولية حول علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص.....	164
خلاصة الفصل.....	170
الفصل الرابع: سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي.....	171
تمهيد.....	172
المبحث الأول: سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر وانعكاساتها على النمو الاقتصادي...173	173
المطلب الأول: مصادر الإنفاق الحكومي الاستثماري وآليات تنفيذه في الجزائر.....	173
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي الاستثماري على مخططات التنمية وبرامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.....	176
المطلب الثالث:: انعكاسات برامج ومخططات الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو في الجزائر.....	194
المبحث الثاني: تطور سياسات الاستثمار الخاص في الجزائر وانعكاساتها على النمو الاقتصادي.....	203
المطلب الأول: مراحل تطور الاستثمار الخاص في الجزائر.....	203
المطلب الثاني: تطور أساليب الاستثمار الخاص والخصوصية في الجزائر.....	210
المطلب الثالث: انعكاسات سياسات الاستثمار الخاص على النمو في الجزائر.....	214
المبحث الثالث: علاقة سياسات الاستثمار الحكومي والخاص ومدى تكيفها في الجزائر.....	220
المطلب الأول: العلاقة التكاملية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص في الجزائر.....	220
المطلب الثاني: العلاقة التزاخمية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الجزائر.....	227
المطلب الثالث: الشراكة بين القطاع العم والخاص.....	229
خلاصة الفصل.....	236
الفصل الخامس: القياس الاقتصادي لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	237

فهرس المحتويات

238	تمهيد
239	المبحث الأول: مدخل نظري للاقتصاد للقياسي
239	المطلب الأول: مفهوم منهج الاقتصاد القياسي و أهدافه
243	المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى، استخداماته و أهميتها
246	المطلب الثالث: البيانات، المتغيرات و النموذج في الاقتصاد القياسي
251	المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل (نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ)
251	المطلب الأول: مفهوم التكامل المشترك
253	المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك
256	المطلب الثالث: التكامل المشتركة ونموذج تصحيح الخطأ
	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثمائي والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة 1990-2019)
260	المطلب الأول: الدراسة الوصفية وتحديد متغيرات النموذج ومصفوف الارتباط
265	المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
277	المطلب الثالث: التحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة
283	خلاصة الفصل
285	خاتمة
295	قائمة المراجع
308	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
79	يوضح الفرق بين التُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	02-01
109	ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	02-02
142	فعالية الاستثمار الخاص و العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-1998)	03-01
166	تجارب بعض الدراسات للعلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص	03-02
174	(الجدول ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات	04-01
177	حجم وبنية الاستثمارات للفترة 1963-1966 (الوحدة مليون دج)	04-02
178	التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخططة للفترة 1969-1976	04-03
179	الاستثمارات الحكومية في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973	04-04
180	حجم الاستثمار المحققة في اطار المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	04-05
182	الاستثمارات الحكومية في إطار المخططين الأول والثاني للفترة 1980-1989	04-06
183	تطور وتوزيع الاستثمار الحكومي حسب الطاعات للفترة 1990-1999	04-07
185	مضمون وتوزيع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	04-08
186	عدد المشاريع المبرجة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	04-09
186	أهم النفقات على الإصلاحات والتدابير المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	04-10
188	الاعتمادات الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	04-11
189	محتوى ومحاور البرنامج التكميلي لدعم النمو والاعتمادات المخصصة لها 2005-	04-12

قائمة الجداول

	2009	
191	مضمون البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014)	04-13
196	تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة 1990-2000	04-14
198	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة 2001-2014	04-15
199	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال الفترة 2001-2014	04-16
200	تطور معدلات نمو قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة 2005-2009	04-17
201	تطور معدلات نمو خلال الفترة 2015-2017	04-18
208	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (1991-2008)	04-19
209	حجم القطاع الخاص من المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018	04-20
209	حجم القطاع الخاص حسب كل قطاع في المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018	04-21
215	تطور مساهمات القطاع الخاص في الإنتاج الخام للفترة 1990-1999	04-22
216	تطور مساهمات القطاع الخاص في الإنتاج الخام للفترة 2000-2016	04-23
217	نسبة تركيبة القيمة المضافة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام للفترة 2000-2016	04-24
218	نسبة تركيبة القيمة المضافة (خارج قطاع المحروقات) للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام للفترة 2000-2016	04-25
225	تطور الإنفاق على البنى التحتية وإنتاج أهم نشاطات القطاع الخاص في الجزائر للفترة 2000-2016	04-26
228	معدل تطور استهلاك رأس المال الثابت الخاص والحكومي وحجم الضرائب المحصلة على القطاع الخاص للفترة 2000-2016	04-27

قائمة الجداول

261	التعريف بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة وترميزها	05-01
263	أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة	05-02
264	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	05-03
268	نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الدراسة	05-04
269	نتائج إختبار التكامل المشترك لـ Johansen	05-05
270	نتائج إختبار المربعات الصغرى	05-06
271	نتائج إختبار دراسة البواقي u	05-07
272	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	05-08
274	نتائج إختبار دالة الارتباط للأخطاء العشوائية	05-09
274	نتائج إختبار دالة الارتباط لمربعات للأخطاء العشوائية	05-10
275	نتائج إختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي LM Test	05-11
275	نتائج إختبار Breusch-Pagan-Godfre	05-12
275	نتائج إختبار ARCH	05-13
276	نتائج إختبار Ramsey RESET	05-14

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
37	منحنى الطلب الاستثماري	01-01
50	يمثل دالة الإنفاق الحكومي	01-02
89	مراحل النمو الاقتصادي حسب "Walt W. Rostow"	02-01
92	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	02-02
101	مخطط التوازن لنموذج سولو الأساسي	02-03
102	الديناميكية الانتقالية في نموذج سولو	02-04
111	النمو الاقتصادي في نموذج AK .	02-05
116	معدل النمو والنفقات العمومية.	02-06
128	الطلب الكلي الفعال	03-01
130	أثر الزيادة والتخفيض في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي	03-02
131	تأثير السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي	03-03
132	التوازن الاقتصادي حسب نموذج (IS-LM)	03-04
133	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى IS	03-05
133	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى LM	03-06
135	التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل	03-07
137	أثر المضاعف على الطلب الكلي	03-08
140	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعدل	03-09

قائمة الأشكال

143	مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي	03-10
144	تطور دور القطاع الخاص في التنمية	03-11
153	أثر تمويل الإنفاق الحكومي على الدخل وسعر الفائدة (المزاحمة)	03-12
197	تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة 1990-2000	04-01
200	تطور معدلات نمو قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة 2005-2009	04-02
215	تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام لفترة 1990-1999	04-03
217	تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام لفترة 2000-2019	04-04
226	تطور الإنفاق على البنى التحتية وإنتاج أهم نشاطات القطاع الخاص في الجزائر للفترة 2000-2016	04-05
228	تطور استهلاك رأس المال الثابت الخاص والحكومي وحجم الضرائب المحصلة على القطاع الخاص 2000-2016	04-06
242	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	05-01
249	أنواع نماذج الاقتصاد القياسي	05-02
261	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	05-03
262	العلاقة بين متغير الدراسة	05-04
267	المنهجية المبسطة و المتبعة لإجراء إختبارات جذر الوحدة	05-05
270	نتائج إختبار دراسة البواقي u	05-06
273	نتائج إختبار "جاك-بيرا Jarque-Bera"	05-07
277	نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي على طول الفترة (1990-2019)	05-08

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
02	نتائج إختبار تحديد درجة تأخير (LPIB)
03	نتائج إختبار تحديد درجة تأخير (LDIG)
04	نتائج إختبار تحديد درجة تأخير (LINVP)
05	نتائج إختبار النموذج الثالث عند المستوى (LPIB)
06	نتائج إختبار النموذج الثاني للفرق الأول (LPIB)
07	نتائج إختبار النموذج الثاني عند المستوى (DIG)
08	نتائج إختبار النموذج الثاني عند الفرق الأول (DIG)
09	نتائج إختبار النموذج الثاني عند المستوى (INVP)
10	نتائج إختبار النموذج الثالث عند الفرق الاول (INVP)
11	نتائج إختبار الطريقة المربعات الصغرى (lpib c ldig linvp)
12	نتائج إختبار الطريقة المربعات الصغرى d(lpib) c u(-1) d(ldig) d(linvp)
13	نتائج إختبار تحديد فترة إبطاء البواقي (دراسة إستقرارية البواقي)
14	نتائج إختبار النموذج الثالث عند المستوى (دراسة إستقرارية البواقي)
15	نتائج اختبار رتبة الاندماج غير المقيد (تتبع)
16	نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى d(lpib) c u(-1) d(ldig) d(linvp)
17	نتائج اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي
18	نتائج اختبار LM للارتباط التسلسلي لـ DepBreusch-Godfrey:

قائمة الملاحق

نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء العشوائية (Breusch-Pagan-Godfrey)	19
نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء العشوائية ARCH	20
نتائج اختبار الشكل الدالي	21

المقدمة

تواجه الدول النامية عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، وتسعى إلى أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية ملائمة، من شأنها أن تخرجها من مشاكل التخلف، حتى تتمكن من أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة، ولهذا لم يعد غريبا أن تنتهج الدول النامية سياسات اقتصادية واقعية، أكثر التزاما بالمصلحة الوطنية مما يترتب على ذلك الاهتمام بالسياسات الاستثمارية الحكيمة، التي تعتبر أهم السبل لتحقيق النمو الاقتصادي في العصر الحالي، حيث يشكل الاستثمار حجر أساس في سبيل تحقيق النمو وقاطرة إقلاع اقتصادي حقيقي، فتسعى معظم الدول إلى زيادة حجمه بمختلف أنواعه وتجرب شتى الآليات والطرق في سبيل تحقيق ذلك. وعلى هذا الأساس أصبح الإنفاق الحكومي الاستثماري يمارس دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعد أداة حاسمة في توجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمتطلبات الإنتاج، كما تحتل سياسات الاستثمار الخاص أولوية في الدول النامية خاصة بعد فشل التسيير في القطاع الحكومي حيث تعمل الدولة على تهيئة مناخ الأعمال وبيئة ملائمة لتطويره فتقدم مختلف التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجذب هذا النوع من الاستثمار.

مع ذلك لازال الجدل الفكري والاقتصادي منذ عقود طويلة ينظر إلى مساهمة الاستثمار الحكومي أو الاستثمار الخاص في عملية تحريك النمو الاقتصادي، حيث ترجع أسباب هذا الجدل بالأساس إلى اختلاف استراتيجيات التنمية ودعم النمو عبر الفترات التاريخية السابقة التي تراوحت تارة بين هيمنة القطاع الحكومي وتارة أخرى القطاع الخاص، أو من خلال إستراتيجية كل دولة ومقومات نهوضها بهذا المتغير الاقتصادي الهام مراعاة لمقوماتها وإمكاناتها الاقتصادية، والجزائر من بين هذه الدول التي خطت مسيرة هامة في مجال الاستثمار منذ الاستقلال حيث هيمن القطاع الحكومي هيمنة شبه كلية إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي ليدخل القطاع الخاص المنافسة تدريجيا انطلاقا من برامج الخوصصة إلى يومنا هذا وتبقى العشرينية الأخيرة من أهم مراحل تطور الاستثمار في الجزائر خاصة وأن إمكانات وموارد الاقتصاد الوطني كانت مواتية وبقي الإشكال في فعالية هذه السياسات الاستثمارية و مدى نجاعتها الاقتصادية في تحريك عجلة النمو.

تعد الجزائر من الدول القلائل التي تخلصت نهائيا من المديونية الخارجية التي شكلت عبأ على استغلال مواردها ومؤثرا في قراراتها الاقتصادية، كما تتوفر على منشآت قاعدية تمكنها من بناء مسار اقتصادي بأريحية نسبية حيث يبقى الرهان الكبير في إعطاء دفع قوي للنمو الاقتصادي بتعزيز قدراته الإنتاجية والتخلص من التبعية الخارجية، ويبقى الاقتصاد الجزائري ينتهج سياستين متزامنتين للاستثمار، من جهة تنفق الحكومة أموال هائلة من ميزانية الدولة في شكل برامج ومشاريع استثمارية تشمل مختلف القطاعات العامة للدول وقد توسع هذا الإنفاق بصفة كبيرة في العشرينية الأخيرة نتيجة إطلاق برامج حكومية ضخمة في إطار مخططات دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ومن جهة ثانية تقوم بتشجيع الاستثمار الخاص ككل (محلي أو أجنبي) من

خلال أدوات التشجيع والتحفيز المالية منها والضريبية وحتى الإدارية وغيرها من عوامل إتاحة الفرص أمام المستثمرين الخواص لتسهيل إقامة مشاريعهم وأفضل دليل على المضى الجاد في سبيل تحقيق هذه السياسة هي خلق هيئات ومؤسسات وصناديق مالية لدعم الاستثمار الخاص كالوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، صناديق دعم الشباب على غرار "اونساج" و"اونجام" و"كناك"، فكلها أدوات فعلية لتسهيل إنشاء المؤسسات الخاصة.

وبالنظر إلى ما تبذله الحكومة من مجهودات مالية وإدارية في سبيل زيادة حجم الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص إلا أن مستوى تأثير هذين العاملين في إنعاش النمو الاقتصادي ودعمه لم ترقى بعد إلى المستوى الذي تطمح إليه الدولة الجزائرية ليصبح الاستثمار قاطرة حقيقية وفعالة للنمو الاقتصادي.

I. تحديد الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن تحديد إشكالية موضوع بحثنا هذا لمعالجة السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى فعالية سياسي الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، وأثر تنفيذهما على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للتحكم أكثر في جوانب موضوع بحثنا قمنا بتجزئة الإشكالية السابقة إلى أسئلة فرعية كالتالي:

- ✓ ما هي العلاقة بين سياسي الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستثمار الخاص بالنمو الاقتصادي؟
- ✓ إلى أي مدى يتجه الاقتصاد الجزائري في تنفيذ سياسات الاستثمار (الحكومي والخاص) وانعكاسات هذا التوجه على الاقتصاد الوطني وإلى أي مدى يمكن تحديد العلاقة بين هاتين السياستين؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن قياس أثر تنفيذ وفعالية الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وال المدى القصير؟.

II. فرضيات البحث:

- بعد صياغة وبلورة إشكالية موضوع البحث وتحديدتها ووضع الأسئلة الفرعية يمكننا الانتقال إلى صياغة الفرضيات التالية وطرحها لاحقا للمناقشة والاختبارات ومطابقة مدى صحتها مع الواقع:
- ✓ يمكن النظر إلى العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وسياسة الاستثمار الخاص على أنها علاقة تكاملية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛
 - ✓ يتجه الاقتصاد الجزائري في تنفيذ سياسات الاستثمار (الحكومي والخاص) نحو هيمنة الاستثمار الخاص مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق القيمة المضافة وزيادة حجم الإنتاج الوطني؛
 - ✓ يتأثر النمو الاقتصادي بإيجابية أكبر من خلال تنفيذ الإنفاق الحكومي الاستثماري مقارنة بالاستثمار الخاص في المدى الطويل وال المدى القصير.

III. حدود الدراسة وإطار البحث:

- من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، يتم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:
- ✓ دراسة الإنفاق الحكومي الاستثماري ومدى فعالية سياساته المتبعة على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى توسع الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خاصة في العشرينية الأخيرة من خلال التعرّيج على مختلف البرامج الحكومية للاستثمار العمومي الهادفة إلى إنعاش ودعم النمو؛
 - ✓ دراسة سياسات التحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص الكلي في الجزائر والتركيز على تقييم توجه القطاع الخاص خلال الثلاثة عقود الأخيرة ومدى مساهمتها في القيمة المضافة الإنتاج الوطني،
 - ✓ إبراز تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وتحليل أثرها على الوضع الاقتصادي؛
 - ✓ سنتناول في موضوع بحثنا دراسة قياسية لمدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة 1990-2019، من خلال نموذج التكامل المشترك مع إبراز مدى تأثير النمو الاقتصادي بالاستثمارين على المدى الطويل والمتوسط.

IV. دوافع اختيار الموضوع

- يمكن تلخيص أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة لعدت أسباب أهمها:
- انتهاج الحكومة لسياسة إنفاقية توسعية على مدار عقود من الزمن كان آخرها الإنفاق الاستثماري الكبير في إطار برامج للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي استهلكت مبالغ ضخمة من ميزانية الدولة على مدار عقدين من الزمن، حيث تزامنت هذه السياسة الاستثمارية مع سياسة أخرى استثمارية هي السياسات المنتهجة من أجل تشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص بمختلف أشكاله المباشرة منها و غير المباشرة في إطار منح القروض والتسهيلات المالية، الإعفاءات الجبائية وتخفيض أسعار الفائدة، ناهيك عن مختلف التسهيلات العقارية والإدارية.

- رغم كل الجهود المبذولة في سبيل زيادة حجم الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص بقي النمو الاقتصادي في الجزائري على مدار العقود الإصلاحية الثلاثة الماضية ضعيفا، مع العلم أن هذه الفترة صاحبته ارتفاع موارد الخزينة المحرك الأساسي لمختلف السياسات الاقتصادية والتي نتجت عن ارتفاع سعر البترول،
- أما عن الوضع الاقتصادي الراهن فمؤشراته التنبؤية سالبة، حيث انخفضت أسعار البترول وبدأ مخزون البلاد من العملة الصعبة يتقلص تدريجيا بصورة متسارعة خطيرة ناهيك عن تفشي ظاهرة الفساد وخروجها للعلن منبأة بمدى حجم الضرر الاقتصادي الذي خلفه هذا لأخير في الاقتصاد الوطني، حيث نتج عنه إهدار الوقت فضلا

عن رؤوس الأموال، وهذه كلها أسباب وتحديات اقتصادية تتطلب دراسة عميقة وموضوعية لمدى فعالية وحوكمة السياسات الاستثمارية الحكومية والخاصة وأثرها على النمو الاقتصادي.

V. أهمية موضوع البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال مضمونها الذي يتطرق بشكل جريء إلى مدى تقييم فعالية وأثر السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي لا يزال مبهم الدوافع والنتائج لدى كثير من الباحثين والاقتصاديين حيث يعاب على الحكومة زيادة الإنفاق السنوي وإطلاق برامج الاستثمارات الحكومية بتكاليف ضخمة من إيرادات الدولة، وفي المقابل تطبق سياسات استثمار من أجل تقليص تبعية الاقتصاد للمحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة حجمه في الاقتصاد الوطني، وأي السياسات تتطلب الاهتمام والرعاية الكبرى من أجل تحقيق أهداف التنمية وجعل الاقتصاد الوطني أكثر نموا خاصة في ظل أزمة انخفاض الموارد المالية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.

وتزداد أهمية الموضوع من خلال تحليل ودراسة العلاقة بين السياسات الاستثمارية المنتهجة (الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص) حيث تبذل الحكومة جهودا كبيرة في سبيل تحسين كفاءتها ونجاعتها الاقتصادية من خلال انعكاسات أثرها على النمو الاقتصادي باعتبار الاستثمار من أهم العوامل المحركة له، لكن الواقع الاقتصادي لا يعطي مؤشرات أكثر تفاؤلية، حيث يقودنا هذا الوضع الاقتصادي إلى إعادة التفكير في علاقة هاتين السياستين ببعضهما والى أي منهما نتجه مستقبلا وهل التركيز على سياسة وترك سياسة أخرى هو الحل أم أن تطبيق هاتين السياستين ملائمتين للحالة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر مقابل إعادة النظر في مكونات وفعاليتها من أجل الوصول إلى أكثر نجاعة اقتصادية.

VI. أهداف البحث

لقد دفعتنا عدة أهداف لدراسة هذا الموضوع ويمكن إنجازها كالاتي:

1. الأهداف المتعلقة بالباحث:

- ✓ الهدف الأول هو الإجابة على الإشكالية المطروحة لبحثنا هذا والمتمثلة في معرفة مدى فعالية سياسي الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، وأثر تنفيذها على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ يهدف بحثنا هذا أيضا إلى معرفة مدى تطور الاستثمار الخاص مقابل الاستثمار الحكومي وأثر كل منهما على الإنتاج الوطني، ومدى مساهمة كليهما في القيمة المضافة؛
- ✓ يهدف هذا البحث إلى معرفة توجهات الاستثمار وتقييم مساره التطوري من أجل إعداد سياسات إستراتيجية مستقبلية أكثر نجاعة وفعالية؛

✓ دراسة مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير للفترة من 1990 إلى 2019.

2. أهداف البحث بالنسبة للمحيط المعرفي والاقتصادي:

✓ إبراز فكرة استغلال الفرص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي باستعمال أدوات الاستثمار ذات النجاعة الاقتصادية في ظل توفر الموارد المالية خاصة ما حصل في حالة الجزائر على إثر البجوحة المالية التي أفرزها انتعاش أسعار البترول باعتبارها مورد جد هام في الاقتصاد الجزائري؛

✓ التعرف على العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري وتحديد تكامله مع الاستثمار الخاص من أجل انعكاسات إيجابية على تحسن معدلات النمو الاقتصادي؛

✓ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري وسياسات الاستثمار الخاصة، وتحليل أهم نقاط التقاطع بينهما في ظل البحث عن نمو الاقتصاد الجزائري، وتقييم مدى أثر تنفيذ هاتين السياستين على النمو في المديين الحالي والمستقبلي للاقتصاد.

3. أهداف البحث بالنسبة للمجتمع:

✓ يمكن لنتائج بحثنا هذا أن نخدم متخذي القرار الاقتصادي الاستراتيجي من خلال ما يمكن أن يطرحه من أفكار حول التدخل في سياسات الاستثمار وإعادة رسم توجهها بما يخدم التوازن الاقتصادي على المديين القريب والطويل، حيث تعتبر نتائجه بمثابة تقييم مرحلة هامة من مسار الاستثمار في الجزائر ومدى تأثيرها الفعلي في النمو الاقتصادي؛

✓ إعطاء نظرة مستقبلية حول رسم العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص أكثر تكاملية وبأهداف محددة وتدقيقية؛

✓ الرفع من مستوى المعرفة والوعي المجتمعي بخصوص علاقة الاستثمار سواء الذي تقوم به الحكومة أو ما ينشئه الخواص من مشاريع اقتصادية واثركليهما على الحياة الاقتصادية العامة وانعكاساتها على المجتمع.

VII. المناهج المستخدمة في البحث:

من أجل معالجة موضع دراستنا، ارتأينا الاعتماد على مناهج متعددة من أجل الوصول إلى التحليلات والنتائج المطلوبة:

1. المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمدنا هذا المنهج من أجل جمع وتلخيص التعاريف والمفاهيم المرتبطة بسياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي وربطها بالحقائق والواقع، و قمنا باستعمال أدوات التحليل من أجل تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري و النمو الاقتصادي وعلاقة الاستثمار الخاصة بنمو الاقتصاد.

2. المنهج التاريخي:

قمنا بإتباع المسار الحركي لتطور الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وتطور النمو الاقتصادي، حيث قمنا بتتبع الأحداث والوقائع التاريخية التي مرت بها هذه المتغيرات الثلاثة على طول الإطار الزمني للدراسة 1990-2019 الأمر الذي استدعى الوقوف على معظم الحقائق والتطورات التاريخية للمتغيرات الدراسة.

3. المنهج القياسي الإحصائي:

تم اعتماد المنهج الإحصائي القياسي في الدراسة التطبيقية من معالجة موضوع البحث، وذلك من أجل معرفة مدى أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر. ولمعرفة هذا الأثر سنقوم باستخدام نموذج قياسي مناسب متمثل في "التكامل المشترك أو المترامن" (Cointegration test) والذي يسمح لنا بدراسة العلاقة في المدى الطويل كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف إن وجد و الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية الغير مستقرة كما يمكن من خلال الاستعانة بنموذج تصحيح الخطاء إلى دراسة العلاقة التوازنية لمتغيرات الدراسة في الأجلين القصير و الطويل. كما قمنا باستعمال مخرجات برنامج "Eviews" في تحليل البيانات الإحصائية، حيث حدد زمن الدراسة بالفترة من 1990 إلى 2019، فأخذنا تقديرات الإنفاق الحكومي الاستثماري معبرا عنها بإجمالي رأس المال الثابت الحكومي بالأسعار الثابتة و الاستثمار الخاص معبر عنه بإجمالي رأس المال الثابت القطاع الخاص بالأسعار الثابتة و النمو الاقتصادي معبر عنه حجم الناتج المحلي الخام والمقوم بالأسعار الثابتة .

VIII. الدراسات السابقة:

لقد لقينا صعوبة في إيجاد دراسات سابقة في نفس سياق دراستنا هذه، لأن دراستنا تحتوي على موضوعين مزدوجين، نسعى إلى الدراسة التكييف بينهما ثم دراسة أثرهما على موضوع ثالث هو النمو الاقتصادي، وهذا لا يستثني بعض الدراسات في سياق الموضوعات التي نود دراستها وهي كالتالي:

✓ دراسة الأستاذ دربال عبد القادر من جامعة وهران، والأستاذ سدي علي والأستاذ ستي حميد من جامعة تيارت، مقال تحت عنوان: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" وكانت الدراسة محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري للفترة 2004-2011، حيث ارتكزت على تقرير التنافسية العالمي، وخلصت الدراسة إلى أن تمويل الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة يتم عن طريق رفع الضرائب، التي بدورها تخفض من الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وهو ما يذهب في اتجاه معاكس لاتجاه أحد أهم تعريفات التنافسية المتعلق برفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، بينما في حالة الدول الريعية كالجزائر، التي تعتمد في زيادة إنفاقها العمومي على زيادة

أسعار صادراتها من المحروقات فإنه من الواضح أن لزيادة الإنفاق قد تكون لها آثار سلبية على الرفاهية في المدى الطويل نظرا لاعتمادها على موارد ناضبة، دون تطوير موارد متجددة بديلة لجلب العملة الصعبة.

✓ دراسة عبد القادر بابا، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، تحت عنوان: سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، من جامعة الجزائر، حيث تطرق من خلالها الباحث على دراسة المحيط الداخلي لاستثمار في الجزائر والمتمثل في تقييم السياسات التحفيزية للاستثمار، وأثر السياسات الاستثمارية ودورها في تحقيق أهداف التنمية، كما تطرقت إلى دراسة المحيط الدولي والمتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ونصيب الدول النامية والعربية والجزائر من هذا الاستثمار، مع مقارنة الجزائر بدول شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، وكانت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم، ولم يعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة المحلية بسبب المشاكل والعراقيل الكثيرة التي يعاني منها المستثمر، بالرغم من التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين.

✓ بحث "هاجر سلاطني" من جامعة الجزائر وهو مقال منشور بمجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية العدد السادس ديسمبر 2016 بعنوان " دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية الشاملة" حيث خلص البحث إلى اعتبار ان سياسة الانفاق الحكومي هو أهم سياسة مالية لتوجيه وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، خاصة كونها أداة حكومية فعالة يعول عليها في حل المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها كالبطالة والتضخم، ويقارن البحث في استعمال هذه السياسة لتوجيه التنمية الشاملة وتحقيقها بين كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، ويخلص البحث في الأخير إلى أن الجزائر أمامها شوط كبير من التحديات والإجراءات لتفعيل دور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة وخلق اقتصاد ما بعد البترول.

✓ بحث "مكي عمارية" و"عتو الشارف" من جامعة مستغانم، مقال بعنوان "دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ" حيث تطرق البحث إلى تحليل العلاقة بين نفقات التجهيز و نفقات التسيير، الإيرادات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2015، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن هناك تأثير موجب لكل من نفقات التسيير، الإيرادات الجبائية، وتأثير سالب لنفقات التجهيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي أما عن نتائج استخدام نموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير موجب ومعنوي لنفقات التجهيز، الإيرادات الجبائية، وتأثير سالب وغير معنوي لنفقات التسيير.

✓ دراسة "عصام إسماعيل" من جامعة تشرين -اللاذقية-سورية، مقال بعنوان "دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية"، وتناولت هذه الدراسة حالة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة

من 1980 إلى 2010، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وسببية من الاستثمار العام باتجاه الاستثمار الخاص، كما توصلت إلى أن هذه العلاقة تكاملية على المدى الطويل بين هذين المتغيرين، بينما كان هناك أثر مزاحمة أو منافسة على المدى القصير بين كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

✓ دراسة "مايكل لويد وآخرون" بعنوان "الاستثمار العام والخاص في الاتحاد الأوروبي" وهي دراسة مقدمة في إطار قائمة المنشورات في سلسلة الشؤون الاقتصادية للبرلمان الأوروبي نهاية عام 2007، تهدف هذه الدراسة القياسية إلى تقييم مجالات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي من خلال تقييم سياسات الاستثمار العام والاستثمار الإجمالي على العموم، وتسلط الضوء بخاصة على الحجم المتزايد للاستثمار العام وما يلعبه من دور في زيادة كفاءة الاستثمار ككل ودور هذه السياسات في ترقية النمو الاقتصادي، حيث تعرض الدراسة مجموعة من الإحصائيات لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتدابير السياسية الموصوفة وإبراز أهميتها النسبية ومساهمتها في النمو، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أنه من أجل تحقيق ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل وزيادة معدل نمو طويل الأجل للاقتصاد الأوروبي لابد من تكوين مزيج من السياسات المناسبة للاستهلاك والاستثمار وسوق العمل وغيرها من الأسواق وان تكون مرنة بالشكل الذي يمكنها لعب دورها على أكمل وجه.

✓ دراسة "كزافييه راغوت وفرانشيسكو ساراسينو" بمساهمة مجموعة من خبراء المرصد الفرنسي للظروف الاقتصادية OFCE على غرار "جيرارد كورنييلو وآخرون" العام 2015، بعنوان "الاستثمار العام، رأس المال العام والنمو"، حيث يهدف الموضوع إلى دراسة الاستثمار العام في فرنسا وفي الاتحاد الأوروبي ككل وتقييم حجم الاستثمار العام الكافي الذي يزيد من النمو المحتمل على المدى الطويل والقصير، فتطرت الدراسة إلى أسباب انخفاض الاستثمار العام في فرنسا في السنوات الأخيرة وتأثيره على المالية العامة، كما تطرقت إلى أهم القيود التي تقف أمام توسع الاستثمارات العامة في فرنسا وبخاصة الاتفاقية الموقعة في إطار الاتحاد الأوروبي على غرار "خطة يونكر"، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد مستويات متفاوتة واختلاف كبير بين دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي اختلاف طبيعة الاستثمار العام من بلد إلى بلد آخر، كما خلصت الدراسة إلى التوجه نحو إصلاح مؤسستي بما يسمح بإحياء الاستثمار العام.

IX. خطة وهيكل البحث:

اجتهدنا في تقديم موضوع متوازن وفق منهج علمي سليم ومقبول حيث ارتأينا تقسيم موضوع بحثنا إلى خمسة فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار، وتضمن أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار؛

المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي الاستثماري وتدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية؛

المبحث الرابع: الاستثمار الخاص وسياساته.

الفصل الثاني: ماهية النمو الاقتصادي، وتضمن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: نظريات النمو ونماذجه في الفكر التقليدي؛

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث والمعاصر.

الفصل الثالث: تحليل علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص بالنمو الاقتصادي،

وتضمن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: أثر سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: أثر سياسات الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وارتباطهما بالنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو

الاقتصادي، وتضمن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر وانعكاساتها على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: تطور سياسات الاستثمار الخاص في الجزائر وانعكاساتها على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: علاقة سياسات الاستثمار الحكومي والخاص ومدى تكيفها في الجزائر.

الفصل الخامس: القياس الاقتصادي لأثر سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص

على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتضمن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل نظري للقياس الاقتصادي؛

المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل (نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ)؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي الاستثماري، الاستثمار الخاص، النمو الاقتصادي، الاقتصاد القياسي.

الفصل الأول

الإطار العام للاستثمار

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من أهم الظواهر الاقتصادية، حيث يعتبر متغيراً فاعلاً ومحركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وتتعدد النظريات الاقتصادية حول الاستثمار من فكر اقتصادي إلى آخر حيث يستمد تفسيره من الوضع الاقتصادي المعاش ومختلف التحولات الاقتصادية في كل مرحلة وبالتالي تختلف رؤيته الاقتصادية حسب منظور كل فكر ورواده، فتتباين توجهاته من الفكر الاشتراكي إلى الفكر الرأسمالي بشقيه الكلاسيكي والحديث وصولاً إلى الفكر الإسلامي.

لقد سيطرت فلسفة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي حتى مطلع القرن العشرين التي تبنت فكرة أن أفضل الطرق لتحقيق الرفاهية داخل المجتمع يتمثل في ترك الحرية المطلقة للأفراد في تحديد نوعية وحجم ما يقومون به من نشاطات اقتصادية (مبدأ دعه يعمل دعه يمر)، هذا بدوره عزز مبدأ الحرص على تحديد النفقات وحصر الحاجات الجماعية في أضيق نطاق ممكن والاقتصاد فيها، حيث يجب أن ينحصر في مجال الخدمات العامة الأساسية التي تقوم عليها الدولة للمحافظة على كيانها وتستمر في توفير خدمات الدفاع، الأمن الداخلي وخدمات القضاء والفصل في النزاعات، و أكد الكلاسيكيون على أن تحييد دور الدولة و آدائها الاقتصادي هو الأداة المثلى وأفضل ضمان نحو التوازن الاقتصادي وترك المجال للمستثمرين الخواص للأخذ بزمام الأمور نظراً لما يتم عبر هذا القطاع من مرونة وفاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، مع اكتفاء الدولة بتوفير العوامل الضرورية لتحقيق أهداف المستثمرين الخواص وتثبيت قراراتهم الاستثمارية بما يسمح بنجاح هذه المشاريع .

ومع ذلك فقد لعب التدخل الحكومي في كثير من المراحل الاقتصادية التاريخية دوراً أساسياً في امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال السياسات التوسعية للإنفاق الحكومي وبالأخص الاستثماري منه، حيث يلعب هذا الأخير دوراً فاعلاً في توجيه هذه المتغيرات من خلال تأثيره على إنتاجية عناصر الإنتاج المحرك الهام لهذه المتغيرات وبذلك يؤثر على معدل النمو الاقتصادي.

من أجل الإلمام بمفهوم الاستثمار ومختلف مكوناته الأساسية والسياسات المنتهجة من أجل تفعيل دوره في الحياة الاقتصادية وبالخصوص سياسات الإنفاق الحكومية على الاستثمار وسياسات الاستثمار الخاص ولمعرفة مدى أهمية هاتين السياستين وذلك من خلال التطرق إلى مفهومها وأشكالها الأساسية، وكيف تؤثر على اقتصاديات الدول، وبالنظر إلى زخم المعلومات وأهمية هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار؛

المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي الاستثماري وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛

المبحث الرابع: الاستثمار الخاص وسياساته.

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار

يكتسي الاستثمار أهمية بالغة في الاقتصاد حيث يعتبر متغيراً فاعلاً ومحركاً أساسياً في نموه، ويكتسب مفهومه من مكانته الاقتصادية ومن خلال علاقته بباقي المتغيرات الاقتصادية كالدخل والاستهلاك و الادخار كما يتأثر بالمحددات وعوامل تؤثر في توجهاته وأنواعه وأهدافه.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

أولاً: تعريف الاستثمار:

1. التعريف اللغوي:

يقول عنه ابن منظور في معجم لسان العرب أنه "يعني استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن".¹

2. التعريف الاقتصادي:

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره "توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك أن الموارد المتاحة تشمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان وعند تأجيل الانتفاع من هذه المورد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار"² و "هو عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تحقق على مدار فترات زمنية مقبلة"³،

كما يعتبر الاستثمار "العنصر الثاني من عناصر الطلب الكلي ويمثل نسبة قدرها حوالي 10% من مجموع الطلب الكلي، وهو العنصر الفعال في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك من خلال إقامة المزيد من الموجودات الرأسمالية المتمثلة في السلع الإنتاجية مثل المصانع والمعدات والآلات والأبنية التجارية والسكنية وغيرها"⁴، وعرف أيضاً على أنه "يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"⁵،

كما يتضمن الاستثمار غالباً التضحية بمجموعة من النفقات الاستثمارية المخططة بهدف الحصول على مجموعة متوقعة أكبر من التدفقات النقدية والتي تتميز بوجه عام بأنها غير مؤكدة خلال فترات زمنية مختلفة في المستقبل"⁶،

¹ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص18.

² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة - مصر، 2008، ص6.

³ أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحركات، الدار الجامعية الإسكندرية - مصر، 2006، ص17.

⁴ عبد الرحيم فؤاد، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص157.

⁵ محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999، ص7.

⁶ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص21.

وهو تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين، أو انه كل إنفاق-عام أو خاص- يؤدي على زيادة حقيقية في سلع أو عناصر أو خدمات الإنتاج،⁷ أما من وجهة نظر الاقتصاد القومي يعرف الاستثمار بأنه "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية"⁸ أو بأنه "استخدام لجزء من الموارد المتاحة لدى المجتمع لتكوين رأس المال العيني- سواء كان هذا التكوين للإحلال أو التوسع أو لإنشاء وحدات جديدة- الذي يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى"⁹

أما من وجهة نظر المنشأة الخاصة فيعرف الاستثمار بأنه "تخصيص قدر من الموارد المنشأة على أمل تحقيق العوائد التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا"¹⁰.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تتشارك في نقاط أساسية وهي وجود قيم حالية تم التضحية بها، توقع تحقيق عوائد في المستقبل، وجود فترة زمنية هي فترة الاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية، وأن هناك مخاطرة تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل، بالإضافة إلى أن الاستثمار هو وسيلة للتنمية يمكن من خلالها الاستغناء عن العائد الفوري والمباشر من أجل تحقيق المنفعة العامة وسد حاجيات المجتمع حيث يطلق على هذا النوع بالاستثمار العمومي أو الحكومي.

ثانيا: علاقة الاستثمار ببعض المتغيرات الاقتصادية:

1. الفرق بين مفهوم الاستثمار ومفهوم المضاربة ومفهوم المقامرة (Investment, Speculation, Gambling):

ينطوي مفهوم الاستثمار على تحقيق العائد من خلال تشغيل الأصول المكتتة أو استغلالها حيث يتطلب الاستعداد لتحمل درجة معقولة من المخاطرة¹¹، في حين ينطوي مفهوم المضاربة على تحقيق العائد من عملية شراء تلك الأصول أو بيعها مستفيدا من تقلبات الأسعار بين وقت وآخر وهي تتضمن على درجة عالية من المخاطرة المدروسة، أما المقامرة فتقوم على أساس توقعات وقوع أحداث معينة واحتمالاته ومن ثمة توافق النتائج الكلية مع التوقعات¹² فهي مراهنة على دخل غير مؤكد¹³.

⁷ عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص18، 19.

⁸ علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، المطبعة الكمالية، القاهرة - مصر 1973، ص 177.

⁹ سالم قاسم النعيمي، الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2005، ص21.

¹⁰ سالم قاسم النعيمي، نفس المرجع السابق، ص21.

¹¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص14.

¹² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص7.

¹³ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص14.

2. الفرق بين الاستثمار والادخار :

يفرق عادة بين الاستثمار والادخار، حيث يعرف الادخار بأنه الاستهلاك المضحى به وهو استهلاك مؤجل يتخلى به الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة استهلاكية حاضرة بقصد تأمين الأموال للإشباع رغبة استهلاكية محتملة في المستقبل وذلك دون الاستعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة¹⁴، في حين أن الاستثمار يقتصر عادة على الاستثمار الذي يترتب عليه زيادة فعلية في الناتج القومي في المستقبل،¹⁵ وهو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي مع الاستعداد لتحمل المخاطرة.

كما تعتبر فوائض الدخول النقدية سواء لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت الحكومية بمثابة المصدر الرئيسي للاستثمار، ذلك لأن كل من يدخر مالا يزيد عن حاجته الاستهلاكية يعتبر مستثمرا محتملا وليس بالضرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض نقدية¹⁶.

3. علاقة الاستثمار بتراكم رأس المال:

يعرف الاقتصادي البولوني "برونيسلاف مانك" التراكم "بأنه تحول جزء من الدخل القومي، أو بأدق تعبير جزء من الناتج الإضافي (الفائض الاقتصادي)، إلى موارد إنتاجية ثابتة وموارد إنتاجية دائمة"¹⁷، أما الاستثمار فيستمد مصدره من الفائض الاقتصادي وهو تحديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ثالثا: محددات الطلب على الاستثمار:

1. الطلب على الاستثمار:

يتحدد الطلب على الاستثمار من خلال ثلاثة أمور¹⁸:

- ✓ الأرباح المتوقعة (الكفاءة الحدية للاستثمار)؛
- ✓ أسعار الفائدة؛
- ✓ فرص الاستثمار.

وعلى المستثمر المفاضلة بين هذه الأمور حيث يفاضل بين :

- ✓ معدل الربح المتوقع (الكفاءة الحدية للاستثمار) ومعدل سعر الفائدة، فإذا كانت الأولى أكبر فإنه يتم الاستثمار والتوسع في المشاريع القائمة والعكس صحيح أي العلاقة عكسية؛
- ✓ الكفاءة الحدية للاستثمار والتكاليف التي يدفعها من أجل الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار.

¹⁴ شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد الحداد، مهند فايز الدويكات، إدارة الاستثمار، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص19.

¹⁵ محمد الحناوي، نبال فهد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 2006، ص9.

¹⁶ محمد مطر، إدارة الاستثمار، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2009، ص20.

¹⁷ محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص17.

¹⁸ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1998، ص123.

2. محددات الاستثمار:

تمثل محددات الاستثمار العوامل المستقلة أو المرتبطة بالاستثمار والتي يمكن أن تؤثر فيه فتميل الاستثمارات نحو الزيادة أو النقصان وتدفع بالمستثمرين إلى الاستثمار ويقبلون عليها وهذه العوامل هي¹⁹:

✓ الكفاءة الحدية للاستثمار ويعني بها معدل الربح المتوقع أو العائد المحتمل؛
✓ كلفة الاستثمار حيث تشكل كلفة الاستثمار العامل الثاني المهم الذي يحدد مستوى الاستثمار ويؤثر في القرار الاستثماري؛

✓ توقعات المستثمرين بالمستقبل وثقتهم بالوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في البلاد والمنطقة، فإن القرارات الاستثمارية تتوقف على التوقعات والتنبؤات بالأحداث، فالمستثمرون يبذلون جهداً كبيراً في تحليل الأوضاع محاولين التقليل قدر الإمكان من الخطر وعدم التأكد المرتبطين بالاستثمار²⁰؛

✓ الأرباح، حيث أن زيادة الأرباح تعني إمكانية توقع نشاط اقتصادي كبير وزيادة في الطلب وإمكانية تمويل الاستثمار الجديد عن طريق الأرباح المتراكمة وغير الموزعة وزيادة الأرباح سوف تؤدي إلى زيادة دخل المشروعات وكذلك الدخل القومي؛

✓ التقدم التكنولوجي، حيث الطرق الجديدة في الإنتاج تؤدي إلى تخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة؛
✓ الدخل، يعتبر الاستثمار دالة للأرباح، وبما أن المستويات المرتفعة للأرباح تقترن بمستوى مرتفع من الدخل وأن المستوى المنخفض من الأرباح تقترن بمستوى منخفض من الدخل فإن الاستثمار دالة للدخل.

رابعاً: أهمية الاستثمار:

الاستثمار ظاهرة اقتصادية هامة وله أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع ويمكن إظهار ذلك في عدة نقاط أهمها²¹:

- ✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة؛
- ✓ توفير فرص العمل وتقليل البطالة²²؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شقق طريق أو إقامة جسر أو حديقة... الخ؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات من خلال الاستثمارات في المنتجات الموجهة للتصدير؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع من خلال تأمين احتياجات المواطنين بالقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهي التبعية للغير؛

¹⁹ طارق الحاج، نفس المرجع السابق، ص 123، 124.

²⁰ محمد ديب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار لمنهل اللبناني، بيروت-لبنان 2007، ص 17.

²¹ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 11، 10.

²² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة؛
 - ✓ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة؛
 - ✓ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.
- خامسا: الهدف من الاستثمار:**

- إن محاولة معرفة غايات الاستثمار تقتضي التمييز بالدرجة الأولى بين الاستثمار الحكومي الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرون في القطاع الخاص، نظرا لاختلاف أهداف كل منهما.
- فبالنسبة إلى الاستثمار الحكومي يمكن ذكر بعض الأهداف مثل²³:
- ✓ يهدف الاستثمار إلى الزيادة في الثروة والمحافظة عليها²⁴؛
 - ✓ تقديم خدمة معينة للجمهور؛
 - ✓ تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية؛
 - ✓ مكافحة البطالة؛
 - ✓ محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة؛
 - ✓ تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- أما أهداف الاستثمار الخاص فتتمثل في²⁵:
- ✓ المحافظة على رأس المال المستثمر؛
 - ✓ تحقيق أقصى عائد ممكن؛
 - ✓ تعظيم القيمة السوقية للأسهم؛
 - ✓ تحقيق السيولة المالية.
- سادسا: مجالات و أنواع الاستثمار:**

يقصد بمجالات الاستثمار نوع وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وهناك مداخل ومعايير متعددة لتصنيف الاستثمار:

1. معيار الغرض منه:

يصنف الاستثمار بناء على الغرض من القيام به وينقسم إلى قسمين²⁶:

²³ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص12.

²⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص18.

²⁵ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص12، 15.

²⁶ احمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003، ص74.

1.1 الاستثمار الصافي: ويمثل الإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في المجتمع ويتم القيام بهذا النوع من الاستثمارات إذا كان الرصيد المتاح من الاستثمارات لا يكفي إنتاج حجم الناتج المخطط أو المرغوب فيه، ولذلك يتم إضافة استثمارات جديدة لغرض استكمال الطاقة الإنتاجية المرغوبة؛

2.1 الاستثمار الإحلالي: ويتمثل في الاستثمارات التي تضمن الحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة، فخلال العمليات الإنتاجية يستهلك جزء من رأس المال والاستثمار الإحلالي يعوض هذا الاهتلاك من رأس المال خلال العملية الإنتاجية، أو يعوض المهلك المتقادم من رأس المال بسبب ظهور آلات أحدث من المستعملة في العملية الإنتاجية ويعادل الاستثمار الإحلالي قيمة الاهتلاك الرأس مالي.

2. المعيار الجغرافي:

بناء على هذا المعيار يمكن تقسيم الاستثمارات إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية.

3. المعيار النوعي وحسب وسائل الاستثمار:

يأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معياراً للتصنيف وبناء عليه يمكن تصنيف الاستثمارات إلى نوعين أساسيين:

1.3 الاستثمار المباشر (الحقيقي أو الاقتصادي): وهو الاستثمار في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمية الهادفة إلى إنتاج سلع وخدمات حقيقية؛

2.3 الاستثمار الغير (المباشر أو المالي): وهو الاستثمار في الأوراق المالية باختلاف أنواعها بهدف الربح من عمليات الشراء والبيع.

4. تصنيف الاستثمار وفقاً لإمكانية قياس العائد:

وينقسم إلى قسمين²⁷:

1.4 الاستثمارات الملموسة: وهي الاستثمارات التي يمكن قياس عائدها منها مباشرة على غرار المشروعات الصناعية والزراعية أو البناء والنقل؛

2.4 الاستثمارات غير ملموسة: وهي الاستثمارات التي لا يمكن قياس عائدها النقدي مباشرة رغم مساهمتها في الطاقة الإنتاجية بطريقة غير مباشرة مثل مشاريع التعليم والصحة والبيئة وغيرها من المشروعات التي تشغل بها الحكومة أو الدولة على العموم خاصة في الدول النامية.

5. حسب أطراف الاستثمار²⁸:

1.5 الاستثمار العام (الحكومي): وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة؛

²⁷ احمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص75.

²⁸ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص37، 38.

2.5 الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بنشاط يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من المستثمرين يمثلون مختلف شرائح المجتمع؛

3.5 الاستثمار الأجنبي: وهو الاستثمار الخارجي الذي أصبح في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية للدولة خاصة في الدول النامية.

وهناك عدة تصنيفات أخرى تختلف باختلاف توجهات الدراسات البحثية ومنطلقات معالجة هذا المتغير الاقتصادي الهام.

المطلب الثاني: الاستثمار المباشر (الحقيقي أو الاقتصادي)

أولاً: مفهوم الاستثمار المباشر:

يرتبط الاستثمار المباشر ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة والبيئة الاقتصادية وله كيان مادي ملموس، ويعتبر الاستثمار حقيقياً أو اقتصادياً متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي²⁹ كالعقار والسلع والذهب، ويقصد بالأصل الحقيقي "كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة"³⁰ وعموماً فإن جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها ما عدا الأوراق المالية هي استثمارات حقيقية، ويطلق عليها البعض الاستثمار في غير الأوراق المالية كما يطلق عليها آخرون مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات.

ثانياً: خصائص ومميزات الأصول الحقيقية:

من أمثلة ما تشمل عليه الأصول الحقيقية هي العقار و المباني وحق الاختراع وشهرة المحل والرصيد في البنك والنقد المحلي والأجنبي وأي مشروع اقتصادي وهي تتميز بالخصائص التالية³¹:

- ✓ غير متجانسة وهي بذلك تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل بها؛
- ✓ لها قيمة ذاتية؛
- ✓ تحصل المنفعة فيها عن طريق استخدامها؛
- ✓ غالباً ما يكون لها كيان مادي ملموس؛
- ✓ تتمتع بدرجة عالية من الأمان؛
- ✓ الاستثمار فيها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويسهم في تكوين رأس المال في البلد؛
- ✓ قابليتها للتسويق السريع منخفضة ولذلك فسيولتها منخفضة؛
- ✓ يترتب عليها نفقات عالية مثل نفقات النقل والتخزين في حالة السلع والصيانة في حالة العقار.

²⁹ محمد مطر، إدارة الاستثمار، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009، ص77.

³⁰ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص38.

³¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص38، 39.

ثالثاً: مزايا ومشاكل الاستثمار المباشر:

- يمكن حصر وتحليل مزايا الاستثمار المباشر من خلال خصائص ومميزات الأصول الحقيقية حيث أن أهم ميزة يتميز بها هي عنصر الأمان، أما مشاكله فنلخصها فيما يلي³²:
- ✓ عدم التجانس وما ينتج عنه من صعوبة التقييم مما يزيد في درجة المخاطرة؛
 - ✓ انخفاض السيولة الناتجة عن عدم وجود أسواق ثانوية لتداول هذه الأصول؛
 - ✓ نفقات النقل والتخزين والصيانة.

رابعاً: أدوات الاستثمار المباشر:

أداة الاستثمار هي الأصل الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره ويطلق عليها اصطلاحاً وسائط الاستثمار وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي ما يلي³³:

1. العقار كأداة استثمار:

- تحتل المتاجرة بالعقارات المرتبة الثانية في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين:
- ✓ مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيق (مباني أو أراض)؛
 - ✓ غير مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات والمعروفة باسم RETTS³⁴.

2. السلع كأدوات استثمار:

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تكون لها أسواق متخصصة (بورصات) مشابهة لبورصات الأوراق المالية³⁵ فمنها مثلاً بورصة القطن بنيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ورابعة للشاي في سيريلنكا.. الخ، ويتم التعامل في أسواق السلع بواسطة عقود خاصة يطلق عليها باسم 'المستقبلات' أو التعهدات المستقبلية وهي "عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار أو كتب سمسرة يتعهد فيه المنتج بتسليم سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد".

3. المشروعات الاقتصادية كأدوات استثمار:

تعتبر المشروعات الاقتصادية أكثر أدوات الاستثمار المباشر انتشاراً تنوعاً ما بين تجاري وصناعي وزراعي وتقديم الخدمات ومن أهم خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية هو تحقيقها لعائد معقول ومستمر كما توفر قدر كبير من الأمان، كما توفر ميزة الملائمة بتعدد خيارات الاستثمار في المشروعات المناسبة، يتمتع فيها المستثمر بإدارة

³² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص39.

³³ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص42-43-44.

³⁴ مأخوذة من "Real Estate Investment Trusts" وهي مؤسسا متخصصة بالعقارات منتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

³⁵ محمد مطر، إدارة الاستثمار، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009، ص84.

أصوله بنفسه، كما يؤدي هذا النوع من الاستثمارات دورا اجتماعيا بإنتاجه للسلع التي تشبع الحاجات الحقيقية للأفراد وتقوم بتوظيف جزء مهم من اليد العاملة وبالتالي تعتبر مصدر لدخولهم.

المطلب الثالث: الاستثمار الغير المباشر (الاستثمار المالي)

أولا: مفهوم الاستثمار غير المباشر:

يعرف الاستثمار الغير المباشر بأنه "شراء تكوين رأسمالي موجود"³⁶ ويعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تعطي لمالكها حق المطالبة بالربح أو الفائدة وبالحقوق الأخرى المرتبطة بجيازة هذا الاستثمار، وعمليات البيع والشراء للأسهم والسندات التي تحدث في السوق المالي الثانوي لا تعدو كونها مجرد نقل للملكية حيث يتخلى البائع عن ملكيته للأصل (السهم أو اسند... الخ) مقابل حصوله على أصل آخر هو ثمن الذي قد يكون أصلا حقيقيا كالنقود مثلا، وخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة اقتصادية إضافية أو قيمة اقتصادية مضافة للنتاج القومي، ويعرف أيضا على انه "جيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع... الخ"³⁷.

الاستثمارات المالية هي "عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الناس، يمكن تمثيل هذه الحقوق بأوراق تسمى الأصول المالية"³⁸، وهذه الأصول المالية هي عبارة عن وثائق أو مستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها و أو عوائدها.

فالسهم: عبارة عن وثيقة تبرهن أن لصاحبها الق في مطالبة الشركة التي أصدرت هذا السهم بأموال تتمثل في حقوق حملة الأسهم التي ينص عليها قانون الشركات في العادة ومن هذه الحقوق المطالبة بنصيبه من الأرباح عند توزيع الأرباح وحق المطالبة بنصيبه من نتائج عملية تصفية الشركة،

أما السند: فهو أصل مالي يعطي لصاحبه حق المطالبة بالفوائد المنصوص عليها في عقد إصدار السند في مواعيد استحقاق تلك الفوائد وكذلك حق المطالبة بالقيمة الاسمية أو بالمبلغ المنصوص عليه في عقد إصدار السند عند حلول موعد الاستحقاق أي عند استدعاء السند لإطفائه إذا تم ذلك قبل موعد الاستحقاق.

ثانيا: خصائص الأصول المالية:

تتميز الأصول المالية بالخصائص التالية³⁹:

✓ التجانس الكبير في وحدتها؛

✓ وجود أسواق متطورة للتعامل بها؛

³⁶ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص39.

³⁷ محمد مطر، إدارة الاستثمار، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009، ص79.

³⁸ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص16.

³⁹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص40.

- ✓ تعطي مالكة حق المطالبة بالفائدة أو الربح وبما يستحق له عند موعد الاستحقاق في حالة السندات وعند التصفية في حالة الأسهم؛
- ✓ ليس لها كيان مادي ملموس لذلك فهي لا تحتاج إلى مصاريف نقل أو تخزين أو صيانة؛
- ✓ يحصل مالكة على منفعة منها في حالة اقتنائه لها عن طريق جهود الآخرين؛
- ✓ تظهر في مجموعتين من الدفاتر مجموعة دفاتر مالكة على شكل موجودات ومجموعة دفاتر مصدرها على شكل مطلوبات؛

✓ تتصف بدرجة عالية من المخاطرة بسبب تذبذب أسعارها.

ثالثا: مزايا وعيوب الاستثمارات غير المباشرة:

ينتج عن الاستثمار الغير مباشر مزايا وعيوب أهمها⁴⁰:

1. المزايا:

- ✓ وجود الأسواق المنظمة غاية التنظيم للتعامل بالأصول المالية؛
- ✓ انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة مع المتاجرة بأدوات الاستثمار الأخرى؛
- ✓ التجانس بين وحدات الأصول المالية مما يسهل عملية تقويمها وبيعها واحتساب معدلات العوائد لكل منها؛
- ✓ وجود وسطاء ماليين متخصصين يقدمون خدماتهم للمستثمرين العاديين مما يجعل المستثمرين قادرين على الحصول على خدمات استثمارية جيدة دون أن يكونوا خبراء في المجال.

2. العيوب:

- ✓ انخفاض درجة الأمان عما هي عليه في الاستثمارات الحقيقية مع أن هذا لا يتعارض مع وجود أوراق مالية مضمونة مثل السندات المضمونة بموجودات الشركة التي أصدرتها أو الأسهم الممتازة المضمونة الأرباح؛
- ✓ يتعرض المستثمر في السندات المتوسطة أو الطويلة الأجل لمخاطرة انخفاض القوة الشرائية للاستثمار بسبب عامل التضخم.

رابعا: أدوات الاستثمار غير المباشر:

ينظر إلى أدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم المستثمرون من خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار، وقد تكون أصولا حقيقية أو مالية وذلك من أجل تنمية قيمتها وتعظيم العائد الناتج عن الاستثمار في القيم التي تحملها، فأدوات الاستثمار المالي بمفهوم أسواق المال تصنف إلى عدت تصنيفات، فهي تصنف حسب طبيعة الأوراق المالية المتداولة أو حسب الحقوق والامتيازات المترتبة على أدوات الاستثمار أو حسب أسلوب التمويل، وأخيرا طبقا لأغراض التمويل وهذا التصنيف الأخير ينقسم بدوره إلى أسواق نقد وأسواق رأسمال.

⁴⁰ زياد رمضان، نفس المرجع السابق، ص41.

1. أدوات الاستثمار المالي المتداولة في سوق النقد:

1.1 1.1 شهادات الإيداع:

هي وثيقة تثبت وجود وديعة في البنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة وبمعدل فائدة محدد، وقد تكون اسمية أو لحاملها، وهي أداة استثمارية حديثة نسبياً (1961 ب.م الأمريكية) وتمثل أحد أهم الأدوات الاستثمارية المتداولة في سوق النقد⁴¹.

2.1 2.1 القبولات:

ينشأ القبول عن السحب الزماني المستعمل في التجارة الخارجية، وهو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمناً للبضاعة، وعندما يقبل المستورد هذه المطالبة يكتب على السحب كلمة مقبول ويضع توقيعه وتاريخ التوقيع فيصبح السحب عندها قبولاً.

3.1 3.1 أذونات الخزينة:

وهي عبارة من أدوات الدين العام قصيرة الأجل تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين تتراوح مدتها ما بين 3 أشهر إلى 12 شهراً، يتم التعامل بها في السوق الثانوي على أساس الخصم.

4.1 4.1 الأوراق التجارية:

وهي شبيهة بأذونات الخزينة إلا أنها تختلف من حيث الإصدار حيث أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص.

5.1 5.1 العملات الأجنبية (التعامل الفوري):

وهو الاستثمار في بيع وشراء العملات الأجنبية ولها أصول وقواعد وأسواق خاصة (أسواق صرف العملات).

2. أدوات الاستثمار المالي المستخدمة في سوق رأس المال⁴²:

ويمكن تقسيمها إلى أدوات ملكية وأدوات دين:

1.2 1.2 أدوات الملكية:

1.1.2 1.1.2 التعهدات: يقصد بالتعهد الصك الصادر عن شركة المساهمة في السوق الأولي إلى جانب الإصدارات من الأوراق المالية ثابتة الدخل كالسندات والأسهم الممتازة؛

2.1.2 2.1.2 الخيارات: الخيار هو ورقة مالية مشتقة ليس لها قيمة بحد ذاتها، فقيمتها مستمدة من قيمة الورقة المالية الأصلية محل الاختيار، وحق في شراء أو بيع لورقة مالية خلال فترة محددة بسعر متفق عليه مقدماً أو في تاريخ محدد، وينتظر المستثمر علاوة نتيجة حصوله على هذا الحق؛

3.1.2 3.1.2 الأسهم: يعبر السهم عن أصغر جزء من حق الملكية فهو غير قابل للتجزئة وهو صك قابل للتداول تصدره شركة المساهمة كي يمثل حصة في رأسمالها، وهو من جهة ثانية أداة تمويل أساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة.

⁴¹ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص45،46،47.

⁴² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة - مصر، 2008، ص139.

2.2 أدوات الدين⁴³:

1.2.2 السندات: يعبر السند عن صك أو تعهد بسداد قرض أو دين وفوائده، وهو أداة تمويل طويلة الأجل تصدر في سوق رأس المال، وللسندات عدة خصائص فهي أداة دين واستثمار ثابتة الأجل قابلة للتداول وعوائدها تعد للشركة المصدرة مصروفا وتخفف العبء الضريبي؛

2.2.2 السندات الدولية: وهي السندات التي تصدر في بلد ما بعملة أجنبية وليس بعملة محلية وهي تختلف عن السندات الأجنبية التي تصدر لصالح مقرض أجنبي ولكن بعملة محلية.

⁴³ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 147، 148.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار

تعدد تفسيرات الاستثمار من فكر اقتصادي إلى آخر حيث يستمد تفسيره من الوضع الاقتصادي المعاش ومختلف التحولات الاقتصادية في كل مرحلة وبالتالي تختلف رؤيته الاقتصادية حسب منظور كل فكر ورواده فتباين توجهاته من الفكر الاشتراكي إلى الفكر الرأسمالي بشقيه الكلاسيكي والحديث وصولاً إلى الفكر الإسلامي.

المطلب الأول: النظريات الاشتراكية حول الاستثمار

لقد نشأ الفكر الاشتراكي على المفاهيم والأفكار المناهضة والمناوئة للفكر الرأسمالي وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالتغير الاقتصادي الاجتماعي في تلك الفترة وركز على علاقة هذه التغيرات بقوى الإنتاج والدعوة إلى المساواة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع فتباين الفكر الاشتراكي بين الخيالية والفوضوية و الاشتراكية العلمية الماركسية التي ينظر إليها أغلبية الاقتصاديين على أنها مدرسة مستقلة قائمة بذاتها.

أولاً: الاشتراكية الخيالية:

لقد نشأ هذا الفكر داعياً إلى المساواة الاقتصادية نتيجة مخرجات النظام الرأسمالي التي أثرت سلباً على أفراد المجتمع كانتشار البطالة وطول ساعات العمل ومنح أجور متدنية وتدهور الزراعة ومن أهم رواد هذا الفكر " روبرت أوين" و "فرانسوا إميل باييف" و "كرومويل"، وتركز أطروحات هذا الفكر بين إهمال الإنسان على حساب الآلة والتركيز على تحسين شروط العمل وطبيعة حياة العامل ومن ثمة المجتمع فدعا إلى⁴⁴:

- ✓ العمل على إتقان العمل و التحسين التكنولوجي والتحديث لأساليب العمل؛
- ✓ اعتماد مخاطبة مشاعر الرأسماليين بغية إيقاظ الشعور الإنساني فيهم لغرض تحسين أوضاع العمال و السعي الحثيث لإدخال العمل والتنظيم التعاوني ورفض الإكراه والإخضاع.

كما ذهب هذا الفكر بعيداً في أطروحته حيث رفض دور النقود ودعى إلى إلغائها واستبدالها ببطاقات العمل كمقياس لأشياء.

1. الاشتراكية الخيالية و نظرية القيمة:

يرى رواد هذا الفكر أن المنتج الوحيد لجميع الثروات هو العمل الإنساني المتجسد في العامل فهو مصدر خلق القيمة وأن انتشار الآلات يعد منافسة غير متكافئة بين العمال والآلات ولهذا يضطر العامل إلى قبول أي مستوى من الأجر.

2. الاشتراكية الخيالية والربح:

يرى هذا الفكر أن الربح يجب أن يختفي في الوسط الاجتماعي حيث يكون سعر السلعة مساوياً لتكلفة إنتاجها، ورفضه للمنطق الغير العادل في أن تباع السلعة بأكثر من التكلفة فكل من ينتج سلعة سوف يكون قادراً على استهلاكها لأنه سيكون بمقدوره شراؤها لأن أجره يكفي لذلك وبالتالي فإن إلغاء الربح سيوفر فرصة لتحقيق العدالة⁴⁵.

⁴⁴ عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص372.

⁴⁵ عبد علي كاظم المعموري، نفس المرجع السابق، ص375.

ثانيا: الاشتراكية الفوضوية:

الفوضوية هي كلمة مشتقة من اليونانية وتعني 'بدون سلطة' وهي نظرية اجتماعية - سياسية قائمة على الفردية والذاتية والإرادية تدعو إلى إلغاء كل أنواع السلطة في المجتمع وهي تتراوح ما بين الليبرالية والاشتراكية ولهذا تعد في مجملها فوضوية ومن أهم مؤسسيها "جوزيف برودون".

لم يستوعب الفوضويين أهمية الإنتاج الواسع المتأتي من تكثيف الآلات والمصانع في تطور المجتمع في حين ظلوا يدافعون عن الملكية الصغيرة التي لم تعد هي المحرك الأساسي في الإنتاج الرأسمالي.

الاشتراكية الفوضوية و الملكية الخاصة:

يرى رواد هذا الفكر زوال الملكية مرتبط بأشد الارتباط بزوال الحكومة و أن الحكومة وجدت لحماية الملكية، ومن أجل التخلص من مساوئ الملكية يجب التحول إلى نظام 'الحيازة' باعتماد طريقتين⁴⁶:

✓ يتم عن طريق عد الأقساط التي تدفع إلى مالك الأرض سنويا نظير استخدام جزء من قيمة الأرض وعند استكمال ثمن الأرض تؤول إلى المجتمع؛

✓ إنشاء مصرف التبادل لتعميم طريقة تحويل الملكية المطلقة إلى حيازة.

ثالثا: الاستثمار و الفكر الاشتراكي الماركسي:

تنظر المدرسة الماركسية على أن الاشتراكية هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وغياب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وأن الإنتاج الاجتماعي يخضع للتخطيط على نطاق المجتمع بأسره.

1. نظرية قيمة العمل وفائض القيمة وتكوين رأس المال:

لقد أخذ "ماركس" هذه النظرية من سابقه الكلاسيكيين الانجليز، حيث تحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة في صنعها⁴⁷، فالعامل يبيع قوة عمله للرأسمالي ويدفع هذا الأخير للعامل قيمة لقاء ذلك حيث تحدد قيمة قوة العمل كأى سلعة أخرى بوقت العمل الضروري لإنتاج السلعة التي يحتاجها العامل لمعيشته ومعيشة من يعولهم⁴⁸، فيقوم الرأسمالي بعد ذلك بتشغيل هذه القوة (عدد ساعات العمل) التي دفع قيمتها فعلا في إنتاج السلع التي قيمتها أعلى من قيمة المنفقة و قيمة العمل المقدم في إنتاجها، والفرق بين الاثنين يمثل فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي، وعليه فإن الفرق بين الحد الأدنى اللازم لإبقاء العامل على قيد الحياة وبين قدرته الإنتاجية الفعلية يظهر على شكل فائض القيمة وهذا هو سر تكوين رأس المال عند كارل ماركس.

⁴⁶ عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص379.

⁴⁷ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص168.

⁴⁸ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 283.

2. الاستثمار و قانون تراكم رأس المال عند "ماركس":

يرى "ماركس" بأن التراكم يظهر من حصص الدخل التي يحصل عليها مالكو وسائل الإنتاج وأنهم يستثمرون الجزء الأكبر من أرباحهم في إقامة رؤوس أموال منتجة من الآلات والماكينات والمصانع الجديدة أملا في زيادة إنتاجية عمالهم المتأتية من زيادة استخدام رؤوس الأموال وهكذا تتراكم رؤوس الأموال⁴⁹.

يرى ماركس أن النظام الرأسمالي يميل إلى تركيز رؤوس الأموال عن طريق المنافسة غير العادلة مما يؤدي بالاستثمارات الكبيرة إلى إخراج الاستثمارات الصغيرة من السوق نهائيا، وبذلك تنفرد الاستثمارات الكبيرة وتصبح قليلة العدد في السوق، وعليه فالنظام الرأسمالي يتجه في تطوره نحو تركيز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة وتحويل عدد كبير من صغار المنتجين إلى مجرد عمال⁵⁰.

اثبت تطور الأفكار الاقتصادية على أن هذه النظرية صحيحة من وجهة أخرى لكن مع تغير الظروف الاقتصادية وتغير المجتمع الرأسمالي وذلك من خلال ظهور المنافسة الاحتكارية وإزاحة المنافسين من السوق حيث القوي يصمد والضعيف يفلس، كما أنها تظهر من وجهة الاقتصاد الدولي في الشركات المتعددة الجنسيات التي تتركز فيها رؤوس الأموال حيث تسيطر هذه الشركات على مجالات معينة وتحتكرها لوحدها كما أن دخل البعض منها يفوق دخل دول بكاملها وهذا دليل على مدى تركيز رأس المال كما نبه إليه "كارل ماركس".

3.. علاقته رأس المال بالاستثمار:

أطلق "كارل ماركس" ومن بعده صديقه "انجلز" على علاقة رأس المال بالاستثمار "بالتركيب العضوي لرأس المال" حيث فسر ذلك من خلال السلع المباعة في الأسواق يحمل جزء منها فائض القيمة، فإذا استهلك الرأسمالي هذا الفائض لحسابه الشخصي لن يتبقى له قدرا مساوي من رأس المال الذي كان متوفرا له في البداية لمواصلة الإنتاج، ويسمى الإنتاج المعاد بـ"إعادة الإنتاج البسيط" في حين أن "الإنتاج الموسع" يعني تخصيص قدر من فائض القيمة المتحقق لزيادة الإنتاج⁵¹، وهذا هو الاستثمار بعينه ومع استمرار العملية و تكرارها يخص تراكم فائض القيمة و تراكم رأس المال الناتج من توظيف فائض القيمة بدل استهلاكها وهو العائد الحاصل بعد التضحية بالاستهلاك الحاضر أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل وهو زيادة رأس المال وهو هدف كل رأسمالي.

المطلب الثاني : النظريات الرأسمالية حول الاستثمار

تطور الفكر الرأسمالي من التحليل الكلاسيكي إلى المعاصر أو النقدي ثم النيوكلاسيكي وصولا إلى الكنزي الحديث وما بعد الكنزيين وهذه الأخيرة من أهم المدارس تأثيرا في تاريخ الفكر الاقتصادي العالمي.

⁴⁹ مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص169.

⁵⁰ مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص170.

⁵¹ عبد علي كاظم العموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص388.

أولاً: النظريات الكلاسيكية:

استمد الفكر الكلاسيكي قوة أفكاره من التطور الكبير الذي حدث في فترات الثورة العلمية والصناعية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، حيث ركزوا اهتمامهم الكبير على الادخار واعتبروه شرط النمو ومفتاح التقدم الاقتصادي و مصدر أساسي لتراكم الثروة وارتباطه الوثيق بالاستثمار.

1. العلاقة بين الادخار والاستثمار:

يجزم الكلاسيكيون بوجود مساواة دائمة بين الادخار و الاستثمار⁵²، حيث يرون أن السلوك العقلاني لاستغلال جزء من الدخل الزائد عن الإنفاق الاستهلاكي يجب استثماره بدل أن يبقى مجمداً و بهذه الحالة يتساوى الادخار والاستثمار بأن يذهب الادخار كله في الاستثمار وهكذا يصبح الادخار المصدر الأساسي لتكوين رأس المال والادخار من وجهة نظر الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية المتاحة والسائلة والمستبعدة من عملية الاستهلاك من أجل استخدامها في الحصول على الحاجات من المواد الغذائية للفرد العامل، والمواد الأولية وأدوات الإنتاج في مختلف المعامل والمصانع، وهي بذلك تعتبر عملية استثمارية ينجر عنها نشوء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم في رأس المال. يرى "آدم سميث" تراكم رأس المال من خلال الادخار " فرأس المال يزيد من خلال البخل وينقص من خلال الإسراف وسوء التصرف"⁵³، فالادخار هنا مساوي للاستثمار فما يدخره أي شخص من دخله يضاف إلى رصيد رأسماله ويتم استغلاله إما بنفسه لتوفير الأيدي العاملة الإضافية أو يستعين بأشخاص آخرين للقيام باستغلاله من خلال إقراضه لهم مقابل فائدة وهو نصيبه من عائد رأس المال.

مما سبق نلاحظ أن الادخار هو مصدر تراكم رأس المال و أن عملية تراكم رأس المال مرتبطة بالاستثمار الذي هو في حد ذاته الأداة الفعالة في عملية الإنتاج الموسع والعنصر الرئيسي للتراكم المتمثل في التجهيزات التي ينشئها وبالتالي فهو محرك للنمو و التقدم الاقتصادي.

2. تقسيم العمل وتراكم رأس المال:

يعتمد الإنتاج الكلي على إنتاجية العمل التي تعتمد هي بدورها إلى حد كبير على تقسيم العمل، وتقسيم العمل الموسع يتطلب عادة رصيذاً كبيراً من رأس المال وهو رأس المال المتراكم⁵⁴، ويرى "كينز" أن رأس المال مرتبط بالنظرية المتعلقة بتقسيم العمل ويرى أن تراكم رأس المال ضروري لتقسيم العمل الذي ينجر عنه استغلال الطاقات الإنتاجية. وينظر أيضاً إلى أن تقسيم العمل يهدف بالأساس إلى البحث عن الكفاءة الإنتاجية المتخصصة للفرد العامل المنتج وتحسب هذه الكفاءة باستقلاله عن باقي الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية، هذا ما يعطي لكل عامل ميزة خاصة تؤهله إلى التفرد باختصاص معين مما يولد التحفيز والتشجيع على الإنتاج والتجارة⁵⁵. كما أن المقصود بالعمل ليس هو العمل المباشر فقط بل رأس المال والمواد الأولية تمثل عملاً إنسانياً مخزوناً في رأس المال.

⁵² محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص 20.

⁵³ جورج نايبهانز، ترجمة صقر أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720-1980، المكتبة الأكاديمية، مصر القاهرة 1997، ص 112.

⁵⁴ جورج نايبهانز، نفس المرجع السابق، ص 110.

⁵⁵ Thierry Ananou, Investissement et capital, Mémo seuil, Paris 1997, p 29.

من خلال ما سبق يتضح أن علاقة تقسيم العمل برأس المال وتراكمه هي علاقة متلازمة، حيث يبرز دور وأهمية كل عنصر على الآخر من خلال التفاعل الإيجابي والمتبادل، فتقسيم العمل من شأنه المساهمة في تراكم رأس المال من خلال الإنتاجية ومردود العمل المبذول في إنتاج أكبر وموسع بعد التخصص وتقسيم العمل، في حين أن غياب التقسيم والتخصص في العمل يضيع فرص الحصول على فائض اقتصادي متمثل في الإنتاج الحاصل بعد التخصص، ومن جهة أخرى فإن عملية الإنتاج الموسع بعد التخصص وتقسيم العمل يتطلب إنفاق إضافي، وبالتالي الحاجة إلى رأس مال إضافي لمواصلة عملية الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من التشغيل في العملية الإنتاجية. فتقسيم العمل يخلق قيمة جديدة تمكن من تقديم سلع وخدمات جديدة مثل العمل في الزراعة و الصناعة أو التجارة، لأن هذه الأعمال يترتب عنها خلق قيمة مادية أو ناتج يؤدي إلى رأس مال متراكم يزيد بزيادة حجم تشغيل العمال، أما العمل غير المنتج هو الذي لا يترتب عنه خلق أو زيادة أي قيمة أو ناتج اقتصادي.

3. الفكر الكلاسيكي وتراكم رأس المال في الدول النامية:

من الملاحظ أن هناك تشابهاً بين الظروف الاقتصادية المصاحبة لظهور المدرسة الكلاسيكية وبين الظروف المعيشية في الدول النامية في عصرنا الراهن⁵⁶، وبهذا فإن استفادة الدول النامية جد ممكنة من الجوانب النظرية الكلاسيكية حول النمو وبخاصة ما تعلق بها في مجال تراكم رأس المال، فالفكر الكلاسيكي يؤكد على الحاجة إلى تراكم رأس المال في الصناعة بمعدلات مرتفعة وذلك بسبب تندهور القطاع الزراعي وتناقص غلته، الأمر الذي يقلل من دوره كمحرك للنمو وبالتالي التوجه إلى الاعتماد على القطاع الصناعي كمحرك فعال للنمو، هذا ما برز في سياسات التصنيع المتبعة في أغلب الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية مستنداً على مبررات وحجج الكلاسيكيين المتمثلة في تزايد الغلة في قطاع الصناعة كما أن النسبة المتزايدة في الصناعة يمكن إعادة استثمارها في مشروعات جديدة مما يضمن استمرار النمو.

4. الاستثمار والربح والفائدة في الفكر الكلاسيكي:

لم يفرق الكلاسيكيون أمثال "ريكاردو" بين المنظم صاحب المشروع الذي يخاطر برأس ماله وبين الرأسمالي الذي يستثمر في النقود ويقترضها، فالاقتصادي "ساي" ميز بوضوح بينهما، فالربح هو دخل صاحب المشروع أو الاستثمار الحقيقي والفائدة هي مردود صاحب رأس المال أو الاستثمار النقدي، وتحدد الفائدة على أساس العرض والطلب على المدخرات، فهي ثمن الادخار، إذا زاد الادخار عن الطلب على المدخرات انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح⁵⁷. أما الربح فهو مكافئة عنصر التنظيم ودخله الناتج عن الإدارة والمخاطرة، وفي نظر الكلاسيكيين أن معدل الربح في ظل التطور الاقتصادي يؤول إلى التناقص بسبب زيادة حجم الاستثمارات وتوسع قاعدة الإنتاج وارتفاع حدة المنافسة، هذا مما يقلل من فرص الاستثمار الجديدة والمرجحة، كما يؤدي هذا إلى تراكم رأس المال الذي بدوره يوجب المنافسة بين المستثمرين.

⁵⁶ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

⁵⁷ مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 128.

ثانيا: الاستثمار في الفكر الكينزي:

1. علاقة الاستثمار بالدخل الاستهلاكي والادخار :

إن الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية عند "كينز" تكون ما يسمى بالطلب الكلي الفعال⁵⁸، حيث يعتمد حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية وعلى حجم الدخل القومي وحجم الدخل الموزعة على الأفراد، فكلما قلت مجموع هذه الدخول كان التخصيص كبيرا لإشباع الحاجات الاستهلاكية فيكون في المقابل ادخار أقل والعكس صحيح.

أما الطلب على السلع الاستثمارية فيتكون من الطلب على الآلات ومختلف المواد التي تستخدم في العملية الإنتاجية والذين يطلبون هذه السلع هم المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال حيث يسعون من ورائها الحصول على الربح الصافي بعد خصم مختلف التكاليف.

يرى الكينزيون أن مستوى الإنتاج والتشغيل يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه كمية الإنتاج مع كمية الطلب الكلي، وإذا أريد للاستمرار في عملية الإنتاج في مختلف الفترات وفي نفس المستوى يجب ضمان تصريف كمية السلع المنتجة التي لم تصرف بعد بسبب الادخار، حيث لا يتحقق ذلك إلا بتعويض الزيادة في الادخار من خلال زيادة الطلب على السلع الاستثمارية، فالادخار إذا هو متغير انكماشى يدفع بالإنتاج إلى الانخفاض، والاستثمار هو متغير إيجابي يعوض الأثر الانكماشى بالادخار وإذا كان الاستثمار مساويا للادخار يبقى الإنتاج عند نفس المستوى.

يمثل الادخار عند "كينز" نقطة الارتكاز في تحليل وتفسير حدوث الأزمات الاقتصادية وفي نفس الوقت يرفض فكرة التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار⁵⁹، ويستند في فكره إلى تحليل دقيق لمضمون أن الادخار إذا كان يمثل الفائض الاقتصادي فإنه لا يتساوى دائما مع الاستثمار، هذا بوجود عامل الاكتناز المشكل في الادخار والاكتناز يمثل ناتجا غير مباع كما تشير إليه المعادلات التالية⁶⁰:

الادخار < الاستثمار , الادخار = الاستثمار + الاكتناز, الادخار = الاستثمار + الناتج غير المباع, الناتج غير المباع = الاكتناز.

كما جاء الفكر الكينزي بتحليل مغاير لما جاءت به النظريات الكلاسيكية حول علاقة الاستثمار بالادخار من خلال تحديد المتغير التابع من المتغير المستقل وبالتالي تأثير أحد المتغيرين على الآخر حيث يرى "كينز" أن الاستثمار هو العامل المتغير المستقل الذي يؤثر في حجم الادخار من خلال توجيهه للدخل وميول أصحاب الدخل إلى التوجه نحو الاستثمار، بينما كان ينظر الكلاسيك إلى أن الادخار هو المتغير الذي يؤثر تلقائيا على الاستثمار فأغفلت عدة عوامل تربط المتغيرين والتي بينها "كينز".

⁵⁸ مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص242.

⁵⁹ محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص40.

⁶⁰ محمد بلقاسم حسن بملول، نفس المرجع السابق، ص41.

2. الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال:

ينظر "كينز" إلى علاقة الاستثمار بالكفاية الحدية لرأس المال من خلال فكرة الإنتاجية الحدية لرأس المال حيث يرى أن رجال الأعمال والمستثمرون لا يقبلون على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية الحدية أو الإنتاجية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة،⁶¹ أما إذا كان العكس أي معدلات الفائدة أعلى من الإنتاجية الحدية لرأس المال فمن المصلحة الإحجام عن الاستثمار، فالمستثمر لا يطلب وحدة إضافية من السلع الاستثمارية إلا إذا كانت الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من الفائدة التي يدفعها على اقتراض النقود، فيقارن بين الربح المتوقع الحصول عليه من الاستثمار خلال فترة حياة الاستثمار وبين تكلفته⁶²، وفي هذه الحالة فإن الكفاية الحدية لرأس المال هي التي تحدد نوع الاستثمار وتوجه المستثمرين إلى الاستثمارات الأكثر ربحية.

ويعرف "كينز" الكفاية الحدية لرأس المال بأنها عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده⁶³،
إذا افترضنا أن آلة سوف تعطي لنا عوائد سنوية عن طريق تشغيلها، وتصريف حصيلة إنتاجها ولنفرض أن هذه العوائد هي :

$$R_1, R_2, R_3, \dots, R_n$$

حيث أن R_1 هي عائد تشغيل الآلة في السنة الأولى

و R_n هي عائد تشغيل الآلة في السنة n .

ولحساب الكفاية الحدية لرأس المال، نحسب معدل الخصم الذي يجعل مجموع القيم الحالية للعوائد مساويا لثمن رأس المال أي ثمن الآلة فالعوائد مساوية إلى ثمن رأس المال أي ثمن الآلة، فنفرض أن P_K تمثل ثمن رأس المال و (e) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال فنكون المعادلة التالية⁶⁴ :

القيم الحالية للعوائد المتوقعة المخصومة (P_K) = ثمن رأس المال.

$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)^1} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \frac{R_3}{(1+e)^3} + \dots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

إذا تم إعطاء قيم P_K ، و R_1 ، R_2 ، و R_n ، يمكننا حساب قيمة الكفاية الحدية لرأس المال (e) .

⁶¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص 174.

⁶² مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

⁶³ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 174.

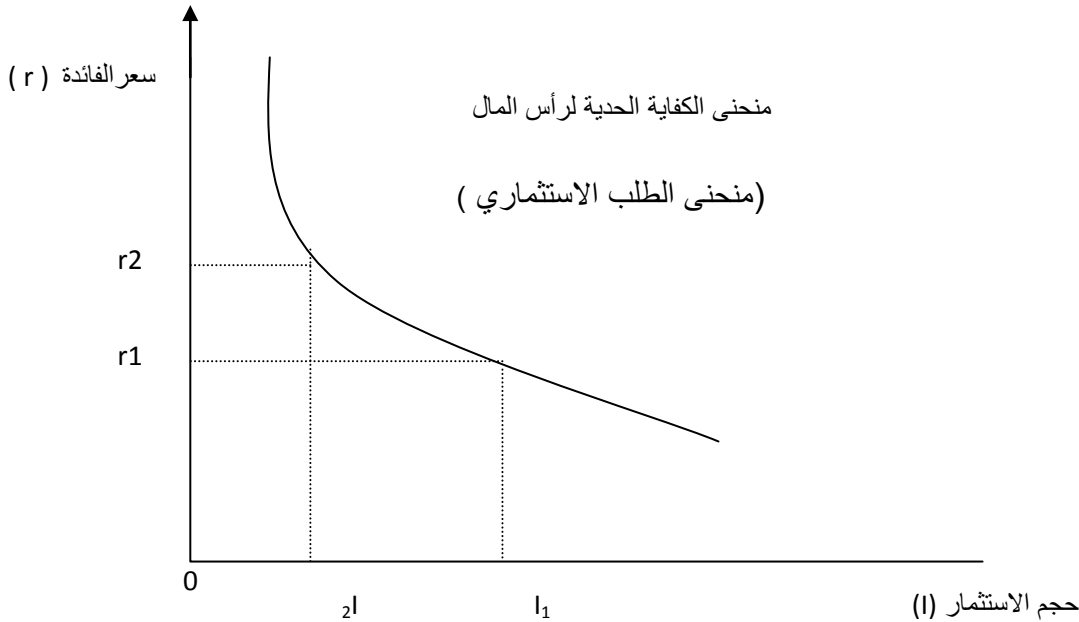
⁶⁴ عمر صخري، نفس المرجع السابق، ص 175.

فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أي العائد من تشغيل الآلة أكبر من معدل الفائدة السائد، أي $e > i$ فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على الاستثمار. و إذا كان معدل الفائدة (i) أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال (e)، أي $e < i$ فإنه في هذه الحالة يستوجب من المستثمر التوقف عن الاستثمار.

3. منحنى الكفاية الحدية لرأس المال:

يتوقف الميل الحدي للاستثمار على كون سعر الفائدة السائد في السوق أقل من الكفاية الحدية لرأس المال ولهذا أدرج الكثير من الاقتصاديين على كتابة دالة الاستثمار بالصورة التالية⁶⁵: $I = f(r)$ ويمكن تمثيل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال بإفترض وجود سعر الفائدة على المحور العمودي وحجم الاستثمار على المحور الأفقي كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01) : منحنى الطلب الاستثماري:



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الجزائر 2008، ص 176

تمثل نقاط المنحنى تقاطع مستوى أسعار الفائدة مع مستوى حجم الاستثمار الذي يوافق هذه الأسعار ويتمشى معها، حيث تظهر علاقة عكسية من خلال ظهور المنحنى في شكل مقعر و تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمارات وأسعار الفائدة المتوقعة، حيث أن انخفاض أسعار الفائدة المتوقعة تؤدي إلى الزيادة في حجم الاستثمار والعكس صحيح.

⁶⁵ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 176

4. مضاعف الاستثمار لـ "كينز" :

يقصد بمضاعف الاستثمار ذلك المعدل العددي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل المترتبة عن كل زيادة في الاستثمار، ويرمز له بالرمز (ع) إلى مضاعف الاستثمار⁶⁶، مضاعف الاستثمار يعني كيفية تأثير الاستثمار على الدخل، أما حالة تأثير الدخل على الاستثمار تسمى "بمعدل الاستثمار"⁶⁷.

$$\frac{\Delta د}{\Delta ث} = \text{ع} \quad \text{حيث أن : ع} = \frac{\Delta د}{\Delta ث}$$

حيث أن : ع = $\frac{\Delta د}{\Delta ث}$: مقدار التغيير في الدخل $\Delta د$: مقدار التغيير في الاستثمار $\Delta ث$

$$\Delta د = \text{ع} \times \Delta ث \quad (1)$$

و نعلم أن الدخل = الاستهلاك + الاستثمار.

أي : $د = س + ث$

و أن : $\Delta د = \Delta س + \Delta ث$

لأن الدخل الزائد ينفق في شراء مواد الاستهلاك ($\Delta س$) وفي شراء مواد الاستثمار ($\Delta ث$).
و من المعادلة (2) نجد : $\Delta د = \Delta س - \Delta ث$ ، وبقسمة طرفي هذه المعادلة على $\Delta د$ نجد:

$$\frac{\Delta د - \Delta س}{\Delta د} = 1 \Leftarrow \frac{\Delta ث}{\Delta د} = \frac{\Delta س}{\Delta د} - 1$$

و بقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة الأخيرة نحصل على :

$$\frac{\Delta د}{\Delta د} - \frac{\Delta س}{\Delta د} = \frac{1}{\frac{\Delta ث}{\Delta د}} \Leftrightarrow \frac{1}{\frac{\Delta س}{\Delta د} - 1} = \frac{1}{\frac{\Delta ث}{\Delta د}}$$

و نعلم سابقاً أن ع (مضاعف الاستثمار) = $\frac{\Delta د}{\Delta ث}$

⁶⁶ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص 140 ، 141.
⁶⁷ حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا رشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكثبية، عمان الأردن، 1996، ص 28 .

$$\text{إذا : ع} = \frac{1}{\frac{\Delta س}{د} - 1} ، \text{ و بما أن الميل الحدي للإستهلاك (م) = } \frac{\Delta س}{\Delta د}$$

1

$$\text{نتحصل على ما يلي : ع} = \frac{1}{-1 \text{ م (الميل الحدي للإستهلاك)}} \dots\dots\dots (3)$$

ونستنتج من المعادلة (3) أنه ارتفع الميل الحدي للإستهلاك كلما ارتفع مضاعف الاستثمار (ع) والعكس صحيح .
تجدر الإشارة في هذا الشأن أن الميل الحدي للاادخار = 1 - الميل الحدي للإستهلاك.
ويكون مضاعف الاستثمار في هذه الحالة كما يلي :

$$\text{ع} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاادخار}}$$

المطلب الثالث: الاستثمار من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي

تعد المدرسة الاقتصادية الإسلامية جزء من الكيان العام للمدرسة الإسلامية حيث وصلت إلى أعلى مرتبة القوة والازدهار في القرن الخامس عشر ميلادي، فشهد الكثير من المستشرقون على إنجازاتها في شتى الميادين منها الطبيعة والكيمياء والطب والفلك والرياضيات والجغرافيا وغيرها من العلوم التي تفوق فيها المسلمون في تلك الفترة، ولكن لم يهتموا كثيرا بالعلوم الاجتماعية ومن بين فروعها الاقتصاد كما هو معروف في يومنا هذا، إلا أن هذا لم يمنع انتقال شطر كبير من العلوم إلى باقي العالم ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من أهم ما نقلوا، نقلهم فكر "بن خلدون" في الاجتماع على العموم والاقتصاد بخاصة ونظريات "المقرئزي" في الجانب المالي، فكان الفكر الإسلامي بحق شعاع اقتبست منه الحضارات اللاحقة وأثرت به أسس الحضارة الغربية التي نشهد تطورها اليوم.

أولاً: مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي:

التفكير الاقتصادي الإسلامي هو بمثابة اجتهاد العلماء المسلمين في مجال التحليل والبحث في المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع الإسلامي، وهذا التحليل والاستنباط لا يتم إلا في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى صالح هذه الأمة فيستمد مصادره أساسا من⁶⁸:

- ✓ مبادئ الدين الإسلامي كما جاء في القرآن والسنة النبوية و فقه الصحابة والتابعين في التفسير؛
- ✓ الآراء الفقهية الاجتهادية للعلماء والفلاسفة المسلمين وما حوته مؤلفاتهم.

⁶⁸ مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص60.

وبهذا تكون النصوص القرآنية والسنة النبوية المحمدية بمثابة القواعد والأسس والعوامل المحددة لإطار التفكير الاقتصادي الإسلامي حيث توصل بعض العلماء على أن الاقتصاد الإسلامي له وجهين⁶⁹:

الوجه الأول: هو الوجه الثابت إذ يتضمن الأصول والمذاهب، وهو مجموعة المبادئ أو الأصول والسياسات الاقتصادية التي نصت عليها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل مكان وزمان؛

الوجه الثاني: وهو الوجه المتغير إذ يتضمن التطبيق والتنظيم، والأساليب والخطط التنفيذية العلمية والحلول العملية، التي تتبناها السلطة الحاكمة في المجتمع الإسلامي التي تقضي بتحويل أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية إلى الواقع المادي المعاش كبيان نطاق الملكية العامة وحدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتعيين الحد الأدنى للأجور وغيرها من القضايا الاقتصادية التي تتطلب اجتهادات ورؤى متباينة.

ثانياً: مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

يقصد بالاستثمار في اللغة العربية مشتق من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنها الولد، ومنها أنواع المال، ويقال أثمر الشيء أي أتى نتيجه، وأثمر ماله (بضم اللام) أي كثر، ويقال: استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) أي استخدمه في الإنتاج⁷⁰، ويقول عنه ابن منظور في معجم لسان العرب انه "يعني استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن"⁷¹.

ولقد حثت الشريعة الإسلامية على الاستثمار وتنمية رؤوس الأموال بشتى أنواعها في كثير من الآيات فيقول الله تعالى: " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"⁷² ويقول أيضاً: " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"⁷³ و قوله تعالى: " يا أيها الذين امنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون"⁷⁴.

تجسدت تعاليم الإسلام من خلال الآيات الكريمة في البذل والعمل وأن العمل والسعي وراء تحصيل الرزق هو أساس إعمار الأرض وهو عبادة قبل أن يكون حاجة إنسانية متوقف عليها استمرار حياته وبقائه، ويحث الإسلام على الاستثمار سواء استثمار في المال أو في العمل.

أما في الأحاديث النبوية الصريحة التي دعى الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) من خلالها على الاستثمار في المال لما ينفع الناس وتحقيق الغاية من هذا المال في قوله (صلى الله عليه وسلم): " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " وقوله

⁶⁹ مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 60، 61.

⁷⁰ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 29.

⁷¹ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 18.

³ سورة هود الآية 61.

⁷³ سورة الملك الآية 15.

⁷⁴ سورة الجمعة الآية 10.

أيضا (صلى الله عليه وسلم): "من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"⁷⁵ وهنا يتجلى الاستثمار الحقيقي في الأرض وإحياء الأرض وهنا يتطلب استثمار في المال والعمل، ويسعى الإسلام إلى التوفيق بين الحصول على الحاجات والكسب من أجل العيش وبين طرق الكسب وطرق استغلال الموارد المتاحة من أجل تلبية الحاجات، و بذلك يشجع على الاستثمار بصفته من أهم مقومات إعمار الأرض ورفاهية المجتمع، شرط أن يكون خال من الربا والعش وشتى الطرق التي تخرج عن مقاصد الشريعة الإسلامية، ويقول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم"⁷⁶، كما يدعو الإسلام إلى البذل والاجتهاد من أجل تطوير الاقتصاد العامل الأساسي في تقدم وقوة الأمم فالأمم اليوم تقاس قوتها بقوة اقتصادها وقدرتها على خلق الثروة والاستثمار وهي مقومات الدعوة العقدية الإسلامية فيقول تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"⁷⁷، ويقول محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير"⁷⁸ (رواه مسلم وأبو ماجه والنسائي).

فكل ما جاء في القرآن والسنة أو ما جاء في أعمال وممارسات الصحابة هو من صميم نفع الناس وسياستهم بما أتيج من موارد وتلك هي سياسة الدولة في الحياة الاقتصادية ومسؤوليات، فيقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعهم و نستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم" وهي كلمة حاكم عادل يؤكد على وجوب استثمار رؤوس الأموال في توفير حاجيات الناس ناهيك عن المنفعة الشخصية لصاحب رأس المال الناتجة عن الأرباح أو العائد من هذا الاستثمار.

ولا يزال الفكر الإسلامي يستلهم أفكاره ونظرياته من القرآن والسنة وما توارث على يد الخلفاء والصالحين على مر العصور أبرزهم وأشهرهم "عبد الرحمان بن خلدون" ذلك الاقتصادي المفكر الاجتماعي الذي أسس لعلم الاجتماع الحديث منهجا لازال يدرس وتستسقى منه النظريات والأفكار.

ثالثا: الاستثمار في فكر الخلدوني :

لقد أكدت أغلب الدارسين لفكر "عبد الرحمان بن خلدون" وبخاصة ما جاء به في كتابه "المقدمة" أنه أول من درس وحدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا وهو أول من فصل المشكلات الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية وهو من كشف الأسباب والعوامل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

1. القيمة وتقسيم العمل عند "عبد الرحمان بن خلدون":

اعتمد "بن خلدون" في تحليله للظواهر الاقتصادية على الاستدلال بالطابع المادي التاريخي خاصة ما تعلق بالعمل وتحديد قيمة الأشياء أو السلع فيقول في كتابه 'المقدمة' " فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب"⁷⁹ كما يؤكد

⁷⁵ عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، طبيعتها، وظيفتها وقيودها، مكتبة الأقصى، ج2، ط1 عمان -الأردن، 1975، ص415.

⁷⁶ سورة البقرة الآية 267.

⁷⁷ سورة الأنفال الآية 60.

⁷⁸ أبو الفضل عبد اله بن محمد بن الصديق الحني، الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين، مطبعة السعادة ، مصر ، 1968، ص 602.

⁷⁹ عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة (الجزء الثاني)، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص398.

على أن العمل هو مقياس للقيمة وبه تقاس قيم السلع والخدمات ومختلف الأشياء فيقول أيضا "المفاد والقنية* من دخول قيمة العمل الذي حصلت به العمل إذ لولا العمل لم يحصل قنيتها"⁸⁰ ، وبهذا يجعل "بن خلدون" العمل مصدرا للقيمة أي أن قيمة المنتجات من السلع والخدمات هي في العمل الإنساني المبذول فيه، وهذا ما جاء في نظريات الفكر الكلاسيكي ويتفق على ما جاء به "بن خلدون" الذي يسبق تاريخ الفكر الكلاسيكي بقرون، ويصل بعض الباحثين إلى نتيجة أن "بن خلدون" يقيم علاقة إيجابية بين كمية الجهد المبذول وبين قيمة الأشياء المنتجة⁸¹، وهذا كله مترتب على نظريته إلى العمل بوصفه عاملا للتقدم والحضارة.

كما ينظر "ابن خلدون" إلى أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم⁸²، وينظر إلى أن تقسيم العمل يكون بطريقة مراعاة المواهب المكتسبة عن طريق التعلم، وبهذا ينظر إلى هذا التقسيم من باب الكفاءة في العمل، كما قام بتوضيح فكرة الفائض المنتظر من جراء التعاون القائم بين الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل، وهذا التحليل يشابه ما جاء به "آدم سميث" والاعتقاد السائد أن هذا الأخير هو أول من جاء بها، ويميز "بن خلدون" بين عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال وأرض ويعتبر العمل أهم هذه العناصر.

2. القيمة وفائض القيمة عند "بن خلدون":

يرى "بن خلدون" أن الفرد الواحد لا يستطيع الاستقلال عن غيره بتوفير حاجاته بل لا بد من التشارك في تحصيل الحاجات المعاشية، وهذا طبعا لنظريته على أن العمل هو أساس الإنتاج والقيمة، ويرى بذلك أن الأفراد متعاونون على ذلك، وهذا التعاون والاجتماع إنما هو زيادة في الإنتاج عن حاجات مجموع هؤلاء الأفراد فيقول "وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات فالأعمال بعد الاجتماع زائدة عن حاجات العاملين" ويقول أيضا "فتصرف في حالات الترف وعوايد ما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار فيستجلبونه منهم باعواضه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى"⁸³، وهذا تحليله في القيمة وفائض القيمة إلا أنه هنا بدل أن يربط علاقة العامل بصاحب رأس المال وأن المنفعة من فائض قيمة العمل يستفيد منه الرأسمالي بعد أن يعطي العامل حاجته من العمل ما يكفي حاجياته وفائض عمل يستأثره به فيكون تراكما لرأس المال الفائض عن قيمة العمل المدفوع للعامل، وهذا ما ورد في الأفكار الرأسمالية، أما نظرية بن خلدون فتختلف من ناحية ملكية رأس المال وصاحب العمل إذ ينظر إليه من باب الملكية الجماعية وأن فائض العمل الزائد عن الحاجات الأساسية تستفيد منه الجماعة المساهمة جماعيا في الإنتاج والفائض هو مورد يتقاسمه الجميع فيكون لهم غنا ورفاه يشتركون في منافع هذا الفائض.

* القنية: هي الإحتفاظ بالشئى بثمراته لا للتجارة، ما كان للقنية فلا زكاة فيه (معجم المعاني الجامع).

⁸⁰ عبد الرحمان بن خلدون، مرجع سبق ذكره، 398.

⁸¹ عبد العلي كاظم المعموري، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار حامد للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى-، عمان- الأردن، 2012، ص 213.

⁸² مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

⁸³ عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة (الجزء الثاني)، مرجع سبق ذكره، ص 374.

رابعاً: فكر "جعفر بن علي الدمشقي" وآخرون في دور رأس المال:

يرى "جعفر بن علي الدمشقي" في كتابه 'الإشارة إلى محاسن التجارة' (570 هـ الموافق 1175م) أن عماد رأس المال ودعامة النمو والتقدم هو الفائض الاقتصادي⁸⁴، حيث بدون إنتاج وزيادة طاقات الأمة المتأتية من طاقات الأفراد وأعمالهم سواء على حدى أو جماعات بمشاركتهم في المشروعات الإنتاجية والاقتصادية لخلق القيمة المضافة وهي الفائض الاقتصادي الزائد عن الحاجات المطلوبة وبما يتحقق الغنى والتقدم، كما تطرق 'الدمشقي' إلى الاستثمار فوضع له ضوابط مشابه لما يتدارس اليوم ويسمى بتقييم المشروعات ومدى إنتاجيتها أو مردودها وقام بتحليل العلاقة بين الدخل المتمثل في الاكتساب واستثماره وصرفه أو كما سماه هو بـ "تثميته".

أما الفكر الاقتصادي عند "تقي الدين أحمد علي المقريري" فتمحور منهجه في تفسير الظواهر الاقتصادية على الغالب حول دور النقود وأعطى أهمية كبيرة للنقود، حيث حاول تفسير نظرية القيمة على أساس نقدي منطلقاً من وظيفة النقود كمقياس للقيمة في تحليل الدور الذي يراه للنقد في عمليات التبادل وفي الموازنة بين العرض والطلب، فيرى المقريري ظهور المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء⁸⁵، بينما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح المتعاملين في السوق سواء من جهة الطلب أو جهة العرض، وهو من توصل إلى الاستدلال على نظرية كمية النقود في تفسير ظاهرة التضخم إذ يقرر أن النقود الرديئة قد أزاحت النقود الجيدة، وهذا ما توصل إليه لاحقاً 'جيرشام' وينسب إليه اليوم كقانون بينما سبقه "المقريري" فيه.

⁸⁴ مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 64، 65.

⁸⁵ مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 71.

المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي الاستثماري وتدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية

من مهام الدولة الرئيسية هي توفير الحاجات المختلفة لرعاياها متخذة الإنفاق العام كوسيلة لتحقيق ذلك، فالإنفاق الحكومي تقاس به كفاءة الحكومات والدول على مدى دورها في التدخّل في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي العام

أولاً: نظريات النفقات العامة:

لقد تطور مفهوم النفقات العامة وفقاً لتطور الحاجة إليها ودورها في الاقتصاد وتأثيرها على الحد من الأزمات باعتبارها عامل مهم من العوامل الفعالة في مواجهتها، وتنقسم نظريات الإنفاق العام إلى ما يلي:

1. النظريات التقليدية:

لقد سيطرت فلسفة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي حتى مطلع القرن العشرين التي تبنت فكرة أن أفضل الطرق لتحقيق الرفاهية داخل المجتمع يتمثل في ترك الحرية المطلقة للأفراد في تحديد نوعية وحجم ما يقومون به من نشاطات اقتصادية (مبدأ دعه يعمل دعه يمر)⁸⁶، وهذا بدوره ما عزز مبدأ الحرص على تحديد النفقات وحصر الحاجات الجماعية في أضيق نطاق ممكن والاقتصاد فيها⁸⁷، حيث يجب أن تنحصر في مجال الخدمات العامة الأساسية التي تقوم عليها الدولة للمحافظة على كيانها وتستمر في توفير خدمات الدفاع والأمن الداخلي وخدمات القضاء والفصل في النزاعات، و أكد الكلاسيكيون على تحييد دور الدولة و أدائها الاقتصادي هو الأداة المثلى وأفضل ضمان نحو التوازن الاقتصادي.

2. النظريات الحديثة:

لقد تغير مبدأ الدول الحارسة بعد تعاقب الحربين العالميتين الأولى والثانية وفي خضمها الأزمة الاقتصادية الكبرى (أزمة الكساد العظيم 1929) حيث تعارضت تماماً مع مقتضيات تعميم ما دمرته الحربين ومخلفات الأزمة الاقتصادية فمن غير الممكن أن تنهض اقتصاديات الدول المتضررة من الحروب دون تدخّل الدولة بوضع خطط وسياسات متكاملة لدفع عمليات البناء والتنمية، كما أن ظهور الاشتراكية وتعاضد دور النقابات العمالية دفع المفكرين إلى المناوأة بتدخّل الدولة لإصلاح المساوئ الاقتصادية والاجتماعية لمخلفات الإنتاج الرأسمالي، وقد ارتبط تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية بتولد ظاهرتين هامتين⁸⁸:

1.2. الظاهرة لأولى: تمثلت في تغير دور الدولة من مجرد المحافظة على النظام الاقتصادي القائم إلى التأثير المخطط والمنظم عليه من أجل توجيه الاقتصاد القومي نحو التوازن و ضمان تحقيق التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية وهذا ما يتحقق بتكثيف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة.

⁸⁶ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 1999 ص12.

⁸⁷ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة- ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص18.

⁸⁸ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص14.

2.2 الظاهرة الثانية: تتعلق بتزايد أهمية الخدمات العامة التي تؤديها الدولة لرعاياها موازاة مع تزايد حجمها ونوعيتها، بحيث لا يتصور استمرار الحياة العصرية بدونها ومثال ذلك شق الطرق وإقامة المطارات.

ثانيا: تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة"⁸⁹، وتعرف أيضا على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"⁹⁰، وتعرف أيضا على أنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية"⁹¹، كما يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموع المصروفات التي تقوم بها الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"⁹² و ينقسم الطلب الحكومي إلى عنصرين أساسيين⁹³:

✓ المشتريات الحكومية الجارية والخدمات الاستهلاكية والمنتجات وعوامل الإنتاج، وتسعى الحكومة إلى الحصول على هذه المشتريات من القطاع العائلي وقطاع الإنتاج في مقابل التدفقات النقدية العامة لهذين القطاعين؛

✓ التحويلات الحكومية التي تقوم بدفعها إلى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي حيث تتمثل في الإعانات المقدمة لقطاعي الإنتاج والعائلي بالإضافة إلى المعاشات المختلفة، وتتم هذه التحويلات دون انتظار مقابل سلعي أو نقدي من جراء الحصول عليها.

تختلف النفقات العامة من دولة إلى أخرى و ترتبط بالسياسات المالية المتبعة من جهة ومن جهة أخرى بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما أنها في تطور مستمر إن من ناحية النوع والحجم وذلك بحسب تطور الحاجات إلى الإنفاق العام وبحسب دور الدولة وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومع ذلك فمختلف التعاريف تتفق على أن النفقة العامة لها ثلاثة أركان أو مكونات أساسية وهي:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي:

تقوم الدولة باستخدام النقود من أجل الإنفاق العام ثمنا لتغطية احتياجاتها من السلع والخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ثمنا للمنع والمساعدات المتنوعة، ومما لا شك فيه أن استخدام النقود هو أمر طبيعي ويساير الوضع القائم في ظل اقتصاد تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود⁹⁴.

⁸⁹ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1998، ص137.

⁹⁰ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2006، ص27.

⁹¹ Jean marie albertini.slem ahmed . lexique d'economie. Dalloz.1999.p 201.

⁹² عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005/2004، ص173.

⁹³ أحمد رمضان نعمة، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر، 2003، ص99.

⁹⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص27.

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام (الدولة أو احد تنظيماتها):

يدخل ضمن النفقات العامة تلك التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) من الهيئات والمؤسسات العامة والولايات والبلديات وكل كيان ينتسب إلى الدولة، وعلى هذا الأساس فإن النفقات العامة لا ينفقها أشخاص خاصة سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وبهذا لا تعتبر تبرع أحد المواطنين لبناء مدرسة أو مستشفى أو المساهمة في توفير خدمات عامة كالماء والكهرباء نفقات عامة⁹⁵.

3. النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة أو تحقيق نفع عام :

يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة من ثم تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة التي تعود على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة⁹⁶ أو كأن يقوم مدير أو رئيس هيئة أو مؤسسة عامة بالإنفاق من الميزانية العامة على شق طريق خاص يربط منزله الخاص بالمدينة أو أن يوصل شبكة الكهرباء أو الماء إلى منزله الذي يقع في أحد أطراف المدينة، فهما لا يكفي أن تصدر من أحد أشخاص القانون العام ولا شرطا كافيا لتحديد النفقة العامة بل يجب أن تشبع حاجة عامة وليس إشباع حاجة خاصة.

ثالثا: أنواع وتقسيمات النفقات العامة:

لقد ازدادت أهمية تقسيمات النفقات العامة بتزايدها تنوعها واختلاف الآثار الناجمة عنها، وتكمن أهمية تقسيماتها إلى كونها تخدم أهداف متعددة أهمها⁹⁷:

- ✓ تسهيل صياغة وإعداد البرامج؛
- ✓ تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية وذلك من تقسيم الميزانية بحسب تقسيم النفقات؛
- ✓ خدمة أغراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد؛
- ✓ تسهيل دراسة وتحليل مختلف الآثار الناجمة عن الأنشطة العامة ومعرفة تطورها؛
- ✓ تمكين أجهزة الرقابة المختلفة من تحقيق رقابة فعالة على الجانب المالي للدولة وعلى تنفيذ مختلف الميزانيات العمومية.

1. النفقات العامة من حيث الغرض منها:

ويسمى هذا النوع أيضا بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية:

- 1.1 النفقات الإدارية: هي النفقات التي تتعلق بسير المرفق العام الضروري لقيام الدولة⁹⁸ واستمرارها وتشمل هذه النفقات على العموم نفقات الدفاع والأمن والعدالة ونفقات الجهاز السياسي.

⁹⁵ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 138.

⁹⁶ محمد عباس محززي، إقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁹⁷ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁹⁸ سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع السابق، ص 37.

2.1 النفقات الاجتماعية: هي النفقات المتعلقة بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تشمل الحاجات العامة التي تؤدي إلى إشباع الجانب الاجتماعي للمواطنين⁹⁹، وذلك بتوفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة والسكن وإعانة الفئات التي تعيش في ظروف صعبة كالفئات المعوزة والمحرومة و البطالين وذوي الاحتياجات الخاصة... الخ

3.1 النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة أساسا من أجل تحقيق لأهداف الاقتصادية، ويطلق عليها أيضا بالنفقات الاستثمارية، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشمل كل ما ينفق على مشاريع الصناعة، الزراعة، الكهرباء والري وغيرها من المشاريع، تضاف إليها إعانات التشجيع والتحفيز التي تنفقها لدولة على المشاريع الخاصة.

2. النفقة العامة من حيث دوريتها:

تنقسم النفقة العامة إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية وهذا التقسيم يعبر عن مدى تكرار النفقة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وبناء على هذا التقسيم تكون أجور موظفي القطاع العام في الدولة نفقات عادية بينما نفقات المشروعات والتجهيز والإنشاءات والاستثمارات المختلفة نفقات غير عادية¹⁰⁰.

وتتجلى أهمية هذا التقسيم في حالات تخفيض النفقات العامة حيث يصعب تخفيض النفقات العادية المتكررة بينما يمكن تخفيض حجم النفقات الغير العادية الاستثمارية وتأجيل تنفيذها.

3. النفقات العامة حسب طبيعتها:

تنقسم النفقات العامة وفقا لطبيعتها إلى ثلاثة أقسام :

1.3 نفقات ضرورية لسير المرفق العام كنفقات الإدارة العامة والمصالح الإدارية والأمن والدفاع وتشتمل أيضا على نفقات الأجور والمنح والعلاوات والتعويضات المختلفة؛

2.3 نفقات تحويلية: هي مخصصات واعتمادات مالية تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة أو تعويض، وتقدم خصيصا للفئات الهشة المعوزة من المجتمع في مختلف الظروف، كما تمنح في شكل إعانات للجمعيات المختلفة، بالإضافة إلى التحويلات الناتجة عن الدعم المباشر لمختلف المواد الضرورية من أجل رفع القدرة الشرائية للمواطن وتدفع هذه التحويلات كتعويضات وفوارق أسعار الإنتاج للمنتجين؛

3.3 نفقات استثمارية: يهدف هذا النوع من النفقات إلى زيادة الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع من خلال توزيع عادل للدخل الوطني وزيادة الاستثمارات الحكومية لتنمية الإنتاج¹⁰¹.

⁹⁹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص82.

¹⁰⁰ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص163.

¹⁰¹ حامد عبد المجيد دراز، نفس المرجع السابق، ص165.

4. النفقة العامة في التشريع الجزائري:

في الجزائر تندرج النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة المعدة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق أحكام تشريعية وتنظيمية محددة معمول بها، لقد نص القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في مادته 23¹⁰²، أن الأعباء العامة للدولة تشمل على ثلاثة أقسام وهي نفقات التسيير ونفقات الاستثمار والقروض والتسيقات.

1.4 نفقت التسيير:

في نظر التقسيم العلمي على العموم هي النفقات العادية الضرورية لسير مصالح الدولة واستمرارها والمتكونة من أجور الموظفين ومختلف الأجور الرئيسية والمنح والعلاوات والتعويضات والاشتراكات المصاحبة للأجور بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والتجهيزات الضرورية لسير المصالح كالمكاتب والمعدات وغيرها تشمل هذه النفقات على أربعة أبواب¹⁰³:

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- ✓ تخصيصات السلطة العمومية؛
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- ✓ التدخلات العمومية.

2.4 نفقات الاستثمار:

تغطي نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة وفق الاعتمادات المفتوحة والمجموعة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخططات الإنمائية السنوية وتندرج في ثلاثة أبواب هي¹⁰⁴:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى بالرأسمال.

تسعى الدولة من خلال صرف هذه النفقات إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بالتأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي وتزايد أهميتها في حالات الأزمات الاقتصادية وحالات الركود، حيث برهن "كينز" في تحليله لأزمة الركود العام (1929م) أن في فترة الركود الاقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي الكلي من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدول بإنجاز استثمار معين كبناء طريق مثلا خلال فترة أزمة اقتصادية فهذه النفقة على هذا الاستثمار ستسمح حتما بتوزيع الأجر من خلال تلبية طلبات المشروع المختلفة¹⁰⁵.

تتميز هذه النفقات بإنتاجيتها الكبير مقارنة بالنفقات الأخرى مادامت أنها توسع من حجم التجهيزات الكلية للدولة وتشمل هذه النفقات على القطاعات المختلفة على غرار قطاع المحروقات، الصناعات الثقيلة، الصناعات

¹⁰² قانون 84-17 مؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية (ج.ر. 28 مؤرخة في 10-07-1984) معدل ومتمم.

¹⁰³ قانون 84-17 مؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية (ج.ر. 28 مؤرخة في 10-07-1984) معدل ومتمم، المادة 24.

¹⁰⁴ قانون 84-17 مؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية (ج.ر. 28 مؤرخة في 10-07-1984) معدل ومتمم، المادة 35.

¹⁰⁵ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص79.

المنجمية والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات بما فيها الخدمات السياحية، الإنشاءات القاعدية الأساسية من طرق وجسور ومطارات وموانئ بالإضافة إلى مختلف الصيغ الدعم المباشر من منشآت سكنية اجتماعية رياضية ثقافية ذات الطابع الوطني أو المحلي.

المطلب الثاني : سياسات توجيه الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم الأدوات المالية التي تستخدمه الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن ومواجهة الصدمات المالية المختلفة، كما يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم الأدوات المحرك لعجلة النمو من خلال التشجيع على الاستثمار ورفع القدرات الإنتاجية سواء كانت بطرق مباشرة أو غير مباشرة وذلك لما تتيحه النفقات العامة من مرونة الاستخدام وبالأخص النفقات الاستثمارية، ولكن تبقى دائما محدودية الإنفاق العام مرتبطة بمجموعة من العوامل التي تحدد حجم ومستوى الإنفاق العام.

أولا : حدود الإنفاق العام:

لقد أثار مشكل تحديد حجم ومستوى الإنفاق العام الكثير من الجدل حيث من المهم معرفة وتحديد النسبة التي ستقتطع من الدخل الوطني وتوجيهها إلى الإنفاق العام، ولقد توصل الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة (من 10% إلى 15%) من الدخل الوطني توجه للإنفاق العام¹⁰⁶. ولقد تجاهل هذا الفكر العديد من الظروف الإيديولوجية كالتباين الاقتصادي من دولة إلى أخرى.

فالدول التي تشجع على حرية النشاط الاقتصادي حجم النفقات العامة عندها يقل بالنسبة إلى الدخل الوطني حيث تقتصر في هذه الحالة على أداء الوظائف التقليدية بما يعرف نشاط الدولة الحارسة أما باقي الأنشطة فهي متاحة للخواص،

أما في ظل الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي حجم النفقات العامة عندها سترتفع حتما وتزيد نسبتها من الدخل الوطني،

أما في المجتمعات الاشتراكية الجماعية حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتمتلك مختلف وسائل الإنتاج بالإضافة إلى وظائفها التقليدية فإن حجم النفقات العامة ونسبته تزيد إلى الحد الذي يكاد فيه يساوي الدخل الوطني ذاته.

كما أن لحجم التغيرات الاقتصادية أثر في حجم النفقات العامة وحدودها، حيث توجد علاقة مترابط بشكل كبير بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي تظهر من خلاله حالة التشغيل والدخل لوطني و المستوى العام لأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي¹⁰⁷، فالإنفاق العام أصبح اليوم من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والتأثير على الطلب الكلي، ومنه على النشاط الاقتصادي ككل،

¹⁰⁶ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان،، 2008 ص 59 .

¹⁰⁷ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 102.

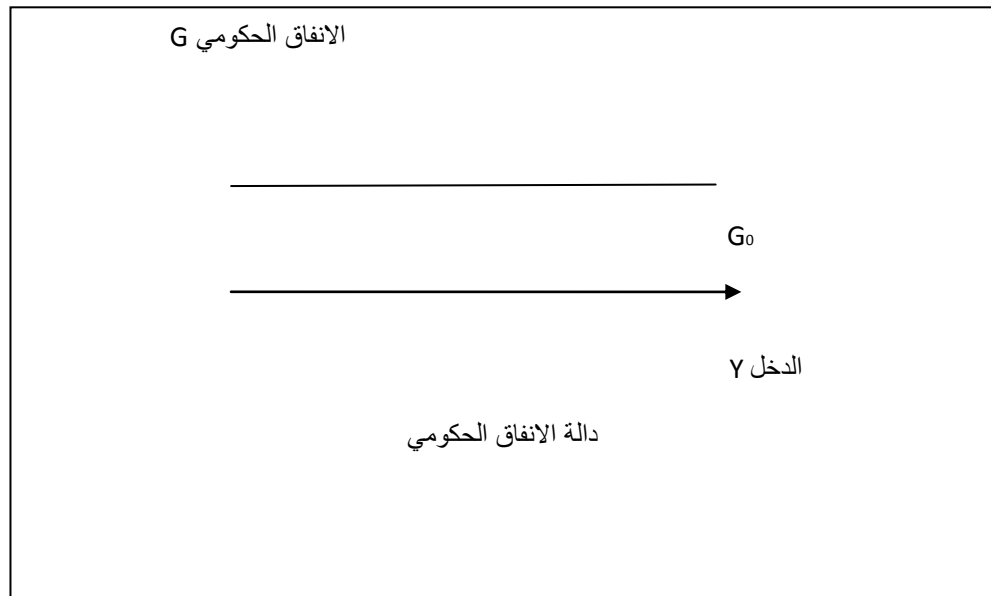
ويتحدد الإنفاق الحكومي بصفة أساسية بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ولذلك فهو يرتبط بمستوى الدخل القومي وتأخذ دالته وفقاً لما سبق الصيغة التالية¹⁰⁸:

$$G = G_0$$

حيث يمثل G الإنفاق الحكومي و G_0 مستوى معين موجب من الإنفاق الحكومي

ويمكن تصوير هذه الدالة بيانياً كما في الشكل التالي:

الشكل (01-02): يمثل دالة الإنفاق الحكومي:



المرجع: أحمد رمضان نعمة، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2003، ص 99

ففي اقتصاديات دول التحرر الاقتصادي في أوقات الكساد تزداد النفقات العامة من أجل خلق ارتفاع في الطلب الكلي الفعلي للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل لليد العاملة، أما في اقتصاديات الدول النامية التي يفتقر جهازها الإنتاجي إلى المرونة بسبب ضعف استجابة عوامل الإنتاج أو بعضها يوجب عليها أن لا ترفع من حجم النفقات العامة إلى حد معين وإلا ظهرت انعكاسات سلبية كالتضخم وتدهور قيمة النقود. وعلى العموم فإن قبل القيام بالإنفاق العام في أي دولة ما سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية يتطلب الأمر وضع سياسات مالية واقتصادية معينة تؤخذ بالحسبان النفقات الحكومية المطلوبة والموافقة للحالة الاقتصادية وأهدافها المستقبلية .

¹⁰⁸ أحمد رمضان نعمة، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2003، ص 99.

ثانيا: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

ارتفعت بمرور الوقت نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني الإجمالي في معظم دول العالم المتقدمة منها أو النامية من ما يقارب 20% إلى 32% في الدول المتخلفة ومن 30% إلى 40% في الدول المتقدمة خلال الفترة 1972 - 1992¹⁰⁹، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها:

1. الأسباب النظرية لزيادة الإنفاق العام:

1.1. قانون "فاغنر" لزيادة الإنفاق العام:

يعتبر العالم الألماني " فاغنر " (Adolf Wagner) أول من حاول تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة، حيث ترتب على دراساته استنتاج وجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي، ودون ذلك في قانون سمي باسمه حيث أنه " كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فان ذلك يتبع اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي"¹¹⁰.

وقد فرق "فاغنر" بهذا الشأن بين وظائف الدولة إلى ثلاث وهي:

- ✓ الوظيفة التقليدية المتعلقة بالدفاع والأمن وارجع تزايد النفقات العامة في ذلك إلى توجه الدولة نحو مركزية الإدارة وإلى التوسع في استخدام الآلات وقمع الاضطرابات الداخلية الناتج من الظروف الاقتصادية؛
- ✓ الوظيفة الثانية هي وظيفتها الإنتاجية بحيث ومع تزايد التقدم الفني وتطور المؤسسات أصبح من السهل توسع الدولة في العملية الإنتاجية؛
- ✓ الوظيفة الثالثة متعلقة بالجانب الاجتماعي وارجع "فاغنر" تزايد النفقات العامة إلى الرغبة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كافة الشرائح الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.

2.1. تفسير "بيكوك" و "وايزمان" لزيادة الإنفاق العام:

يرى "بيكوك" و "وايزمان" أن للزيادة في النفقات العامة علاقة بالقلق الاجتماعي والهزات السياسية، ويمكن صياغة هذه فرضية إلى أربع صيغ يمكن اختبارها على النحو التالي¹¹¹:

1.2.1. الصيغة القوية: ينمو الإنفاق الحكومي الحقيقي لكل فرد في نمط سلمي مصاحب للقلق الاجتماعي مثل أوقات الحروب؛

2.2.1. الصيغة الشبه قوية: وهي أن الإنفاق الحكومي كنسبة إلى الدخل القومي ينمو في شكل سلمي محفز بالقلق الاجتماعي؛

¹⁰⁹ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1998، ص150.

¹¹⁰ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص63.

¹¹¹ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص152.

3.1.1 الصيغة الضعيفة: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي والتي دائما اتجاهها لأعلى سيتنقل بصفة دائمة إلى أعلى كنتيجة القلاقل الاجتماعية؛

1.4. الصيغة المهمة: تحفز القلاقل الاجتماعية التغيير القائم معلمات النموذج الذي يشرح تطور الإنفاق الحكومي عبر الزمن.

2. الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي:

يمكن الرجوع إلى الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1.2. تدهور قيمة العملة:

يقصد بتدهور قيمة العملة انخفاض قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات¹¹².

2.2. اختلاف طرق المحاسبة المالية:

تكمن في طرق القيد في الحسابات أو التقييد المحاسبي للعمليات المالية والاقتصادية للإيرادات والنفقات العنصران والمكونان الأساسيان للميزانية، حيث أن تنفيذ الميزانية يمكن أن يكون مقتصرًا على حجم كبير من النفقات دون عمليات تحصيل الإيرادات المقابل للنفقات، خاصة وأن الإيرادات تقديرية كما النفقات وآليات تنفيذ العمليتين ضعيفة التنسيق والمتابعة.

3.2. التزايد السكاني:

يؤدي تزايد السكان إلى التزايد التلقائي للإنفاق العام في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن العام، وعلى هذا الأساس فإن زيادة حجم الإنفاق العام بنفس نسبة التزايد السكاني ليس له سوى زيادة ظاهرية.

4.2. التوسع الإقليمي:

يشبه إلى حد كبير التزايد السكاني فكلما كان إقليم الدولة كبيرا كانت الأعباء كبيرة وبالتالي زيادة في الإنفاق العام كالإنفاق على أمن الحدود وتوصيل مختلف الخدمات العامة كالكهرباء الماء¹¹³.

3. الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

هناك العديد من الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من أهمها¹¹⁴:

✓ تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث أن هذا الدور في تزايد مستمر ومن الطبيعي أن تتطور معه النفقات العامة وتزداد؛

¹¹² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص106.

¹¹³ عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005/2004، ص184.

¹¹⁴ عبد المجيد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص184.

- ✓ اتساع الدور الاجتماعي للدولة حيث تتزايد الأعباء الاجتماعية الملقاة على عاتق الدولة من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي وتحقيق توزيع عادل للدخل؛
- ✓ تغيير الدور السياسي للدولة فتزايد هذا الدور نتيجة التحولات الديمقراطية وضرورة إقامة خدمات مختلفة من أجل كسب الطبقات الأكثر تعدادا هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فالمشاركة في النشاطات الدولية والانخراط في منظماتها أصبح أكثر من ضروري وهذا بالضرورة يؤدي إلى تزايد الإنفاق على هذه النشاطات؛
- ✓ أثر الحروب والتوترات السياسية حيث أن لأثر الحروب والتوترات السياسية أثر كبير على الإنفاق العام حيث هذه الأخيرة تتزايد من أجل الإعداد للحرب وبعد دخولها وأخيرا في إزالة آثارها،
- ✓ أسباب مالية فزيادة الموارد المالية للدولة يزيد من إنفاقها العام، حيث تسعى الدول من أجل رفع معدلات النمو وضع خطط تنموية توسعية خاصة في ظل مجبوحة مالية وتوفر فوائض مالية في ميزانيتها العامة¹¹⁵.

4. سياسات ترشيد قرارات الإنفاق العام:

تشكل ظاهرة تزايد النفقات العامة قلقا ومشاكل عديدة للدول حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى ترشيد الإنفاق العام واتخاذ قرارات فعالة وسليمة بخصوصها، وتتوقف صحة هذه القرارات على مدى سلامة الآليات والأساليب والأدوات المستخدمة في تقرير المشاريع والخدمات العامة، ولعل من أهم الأدوات المتبعة في ترشيد النفقات العامة هو أسلوب تحليل التكاليف والمنافع.

1.4 مفهوم تحليل التكاليف والمنافع:

أن محاولة تقدير المنافع والتكاليف لمشروع ما هو محاولة لتقييم الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع، فإذا كان المشروع خاص تقدر المنافع والتكاليف من وجهة نظر صاحب المشروع (المنافع والتكاليف الخاصة) ويتم اقتراح تنفيذ المشروع إذا ما كانت المنافع تفوق التكاليف¹¹⁶،

أما في حالة المشروع العام فإن المنافع والتكاليف تصبح عامة وعلى هذا الأساس فإن اقتراح تنفيذ المشروع لا يبنى على قاعدة المنافع أكبر من التكاليف مثل ما هو في نظرة صاحب المشروع الخاص، بل يجب أن تشمل المشاريع المقرر إنشائها على المنافع والتكاليف التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل، وفي هذه الحالة يتم قياس المكاسب والمنافع الاجتماعية المراد تحقيقها ومقارنتها بالتكاليف المنفقة على المشروع.

2.4. تحديد عناصر التكاليف والمنافع:

تحدد عناصر التكاليف كالتالي:

- ✓ مقارنة التكلفة المشتركة بين المشروع والمشروعات الأخرى؛
- ✓ التكاليف الغير المباشرة؛
- ✓ التكاليف البيئية وكل ما ينجر من تغيرات وآثار سلبية على البيئة من جراء بناء المشروع؛

¹¹⁵ العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان الأردن، 2011، ص84.

¹¹⁶ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص180.

✓ التكاليف الاستثنائية حيث وبعد انطلاق المشروع ممكن أن تترتب بعد ذلك تكاليف استثنائية لم تكن في الحسبان كوجود انزلاق في التربة مثلا في مشروع بناء بعد انطلاق عمليات الحفر والتثبيت.

أما عناصر المنافع فتتحدد بـ:

✓ المنافع المباشرة؛

✓ المنافع المشتركة؛

✓ المنافع الغير مباشرة.

3.4. معايير المفاضلة بين المنافع والتكاليف:

هناك الكثير من المعايير للمقارنة بين المشروعات والمفاضلة بينها واختيار أفضل مشروع يؤدي إلى ترشيد قرار الإنفاق العام، ويلعب عنصر الزمن دورا هاما في تقييم حسابات الإنفاق العام حيث المشروع المفضل هو الذي تدفع تكاليفه في زمن أبعد ويدر منفعة في زمن أقرب، ويسمى هذا المعيار بمعيار القيمة الحالية للفروق بين المنافع والتكاليف ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية¹¹⁷:

X : مجموع القيم الحالية للفروق بين المنافع والتكاليف والمطلوب تحقيق أقصى قيمة له

n : الزمن مقاسا بالسنوات

∞ : طول عمر المشروع موضوع المقارنة

Y : التكاليف

Z : المنافع

R : معامل الخصم الذي تحسب على أساسه القيم الحالية وقد يؤخذ هذا المعامل باعتباره مساويا لمعدل التفضيل الزمني للاستهلاك أو سعر الفائدة السائدة في السوق أو غير ذلك من المؤشرات، ومن الواضح أن اختيار معامل الخصم وحسابه يلعب دورا هاما في تقييم المشاريع العامة.

4.4. اختيار المشروعات العامة والعمليات السياسية:

يعتبر أسلوب تحليل المنافع والتكاليف أسلوبا أوليا ابتدائيا لتقييم المشروعات العامة، ولكن الحسم في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنفاق العام تقع في النهاية على عاتق العملية السياسية¹¹⁸، وهذا الأسلوب يمكن للسياسيين فقط من خلاله إمكانية ترشيد قرارات الإنفاق الحكومي، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على طبيعة النظام السياسي والآليات التي تتخذ من خلالها القرارات.

¹¹⁷ عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 186.

¹¹⁸ عبد المجيد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص 188.

المطلب الثالث : سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري

أولاً: مفهوم سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري وأهدافها:

1. مفهوم سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري:

الإنفاق الحكومي الاستثماري هو جزء من الإنفاق الحكومي العام، وذلك وفق تصنيف الوجهة الاقتصادية التي يمسها هذا الإنفاق¹¹⁹، والنفقات الاستثمارية العامة هي التي تملكها الدولة ملكية تامة أو جزئية وتتولى إدارتها بصورة منفردة¹²⁰، وهو يمثل أهمية كبيرة لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني من خلال البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية وإنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية لأفراد وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار.

يحقق الاستثمار الحكومي عدة أهداف اقتصادية وغير اقتصادية من أهمها التحكم في الموارد الإستراتيجية، توفير السلع والخدمات الاجتماعية وسياسات التشغيل، سياسات الرقابة على الأسعار وإشباع الحاجات العامة الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وإسكان وبخاصة في الدول النامية، وهذه كلها من المجالات التي يتخصص فيها الإنفاق الحكومي الاستثماري .

2. أهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري :

تهدف الاستثمارات العامة إلى تحقيق المنفعة العامة ويترتب على هذا الحكم نجاح هذه الاستثمارات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، والاجتماعية و المالية والسياسية، على عكس المشروعات الخاصة التي يحكم على نجاحها معدل الربح الذي تحققه هذه الاستثمارات.

1.2. الأهداف الاقتصادية والتنموية :

تسعى الحكومات السيطرة على قطاع الاستثمارات الحكومية من اجل تحقيق معدلات نمو جيدة والقضاء على البطالة وتخفيض معدلاتها، التحكم في التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية.

2.2. توزيع الدخل الوطني:

من خلال الاستثمارات الحكومية يمكن إعادة توزيع الدخول بشكل ملموس، وذلك من خلال دعم التشغيل والتوظيف انطلاق من حجم الاستثمارات الحكومية التي يمكن أن تستوعب يد عاملة كثيرة، كما أن احتياجات هذه الاستثمارات من عناصر التشغيل هي توزيع الدخل على الموردين وزيادة في حجم نشاطاتهم وبالتالي الدخل المتراكم من هذه العملية¹²¹.

¹¹⁹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت-لبنان، 2010، ص120،121.

¹²⁰ السيد محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2009، ص22.

¹²¹ صديق محمد عفيفي، تنظيم الدولة وإدارة الاقتصاد القومي، مكتبة عين شمس، الطبعة السادسة، مصر، 2003، ص385.

3.2. الأهداف المالية:

يسعى المخططون لاستثمارات الحكومية تحقيق فوائض كبيرة يمكن إعادة استثمارها وبالتالي إغلاق الفجوة بين الادخار الكلي وبين احتياجات الاستثمار.

4.3. أهداف سياسية:

حيث يستهدف الاستثمار الحكومي تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومواجهة السيطرة الأجنبية.

ثانيا: المجالات التي يختص فيها قطاع الاستثمار الحكومي:

يختص الاستثمار الحكومي على القطاعات التي تستهدفها الحكومة من أجل تنفيذ السياسات العامة للدولة والتي في مجملها تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي لما يسمح إلى الرفاهية والرخاء لجميع أفراد المجتمع أهمها¹²²:

- ✓ المرافق الخاصة بالموارد الطبيعية الإستراتيجية ومن بينها الاستثمارات في المحروقات والطاقة النووية؛
- ✓ الاستثمارات التي تمثل احتكارا طبيعيا للدولة مثل السكك الحديدية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المياه، مترو الأنفاق؛

- ✓ الصناعات الثقيلة الإستراتيجية مثل الصناعات الحربية، الحديد والصلب و الألمنيوم، البتروكيماويات، وغيرها من الصناعات الأساسية ذات التكلفة الرأسمالية العالية والمخاطر، وكذا الصناعات الخفيفة الاستهلاكية ذات الكثافة العمالية والاستثمارات الضخمة مثل الإسكان الشعبي؛
- ✓ المشروعات والمرافق المنتجة للسلع والخدمات الاجتماعية الأساسية ذات الصلة بالوظائف الاجتماعية للدولة مثل التعليم الأساسي، الرعاية الصحية، الإسكان الشعبي، المواصلات، النقل العام والدفاع، ومن هذه المجالات يرجع إلى أهميتها الإستراتيجية والوطنية التي تؤثر على اقتصاد الدولة،

ثالثا: دعائم الاستثمار الحكومي الاستثماري:

يقوم تنظيم الاستثمار الحكومي على دعائم أساسية منها¹²³:

- ✓ الملكية العامة لوسائل الإنتاج؛
- ✓ يسود هذه الاستثمارات طابع أو صالح عام يتمثل في إشباع الحاجات العامة التي تعود بالنفع العام؛
- ✓ تخضع المشروعات الحكومية لسياسة عامة تستند إلى مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

رابعا: الجدوى الاقتصادية للإنفاق الحكومي الاستثماري:

إن مفهوم تقييم الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الحكومية هو محاولة تقدير كل من المنافع والتكاليف المترتبة على إقامة هذه الاستثمارات، حيث يتم إقامة هذه الاستثمارات إذا كانت المنافع الاجتماعية والتنموية أكبر من التكاليف التي أنفقت عليها.

¹²² السيد محمد الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

¹²³ السيد محمد الجوهري، نفس المرجع السابق، ص 14.

يتطلب تحليل منافع وتكاليف الاستثمارات الحكومية إتباع خطوات متتابعة من تحديد لتلك المنافع والتكاليف التي ينبغي أخذها في الحسبان إلى محاولة تقدير كل منها، ثم جمعها والمقارنة بينها ثم اتخاذ القرار الملائم لتنفيذها، مع أخذ بالحسبان تغير حجم المنافع والتكاليف مع تغير الزمن واختلاف الفترات التي يتم خلالها تنفيذ مراحل المشروع. ومع ذلك فإن دراسة جدوى المشروعات الحكومية أو تحليل المنافع والتكاليف المرتبطة بها يستدعي دراسة مستقلة عن المتعارف عليها في دراسة جدوى المشروعات الخاصة التي تستخدم منذ فترات طويلة حيث يعبر عن ربحية المشروع والتي من الصعب تطبيقها على المشروعات الحكومية لعدة أسباب منها¹²⁴:

- ✓ بعض المنتجات العامة لا يمكن معها استخدام نظام السوق في تحديد أسعارها وتنمو كلية بواسطة الضرائب كالدفاع وبرامج إعانة المناطق المنكوبة؛
- ✓ يستدعي الاستخدام الكفء لبعض المنتجات العامة التي تظهر قدرا كبيرا من عدم القابلية للتجزئة في الاستهلاك وتحديد أسعار منخفضة جدا أو تقديمها بالجمان لأفراد المجتمع ومثل ذلك الطرق الفرعية، مناطق الاستحمام كالحدائق والشواطئ والبحيرات وغيرها؛
- ✓ يترتب على إنتاج بعض المنتجات العامة آثار جانبية غير مرغوبة ولا يدفع تعويض للأفراد الذين تقع عليهم هذه الآثار إنشاء المطارات والضوضاء التي تحدثها الطائرات؛
- ✓ تقدم بعض المنتجات العامة مجانا أو عند أسعار منخفضة أو مدعمة تقل عن التكلفة الحقيقية لها، وذلك لدوافع اجتماعية من أجل دعم القدرة الشرائية للأفراد المجتمع كالتعليم والصحة والبحث العلمي أو بعض المنتجات الضرورية الواسعة الاستهلاك؛
- ✓ المشروعات الحكومية التي تتعدد آثارها الاقتصادية والاجتماعية مما لا يمكن استخدام نظام السوق في تقدير منافعها وتكاليفها كمشروعات توصيل وإمداد أنابيب المياه إلى المجمعات السكنية متعدد تتعلق بالتوطين والتنمية والصناعة وغيرها.

خامسا: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي الاستثماري:

يمكن تصنيف الآثار الاقتصادية لنفقات الاستثمارات الحكومية واستخلاصها من آثار المنظومة الشاملة للإنفاق العام إلى قسمين أساسيين وهي الآثار الاقتصادية المباشرة وهي تلك الآثار الناتجة من الإنتاج الوطني والتشغيل ومستوى الأسعار وتوزيع الدخل الوطني، وآثار اقتصادية غير مباشرة وهي تلك الآثار الناتجة عن ظاهري المضاعف والمعدل على المتغيرات الكلية المذكورة سابقا.

1. الآثار الاقتصادية المباشرة:

يرتبط هذا النوع من الآثار الاقتصادية بحسب نوع الإنفاق العام ذاته ومنها:

¹²⁴ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 180، 181، 182.

1.1. تأثير النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:

تأتي هذه النفقات في شكل إعانات مقدمة لمنتجي القطاع الخاص حيث تسعى الدولة من خلال هذه الإعانات إلى تخفيض تكلفة توفير السلع بسبب الاستعانة بالمستثمرين الخواص وذلك بدعم أسعار الواردات أو المنتج المحلي حتى يمكن أن يصل هذا المنتج إلى غالبية أفراد المجتمع بسعر مناسب، وتشمل هذه الإعانات أساسا السلع الضرورية والأساسية الواسعة الاستهلاك كالحبز ومنتجات الحليب ومشتقاته وغيرها¹²⁵، ومثل ذلك أيضا إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشاريع أو المؤسسات العمومي لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها والإعانات التي تقدمها الحكومة لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية من أجل توسيع الاستثمار أو تحويل عناصر الإنتاج¹²⁶.

2.1. الآثار الاقتصادية لنفقات الحكومة على السلع والخدمات:

تقوم الدولة بشراء احتياجاتها لتسيير الإدارات والمصالح العامة المختلفة للدولة من القطاع الخاص بشكل كبير، حيث يترتب على هذه المشتريات من السلع والخدمات آثار اقتصادية عديدة، حيث تؤثر في تشغيل الاقتصاد الوطني وتؤثر في مستويات التشغيل الكامل، كما تؤثر على مرونة عرض خدمات عناصر الإنتاج وفي كيفية تمويل هذه المشتريات، إضافة إلى استقرار أحوال المجتمع السياسية والاجتماعية.

3.1. أثر الإنفاق الحكومي على المباني وصيانة المرافق والتجهيزات العامة:

يمثل هذا النوع من الإنفاق احد أنواع الإنفاق الاستثماري، حيث يظهر أثره على الناتج المحلي من خلال تأثيره على الإنفاق المحلي الإجمالي، و تنقسم إلى قسمين:

استثمارات مباشرة في فروع الإنتاج المختلفة كالمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها حيث ينجر عن هذه الاستثمارات زيادة مباشرة في حجم الإنتاج المحلي،

أما القسم الثاني فيتمثل في المبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية التحتية الضرورية لتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج وتشمل خدمات المواصلات كالطرق والموانئ الكبرى والمطارات... الخ، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع الري ويحقق هذا النوع من الاستثمارات ما يسمى بالوفرات الخارجية والتي تجعل الكثير من الاستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصاديا من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج في المشروعات الصناعية والتحويلية وغيرها مما يزيد من ربحيتها، وفي حقيقة الأمر قيام هذه المرافق يعد شرطا أساسيا لقيام المشاريع الإنتاجية واستمرارها¹²⁷.

2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

يترتب على الإنفاق العام آثار اقتصادية غير مباشرة تهتم بشكل أساسي على الدخل وتسمى بأثر المضاعف والمعجل.

¹²⁵ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، نفس المرجع السابق، ص 222.

¹²⁶ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

¹²⁷ 127 حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

1.2. أثر المضاعف:

يمثل المضاعف في التحليل الاقتصادي الكلي المعامل العددي الذي يدل على الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

ففكرة المضاعف هي أن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي تولد زيادات متوالية في الدخل والإنفاق، فالمضاعف هو عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر القيام بالإنفاق الحكومي.

فإذا فرضنا زيادة في الإنفاق الحكومي بكمية ما هي (ΔG) ولنفرض أن التغيير الحاصل في الدخل الوطني نتيجة لذلك هو (Y) والحساب قيمة (ΔY) نقوم بما يلي¹²⁸:

نكتب المعادلة التالية وهي معادلة الدخل التوازني:

$$Y = 1/1-b (a - Bt + bR + I0 + G0) \quad (1)$$

نعوض عن قيمة كل من الدخل والإنفاق الحكومي بقيمتيهما الجديتين

$$Y + (\Delta Y) = 1/1-b (a - Bt + bR + I0 + G0) \quad (2)$$

ب طرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$(\Delta Y) = 1/1 - b (\Delta G0)$$

أي أن التغيير في مستوى الدخل الوطني الموافق لتغيير الإنفاق الحكومي بمقدار ما هو (ΔG) يعادل التغيير في الإنفاق الحكومي مضروباً بالقيمة $(1/1-b)$ وتسمى هذه القيمة بمضاعف الإنفاق الحكومي.

وتتضح في دورة المضاعف عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبوات وأرباح وفائدة، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد وهؤلاء بدورهم يخصصون جزء من هذه المداحيل لإنفاقه على الاستهلاك ويدخرون الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى، والدخل الموجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تتوالى دورة توزيع الدخل الاستهلاك، والإنتاج، مع الإشارة إلى أن مقدار الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بمقدار ونسب مضاعفة ولهذا سمي بالمضاعف¹²⁹.

ولمضاعف الإنفاق الحكومي علاقة بالموازنة العامة بما يسمى مضاعف الموازنة، فمن المعروف أن الموازنة العامة للدولة تتكون من جانب الإيرادات وجانب النفقات العامة وفي حال توازن الموازنة العامة أي عندما يكون حجم الإنفاق العام مساوياً لحجم الإيرادات العامة، فإنه للوصول إلى قيمة المضاعف يجب وضع توازن للموازنة العامة للدولة ثم تمويل حجم الإنفاق العام من مقدار التحصيل الفعلي من خلال الضرائب ومصادر إيرادات الميزانية المختلفة، ففي هذه الحالة فقط يمكن قياس حجم الدخل الوطني في المجتمع.

¹²⁸ عمر صخري، التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة السادسة)، الجزائر، 2008، ص 109.

¹²⁹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 81، 82.

2.2 أثر المضاعف في الدول النامية:

كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا تقوم بإنفاق الكثير من أموالها ولا تحدث بالمقابل تغيرات كبيرة في حجم ناتجها المحلي الإجمالي والحقيقة أن حجم مضاعف الإنفاق في الدول المتخلفة اقتصاديا ذا حجم أقل لعدة أسباب منها، ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته ونقص الخبرة الفنية بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة المدربة الماهرة ولهذا لا تنعكس الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة أكبر في التشغيل وفي الإنتاج من السلع¹³⁰، كما أن الدول المتخلفة اقتصاديا تفتقر إلى عرض رأس المال ناهيك عن المعوقات السياسية والإدارية التي تواجهها المشروعات الخاصة في هذه الدول، وهذا كله يجعل مضاعف الإنفاق الحكومي أقل مما هو متوقع نظريا، كما يمكن أن تحدث ردود عكسية وسلبية من زيادة الإنفاق الكلي في المجتمع نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي.

3.2. أثر المعجل:

تتعدى الآثار الغير مباشرة التي يتركها الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي على الزيادات المتتالية في الاستهلاك المولد من الإنفاق الأولي إلى آثار أخرى غير مباشرة تولدها النفقات الحكومية، خاصة ما تعلق منها بالطلب على أموال الاستثمار والتي تعرف بالاستثمار المولد، أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية. فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل زيادة الإنفاق الحكومي سيترتب عليه تغيرا أكبر في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من قبل المشروعات التي زاد الطلب على منتجاتها ويطلق على هذه العلاقة بمبدأ "المعجل"¹³¹.

وبمعنى آخر فإن زيادة الدخول الناتجة عن الإنفاق الحكومي ينتج عنها طلب على السلع الاستهلاكية وهذا هو أثر المضاعف، ومع مرور الوقت فإن منتجي السلع الاستهلاكية وبعد نفاذ المخزون نتيجة الطلب الكبير يجدون أنفسهم مدفوعين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد بزيادة إنتاجهم الذي يتطلب هو الآخر زيادة على السلع الاستثمارية من معدات والآلات¹³²، ومع تزايد الاستثمار حتما يزداد معه الدخل الوطني، فيزداد معه أيضا الإنفاق العام ومع مرور الوقت تضاعف هذه الزيادة بشكل كبير وتتكرر العملية إلى أن يتضاعف الرقم الأول للاستثمار.

¹³⁰ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص237.

¹³¹ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، نفس المرجع السابق، ص238.

¹³² محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص132.

المبحث الرابع: الاستثمار الخاص وسياساته

يكتسي الاستثمار الخاص أهمية كبيرة في الاقتصاد إلى جانب الاستثمار العام، حيث يعتبر مؤشر لقياس التقدم والتطور لما يلعبه من دور في تحقيق النمو وتأثيره على متغيرات اقتصادية كثيرة منها الإنتاج والبطالة والتشغيل.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الخاص

أولاً: تعريف الاستثمار الخاص:

يقصد بالاستثمارات الخاصة "أنها المشروعات التي تقوم على الملكية الفردية والتي تهدف إلى تحقيق أعلى ربح، ومن المشروعات ما يمتلكه شخص بمفرده وتسمى بالمشروعات الخاصة الفردية، ومنها ما يكون مملوكاً لعدة أشخاص مجتمعين وتسمى بالمشروعات الخاصة الجماعية"¹³³، ويعرف الاستثمار الخاص على أنه "تخصيص قدر من موارد المنشأة على أمل تحقيق العوائد التي يتوقع الحصول عليها مستقبلاً خلال فترة زمنية طويلة نسبياً"¹³⁴ و يستمد الاستثمار الخاص أيضاً مفهومه من القطاع الخاص الذي هو قسم من أقسام الاقتصاد الوطني فهو "ذلك القسم من الاقتصاد القومي الذي تعود ملكيته إلى الأفراد أو الشركات التي يملكها الأفراد"¹³⁵، وهو ذلك "القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن"¹³⁶، فالاستثمار الخاص إما أن يكون فردياً أو جماعياً، وتأخذ الاستثمارات الخاصة الجماعية شكل شركات الأشخاص وشركات الأموال أو الشركات المختلطة.

✓ **شركات الأشخاص:** هي مجموعة من الشركاء تربط بينهم روابط وثيقة حيث يكون فيها الشريك مسئولاً بصفة شخصية في أمواله الخاصة وتضامنياً مع الشركاء؛

✓ **شركات الأموال:** هذا النوع من الشركات يقوم على الاعتبار المالي وليس الاعتبار الشخصي حيث تنشأ من رأس مال كبير يقسم إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، وهذه الشركات لا تنقضي بوفاة الشريك أو إفلاسه ويجوز فيها أن يحمل شريك مكان شريك آخر دون الحاجة إلى رضا الشركاء الآخرين ومنه بين هذه الأنواع الأكثر أهمية هي شركات المساهمة¹³⁷.

ثانياً: أهداف وأهمية الاستثمار الخاص:

1. أهداف الاستثمار الخاص:

لقد تطورت أهداف الاستثمار الخاص مع تطور الفكر المالي إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار الخاص في العصر الحديث هو تعظيم ثروة المستثمرين، ويترتب على ذلك تحقيق الأرباح التي تعد هدفاً تقليدياً للمستثمرين أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر، ويهدف من وراء تشجيع الاستثمار الخاص إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف أنواعه مالي كان أو اجتماعي واقتصادي.

¹³³ محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2009، ص 16.

¹³⁴ سالم قاسم النعمي، الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري بأسلوب حيرت، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2005، ص 21.

¹³⁵ محمد صبري بن أوانج، الخصخصة -تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء التشريع الإسلامي-، دار النفائس، الأردن، 2000، ص 23.

¹³⁶ فاضل الربيعي، محمد عبده، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة المدبولي، القاهرة-مصر، 2004، ص 49.

¹³⁷ محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وقد يختلف المستثمرون في القطاع الخاص من حيث تفضيل الأدوات الاستثمارية ودرجة المخاطر التي يتقبلونها والتي تناسب مع هدف تحقيق الربح، ومن هذا المنطلق يجب التفريق بين الاستثمارات حسب الأهداف التي ينشدها المستثمر وموافقة نشاطه وميولاته، فقد يكون المستثمر محافظاً أو رشيداً أو مضارباً وقد يكون مقامراً، ويتطلب الاستثمار الاستعداد لتحمل درجة من المخاطرة تناسب مع احتمالات العائد المطلوب.

تتعد العوامل التي تؤثر على تحقيق أهداف المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار واختلاف الأهمية النسبية لهذه العوامل من حيث الحالة المالية وحجم الفائض من الأموال المتاحة لدى المستثمرين والدخل المتوقع تحقيقه من الاستثمار وطبيعة العائد والثروة التي يرغب المستثمر تحقيقها ودرجة تقبل المخاطر التي يتعرض لها ورأس المال المستثمر ومدى الحاجة إلى تسهيل الاستثمارات وإمكانات السيولة في الأسواق المالية وكلفة عملية التبادل وطبيعة القوانين والتشريعات فيما يتعلق بتنظيم الاستثمارات والضرائب والرسوم المعمول بها وإدارة الاستثمارات ومدى توفر الخبرة والكفاءة وسهولة الإجراءات وإستراتيجية المستثمر وهدف وفترة الاستثمار¹³⁸.

2. أهمية الاستثمار الخاص:

تتجلى أهمية الاستثمار الخاص من عدة نواحي إن على المستوى الفرد أو الجماعة أو على المستوى الوطني من خلال ما ينتج عنه من قيمة مضافة .

1.2. الأهمية على مستوى الفرد:

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد من خلال تحليل الدوافع والأهداف من دخول الفرد في قرار الاستثمار ومواجهة مخاطره ومن أهمها¹³⁹:

- ✓ يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع من الاستثمار؛
- ✓ يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أو الغير المنتظمة؛
- ✓ يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة والمحقة من الاستثمار.

✓

2.2 الأهمية على المستوى الوطني:

- ✓ زيادة الدخل الوطني للبلاد؛
- ✓ خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ دعم عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية؛
- ✓ زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للاستثمارات الموجهة للتصدير¹⁴⁰.

¹³⁸ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان - الأردن، 2009، ص 26.

¹³⁹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص 33.

¹⁴⁰ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 33، 34.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص:

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة وتحليل العوامل المحيطة بمناخ الاستثمار الخارجية والداخلية بما يتيح الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، وتشمل هذه العوامل على مختلف السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما فيها السياسات الاقتصادية الكلية المالية منها والنقدية والتجارية مع مراعاة طبيعة الأنظمة الاقتصادية والبيئة القانونية .

1. الاستقرار السياسي:

يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني ارتباطاً وثيقاً، فكلما كان النظام الأمني مسيطراً على الأمن وعلى الجريمة في كل صورها كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح، وتكمن أهمية النظام السياسي في عمل النظام الاقتصادي حيث يتماشى مع التغيرات وظروف تطوره، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطياً كلما كان جاذباً للاستثمار، وكلما كان دكتاتورياً كان طارداً له، وكل هذا يعتمد على مدى استقرار هذا النظام فحذب الاستثمار مرهون باستقراره¹⁴¹.

2. السياسات الاقتصادية الملائمة:

يجب أن تتميز السياسات الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم مع القوانين والتشريعات المطبقة، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسات، فيجب أن تتوافق مع القوانين ضمن إطار محدد من السياسة العامة، والاستثمار الخاص يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن الأهداف العامة للقطاع الخاص كالاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ومن المطلوب أن تكون محددة وشاملة، فتشجيع الاستثمار لا ينحصر في قانون وإن احتوى على الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى، وهذا من الممكن أن يتوقف على¹⁴²:

- ✓ إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
- ✓ تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛
- ✓ تطوير إجراءات الإقراض وتنشيط النظام المصرفي، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمنتجين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛
- ✓ ضمان حرية دخول وخروج رؤوس الأموال ونقل الملكية وهيئة الظروف الخارجية بما يسمح بالتأثير الإيجابي على أسعار الفائدة ومعدلات الأرباح.

3. البنية التحتية اللازمة للاستثمار:

تشمل مشروعات البنى التحتية على مختلف المجالات الحيوية للقاعدة الاقتصادية في البلد وتدخل ضمنها قطاع الكهرباء والطاقة والغاز، الاتصالات السلكية واللاسلكية، نشاطات الري ومعالجة المياه والتزويد بها، مشاريع النقل،

¹⁴¹ عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية - على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص 192.

¹⁴² ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص 24.

الصرف الصحي، مشاريع الانشاءات والبناء كبناء السكنات والمراكز الاجتماعية ، التعليم والصحة ، المنشآت القاعدية الكبرى كتشبيد الطرق وبناء الجسور قطاع النقل من بناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية.

4. الدخل الوطني ومعدلات التضخم:

يؤثر الدخل الوطني على الاستثمارات الخاصة بشكل كبير، ومن أهم العناصر المؤثر فيه هي حجم الدخل المتاح وتوزيعه ومعدلات نمو الدخل وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويزيد من حجم مرونة الطلب مما يؤدي إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة. أما التضخم الذي هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وأن ارتفاع معدلات التضخم تؤثر سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي زيادة مخاوف المستثمرين من المستقبل ودرجة المخاطر المحتملة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي التأثير على القيمة الحقيقية للدخول والأرباح والقيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يولد انخفاض الرغبة في الاستثمار¹⁴³.

المطلب الثاني : مفهوم الخصخصة (الخصخصة)

تقوم سياسة الخصخصة على نقل ملكية المنشآت العامة أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي الترجمة الانجليزية لكلمة (Privatization)، والتي ظهرت في بريطانيا في الفترة من أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، في عهد حكومة "مارجريت تاتشر" إثر تطبيقها لإصلاحات اقتصادية من بينها سياسة الخصخصة، ويعد مستوى أداء القطاع العام ومقدار ما يحققه من أرباح وخسائر ودوره في عجز ميزانية الحكومة ونسب العائد من رأس المال المستثمر في المشروعات الحكومية وتأثيره على ميزان المدفوعات وعلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، النتيجة التي أكدت أن القطاع الحكومي يعاني انخفاضاً شديداً في نسبة العائد على الاستثمار كما أن هذا الوضع جعل الكثير من مؤسسات القطاع الحكومي عبئاً على الاقتصاد ومصدراً للامتصاص الثروة الوطنية، ولهذا تبحث الحكومات في استخدام الموارد المتاحة من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص بتملكه المؤسسات العامة وإدارتها.

أولاً: تعريف الخصخصة:

عملية الخصخصة أو الخصخصة أو "التخصيص" تعني "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجار أو مشاركة أو بيع وشراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة"¹⁴⁴، وتعني أيضا "بيع أصول المشروعات العامة، أو المشروعات التابعة للقطاع العام أو أسهمها إلى

¹⁴³ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص32.

¹⁴⁴ مصطفى محمد العبد الله، عبد العزيز شرابي، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص47.

الأفراد سواء كان البيع كلياً أو جزئياً، وسواء تم البيع للعاملين في المشروع أو لمستثمر رئيس أو من خلال سوق الأوراق المالية¹⁴⁵.

عرفها البنك الدولي أنها "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، ويعتبر كل من الإيجار وعقود الإدارة والاستثمار ونزع ملكية القطاع العام من الأساليب الرئيسية لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص، أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فاعتبر "الخصخصة جزءاً من عملية تصحيح هيكل القطاع العام وبذلك فهي تتعلق بإعادة تعريف وتحديد دور الدولة عن طريق إبعاد الدولة عن أي نشاط يمكن أن يؤديه القطاع الخاص بشكل أفضل"¹⁴⁶، وعرفها كوك "Cook" من ثلاثة مداخل أساسية هي¹⁴⁷:

المدخل الأول: يشير إلى التغيير في ملكية المنشأة أو جزء منها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتسمى أحياناً التجريد (Dévestiture) أو اللاتأميم (Dénationalisation)، ويمكن تنفيذها بعدة طرق مثل بيع حقوق ملكية المنشأة العامة من خلال أسواق رأس المال أو بيع المنشأة كاملة لمؤسسة أخرى أو إنشاء مشروع مشترك أو تصفيتها؛

المدخل الثاني: يتعلق بإزالة القيود للدخول في أنشطة كانت مقصورة سابقاً على المنشآت العامة والتخلص من القيود على دخول الأسواق لزيادة المنافسة إلى المدى الذي يمكن للمنشآت الخاصة من دخول الأسواق المحمية من خلال أشكال متنوعة من الخصخصة بدون نقل الملكية؛

المدخل الثالث: يهدف إلى نقل تقديم الخدمة أو المنتج من القطاع العام إلى القطاع الخاص بينما تظل الدولة مسؤولة بشكل كامل عن الإمداد بالخدمة ومن أشكالها الامتياز و التعاقد وتأجير الأصول العامة للقطاع الخاص. وتعرف الخصخصة أيضاً بأنها "سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتقنينها، وتشجيع القطاع الخاص الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار للمساهمة في إدارة الاقتصاد"¹⁴⁸.

من خلا المفاهيم السابقة يمكن استنتاج أهم الاتجاهات التي تهدف من وراءها الخصخصة، حيث لا تعتبر الخصخصة هدفاً ورغبة في حد ذاتها بل هي في الأصل وسيلة للوصول إلى تحقيق كفاءة اقتصادية على مستوى الوحدات الاقتصادية الناشطة داخل الاقتصاد لتحقيق مستوى نمو اقتصادي مقبول، ويمكن استنتاج أسلوبيين أساسيين في عملية الخصخصة هما:

¹⁴⁵ المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 2002، ص13.

¹⁴⁶ عبد المطلب عبد المجيد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2008-2009، ص76.

¹⁴⁷ عبد المطلب عبد المجيد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص75، 74.

¹⁴⁸ فاتح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص15.

✓ **الخصوصية التلقائية:** هي التي تركز توجهاتها إلى تشجيع القطاع الخاص لزيادة وزنه في الاقتصاد الوطني دون المساس بالقطاع العام من خلال الاعتماد على نظم الحوافز من أجل تشجيع المبادرة الفردية والجماعية لأصحاب رؤوس الأموال؛

✓ **الخصوصية الهيكلية:** هي التي تركز إتجاهتها إلى التقليل من حجم القطاع العام من خلال نقل ملكية المشروعات والاستثمارات العامة أو إدارتها إلى القطاع الخاص.

ثانياً: أهداف الخصوصية:

تختلف أهداف الخصوصية من دولة إلى أخرى وذلك حسب الوضع الاقتصادي ومتطلبات النمو والتنمية وعلى العموم يمكن ذكر أهم الأهداف التي تسعى مختلف الحكومات من أجل تحقيقها فيما يلي:

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية:

يعتبر هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية من الأهداف الرئيسية والمهمة في عملية الخصوصية باعتبار أن أداء القطاع الحكومي لم يكن في مستوى الكفاءة الإنتاجية لوحدها الاقتصادية، ولهذا يتطلب الأمر إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أما المبادرات الخاصة.

2. تحقيق المنافسة والتنافسية:

القطاع الحكومي بطبيعته الاحتكاري لا يخضع للمنافسة، كما يتضمن أشكال متعددة من الحماية والقيود المباشرة والغير المباشرة التي تحول دون دخول منافسين جدد بمجالات النشاطات التي تحتكرها الدولة،¹⁴⁹ وفي ظل غياب المنافسة فإن العرض يصبح متحكماً فيه بطريقة بيروقراطية وبالتالي ظهور مشاكل الندرة وغياب الجودة بالإضافة إلى الأسعار الغير تنافسية مقارنة بالأسعار العالمية، وبخلاف ذلك في القطاع الخاص حيث النشاط الاقتصادي يبنى على أساس الطلب ودراسة السوق وحجم العائد المتوقع ويفسح المجال لدخول منافسين جدد مما يؤثر إيجاباً على حجم ونوع المنتجات والخدمات المقدمة.

3. تنمية أسواق المال:

يمثل السوق المالي في الاقتصاديات الراهنة سوق رأس المال المنظم والفعال والركيزة الأساسية للتقدم الاقتصادي¹⁵⁰، وتعتبر العلاقة بين الخصوصية وسوق رأس المال علاقة متبادلة حيث يعتبر سوق رأس المال من الأهداف الأساسية من برامج الخصوصية وبخاصة في تلك الدول النامية والأقل نمو لما له من دور حيوي في عمليات التمويل والتحفيز على الادخار.

4. خفض أعباء الموازنة العامة وتحقيق عائد للدولة:

يشكل القطاع الحكومي عبئاً على الموازنة العامة للدولة خاصة عند الدول النامية التي تقدر الدعم المستمر للشركات العامة وتغطي خسائرها المتراكمة مما يزيد من تراكم العجز المسجل في ميزانيتها، ولهذا فهي تعتبر التخفيف من هذا

¹⁴⁹ فاتح أبو عامرية، الخصوصية وتأثيراتها الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

¹⁵⁰ عبد المطلب عبد المجيد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 82.

العبء أولوية قصوى تأمل من وراء الخوصصة إلى القضاء عليه كما تسعى إلى خفض احتياجات الاقتراض العام وتحقيق عوائد جديدة للخزينة العمومية.

5. الأهداف الاجتماعية:

لا تكتفي الحكومات من وراء الخوصصة بتحقيق أهداف اقتصادي ومالية فقط بل تتعداها إلى الأهداف الاجتماعية ومنها¹⁵¹:

- ✓ تقديم سلع وخدمات أفضل بأسعار رخيصة نسبيا للمستهلكين نتيجة إعمال قوى السوق والمنافسة بين المنشآت والوحدات الاقتصادية؛
- ✓ تقديم عرض واختيارات أوسع لمنتجات جديدة أمام المستهلك، مع زيادة جودة السلع والخدمات المقدمة؛
- ✓ تكون المنشآت المخوصصة حديثا أكثر توجهها نحو المستهلك لإشباع رغباته وكسب رضاه؛
- ✓ توسع الملكية عن طريق الخوصصة يهدف إلى توزيع الثروة والدخل بين الأفراد في المجتمع؛
- ✓ توفير فرص تشغيل جديدة وزيادة معدلات التشغيل.

ثالثا: أساليب وصور الخوصصة:

يشكل اختيار الأسلوب المناسب في تحويل الملكية من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص من أحد الأسباب الأساسية في نجاح عملية الخوصصة، حيث يعتبر الأسلوب في حد ذاته سياسة قائمة بذاتها وترتبط معه العديد من الأنشطة ويتعامل مع كل مجال بشكل محدد، كما تأخذ بعين الاعتبار المنشآت أو المؤسسات على حدى بمراعاة خصوصية كل مؤسسة ومجال نشاطها ووضعها الاقتصادي والمالي.

تختلف أساليب الخوصصة من دولة إلى أخرى حيث الدول المتقدمة معظم عمليات الخوصصة فيها تم بيعها بشكل مباشر إلى الخواص أو طرح أسهمها أما عمليات الخوصصة التي تمت في الدول النامي فاعلمتها تمت من خلال إجراءات التصفية التي تعقبها بيع الأصول لأن حل الشركات المخوصصة هي شركات صغيرة غير قادرة على البقاء، أما المؤسسات الكبيرة فتم إعادة هيكلتها من خلال المفاوضات المباشرة وأساليب المشروعات المشتركة أو بيع حصة رئيسية من أسهم الشركة إلى مستثمر إستراتيجي ملتزم بالاستثمار الطويل الأجل. يمكن تصنيف الصور والأساليب المستخدمة إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1. الأساليب المستخدمة في الدول المتقدمة¹⁵²:

- ✓ الطرح العام للأسهم؛
- ✓ البيع الجزئي للشركة؛
- ✓ البيع للعاملين والإدارة؛
- ✓ خوصصة الإدارة؛

¹⁵¹ عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص 85.

¹⁵² عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص 89.

✓ التعاقد؛

✓ نظام الإنشاء والتشغيل والتحويل BOT (bulding operating and transfere) M يعتبر أسلوب حديثا وأكثر قبولاً لدى دول العام، فهو نظام بسيط لجذب الاستثمارات، ويستعمل على نطاق واسع في خصوصية استثمارات البنية التحتية الأساسية مثل الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه، ففي هذا النظام يقوم المستثمر ببناء مشروع وتشغيله لفترة زمنية المتفق عليها ثم يؤول المشروع بعد ذلك للدولة بعد انقضاء هذه الفترة تتراوح عادة بين 20-50 سنة، ويشمل مثل هذه المشاريع على جوانب قانونية وفنية واقتصادية¹⁵³.

2. الأساليب المستخدمة في الدول النامية:

✓ البيع لمستثمر رئيسي إستراتيجي؛

✓ المشروعات المشتركة بينما تتضمنه خصوصية جزئية بين العام والخاص؛

✓ بيع الأصول بالتصفية للعاملين أو لمتعاملين خارجيين؛

✓ التأجير التشغيلي: تظل الدولة فيه مالكة المشروع ويقوم القطاع الخاص بالتشغيل نظير دفع مبلغ سنوي للدولة للفترة المحددة للإيجار؛

✓ الخصخصة بمعادلة الديون بالأسهم؛

✓ الخصخصة من خلال منح حقوق الامتياز .

رابعاً: عوامل نجاح الخصخصة:

باعتبار الخصخصة أحد السياسات الاقتصادية الإصلاحية فإن لها ارتباط وثيق بباقي السياسات الاقتصادية الأخرى حيث من المفروض أن تتماشى معها وتصاحبها في المراحل التطبيق فيها وتنفيذ، ومن أهم عوامل نجاحها ما يلي:

1. تهيئة الرأي العام:

ينبغي بدء حملة تحسيسية قبل البدء في عملية الخصخصة، توضح من خلالها مفاهيم الخصخصة وآثارها المتوقعة باستعمال وسائل الإعلام المختلفة ومختلف الطرق الاتصالية الأخرى كالتدوات والمحاضرات وغيرها، وكل هذا من أجل تنوير الرأي العام وبيان أهمية الخصخصة وفوائدها على الفرد والمجتمع وبيان عدم تعارضها مع مصالحهم.

2. توفير مناخ أعمال مناسب:

حيث من غير المعقول مواصلة النشاط الاقتصادي في الظروف التي كانت تسود في مرحلة سيطرة القطاع العام واحتكاره لمجالات النشاط الاقتصادي، بحيث أن القوانين والتشريعات وطرق والأساليب التمويلية ومختلف السياسات التي كانت تصاحب هذا النظام لا تتوافق مع النظام الجديد الذي يعمل في إطار الخصخصة لعدة اختلافات بين البيئتين، ومن أجل نجاح عمليات الخصخصة ومصاحبة الإصلاحات الجديدة لابد من توفير مناخ أعمال مناسب لهذه المرحلة.

¹⁵³ المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص31.

3. إنشاء آليات خاصة لتنفيذ الخصخصة:

باعتبار الخصخصة كسياسة اقتصادية، فإن تنفيذها يتطلب مجموعة من الآليات والأدوات التي تسمح بتنفيذ هذه السياسة كآليات الشركات القابضة مثلاً، وإعداد برامج خصخصة مناسبة، وإنشاء جهاز تقييم للشركات المراد خصصتها، كما أن من أهم الآليات هو اختيار الأسلوب المناسب للخصخصة ويختلف باختلاف نوع النشاط وحجم الشركات المراد تحويل ملكيتها.

4. دعم وتقوية السوق المالي:

يعد وجود نظام مالي وسوق مالي قوي من الشروط الضرورية لإنجاح عملية الخصخصة، ذلك ببناء قطاع تمويلي قوي من خلال تنشيط أسواق المال وإصلاحها بما يتماشى مع الوضع الجديد¹⁵⁴.

5. تماشي الإصلاحات الاقتصادية الأخرى مع عملية الخصخصة :

تنفذ عمليات الخصخصة في إطار اقتصاد السوق حيث يتطلب التحول إلى هذا الأخير ثلاثة إصلاحات أساسية¹⁵⁵:

✓ تحرير الأسعار؛

✓ توضيح حقوق الملكية؛

✓ إعادة تشكيل الخدمات الاجتماعية وشبكة الضمان الاجتماعي من أجل تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن مرحلة التحول الاقتصادي.

أما إصلاحات القطاع الحكومي التي تدخل ضمنها إصلاح الموازنة العامة للدولة والمالية العامة والتي تطلب أمرين:

✓ الإصلاح الضريبي عن طريق إلغاء الإعفاءات الواسعة الانتشار مع تفعيل التسجيل والرقابة الضريبية؛

✓ استمرار مشاركة الدولة للمشروعات الحكومية عن طريق الخصخصة الجزئية على أساس أن ذلك يوفر موارد مالية للميزانية العامة للدولة.

المطلب الثالث : اثر تنفيذ سياسة الخصخصة

اتسعت سياسات الخصخصة وأصبحت تشمل على مجالات لم يكن يتوقع تحويل المشروعات العامة فيها إلى القطاع الخاص، فبالإضافة إلى خصخصة المشروعات التقليدية الصناعية والزراعية والتجارية اتجهت برامج الخصخصة نحو مشروعات البنية التحتية كالمياه والطاقة الكهربائية وشق الطرق وإنشاء المطارات والموانئ والنقل والمواصلات ناهيك عن البنوك والتأمينات، وكل المنافع العامة التي كانت محتكرة من طرف الدولة وحتى المصنفة منها ضمن الصناعات الإستراتيجية، وكل هذا راجع إلى المشاكل التي أصبح يتخبط فيها القطاع الحكومي ومحاولة التخلص من أعبائه المستمرة.

¹⁵⁴ المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص40

¹⁵⁵ المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص44-45

أولاً: أهم المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الحكومي:

- ✓ عدم كفاءة إدارة المنشآت الحكومية بما يسمح من تحقيق الأهداف وفق الموارد المتاحة، وبخاصة مع تزايد السكان وازدياد الطلب على المنتجات والخدمات العامة، كما أنه في ظل إدارة ضعيفة لا تستجيب لمعايير الجد والتغيرات التكنولوجية السريعة و المشاكل المتعلقة بتقديمها تزداد تعقيداً؛
- ✓ انخفاض الكفاءة الإنتاجية وارتفاع التكاليف ويعود ذلك لغياب الدوافع التنافسية للخدمات التي تقدمها المرافق العامة والتي تدار على أسس احتكارية؛
- ✓ العجز المالي للمؤسسات الحكومية حيث يرجع ذلك إلى مستويات أسعار المنتج النهائي التي تكون أقل من التكلفة ولهذا يتعاظم الدعم السنوي الذي يمنح للمرافق العامة من أجل الحفاظ على استمرار تشغيل المرفق العام¹⁵⁶، وتؤدي الخسائر المالية إلى تفاقم العجز المالي للمرفق العام وتراكم الديون ما يصعب الاعتماد على القدرات الذاتية للمنشأة بحد ذاتها وهذا مخالف لمنطق التسيير المؤسساتي والجدوى الاقتصادية؛
- ✓ الندرة ونقص الاحتياجات للمستهلكين، حيث أن هيكل القطاع الحكومي الإنتاجي ضعيف ولا يستجيب لحجم التغيرات السكانية والعمرانية، وكان هذا جلياً في انهيار الفكر الاشتراكي في الدول النامية وتحويلها إلى اقتصاد السوق،
- ✓ ظهور مشاكل البيئة والمحيط حيث أن الحكومات عاجزة عن ممارسة الرقابة على نفسها وبالخصوص الدول النامية، ويعني هذا أن الجزاءات والعقوبات المالية الفعالة في القطاع الخاص الناتجة عن تلويث بيئية والإضرار بها ليس لها أهمية بالنسبة لموظفي القطاع الحكومي، ولهذا فإن قصور التحكم في مخلفات المصانع والاستهلاك التبيدي للمياه على المدى الطويل يلحق ضرراً يصعب جداً إصلاحه.

ثانياً: المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الخاص:

يمكن التعرف على أهم المعوقات التي تواجه مشروعات الخصخصة وهي كالتالي:

- ✓ المخاطر السياسية والاقتصادية وتوزع بين الدولة والمستثمرين نتيجة عدم التأكد نحو الاستقرار السياسي ومخاطر التشغيل، بالإضافة إلى معدلات العائد من هذه المشروعات خاصة إذا خضعت إلى قواعد التسعير؛
- ✓ ضعف الإطار القانوني والتنظيمي ومصادقية الدولة تجاه الخصخصة ويعني بذلك قصور الضمانات القانونية لمستثمري القطاع الخاص خاصة في مجال المرافق العامة وبطء الإجراءات الحكومية بشأن الخصخصة، ناهيك عن مصادقية الخطوات التي تقوم بها الحكومة وبخاصة في المجالات الحيوية وغموض الشفافية في تنفيذها؛
- ✓ ضمان الأداء الكفء والمنتظم لتلك المرافق العامة حال تحويلها إلى لقطاع الخاص¹⁵⁷؛
- ✓ المشاكل الاجتماعية المترتبة على ارتفاع الأسعار لتحقيق معدل ربح ملائم للمستثمرين؛
- ✓ المشاكل التمويلية والقدرة على تمويل تلك المشاريع لتشغيلها وتحديثها وتوسيع نطاقها.

¹⁵⁶ المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 2002، ص47.

¹⁵⁷ المرسي السيد حجازي، نفس المرجع السابق، ص49.

ثالثاً: تقييم تنفيذ برامج الخصوصية :

تتعدد المشاكل والصعوبات التي تواجه الحكومات والدول في تنفيذ برامج الخصوصية وتزداد تعقيد إذا كانت نتيجة ضغوطات أو أزمة اقتصادية، وهذا ما يقلص الزمن الكافي لدراسة وتقييم مخاطر وإيجابيات عملية الخصوصية وتداركها في مراحلها بدقة ولهذا فإن تنفيذ برامج الخصوصية يجدون أنفسهم أما مشكل التحديد الواضح والدقيق للمشروعات التي سيتم خصوصتها والوصول إلى تقييم مقبول لهذه المشروعات، كما أنه من الصعب عليها تحديد تكاليف تطبيق برامج الخصوصية ووضع الحلول للبد العاملة (البطالة) الزائدة بعد الخصوصية.

ومن أجل تدارك مختلف النقائص والوصول إلى تقويم موضوعي أكثر عقلاني يجب على الحكومات والدول أخذ بالحسبان مجموعة من النقاط أهمها:

- ✓ تحديد أهداف الخصوصية بحيث تكون واضحة ودقيقة؛
- ✓ توفير الإطار التشريعي والقانوني الملائم للمرحلة الجديدة؛
- ✓ توفير المناخ السياسي والاقتصادي الملائم؛
- ✓ وضع خطة تقييم وتقويم ومراقبة لكل مرحلة من مراحل الخصوصية وتدارك لنقائص والأخطاء؛
- ✓ ابتكار صيغ وحلول جديدة في عمليات الخصوصية كالمشاركة القطاع العام للقطاع الخاص؛
- ✓ المرافقة المستمرة لمختلف المشاريع المنطلقة ومساعدتها بمختلف الآليات التشجيعية والتحفيزية؛
- ✓ الاستفادة من التجارب الناجحة والعمل على تكييفها مع الظروف المحلية.

خلاصة الفصل:

سمح لنا هذا الفصل بتسليط الضوء على الاستثمار ككل وعلى الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على الخصوص، حيث حاولنا التطرق إلى مختلف الجوانب المحيطة بمبادئ الفاعلين الاقتصاديين الهامين وصولاً إلى أهم جوانب السياسات المتبعة في الاستثمار .

لقد حاولنا التطرق إلى معرفة غايات الاستثمار الحكومي الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرون في القطاع الخاص، نظراً لاختلاف أهداف كل منهما ونظر لاختلاف مصادر تمويل كل وطريقة تسيير وأهداف كل منهما يقتضي الأمر التمييز بينهما فبالنسبة إلى الاستثمار الحكومي يهدف إلى الزيادة في الثروة والمحافظة عليها و تقديم خدمة معينة للجمهور، مكافحة البطالة، محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة، وغيرها من الشؤون الكلية التي تعد من أقدس مهام الحكومة في تحقيق النفع العام، أما أهداف الاستثمار الخاص فتتمثل في المحافظة على رأس المال المستثمر الخاص وتحقيق أقصى ربح وعائد ممكن.

رغم ما يمكن أن يلحظ من اختلاف بين أهداف الاستثمارين الحكومي والخاص إلا أن مضمون كليهما يصب في مصلحة واحدة إن اتبعت سياسات حكيمة للتوفيق وإحداث تكامل بينهما، مراعاة لمختلف الضوابط والخصوصيات الاقتصادية ومقومات كل عنصر وكفائته في النشاطات والقطاعات التي ينتج من دعمه فيها إلى آثار إيجابية على الاقتصاد وتحسين مؤشرات التوازنية بما يحقق الوثبة الاقتصادية والحركية المطلوبة.

الفصل الثاني

ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد:

ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي دائما بمظاهر الرفاهة والازدهار، فأصبحت تقاس قوة الدول والأمم بقوة نموها الاقتصادي ومدى قدرتها على زيادة معدلاته، وعلى هذا الأساس قسم العالم الراهن إلى قسمين دول متطورة ذات نمو اقتصادي قوي ودول ضعيفة نموها الاقتصادي ضعيفة.

ويرجع الاهتمام بالنمو الاقتصادي إلى عدة عوامل وأسباب تاريخية تبلورت أفكارها وتشبعت بها مختلف المدارس الاقتصادية، انطلاقا من الفكر الرأسمالي النابع من المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من روادها "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو"، ثم تليها النظرية الكينزية التي عبر عنها "هارود" و"دومار" في نموذجهما للنمو، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج "سولو" والنماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير.

أكدت اغلب الدراسات التي فسرت النمو الاقتصادي وحددت علاقته بباقي المتغيرات الاقتصادية إلى أهمية الاستثمار كمحدد رئيسي لا غنى عنه في تحقيق النمو الاقتصادي، بغض النظر عن نوع الاستثمار أو مصادر تمويله وأشكاله، فكل دولة لها مقومات اقتصادية وموارد تختلف عن باقي الدول وبالتالي فإن منطلقات تفعيل عجلة النمو تخضع لهذه الموارد والمقومات التي توجه القدرة الاقتصادية لتحقيق التوازن بين مختلف العوامل الاقتصادية من أجل بلوغ أقصى معدلات نمو ممكنة.

من خلال إطلاعنا بموضوع النمو الاقتصادي وعلاقة بمختلف المحددات والعوامل التي تؤثر فيه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: نظريات النمو ونماذجه في الفكر التقليدي؛

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث والمعاصر.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو أهم الأهداف الأساسية التي تسعى وراء تحقيقها كل دولة والحكومات حيث يمثل نتائج الجهود والسياسات الاقتصادية المبذولة، كما يعتبر أهم الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها وهذا يتطلب المعرفة الحقيقية عن النمو الاقتصادي وكيفية المضي نحو صياغة سياسات اقتصادية ملائمة في ظل نماذج متعددة يمكن التعويل عليها أو تكييفها مع المتطلبات الاقتصادية لكل بلد.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي وخصائصه

تعدد المفاهيم والرؤى حول معنى واصطلاح النمو الاقتصادي حيث لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض، فمعظمها تربطه بتحسين المستوى المعيشي والرفاهة لدى المجتمعات من خلال مستوى الدخل والإنتاج.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب، ويعرفه بعض الاقتصاديين " بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية"¹. ويعرف أيضاً على أنه: "التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية للإنتاج الوطني الدخل الوطني"².

كما يمكن أن يُعرّف على أنه "زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بالزيادة في متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة"³.

ولقد عرف أيضاً على أنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"⁴.

وينظر إليه على " أنه يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يفهم توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها"⁵.

وينظر إليه أيضاً على بأنه زيادة مدعومة في إنتاج السلع على مستوى المخطط الوطني في مدة معينة ويقاس عموماً من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام [PIB/GDP]⁶ أو زيادة الناتج المحلي الخام بالنسبة للسكان.

¹ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، دار القاهرة مصر، 2001 ص 7.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 29.

⁴ ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 175.

⁵ عبد القادر محمد عجمية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعة للنشر، 2000 ص 13

كما يعبر عنه بالصيورة الزمنية التي من أجلها يرتفع الإنتاج، وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث يأخذ ويركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد في السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها. وهناك من يرى أن النمو الاقتصادي يرتبط بنمو المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع وعليه فيعرف بأنه "زيادة مئوية للناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الخام الحقيقي لكل ساكن على مدى الطويل، وهو قياس غير كامل لزيادة نسبة المستوى المعيشي الاقتصادي"⁷.

ويشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد⁸. بعد استعراض هذه التعاريف عن النمو الاقتصادي يمكن أن نفهم أن النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتمتع في التعاريف السابقة يقودنا إلى التأكيد على ما يلي⁹:

- ✓ يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بالزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان؛
- ✓ يجب أن يكون معدل زيادة الناتج الوطني أو معدل زيادة الدخل الفردي حقيقي وليس نقدي؛
- ✓ يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي.:

يرى كزنتس* "Kuznets" أن للنمو الاقتصادي مجموعة من الخصائص يمكن ملاحظتها خاصة على الدول الأكثر تقدماً هي¹⁰:

1. المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:

لقد حققت الدول المتقدمة منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي ساهمت في تحسين معيشة الفرد وفي الزيادة السكانية¹¹.

2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج:

أكدت دراسات للبنك الدولي، على ما توصل إليه "كزنتس" في أن إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية.

⁶ PIB : Produit intérieur brut/ GDP , Gross domestic product

⁷ D. Begg & autres , Macroéconomie , édition Dunod, 2002, P 303.

⁸ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 30.

⁹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 71، 72.

^{*} سيمون كزن، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

¹⁰ ميشيل تودارو، تعريب ومراجعت: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص: 175.

¹¹ S.Kuznets, Croissance et structure économique, Edition Calman Devy Paris, 1972, p

3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد:

يتمثل هذا التغيير أساسا في التحول التدريجي في الأنشطة الاقتصادية أو الوضع المهني لقوى العمل، كالتحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، أو من الأنشطة الريفية والزراعية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية.

4. المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي:

تعرف بعملية التحول الحضري أو التحديث، وهي امتداد للاقتصاد الدولي حيث تميل الدول المتقدمة إلى السيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة على المستوى الدولي، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية.

5. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

حيث ما زال النمو الاقتصادي الحديث يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.

ثالثا: النمو والتنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية بأنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"¹²، و تعرف أيضا بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"، كما تعرف أيضا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إثناء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع¹³.

ويرى بونيه "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، وبعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا

¹² جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات - https://www.alukah.net/BooksFiles/Book_6365/BookFile/ektab%20w.docx

2019-10-03، ص 8

¹³ صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية 2009 - 2010، ص 4.

تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، والدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

رابعاً: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

يمكن التمييز بين النمو والتنمية حيث أن النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الدخل الوطني والنتائج الوطني، كما يستخدم المفهوم للإشارة إلى البلدان المتقدمة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغييرات الهيكلية في بنيان المجتمع¹⁴، كما أن حدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بالمعنى الواسع، وبيان ذلك كالتالي¹⁵:

النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة، وبالتالي فهو يركز على الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، أما التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة يمكن أن تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة،

أما التنمية الاقتصادية فتركز على حدوث تغيير هيكلية في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي أنها لا تركز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

✓ يمكن حدوث نمو اقتصادي سريع بينما يقابله تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية؛

✓ ومن الممكن حدوث نمو اقتصادي سريع، ولا تحدث تنمية وينشأ هذا لعدم التوازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع؛

✓ يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتضييق على الحريات والتعدي على للمواطنين، هذا بينما تتطلب التنمية الاقتصادية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية؛

✓ أن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم حالة التبعية الاقتصادية، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية؛

✓ أن النمو الاقتصادي تلقائي عفوي، ولكن التنمية جهد مقصود، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والمجتمع بوضع برامج وخطط تنموية، أما النمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة؛

¹⁴ محمد مدحت مصطفى، سهرير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

¹⁵ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

✓ النمو الاقتصادي يحصل في جميع الظروف بما فيها الاستعمارية أما التنمية فلا حدوث لها إلا في ظل الاستقلال والتحرر.

جدول رقم(01-02): يوضح الفرق بين التّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

التّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلية للمجتمع؛	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده؛
✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛	✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها؛
✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد؛	✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة؛
✓ لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي.	✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنوعه.

المراجع: بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، 2009، ص 4.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وطرق قياسه

أولاً: أنواع النمو الاقتصادي:

يقسم النمو الاقتصادي إلى عدة أنواع وذلك بحسب معايير مختلفة أهمها:

1. نوع النمو حسب سرعته:

بحسب هذا المعيار ينقسم النمو إلى ثلاثة أنواع:

- 1.1 النمو المتزايد: هو الذي يسير بمعدلات متزايدة؛
- 2.1 النمو الثابت: فهو يزيد بمقدار ثابت ويتحقق ذلك لما يكون المعدل المحسوب ثابتاً؛
- 3.1 النمو المتناقص: هو النمو الذي يزيد بمعدلات متناقصة.

2. النمو الاقتصادي بحسب طبيعته ومصدره:

وينقسم إلى¹⁶:

1.2 النمو الأسي:

بحيث يتغير الناتج حسب متتالية هندسية.

2.2 النمو المكثف:

ويعبر عنه بالكفاءة عوامل الإنتاج والتشغيل الأمثل لها، فمن خلاله يرتفع مستوى الدخل عن مستوى الزيادة السكانية فترتفع حصة الفرد من الدخل.

¹⁶ صوابيلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، فرع اقتصاد سياسي، جامعة الجزائر، 2006، ص 04.

3.2. النمو الموسع:

يعبر عنه بزيادة حجم الإنتاج نتيجة زيادة عوامل الإنتاج، كما ينظر إليه على أنه ينمو فيه الدخل بنفس معدل النمو السكاني أي أن الدخل الفردي ساكن.

4.2. النمو الحر:

ينتج عن قوى السوق والأسعار وكل التبادلات التي تخضع لقانون العرض والطلب.

5.2. النمو الاقتصادي التدخلي:

هو عكس النمو الاقتصادي الحر، يخضع للتخطيط وتدخل الدولة.

3. النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

يمكن المقارنة بين هذين النوعين باعتماد على توازن القطاعات الاقتصادية، فالنمو المتوازن يضمن تطور مجموع القطاعات بشكل متوازن، و يمكن معرفتها بما يسمى بالمرعب السحري "لكالدور" الذي يعتمد على أربعة مؤشرات هي ارتفاع الناتج و زيادة التوظيف، غياب أي ضغط تضخمي و احترام التوازنات الخارجية، أما النمو الاقتصادي غير المتوازن فيتميز بنمو وتطور قطاعات دون الأخرى.

4. النمو الاقتصادي: الخارجي، الداخلي والنصف داخلي:

ينظر فيها إلى صفة العوامل المتحركة في النمو الاقتصادي إن كانت داخلية، خارجية أو نصف داخلية وهي:

1.3. النمو الاقتصادي الخارجي:

تتحكم فيه عوامل خارجية غير مسيطر عليها، وقد اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية وخاصة نموذج "سولو" من النماذج الخارجية للنمو الاقتصادي كونها ترى محدد التطور التقني والنمو السكاني محددات خارجية للنمو الاقتصادي.

2.3. النمو الاقتصادي الداخلي:

ينتج عن عوامل داخلية يمكن التحكم فيها، وهو موضوع نماذج النمو الاقتصادي الحديثة التي كان مبدأها الأساسي تفسير كل اختلاف في معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، وبالتالي تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي¹⁷.

3.3. النمو الاقتصادي نصف الداخلي:

هو النمو الذي نستطيع التحكم فيه من خلال بعض العوامل الداخلية، ولا نستطيع التحكم من خلال باقي العوامل الأخرى لذلك سمى بالنمو نصف الداخلي.

5. النمو الاقتصادي الفعلي والنمو الاقتصادي الكامن (الممكن):

هو السعي إلى حالة التشغيل الكامل، لكن الواقع الاقتصادي يثبت أن حالة التشغيل الكامل هي حالة مثالية عرضية ولهذا نفرق بين نوعين من النمو:

¹⁷ ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني ومراجعة محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص154، 155.

1.5 النمو الاقتصادي الفعلي:

وهو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، وهو يعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد¹⁸؛

2.5. النمو الاقتصادي الكامن (الممكن):

يعرف الناتج الممكن في اقتصاد بأنه أقصر مستوى ممكن من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم¹⁹، أي أنه ما هو النمو الممكن تحقيقه إذا ما تم استغلال كل القدرات وهذا تصور نظري يصعب تحقيقه على أرض الواقع.

ثانياً: قياس النمو الاقتصادي:

تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي في كونه يعبر عن الأداء الاقتصادي في البلد، ويعتمد في قياسه على دراسة الدخل الوطني الذي يستعمل لقياسه معيارين هما الناتج الوطني الخام والناتج الداخلي الخام.

فالناتج الوطني الخام يعبر عن قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة و تستثنى السلع الوسيطة (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى). و هو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد و هو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج

أما الناتج الداخلي الخام لا يختلف كثيرا عن الناتج المحلي الخام إن حيث يدرج جميع الإنتاج داخل البلاد باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية و أخرى خارجية، كما أن الناتج المحلي الخام و الناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي²⁰.

وينقسم الناتج الداخلي الخام إلى إسمي وحققيقي فالناتج الداخلي الخام الإسمي هو الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل ، و بما أنه يمثل كميات مادية من الناتج و التي ينتج عنها منفعة الأفراد و رفاهيتهم، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد و تقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو.

أما الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة و بالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس²¹.

¹⁸ بودخدح كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 / 2010، ص 87.

¹⁹ Raymonde Torres et John P. Martin , Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, la revue économique de l'OCDE, n° 14, 1990, P : 143.

²⁰ Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement, 3^{ème} édition ,édition de Boeck ,Belgique , 2008, p 53 .

²¹ قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي النظرية و التحليل ، منشورات ELGA، فاليتا و مالطا ، 2001، ص 41.

ثالثاً: طرق قياس النمو الاقتصادي:

إن قياس النمو الاقتصادي يتم أساساً بقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الدخل الفردي، بالإضافة إلى طرق أخرى تستخدم لتقدير الناتج الداخلي الخام كطريق الإنفاق و طريقة القيمة المضافة.

1. الناتج الإجمالي الحقيقي:

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة²² وبأسعار ثابتة، أي باستخدام الأسعار الاسمية المنكمشة من زيادة الأسعار (التضخم) وذلك باستعمال مؤشر الأسعار حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل نموه،²³ بمعنى:

الناتج المحلي الإجمالي "PIB" في الفترة "t" مطروح منه "PIB" في الفترة "t-1" مقسوماً على PIB في الفترة "t-1"، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$T \cdot C_Y = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \cdot 100\%$$

وتستخدم غالباً عملة دولية واحدة هي الدولار في الغالب لتقييم الناتج الإجمالي لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو.

وعموماً يتكون الناتج المحلي الإجمالي "PIB" من العناصر المبينة في العلاقة التالية:

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

أي الإنتاج المحلي الإجمالي يشمل إنتاج القطاعات الأربعة التالية:

✓ قطاع الإنفاق الاستهلاكي "C"؛

✓ قطاع الإنفاق الاستثماري "I"؛

✓ قطاع الإنفاق الحكومي "G"؛

✓ صافي الصادرات (القطاع الخارجي (X-M) .

إلا أنه بالرغم من أن قياس الناتج الداخلي الإجمالي "PIB" واضح من حيث العناصر المكونة له إلا أن هناك مشاكل تتعلق بتحديد العناصر، فالوصول على قيمة حقيقية ومثلة للناتج الداخلي الإجمالي أمر في غاية الأهمية، لأنه

²² جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات-10-03-20w.docx-03-10-2019

ص 2019

²³ Jeane Olivier Hairault , Analyse Macroéconomique , 1^{ère} édition, édition la découverte et syros, Paris, 2000, P 381.

- من خلالها يتم حساب معدل النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن هناك صعوبات تواجه حساب الناتج المحلي الإجمالي في قيمته الحقيقية التامة، وأهم هذه الصعوبات تتمثل فيما يلي²⁴:
- ✓ نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية؛
 - ✓ مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، مما يؤدي إلى تضخم الناتج الداخلي الخام؛
 - ✓ صعوبة قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها حيث لا تمر هذه السلع في السوق وبالتالي لا يتم حسابها؛
 - ✓ صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، لذا يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج الداخلي الخام؛
 - ✓ مشكلة حساب المدفوعات التحويلية* التي يجب استثنائها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، كون أن هذه المبالغ دفعت دون مقابل أي دون إنتاج؛
 - ✓ صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة، إذ يجب أن تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي للسنة الجارية باعتبار أن هناك سلعا يتم إنتاجها في سنوات سابقة وتستعمل لعدة سنوات؛
 - ✓ إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج المحلي، وهو الجزء المتمثل في عمل ربات البيوت اللواتي لا يعتبرن عاملات ولا يتقاضين أي أجر؛
 - ✓ عملية بيع وشراء السندات والأسهم والأصول المالية المختلفة التي لا تمثل سوى نقل للملكيتها حيث لا تمثل إنتاجا جديدا، فالواجب استثناء حسابها؛
 - ✓ تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى مما يؤدي إلى تباين الناتج واختلاف معدلاته.

2. الدخل الفردي (الناتج الفردي):

هذا المقياس أكثر كفاءة وهو الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم لأنه يعطي قياس عيني للنمو أي يقيس المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، وهو ما يعبر عن تطور المستوى المعيشي المتوسط للأفراد في المجتمع، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:

- ✓ طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى؛
- ✓ طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. ونظراً لصعوبة حسابه فإنه يمثل بالناتج الفردي المعطى بالعلاقة التالية:

²⁴ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 50، 51.

* يقصد بها جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل مثل الإعانات والهبات والهدايا.

$$Y_t = \frac{Y_t}{P_t} \text{ أو } Y_t = \frac{PIB}{P_t}$$

حيث: P_t : تمثل حجم السكان في الزمن " t ".
وبالتالي يمكن اعتبار معدل نمو الناتج الفردي هو:²⁵

$$T.C_y = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \approx \log(y_t)$$

ومنه:

$$\log(y_t) = \log(y_t) - \log(p_t) \Rightarrow T \cdot C_y = T \cdot C_y - T \cdot C_p$$

أي أن معدل نمو الناتج الفردي هو الفرق بين معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل النمو السكاني فمن أجل الحصول على معدل نمو اقتصادي إيجابي يجب أن يكون نمو الناتج الإجمالي أسرع من النمو السكاني أي: $T \cdot C_y > T \cdot C_p$
ولذلك فإن معدل نمو الناتج الفردي له أهميته الخاصة في كونه يمكن من معرفة العلاقة بين الناتج الإجمالي وتطور حجم السكان، ومن جهة أخرى قد يتم تحديد النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار - أي دولار واحد - ببقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

3. طريقة الإنفاق:

يمثل الناتج الداخلي الخام قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة، حيث يكون الإنفاق الكلي مساوياً لإجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي من منطلق أن كل عملية إنفاق على شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين هذا يعني أن هناك طرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق من المشتري هو نفسه دخل البائع.²⁶

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y = C + I + G + (M - X)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال).

G: الإنفاق الحكومي.

(X-m): صافي الصادرات.²⁷

²⁵ Jean Olivier Hairault , Analyse macroéconomique , Référence déjà cité, P 382.

²⁶ Gregory N, mankiw, Macroéconomie , 3 ème édition , Boeck , Belgique ,2003, p21.

²⁷ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010، ص130.

4. طريقة القيمة المضافة :

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتج النهائي تطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة.

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتج النهائي - قيمة الاستهلاكات الوسيطة

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي ومراحل تطوره

تعددت القراءات والأبحاث حول المحددات المؤثرة في النمو الاقتصادي كما اختلفت التوجهات حول مراحل نموه ولعل أبرزها وأكثرها تداولاً هي ما جاء به العالم الاقتصادي "روستو".

أولاً: محددات النمو الاقتصادي:

يستخدم الناتج المحلي الخام كمعيار لقياس النمو الاقتصادي، حيث يختلف من دولة إلى أخرى بسبب التباين في مستويات وكيفية استخدام العناصر المحددة له، والتي تتمثل أساساً في العمل، رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة، وكل ما يدخل تركيبها ونسبتها بما يتضمن مستويات مختلفة من الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات مختلفة من الفعالية الاقتصادية وهي متغيرات لدالة الإنتاج الكلي التالية: $Y(t) = F\{K(t), A(t), L(t)\}$ حيث: Y : هي كمية الناتج الحقيقي؛ L : حجم العمل؛ K : رأس المال؛ A : مستوى التكنولوجيا. وكلها مُركبة في الزمن t .

1. رأس المال:

المقصود منه هو تراكم رأس المال، الذي يكون مشتملاً على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، وينتج هذا التراكم زيادة في نمو الدخل والناتج المستقبلي عندما يُخصص جزء من الدخل الحالي كالادخار لكي يتم استثماره، وكل ذلك يتطلب وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، فتقليل حجم الاستهلاك الحالي - أي زيادة حجم الادخار والاستثمار - يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل²⁸.

وتراكم رأس المال لا يعني رأس المال المادي فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى رأس المال البشري، كون أن الاستثمار في هذا الأخير وتحسين نوعيته يكون له أثر على حجم الإنتاج، فمفهوم الاستثمار في الموارد البشرية من أجل تكوين رأس المال البشري يماثل المفهوم الخاص بتحسين جودة وإنتاجية الأرض الزراعية ورأس المال المادي عن طريق الاستثمار.

2. العمل:

يرتبط عنصر العمل بنمو القوى العاملة والنمو الديموغرافي، ويعرف على أنه مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته²⁹، كما يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين³⁰:

²⁸ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 168.

²⁹ Longatte et Van Hove , Economie générale , Dunod, Paris, 2001, P56.

³⁰ Stanley Ficher et autes , Macroéconomie , 2^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2002, P 293.

✓ الأولى: تتمثل في أثر النمو السكاني الذي يزيد في حجم العمالة النشطة وقوة العمل، وزيادة هذا الأخير تعني زيادة عدد العمال المنتجين؛

✓ الثانية: تتمثل في أثر الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد الحجم الساعي كلما كان حجم الناتج أكبر، بزيادة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل .

وفي دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" تبين أن هناك زيادة استعمال لليد العاملة في الدول التي تعرف نموا مرتفعاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، وعلى العكس أن النمو منخفض في الدول التي تعرف ركوداً وتراجعا في الشغل³¹.

3. التكنولوجيا:

تعتبر من أهم محددات النمو في الوضع الراهن، وهي عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، قصد الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى ولو بقيت كميات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بنفس المستوى وحدث تقدم تكنولوجي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي³²، فحجم الإنتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره، لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي "روبرت سولو" بما يسمى بـ"سولو".، كما أن هناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي الموفر للعمل والتقدم التكنولوجي المحايد والتقدم التكنولوجي الموفر للعمل والتقدم التكنولوجي المفسر لرأس المال، ويمكن شرح الأصناف الثلاثة كما يلي³³:

1.3. التقدم التكنولوجي المحايد:

وهو الذي يحدث عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، ووفقاً لتحليل منحنى إمكانيات الإنتاج، فإن التغيير التكنولوجي المحايد الذي يؤدي إلى مضاعفة إجمالي الإنتاج يكون معادلاً من حيث المفهوم لمضاعفة كل عناصر الإنتاج.

2.3. التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال:

هو ظاهرة أكثر ندرة، كون أن معظم البحوث العلمية والتكنولوجية العالمية تتم من قبل الدول المتقدمة، والتي تتطلع إلى توفير عنصر العمل وليس رأس المال، ومع ذلك في الدول النامية التي يكون فيها عنصر العمل متوفر وعنصر رأس المال النادر، فهنا يكون موضع الاهتمام بالتقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال.

³¹ Jean-Philippe Lotis , Comprendre la croissance économique , ECDE, Paris, 2004, P10.

³² ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص56، 57.

³³ ميشيل تودارو ، مرجع سبق ذكره، ص172، 173.

3.3. التقدم التكنولوجي الموفر للعمل:

ويحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة وقوة العمل وعلى سبيل المثال إذا تم استخدام شرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية والتعليم بصفة عامة.

4. محددات أخرى:

إضافة إلى محددات الإنتاج والنمو الاقتصادي الرئيسية، فإن هناك عوامل ومحددات أخرى تؤثر بشكل عام على عملية الإنتاج وتحديد مقدار النمو الاقتصادي، من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، وهذه العوامل هي كالتالي:

1.4. النظام المالي:

يلعب النظام المالي دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وذلك كونه يمثل مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى³⁴، إذ أن النظام المالي يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير سيولة للاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

2.4. الوضع السياسي:

هو الآخر يعتبر عاملاً مؤثراً على عملية النمو الاقتصادي بتأثيره على الوضع الاقتصادي من ناحيتين: ✓ يؤثر على فاعلية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي إذ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصلحة الشخصية والخاصة على المصلحة الاقتصادية والعامّة؛ ✓ يؤثر على ثقة المتعاملين الاقتصاديين وظروف الاستثمار بشكل عام.

3.4. حقوق الملكية:

إن وجود ضوابط وقوانين تكفل المنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية والإنتاجية يشجع على عملية الاستثمار وزيادته، كما يشجع من تطور العامل التكنولوجي وبرز اختراعات واكتشافات جديدة مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

4.4. التضخم:

باعتبار آلية السعر ذو كفاءة في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، وباعتبار التضخم بمثابة ضريبة على الاستثمار، فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الإسمي كما يقول فيشر، وهذا ما يؤثر على الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي³⁵.

³⁴ Organization for Economic Co-operation and Development, The sources of Economic Growth in OCDE countries, 2003, P 71, On web site: www.ocde.org/dac/ictd/docs.others-eco-growth.pdf: reviewed on: 15/01/2013.

³⁵ Organization for Economic Co-operation and Development, The sources of Economic Growth in OCDE countries, reference already cited, P 64.

5.4. الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي:

أخذ موضوع الإنفاق العام حيزاً في الدراسات المتعلقة بالنمو حيث توجد علاقة نسبية بين الإنفاق العام للاستهلاك والناتج المحلي الخام حيثي ينظر إلى هذا الإنفاق أنه له أثر سلبي على الناتج وبالتالي النمو من خلال حجم الإنفاق العسكري الترتيبية ونفقات الاستهلاك العام هذا من جهة. ومن جهة أخرى هناك دراسات أكدت على العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العام والاستهلاك حيث يقاس من خلال نسبة النفقات الجارية إلى معدل الإنفاق الكلي للفرد.

وهناك بعض الدراسات الحديثة أيدت الرأي القائل بوجود تأثير حيث أخذت بالإنفاق العام للاستثمار العمومي وكذلك الخاص ومسار النمو، مثل ما جاء على يد كل من (Kumar & Khan، 1997)، إذ من خلال دراسة محاكاة بينوا المفارقة بين دور الاستثمار الخاص (الإنفاق) والاستثمار الحكومي في تحسين مستوى النمو كما رجحوا الكلفة للخصائص أكثر فاعلية ونجاعة. وهناك أبحاث كل من (Villanueva & Loayza، Knight، 1993 و Singh & Nelson، 1994) عملت على إبراز وجود علاقة بين مستوى الاستثمار العمومي في البنى التحتية على النمو. كما قام (Rebelo & Easterly، 1993) بدراسة الاستثمار العمومي في النقل والاتصال وعلاقته بالنمو مؤكداً وجود هذه العلاقة.

6.4. الانفتاح التجاري:

يمكن الاستفادة من حرية التجارة الدولية والتي بواسطتها يمكن الولوج إلى التكنولوجيات والمعارف الجديدة والانفتاح على الخارج يسمح بزيادة حجم التبادلات، كلما كان حجم الصادرات والواردات أكبر كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً في هذا الإطار يقاس مستوى التحرير التجاري من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام، مؤشر الانفتاح التجاري = $\frac{[\text{الصادرات} + \text{الواردات}]}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$ ، ومن ثم يتضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية، وضعف التكامل والترابط للفروع الاقتصادية داخل البلد، مما يجعل مثل هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية³⁶، وقد أثبتت العديد من الدراسات على وجود علاقة قوية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فقد كانت تجربة تحرير التجارة في السلع المصنعة بين الدول الصناعية أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع في الإنتاج العالمي في الخمسينات والستينات، وكذا زيادة عدد الدول النامية التي اتجهت لتحرير تجارتها الخارجية من أجل تعزيز قدراتها التنافسية والتغلب على أزمة الديون الخارجية والعجز في الميزانية³⁷، ولهذا يلاحظ أن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي كفيل على دعم عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية، وتدعيم الصناعات الوطنية واستفادة هذه الصناعات من المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد³⁸.

³⁶ بحوث الندوة الاقتصادية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ص 86.

³⁷ صفوت قائل محمد، الدول النامية والعمولة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 49.

³⁸ حشيش أحمد عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 218.

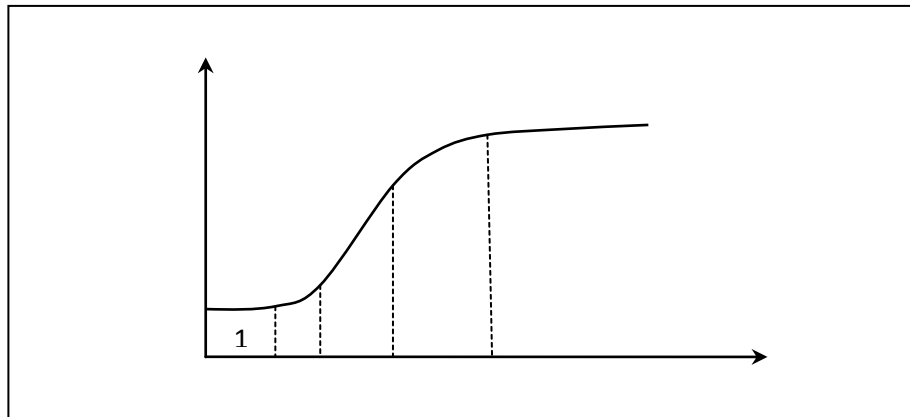
7.4. الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاقتصاديات في الدول النامية، ويمكن القول أن أهمية المزايا والأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة مازالت محل جدل كبير، إلا أن هناك رؤية عامة تتبني الأثر الإيجابي لها، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل الاقتصاد للدولة المضيفة، ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وتركيبه عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية ورأس المال البشري، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية، وكذا ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة ... الخ، وكل هذه الآثار كفيلة بأن يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ثانياً: مراحل النمو الاقتصادي:

يمكن أن يوصف الانتقال من التخلف إلى التنمية في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، وهذه المراحل ليست التنمية والنمو في المجتمعات الحديثة، بل هي تحمل منطلق داخلي ومستمر يكون في النهاية نظرية عن مراحل النمو الاقتصادي³⁹، وهي التي جاء بها المؤرخ الاقتصادي الأمريكي "والتر روستو" *Walt W. Rostow* في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، والتي تتضمن -النظرية- خمس مراحل للنمو الاقتصادي وهي: المجتمع التقليدي ثم التمهد للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع، نحو النضج، وأخيراً الاستهلاك الوفير⁴⁰، وهي كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل (01-02): مراحل النمو الاقتصادي حسب "Walt W. Rostow".



المصدر: عبد الوهاب الأمي، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 48.

إن مراحل النمو الاقتصادي السابقة الذكر التي جاء بها "Walt W. Rostow" تحدث فيها عن كل مرحلة بالتفصيل، إلا أنه تم تلخيص تلك المراحل حسب بعض الاقتصاديين كما يلي⁴¹:

³⁹ ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني ومراجعة محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 124، 125.

* Walt W. Rostow: مؤرخ اقتصادي أمريكي، كتب كتابه الشهير عن مراحل النمو الاقتصادي سنة 1960.

⁴⁰ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 468.

⁴¹ Michel Todaro, Economic Development in the Third World, Overseas Development Council, New York, USA, 1985, P63, 64.

1. مرحلة المجتمع التقليدي:

وهي المرحلة التي يكون فيها غالبية السكان يعملون في الزراعة أو السلطة في أيدي الملاك، والظروف البيئية والطبيعية غير واضحة والإنتاج منخفض والعادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تتميز بحدوث تغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كما تظهر أفكار واتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغيرات الاقتصادية ويدخل في هذه المرحلة بداية استخدام التكنولوجيا.

3. مرحلة الانطلاق:

تركز هذه المرحلة في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية، تشجيع العاملين والابتكارات وتشبه هذه المرحلة مرحلة الثورة الصناعية، ويرى "روستو" أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10% من الناتج المحلي.

4. مرحلة الاندفاع نحو النضج:

فيها تظهر الزيادة في الإنتاج والاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي، وهي تعتبر أطول نسبيًا وحجم الاستثمارات يقدر بـ 10% إلى 40% من الناتج الوطني، وفيها تتغير بنية العمال ويدخل العمال الماهرون، وتتطور التجارة الخارجية، ويزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة ويصبح مستوى الاقتصاد عالميًا.

5. مرحلة الاستهلاك الواسع:

يرتفع فيها دخول الأفراد وتزيد معدلات الاستهلاك وتظهر رفاهية المجتمع، والتمتع بكثير من الحاجات الضرورية مما يجعل الأفراد يتوجهون إلى الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، وفيها يتغلب عدد السكان في المدن على عدد السكان في الريف.

بالرغم من أهمية هذه الدراسة التي تقدم بها "روستو" إلا أنها انتقدت بشدة من طرف بعض الاقتصاديين مثل "كابري نيكسون - Kaber Nexon" الذي أكد أن "روستو" اعتمد في تحليله على العوامل الاجتماعية، واعتبرها المحدد الأساسي للعوامل الاقتصادية، ولكنه لم يبين ولم يبرهن على كيفية التغيير الذي يحدث في هذه العوامل ومن يقوم بالتغيير، كما أنه لم يوضح الفرق بين المراحل فلا يمكن الفصل بينها.

المبحث الثاني: نظريات النمو ونماذجه في الفكر التقليدي

لقد تطورت نظريات النمو الاقتصادي عبر الزمن حيث كانت كل مدرسة تنظر إليه بحسب الوضع الاقتصادي في كل فترة، فمثلاً كان الاقتصاديون الكلاسيكيون وبعدهم النيوكلاسيكيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب، وقد ظهرت لهم نظريات عديدة أهمها:

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين

أولاً: النمو الاقتصادي عند "آدم سميث":

عبر "آدم سميث" في مؤلفه "دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم"، عن اهتمامه الكبير بمشكلة النمو والتنمية الاقتصادية، حيث بحث عن أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه، مما يعني أنه لم يضع نظرية خاصة في النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنه وضع مجموعة من الأفكار الأساسية التي يمكن من خلالها التعرف على وجهاته و آراؤه في القانون الطبيعي، وتقسيم العمل، وتراكم رأس المال⁴².

1. فكرة آدم سميث حول النمو الاقتصادي:

يرى آدم سميث أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في "تقسيم العمل" الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يجد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج وأن تقسيم العمل يعد شكلاً من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو عامل إيجابي، ويعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، ويستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والتي تعتبر كفاءض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، والكلاسيك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار ليساهم في الدفع من الاستثمار⁴³.

ويرى آدم سميث أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية، الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = F(K, L, N)$$

Y: الإنتاج؛ K: رأس المال؛ L: العمل؛ N: الأرض.

ويرى "آدم سميث" أن معدل النمو السنوي لنتاج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إلى ذلك بإجراء عملية تفاضل للمعادلة السابقة بالنسبة للزمن "t" كما يلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{dF}{dL} \cdot \frac{dL}{dt} + \frac{dF}{dK} \cdot \frac{dK}{dt} + \frac{dF}{dN} \cdot \frac{dN}{dt}$$

حيث: $\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي؛ $\frac{dF}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

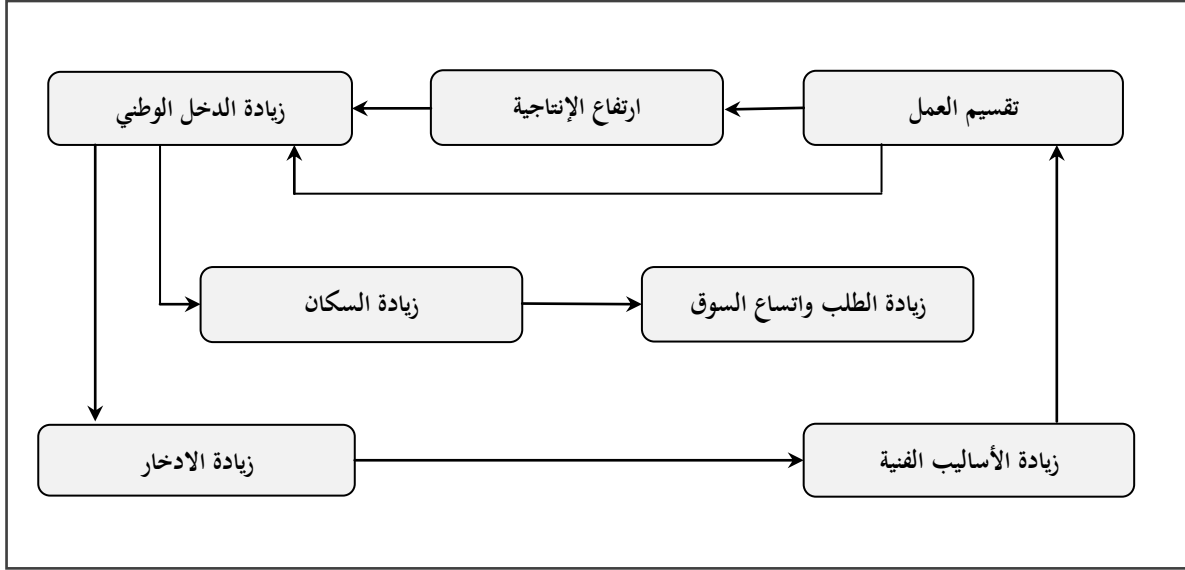
⁴² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة - مصر، 1999، ص 60.

⁴³ فتح لعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحدأة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص 108.

$$\frac{dF}{dL} : \text{الإنتاجية الحدية للعمل؛} \quad \frac{dF}{dN} : \text{الإنتاجية الحدية للأرض.}$$

و يشير "آدم سميث" إلى أن مسألة تراكم النمو الاقتصادي هو نتيجة لتقسيم العمل وارتفاع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، ويمكن تلخيص أفكاره وتصورات حول النمو في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الاقتصاد، جامعة الموصل، 2000، ص 61.

استنتج "آدم سميث" أن "إشكالية النمو الاقتصادي" هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزاً لزيادة السكان حيث يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب⁴⁴، كما خلص إلى أن الادخار يؤدي إلى التراكم اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل وهذا بدوره يؤدي إلى توسع السوق ويحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين والتجار والمنتجين.

2. الانتقادات الموجهة لأفكار سميث حول النمو الاقتصادي:

لقد تعرضت أفكار "آدم سميث" إلى العديد من الانتقادات أهمها⁴⁵:

- ✓ استند إلى تقسيم طبقي حاد للمجتمع، حيث قسمه إلى طبقتين، الأولى تضم ملاك الأراضي والرأسماليين والثانية العمال، مهماً بذلك الطبقة الوسطى، فإهمالها هو إهمال مدخراتها والتي تتجمع في مؤسسات الائتمان؛
- ✓ التعامل مع المنافسة والتجارة الحرة على أساس أنها حقيقة قائمة، في حين أنهما مجرد طرحين نظريين؛
- ✓ لم تشمل أفكاره الدول المتخلفة ذات التدخل الواسع للدولة وانخفاض مستوى دخل الأفراد وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

⁴⁴ P. Combeemat & Autres, Sciences économiques et sociales, Nouveau manuel , édition la découverte, 2003, P 629.

⁴⁵ محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 61، 62.

ثانيا: نظرية ريكاردو حول النمو الاقتصادي :

يرى ريكاردو أن الأرض هي أساس النمو الاقتصادي، فينظر إل أن القطاع الزراعي هو ممكن أهم نشاط اقتصادي وأنه بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

كما يعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي⁴⁶، الرأسماليون، العمال الزراعيون، ملاك الأراضي.

فبحسبه الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال يمثلون الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، وملاك الأراضي تكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج المشار إليها في البداية وهي الأرض، وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام وهي: أرباح الرأسماليين، أجور العمال، ريع ملاك الأراضي، وبما أن الأرباح هي أعلى من الأجور ركز على الأرباح المحققة التي يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية. وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

وعلى العموم فإن "ريكاردو" يعتبر أن النمو الاقتصادي هو ناتج عن عملية تراكم رأس المال وأصل التراكم هو الفائض المتوفر بين الناتج الصافي للربح والأجر الذي يظهر على أنه كلفة مبدئية وضرورية في عملية الإنتاج.

1. نقد نظرية "ريكاردو" للنمو الاقتصادي:

بالرغم من اتسامها أفكار ريكاردو بالديناميكية إلا أنها تعرضت لعدد انتقادات أهمها⁴⁷:

- ✓ أفكاره تستند إلى نظرية تناقص الغلة والتي دحضتها تماما مسألة التقدم التكنولوجي، هذا بالرغم من اعترافه بأهميته إلا أنه اعتبره مرحلي والمال النهائي يكون بسيادة قانون تناقص الغلة؛
- ✓ اعتبر ريكاردو حالة الاستقرار التي تصل إليها البلدان حالة حتمية وتصل إليها بطريقة آلية، وذلك على عكس ما أثبتته التجارب السابقة؛
- ✓ أهمل ريكاردو تأثير سعر الفائدة وأدجمه مع الربح وهو بذلك أهمل التفرقة بين النشاط المالي والنشاط الإنتاجي، كما افترض ثبات معاملي رأس المال والعمل على الرغم من تغير كل من العمل ورأس المال؛
- ✓ ينتقده "شومبيتر" "ريكاردو" فيقول أنه لا يملك نظرية للنمو ولكنه يمتلك نظرية للتوزيع، حيث يحدد نصيب كل من العمال وملاك الأراضي والرأسماليين من الناتج النهائي.

ثالثا: نظرية "روبارت مالتوس" (Robert Malthus) :

ركزت أفكار "مالتوس" على جانبين أساسيين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث ينفرد في فكره بتأكيده على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون "ساي" (العرض يخلق الطلب) فيرى "مالتوس" أن على الطلب الفعال ينمو بالتناسب مع إمكانات

⁴⁶ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 58.

⁴⁷ محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 68، 69.

الإنتاج من أجل الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن استمرار ذلك، و قد ركز "مالتوس" على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، هذا ما يمكن أن يؤدي إلى أتقليل الطلب على السلع، و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح حينها "مالتوس" فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

ويرى أن حجم السكان ينمو بمتتالية هندسية (1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء وهذا ما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة وانخفاض دخل الفرد، و يؤكد "مالتوس" أن نمو السكان يبطئ مساعي النمو الاقتصادي و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأس المال .

وعلى العموم فإن النظرة المشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديث للسيطرة على حجم السكان و من جهة أخرى إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة، فالتقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كان وراء تشاؤم الاقتصاديين الكلاسيك⁴⁸.

رابعاً: نظرية كارل ماركس :

تضاربت أفكار الكلاسيكية حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأسمال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد آدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض و ارتفاع حصتي الأجور و الربح ، أما "كارل ماركس" فيرى أن الأزمات الدورية التي ترافق حالات فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد .

ويرى "ماركس" أن الأجور تتحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية للتكنولوجيا في الإنتاج فإن حصة رأسمال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع بالأجور إلى الانخفاض و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل ، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن يحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة وعوامل الإنتاج إلى العمال فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن فشل تنبؤه بخصوص انهيار ذلك النظام، حيث أن زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتماً إلى زيادة

⁴⁸ مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص 59،60.

الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي التي أهملها ماركس⁴⁹.

المطلب الثاني : للنمو الاقتصادي عند النيوكلاسيكيين.

أولاً: نظرية النمو الاقتصادي عند "شومبيتر" Joseph Schumpeter:

تدرج نظرية النمو الاقتصادي لشومبيتر تحت نظريات النمو النيوكلاسيكية، فقد ركز على دور المنظم المبتكر في دفع عجلة النمو الاقتصادي بتقديم ابتكارات جديدة.

1. طرح نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

يعتمد "شومبيتر" في نظريته حول النمو الاقتصادي على افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة التامة، ولكنه في حالة توازن خلال الابتكار الذي يخلق الأرباح ويدفع المنظمين الآخرين إلى فعل ذلك⁵⁰، واتجاه النمو عند شومبيتر غير مستمر بل يصل سريعاً إلى الحدود المرسومة عندما تكون بيئة الاستثمار الأبتكاري غير مواتية، وقد أعطى دوراً مهماً للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو، كما أن الإنتاج عنده دالة للعمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل التنظيم مركز الصدارة في النمو فالمنظم وهو المبتكر والمحدد و ليس الرأسمالي، فالمنظم ليس رجلاً عادياً في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئاً جديداً⁵¹.

وتتضمن عملية النمو عند "شومبيتر" ثلاثة عناصر هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، حيث أعطى لهذا الأخير أهمية كبيرة في مجال تمويل الاستثمار، الذي ميزه في نوعين⁵²:

1.1. الاستثمار التلقائي: هو الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

2.1. الاستثمار التابع: هو الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره "شومبيتر" المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد.

2. نقد نظرية "شومبيتر":

لقيت أفكار وتحليلات "شومبيتر" إعجاب بعض الاقتصاديين إلا أنهم قلة، وبالمقابل واجهت الانتقادات منها⁵³:
✓ حسب "شومبيتر" فإن عملية النمو تستند على المنظم المبتكر الذي يعتبره شخصاً مثالياً، لكن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات إذ تغيرت وظيفة المنظم، وبالتالي أضحت غير ملائمة للوضع الحالي، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإفناق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر؛

⁴⁹ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 36، 37.

⁵⁰ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص 142، 145.

⁵¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁵² مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 70.

⁵³ محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 71، 72.

✓ ركز على الابتكارات فقط وأهمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية؛
 ✓ أولي الاهتمام الكبير إلى الائتمان المصرفي، ول يستدرك أنه في الأمد الطويل تصبح الحاجة ماسة إلى المصادر الأخرى كإصدار الأسهم وخاصة عندما لا يكفي الائتمان المصرفي.

المطلب الثالث: نماذج النمو في الفكر التقليدي.

أولاً: نموذج هارود-دومار "Harrod-Domar":

اهتم كل من روي هارود* ودافيد دومار** بدراسة معدلات النمو الاقتصادي، ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي⁵⁴.

1. فرضيات نموذج "هارود-دومار":

تنطبق مبدأ الفكرة الأساسية لهذا النموذج من التأثير المزدوج للأنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع -والتي تعني جانب العرض والدخل (جانب الطلب)- مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع؛ وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه⁵⁵.

عمل كل من "هارود" و"دومار" كل على حدا في دراسة النمو الاقتصادي، ثم اكتشف فيما بعد أن دراستيهما متقاربتين إلى حد كبير فتم صياغة دراستيهما في نموذج واحد سمي بنموذج هارود-دومار وقد وضع كل منهما نموذجه في مجموعة الافتراضات يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁵⁶:

✓ افتراض أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في الاقتصاد؛
 ✓ افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للأنفاق الاستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
 (توازن سوق السلع والخدمات، وتوازن سوق الشغل)؛
 ✓ ثبات كل من: المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة، معامل رأس المال، نسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية؛

✓ وجود عمر لا نهائي للسلع، ونمط واحد لإنتاجها؛
 ✓ حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

* R.F Harrod: اقتصادي إنجليزي "1978 - 1900"، كان زميلاً لكينز، درس في أكسفورد وكمبريدج، وضع نموذجاً شهيراً للنمو الاقتصادي، اهتم بالنقود والتضخم، واهتم في نهاية حياته بالذاكرة والمعرفة.

** E.D Domar: اقتصادي أمريكي (بولندي الأصل) "1914 - 1997"، درس في هارفارد وميتشغان، اشتهر بنموذجه الاقتصادي للنمو، له دراسات عدة منها: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

⁵⁴ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج واستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 95.

⁵⁵ Dwight Perkins: "Economie du développement", 3^{ème} édition, édition de boeck Belgique, 2008, P: 141.

⁵⁶ محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد: "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

أما الافتراض الأساسي للنموذج فهو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال K ، وأن معدل النمو للناتج $\frac{\Delta y}{y}$ ،

$$\text{يعتمد على الميل الحدي للادخار } \frac{\Delta s}{\Delta y} \text{، وكذلك } \frac{K}{Y}.$$

2. عرض نموذج هارود-دومار وصياغته:

قبل عرض وصياغة نموذج "هارود-دومار" المشترك نحاول أولاً طرح كل نموذج على حدى:

1.2 نموذج هارود 1939:

يقسم نموذج "هارود" في تحليله للنمو بين ثلاث معدلات للنمو الاقتصادي هي:

1.1.2 معدل النمو الفعلي g_y : حيث: $g_y = \frac{S}{U}$ ، ويتمثل هذا المعدل في النمو الفعلي لكل من الناتج أو

الدخل الإجمالي، وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، حيث يتم استخراجها بافتراض حالة التوازن العام أي بالمساواة بين الاستثمار الكلي والادخار الكلي أي: $I = S$ ⁵⁷.

2.1.2 معدل النمو المضمون (g_w): حيث: $g_w^* = \frac{S}{U^*}$ ، هو معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل

مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف⁵⁸.

3.1.2 معدل النمو الطبيعي (g_n): يعرف على أنه مجموع معدل نمو عرض العمل n ، ومعدل نمو إنتاجية العمل γ

، وبما أن النموذج يفترض ثبات إنتاجية العمل ($\gamma = 0$) فإن معدل النمو الطبيعي يكون هو معدل نمو عرض العمل أي ($g_n = n$)، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين، وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو: $g = g_n = n$.

4.1.2 التوازن الكلي لنموذج "هارود": لضمان التوازن بالتوظيف التام لرؤوس الأموال واليد العاملة، يجب أن

يتساوى معدل النمو الفعلي g_y مع معدل النمو المضمون g_w ومعدل النمو الطبيعي n أي:

$$g_y = g_w = n \Rightarrow \frac{S}{U} = \frac{S}{U^*} = n$$

كما يفترض النموذج من جهة أخرى عدم نمو الناتج بأسرع من نمو عرض العمل $g_y < n$ ، مما يعني أن لا تكون هناك ندرة في اليد العاملة قد تعيق النمو؛ وبما أن المتغيرات n ، S ، U ، U^* متغيرات خارجية (لا يمكن التحكم فيها) فإن التوازن لا يحدث إلا صدفة، فالاقتصاد إما يكون في حالة توازن أو لا توازن، وهذه الأخيرة تنتج عنها اختلالات في الاقتصاد⁵⁹.

⁵⁷ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج واستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 96.

⁵⁸ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 134.

⁵⁹ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص 156، 157.

2.2 نموذج "دومار" 1949:

بنى دومار نموذجه حول النمو الاقتصادي وفقاً للإشكالية التالية⁶⁰:

بما أن الاستثمار يزيد في الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟، وحسب دومار كإجابة على السؤال فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

ويرى "دومار" أن زيادة الادخار الإجمالي عن المستوى الاستثمار الأولي شرط للتوازن، ولكن هذا الشرط على المدى القصير لا يضمن توازن النمو، لأن للاستثمارات أثرين اثنين هما:⁶¹

$$\checkmark \text{ أثر الدخل أو الأثر الكينزي يعطي أهمية للمضاعف: } \Delta I = \frac{1}{S}$$

وهذا يعني أن أثر الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للادخار " S " ودالة مباشرة لتغير الاستثمارات.

$$\checkmark \text{ أثر السعة } (\delta)، \text{ حيث } (\delta) \text{ هي الإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن: } \delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$$

ضرب (δ) في الاستثمار (I) هو $(\delta \cdot I)$ يقيس زيادة الانتاج أو أثر السعة.

✓ شرط التوازن في السوق هو لما يغطي الدخل الجديد الناتج عن زيادة الاستثمار المواد الإضافية المنتجة نتيجة زيادة السعة وهذا يعني تساوي أثر السعة مع أثر الدخل.

$$\frac{\Delta I}{S} = I \cdot \delta \Rightarrow \frac{\Delta I}{I} = S \cdot \delta$$

وهذا الشرط يمكن كتابته كما يلي: $\frac{\Delta I}{I} = \frac{S}{v}$ حيث: $v = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{1}{\delta}$ ؛ و v : المعامل

الحدي لرأس المال.

$$S \cdot \delta = \frac{S}{v} \quad \text{وحتى يتحقق التوازن لا بد أن يكون:}$$

ويمكن أن يحدث لا توازن كما يلي:

$$\checkmark \text{ لا توازن تضخمي: ويحدث إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر السلعة أي: } \frac{\Delta I}{I} > S \cdot \delta$$

✓ لا توازن انكماشى: عندما يكون أثر السلعة أكبر من أثر الدخل وهي الحالة الأكثر احتمالاً ووقوعاً.

3. صيغة نموذج "هارود-دومار":

نظراً لتقارب التحليل الديناميكي "هارود" و"دومار" وبناء على كل الانتقادات الموجهة لكل نموذج قام عدد من الاقتصاديين بتطوير نموذج يكون أكثر قابلية للتطبيق سمي بنموذج "هارود - دومار" نعرضه فيما يلي⁶²:

⁶⁰ العمادي محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، الطبعة الثانية، 1967، ص 84.

⁶¹ Gilbert Abraham-Frois , Dynamique Economique , 7^{ème} édition , édition DALLOZ, Paris, France, 1991, P 180.

⁶² Agnès Bénassy – Pierre Jacquet et autres , Politique économique , éditino de Boeck Université, Belgique, 1^{er} édition, 2004, P 378.

تعطى دالة الانتاج من شكل " ليونتييف " التالية * :

$$Y_t = \text{Min} \left(\frac{K_t}{v}, \frac{L_t}{u} \right)$$

حيث أن: L : العمل؛ K : رأس المال؛ u : وحدة العمل؛ v : وحدة رأس المال.

ودالة الادخار عند توازن سوق السلع هي:

$$S_t = S \cdot Y_t$$

ولدينا:

$$I = \frac{dK_t}{dt}$$

نفترض أن مخزون رأس المال مستخدم بأكمله أي:

$$\frac{dY_t}{dt} = \frac{1}{v} \cdot \frac{dK_t}{dt} = \frac{1}{v} \cdot I_t$$

وزيادة الطلب:

$$Y_t = \frac{1}{s} \cdot I_t \Rightarrow \frac{dY_t}{dt} = \frac{1}{s} \cdot \frac{dI_t}{dt}$$

معدل النمو المضمون (العرض = الطلب):

$$\frac{1}{v} \cdot I_t = \frac{1}{s} \cdot \frac{dI_t}{dt} \Rightarrow \frac{1}{I_t} \cdot \frac{dI_t}{dt} = \frac{s}{v}$$

نمو عرض العمل يعني:

$$g_w = \frac{1}{Y_t} \cdot \frac{dY_t}{dt} = \frac{s}{v}$$

نمو عرض العمل يعني:

حيث أن N_t : عرض العمل في الفترة (t) ؛ N_0 : عرض العمل في الفترة $(t = 0)$.

n : يُعرّفه "هارود" على أنه معدل النمو الطبيعي ويتمثل شرط "هارود - دومار" في وجود تساوي معدل نمو الانتاج

$$\frac{1}{Y_t} \cdot \frac{dY_t}{dt} = \frac{1}{N_t} \cdot \frac{dN_t}{dt} = n$$

وعرض العمل حتى يتحقق التشغيل الكامل أي:

$$n = \frac{s}{v}$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق العمل والانتاج يجب أن يكون:

حيث: n : معدل النمو الطبيعي؛ s : الميل المتوسط للادخار؛ v : معامل رأس المال.

4. استنتاجات ونتائج نموذج هارود-دومار:

يقوم النموذج على افتراض ثبات عدد كبير من العوامل التي يصعب على الكثير تصور ثباتها،⁶³ كافتراض ثبات s ، v و n وثبات تقنية إنتاجية واحدة التي تحقق لك نفس الإنتاج؛ ويرى كل من "هارود ودومار" أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

1.4. عدم تعادل معدل النمو الفعلي والطبيعي: لأن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدًا، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدل النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

* تم استخدام دالة الإنتاج لليونتييف كونها تستخدم توليفة ثابتة من العوامل الإنتاجية أي أن تقنية الانتاج ثابتة وأخذنا هذه الدالة كون أنه لا توجد دالة أخرى تعطي لنا إنتاج ثابت.

⁶³ محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 145.

2.4. عدم استقرار معدل التوازن: يقول هارود أنه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع المعدل الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائماً غير مستقرة، كما يرى "هارود" أن النمو المتوازن يعني استثمار المؤسسات حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل في الاقتصاد. ويرى كل من هارود ودومار أن يحدث لا توازن بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الطبيعي، بحيث يرتفع معدل النمو الفعلي للاقتصاد إلا أنه يبقى أقل من معدل النمو الطبيعي، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو على المدى الطويل مع نسبة معينة من البطالة.

ثانياً: نماذج النمو النيوكلاسيكية: نموذج سولو * "R. M. Solow"

بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود-دومار حاول العديد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديد أكثر تعقيداً من النموذج المذكور، تسمح بحصول تغيرات في الأجور ومعدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال والإحلال بينهما، وكان "روبرت سولو" من أبرزهم⁶⁴.

1. فرضيات نموذج "سولو":

يقوم النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي "سولو" على جملة من الفرضيات يمكن جمعها في النقاط التالية⁶⁵:

- ✓ وجود سلعة واحدة منتجة متجانسة وتستهلكها كل الدول، وكذلك وجود المنافسة التامة؛
- ✓ العنصر التكنولوجي متغير خارجي يزداد بمعدل ثابت، ممثل بدالة إنتاج نيوكلاسيكية؛
- ✓ الادخار الصافي (S) والاستثمار الصافي (I) يمثلان جزءاً ثابتاً من الانتاج (Y) معنى ذلك أن الادخار متغير سلوكي يستخدم في السياسة الاقتصادية، وبعبارة أخرى فإن معدل الادخار (S) في نموذج سولو هو متغير خارجي، ومن ثم فالاستهلاك المجمع يعطى كالاتي:

$$\begin{cases} Y = C + S \\ C = cY \\ S = sY \end{cases} \Leftrightarrow \begin{cases} c = (1 - S)Y \\ s = (1 - C)y \end{cases}$$

- ✓ مستوى التشغيل في الاقتصاد ثابت بمعنى زيادة السكان بـ n تؤدي إلى زيادة العمل بنفس النسبة؛
- ✓ الإنتاجية الحدية للعوامل متناقصة، كما أنها تؤول إلى الصفر لما العوامل تؤول إلى ما لا نهاية، والعكس.

2. عرض نموذج سولو:

يختلف نموذج "سولو" الأخير عن النموذج الأساسي لذا نحن بصدد الإشارة إلى نموذج سولو الأساسي بشكل جد مختصر، ثم التعرض إلى نموذج سولو بإدراج التطور التقني.

* روبرت ميرتون سولو R. M. Solow: اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل 1987 في الاقتصاد، درس بمبارفارد، عمل مع ليونتييف واستعمل الرياضيات لحل أعقد المسائل مما جعله يخلق نماذج اقتصادية للنمو وأهمها الذي بين أيدينا، ولد سنة 1927.

⁶⁴ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

⁶⁵ Solow. R.M , Théorie de croissance économique , édition Librairie Arnaud, France, 1972, P-P19-24.

1.2. نموذج سولو الأساسي (بدون إدراج تطور تقني):

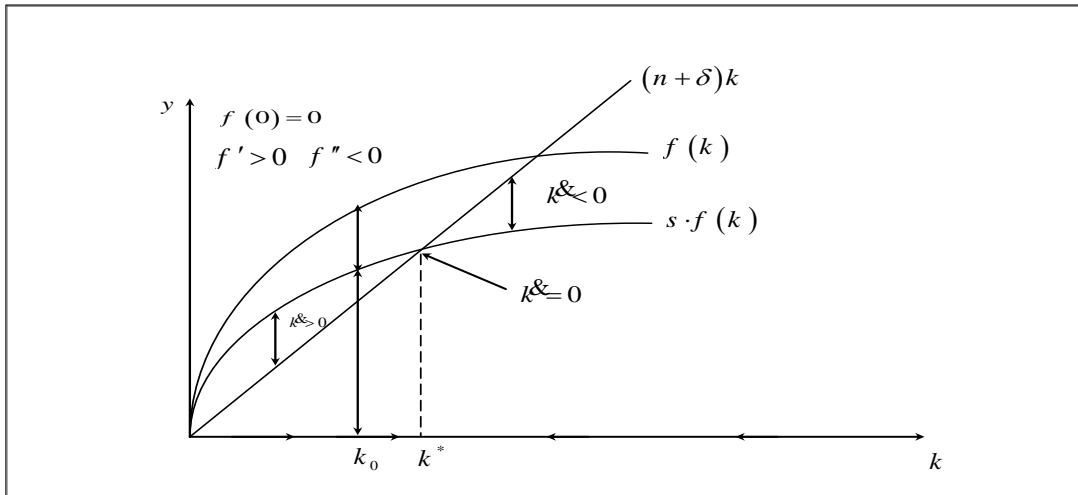
يتكون هذا النموذج القاعدي من معادلتين أساسيتين، الأولى تخص دالة الإنتاج والثانية تخص تراكم رأس المال، وهما⁶⁶:

$$y = k^\alpha \dots\dots\dots (1)$$

$$k \equiv \frac{K}{L} \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = sy \cdot \frac{1}{k} - (n + \delta) \Rightarrow \dot{k} = sy - (n + \delta)k \dots\dots\dots (2)$$

تسمح هاتين المعادلتين لنا بتفسير وتحليل نمو وتطور الناتج الداخلي الخام لكل فرد (عامل) من فترة إلى أخرى؛ ولتفسير ذلك نحتاج لإنشاء مخطط "سولو" والذي يتكون من ثلاثة منحنيات بيانية هي: ⁶⁷ منحنى دالة الإنتاج الفردية: $y = k^\alpha$ ؛ ومنحنى دالة الاستثمار لكل فرد (sy) ، وهو منحنى له نفس شكل منحنى دالة الإنتاج الفردية لكنه مسحوب نحو الأسفل بفعل معدل الادخار (s) ؛ ومنحنى الكمية اللازمة من الاستثمار ليبقى رأس المال الفردي ثابتاً $((n + \delta)k)$.

الشكل رقم (03-02): مخطط التوازن لنموذج سولو الأساسي.



Source: Philippe Dureau , Croissance et politique économique , édition de Boeck, Université, Bruxelles, Belgique, 1^{er} édition, 2003, P 35.

لنفرض أن اقتصاد دولة ما ينطلق من مخزون رأس المال أولي (k_0) كما هو موضح على محور الفواصل في المخطط، فعند هذه النقطة نلاحظ أن مستوى الاستثمار لكل فرد $(sy = sf(k_0))$ أكبر من مستوى الاستثمار الضروري لجعل عنصر رأس المال لكل فرد ثابت، وأن استهلاك كل فرد في هذه النقطة هو الفرق العمودي بين المنحنيين $sf(k_0)$ و $f(k_0)$ ، ومع مرور الزمن يزداد k_0 " إلى أن يصل إلى المستوى k^* ، وهو المستوى الذي يصبح فيه رأس المال لكل فرد ثابت، وهذا ما يعرف في نظرية النمو باسم "الحالة المنتظمة للنمو"؛ وفي الحالة

⁶⁶ Johes. C. I , Théorie de la croissance endogène, édition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2000, P32.

$$Y = K^\alpha L^{1-\alpha} \Rightarrow \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha L^{1-\alpha}}{L} \Rightarrow y = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \cdot \frac{L^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \Rightarrow y = k^\alpha .$$

⁶⁷ Philippe Dureau , Croissance et politique économique , édition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 1^{er} édition, 2003, P 35.

المعكسة لو أن اقتصاد دولة ما انطلق من مستوى رأس المال أولي فردي " k_0 " أكبر من المستوى التوازني، فإن نموذج سولو يرى أن مستوى الاستثمار لكل فرد $sy = sf(k_1)$ أقل من المستوى الضروري للمحافظة على ثبات عنصر رأس المال الفردي، ولهذا يجب أن يتناقص هذا العنصر حتى يصل إلى مستوى الاستقرار k^* .⁶⁸

وبعبارة أخرى فإن نموذج سولو القاعدي يبين أن نمو الناتج الداخلي لكل فرد في أي اقتصاد مهما كان عنصر رأس المال الأولي الذي ينطلق منه يتقارب إلى الحالة التوازنية، وعليه فإن النموذج يبرهن كذلك على أن معدل النمو يتقارب إلى الحالة المنتظمة حتى ولو تغير معدل النمو السكاني (n) أو تغير كذلك معدل الادخار (s).⁶⁹

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الحالة الاستقرارية للنمو تتحقق لما: $k^* = 0$ ومنه نحصل على إذا

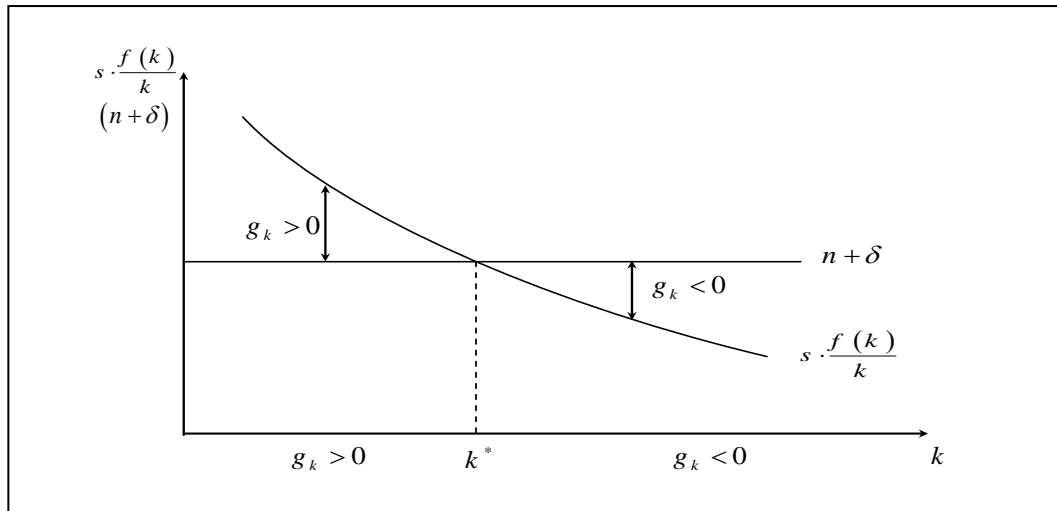
$$k^* = \left(\frac{s}{n + \delta} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

قسماً حدي المعادلة الأخيرة على k نحصل على: $g_k = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{sy}{k} - (n + \delta)$

هذا الأخير يسمى معدل نمو رأس المال الفردي والذي يبين أن معدل نمو المتغير k هو الفرق بين الحدين $\left(\frac{sy}{k} \right)$

و $(n + \delta)$ الممثلين في المخطط التالي:

الشكل رقم (04-02): الديناميكية الانتقالية في نموذج سولو.



Source : Robert Barro, Xavier – Martin , La croissance économique , édition internationale, France, 1996, P 27.

إذا كان المستوى الذي ينطلق منه الاقتصاد $(k_0 < k^*)$: فإن معدل نمو k يكون موجباً ويزداد حتى يصل إلى المستوى k^* ، وهذا يعني كذلك أن معدل نمو الانتاج الفردي (y) هو معدل موجب ويزداد حتى يصل المستوى y^* للحالة التوازنية، والعكس في حالة انطلاق الاقتصاد من $k_0 > k^*$.

⁶⁸ Solow. R. M, Théorie de croissance économique , Référence déjà cité, P 32.

⁶⁹ Johes. C. I, Théorie de la croissance endogène, Référence déjà cité, P35 ,36.

2.2. نموذج "سولو" بالتطور التقني:

لقد أدخل سولو على معادلة الإنتاج للنمو الأساسي المعطاة سابقاً بالمعادلة $\dot{K} = sY - \delta K$ ، عنصر التطور التكنولوجي (A) لتأخذ الشكل التالي:

$$Y(t) = K(t)^\alpha \cdot [A(t) \cdot L(t)]^{1-\alpha} , \quad 0 < \alpha < 1 \dots\dots\dots (3)$$

لقد اعتمد سولو جداء (A) بـ (L) وهو ما يصطلح عليه اسم "الحياض" بمفهوم هارود، ويعني ذلك أن التطور التقني يزيد من فعالية عنصر العمل، فمن الناحية النظرية البحتة يمكن إدراج عنصر التطور التقني في دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من نوع كوب-دوغلاس بثلاثة أشكال من دون أن يخل ذلك بالدالة كالاتي⁷⁰:

$$Y = F(K, AL) \text{ دالة إنتاج بمفهوم هارود؛}$$

$$Y = F(AK, L) \text{ دالة إنتاج بمفهوم سولو، أي دالة الإنتاج لكل فرد لا تتغير إذا تغير الأجر (w)؛}$$

$$Y = AF(K, L) \text{ دالة إنتاج بمفهوم هيكس، ويعني أن التطور التقني يقوم بزيادة فعالية عنصر العمل و رأس المال معا.}$$

تأخذ المعادلة (3) الشكل الفردي كالاتي:

$$y = k^\alpha A^{1-\alpha} \dots\dots\dots (4)$$

كما تأخذ معادلة تراكم رأس المال الفردي بالتطور التقني نفس معادلة التراكم الفردي في النموذج القاعدي:

$$\dot{k} = sy - (n + \delta)k \dots\dots\dots (5)$$

$$g_k = \frac{\dot{k}}{k} \Rightarrow g_k \equiv s \cdot \frac{y}{k} - (n + \delta) \dots\dots\dots (6)$$

ويأدخل اللوغاريتم على معادلة الإنتاج الفردية التالية: $y = k^\alpha A^{1-\alpha}$ نجد:

$$\frac{\dot{y}}{y} = \alpha \frac{\dot{k}}{k} + (1 - \alpha) \frac{\dot{A}}{A} \dots\dots\dots (7)$$

وتكتب المعادلة (7) بدلالة معادلة النمو (γ) كالاتي:

$$g_y = \frac{\dot{y}}{y} \Rightarrow g_y = \alpha g_k + (1 - \alpha) \gamma \dots\dots\dots (8)$$

وتعني المعادلة الأخيرة (8) أن معدل نمو عنصر رأس المال الفردي (g_k) لا يكون ثابتاً إلا إذا كانت النسبة (y/k)

ثابتة لأن (δ) ثابت، وعندها يصبح:

$$g_k = g_y \dots\dots\dots (9)$$

$$g_k = g_y \Rightarrow \alpha g_y + (1 - \alpha) \gamma$$

$$\Rightarrow (1 - \alpha) g_y = (1 - \alpha) \gamma$$

$$\Rightarrow g_y = g_k = \gamma$$

⁷⁰ Aghion. P & Howritt. P , Théorie de la croissance endogène , édition Dunod, Paris, France, 2000, P 16,18.

وهذا يعني أن الإنتاج الفردي يزداد على المدى الطويل بنفس معدل ازدياد التطور التقني للاقتصاد، لأننا رأينا في النموذج القاعدي بدون تطور تقني أن نمو الإنتاج الفردي يؤدي إلى الصفر على المدى الطويل $g_y = g_k$.

3. تقييم نموذج سولو:

يمكن تلخيص نموذج سولو ونتائجه في النقاط التالية:

- ✓ نموذج سولو يعتمد على مرونة الأسعار والأجور، كما يعتبر توازن الأسواق حتمياً؛
- ✓ يعتمد نموذج سولو كذلك على دالة إنتاج نيوكلاسيكية بخصائصها، حيث الإنتاجية الحدية للعوامل متناقصة وتؤول هذه الأخيرة إلى الصفر إذا كانت العوامل تؤول إلى ما لا نهاية والعكس؛
- ✓ يعتبر النموذج وجود حالة توقف حتمية، لا بد للاقتصاد أن يصل إليها بفضل الديناميكية الانتقالية التي يتميز بها النموذج، حيث تكون سرعة نمو رأس المال الفردي أكبر كلما كنا بعيدين عن حالة التوقف (التوازن)، ويعتبر النموذج حالة التوقف مستقرة لوجود مرونة في الأسعار والأجور.
- ما يميز نموذج سولو بالتطور التقني عن النموذج الأصلي ما يلي:
- ✓ أن الناتج الفردي ورأس المال الفردي يظلان ينموان في حالة التوقف؛
- ✓ نمو المتغيرات يتم بمعدل التطور التقني γ ؛
- ✓ كذلك $g_y = g_k = n + \delta$ خلاف ما كان في النموذج الأصلي $g_k = g_y = n$ ؛
- ✓ في حالة التوقف ينعدم الناتج الفردي ورأس المال الفردي بينما ينمو الناتج ورأس المال الكليين بمجموع معدل النمو السكاني ومعدل التطور التقني.

وبالتالي فإن نموذج سولو بإدراج التطور التقني يُمكننا من شرح كيف تنمو الدول ولماذا تنمو الدول في مستوى المعيشة مع الزمن، وتفسير ذلك أن زيادة التطور التقني تؤدي إلى زيادة الناتج الفردي للدول واستمرار النمو الفردي ومستوى المعيشة.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث والمعاصر

لقد عجز الفكر التقليدي نسبيا في معالجة القضايا والمشاكل النمو الاقتصادي التي تواجه الاقتصاديات العالمية فظهرت نظريات ونماذج حديثة جاءت بفرضيات واستنتاجات تختلف عن ما جاءت به النظريات التقليدية.

المطلب الأول : نظريات النمو في الفكر الحديث والمعاصر

أولا: الفكر الكينزي حول النمو الاقتصادي:

كان لابد بعد أزمة الكساد الكبير خلال الفترة من (1930/1939) إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي فكان الاقتصادي كينز 1939 من أكبر دعاة إعادة النظر في النظام الاقتصادي القائم حيث مجموعة من الأفكار والآراء كمحاولة لإيجاد حل للوضع الراهن في حين عجزت فيه المدرسة الكلاسيكية في تقديم تفسيرات لهذه الأزمة . التحليل الكينزي :

اهتم كينز خاصة بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا دراساتهم على كيفية تراكم رأسمال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة و تعظيم أرباح المؤسسات ، معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.

أعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في الإنتاج و العرض و لتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا مبدأ الطلب يخلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي والذي يعرفه كينز على انه "جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك"⁷¹.

أكد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل .

أعتبر كينز أيضا أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب، و أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة ، والادخار هو دالة للدخل، و أكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة . و قد تأسس نموذج كينز على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا، فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل و الإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط⁷².

ثانيا: نظرية مراحل النمو لوات روستو :

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي 1960، أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل، و هي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

⁷¹ سالم توفيق النجفي ، محمد صالح تركي القرشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ، العراق ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد 1980، ص70.

⁷² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره ، ص 74، 73.

إن مراحل النمو الاقتصادي السابقة الذكر التي جاء بها "Walt W. Rostow" تحدث فيها عن كل مرحلة بالتفصيل، إلا أنه تم تلخيص تلك المراحل حسب بعض الاقتصاديين كما يلي⁷³:

1. مرحلة المجتمع التقليدي:

وهي المرحلة التي يكون فيها غالبية السكان يعملون في الزراعة أو السلطة في أيدي الملاك، والظروف البيئية والطبيعية غير واضحة والإنتاج منخفض والعادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تتميز بحدوث تغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كما تظهر أفكار واتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغيرات الاقتصادية ويدخل في هذه المرحلة بداية استخدام التكنولوجيا.

3. مرحلة الانطلاق:

تركز هذه المرحلة في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية، تشجيع العاملين والابتكارات وتشبه هذه المرحلة مرحلة الثورة الصناعية، ويرى "روستو" أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10% من الناتج المحلي.

4. مرحلة الاندفاع نحو النضج:

فيها تظهر الزيادة في الإنتاج والاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي، وهي تعتبر أطول نسبياً وحجم الاستثمارات يقدر بـ 10% إلى 40% من الناتج الوطني، وفيها تتغير بنية العمال ويدخل العمال الماهرون، وتتطور التجارة الخارجية، ويزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة ويصبح مستوى الاقتصاد عالمياً.

5. مرحلة الاستهلاك الواسع:

يرتفع فيها دخول الأفراد وتزيد معدلات الاستهلاك وتظهر رفاهية المجتمع، والتمتع بكثير من الحاجات الضرورية مما يجعل الأفراد يتوجهون إلى الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، وفيها يتغلب عدد السكان في المدن على عدد السكان في الريف.

و بالنسبة لتحليل روستو فيرى معظم الاقتصاديين أنه قد فشل في مقابلة الشروط سابقة الذكر المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة و يرى هؤلاء الاقتصاديين أن تحليل روستو أقرب إلى التفسير الانطباعي لتعميمات واسعة لتجارب مسبقه منه إلى تحليل علمي دقيق حيث تصعب التفرقة بين المراحل بوضوح⁷⁴.

ثانياً: نظرية النمو المتوازن لـ " نيركس - رودان " Nurkse-Rodan:

1. نظرية النمو المتوازن عند رودان " Rodan:

لقد صاغ " Nurkse " جوهر فكرة الدفعة القوية والتي قدمها بعده "Rodan" في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن

⁷³ Michel Todaro , Economic Development in the Third World, Overseas Development Council, New York, USA, 1985, P 63 , 64.

⁷⁴ محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1974، ص 119، 120.

لقد صاغ للاقتصادي روز نشتاين رودان جوهر فكرة الدفعة القوية التي سبقه بها الاقتصادي "نيركس"، وهي أنه لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للدخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كالأمن، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للدخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

2. نظرية النمو المتوازن عند "نيركس" R. NURKSE:

يرى "راجنار نيركس" R. NURKSE أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها، يركز "Nurkse" على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، ومؤكداً أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلاّ بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة⁷⁵. إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن من جهة العرض وجهة الطلب. ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب، وهناك منهجان للنمو المتوازن⁷⁶:

✓ الأول، يشير إلى الطريق الذي تحتطه التنمية وغط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد؛

✓ الثاني، يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج.

أن التفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى "Nurkse" يميل إلى احتواء المنهجين معاً، بينما يركز "Rodan" على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدة التجزئة.

⁷⁵ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 91.

⁷⁶ مدحت القرشي، نفس المرجع السابق، ص 92.

3. نقد نظرية النمو المتوازن:

لقد واجهت هذه النظرية انتقادات عدة كارتفاع تكلفة الاستثمار الواسع، وضعف القدرة المالية للدول النامية لتحقيق هذه القفزة التنموية النوعية⁷⁷.

وانتقادات أخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁷⁸:

✓ إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل؛ يرى الاقتصادي "A.Hirshman" أن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصادي صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر؛

✓ يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تنفيذ برامجها يستوجب توفر موارد ضخمة وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة؛ يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على ضغوط تضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة لا تكون متوفرة لدى الكثير من البلدان؛

✓ يؤكد البعض أن مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة منه على البلدان المتخلفة؛ وأخيراً يقول الاقتصادي "Paul Streeten" بأن الندرة والاختناقات تشجع النمو، وأنه من وجهة نظر تاريخية لم يكن النمو متوازناً بل إن الشح والاختناقات التي وفرت الحافز للاختراعات هي التي طورت إنجلترا، كما أن الاختراعات بدورها خلقت ندرة جديدة واختناقات.

لهذا فإن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، ولكنها غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود والذي تتميز به البلدان المتخلفة.

خامساً: نظرية النمو غير المتوازن لـ "ألبرت هيرشمان" "Albert Hirshman":

قام "هيرشمان" ببلورت معالم نظريته بعدما انتقد أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرة الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرة ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها.

يرى "هيرشمان" أنه يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، وكونها تصلح لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة، ووفقاً لهذا يجب تخصيص الاستثمارات لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع القطاعات في الاقتصاد الوطني، وهذه الاختلالات من شأنها أن تخلق المزيد من الحوافز على إنشاء استثمارات جديدة والتي بدورها تخلق توازن

⁷⁷ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 479، 482.

⁷⁸ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 93، 95.

جديد، و دعى إلى تبني الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط كأفضل طريق لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ويؤكد هيرشمان بأن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو، ويتم ذلك من خلال مسارين⁷⁹:

✓ **الأول**، اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر؛

✓ **والثاني** اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويأخذ الاختلال بين القطاعين المذكورين مظهرين:

- ♦ اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر، ويتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي في النمو مما يولد اختناقاً في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، وفائضاً في قطاع الإنتاج المباشر؛
 - ♦ اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي ويختلف وراءه قطاع الإنتاج المباشر.
- والخلاصة أن "Hirshman" يقترح كأحسن وسيلة لتحقيق النمو هو خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقاً لإستراتيجية مرسومة من خلال دفعة كبيرة من الصناعات في القطاعات الإستراتيجية التي تولد وفرة حجم خارجية أكبر من الربحية المحققة منها.

نقد نظرية النمو غير المتوازن:

تعتبر نظرية النمو الغير المتوازن أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النمو الاقتصادي في العصر الحديث رغم تعرضها إلى انتقادات عدة منها إمكانية التعرض لموجات تضخم وكبح عملية التنمية⁸⁰، بالإضافة إلى:

✓ أنها تهمل المقاومة التي قد تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتتركز فقط على محفزات والتنمية؛

✓ أنها لا تعطي اهتماماً كافياً لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة⁸¹.

⁷⁹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

⁸⁰ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 483.

⁸¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

سادساً: ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

يمكن تلخيص النظريات السابقة ونظريات أخرى لم يتم التطرق إليها والمقارنة بينها في من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

النظرية المفسرة للنمو	مصدر النمو	خصائص النمو
آدم سميث " 1776 "	تقسيم العمل.	نمو غير محدود.
"Adam Smith"		
روبرت مالثس " 1798 "	إعادة استثمار الفائض.	نمو محدود بسبب قانون تزايد السكان.
"Robert Malthus"		
دافيد ريكاردو " 1817 "	إعادة استثمار الفائض.	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض.
"David Ricardo"		
كارل ماركس " 1867 "	تراكم رأس المال.	نمو محدود في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض.
"Karl Marx"		
جوزيف شومبيتر " 1939 – 1911 "	سلسلة الابتكارات التكنولوجية.	نمو غير مستقر، نظرية شارحة للدورات طويلة الأجل.
"Josheph Schumpeter"		
رودان - نيركس نظرية النمو المتوازن	إحداث توازن في نمو جميع القطاعات مع ضرورة الدفعة القوية.	نمو محدود لمحدودية الموارد للنهوض بكل القطاعات اللازمة.
"Rodan-Nurkse"		
ألبرت هيرشمان نظرية النمو غير المتوازن	إحداث اختلال في نمو القطاعات.	نمو غير مستقر، سبب إشكالية إيجاد الاختلال، حجمه، ومقداره.
"Albert Hirshman"		
فرانسوا بيرنو	مراكز النمو المحفزة.	نمو محدود بسبب الآثار الهيكلية التي تخلفها آلية وحركة أقطاب النمو.
"F. Pernox"		

المصدر: عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، 2000، ص 08.

المطلب الثاني: نماذج النمو في الفكر الحديث والمعاصر

إن الأداء الضعيف لنماذج النمو النيوكلاسيكية في تفسير النمو الاقتصادي طويل الأجل، أدى إلى عدم قبولها، مما أسفر عن ظهور نماذج أخرى سميت بنماذج النمو الداخلي، تعتبر أكثر قبولاً وحدائثاً من سابقتها بسبب قدرتها على تفسير النمو طويل الأجل ولعل أهم تلك النماذج نتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولاً: نموذج "AK":

إن الخاصية المميزة لنماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) هي غياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال أي انعدام تناقص، مردودية رأس المال (k) ويعود غياب تناقص هذا الأخير إلى رأس المال البشري، ويعطي النموذج العام لنموذج AK^* كما يلي⁸²:

$$Y = A \cdot K \dots\dots\dots (1)$$

أين A تمثل ثابت موجب يعبر عن المستوى التكنولوجي ويمثل الإنتاجية الظاهرة لرأس المال، والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي وذلك بقسمة المعادلة (1) على L التي تمثل كمية العمل، وعليه نتحصل على:

$$y = A \cdot k = f(k) \dots\dots\dots (2)$$

حيث: y و k تمثلان على التوالي الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي.

كل من الإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال في المعادلة (2) ثابتة ومساوية لمستوى التكنولوجيا، والتي تضع الخصائص لدالة الإنتاج في نموذج AK ، بما أن المشتقة الثانية ل f معدومة، الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تتناقص، وثانياً بما أن المشتقة الأولى ل f ثابتة وتساوي A ، إذن: $\lim_{k \rightarrow \infty} f'(k) = A$ أي أن الشرط الثاني من شروط $Inada^*$ غير محقق.

بتعويض $\frac{f(k)}{k} = A$ في المعادلة $\gamma_k = s \cdot \frac{f(k)}{k} - (n + \delta)$ (معادلة نموذج سولو) نجد:

$$\gamma_k = S \cdot A - (n + \delta) \dots\dots\dots (3)$$

هذه المعادلة الأخيرة تعطي معدل نمو رأس المال الفردي عندما تكون دالة الإنتاج من الشكل AK والشكل رقم (2-5) يمثل هذه المعادلة، حيث أن منحنى $S \cdot f(k)/k$ في هذه الحالة يكون أفقي وتم تمثيل الحالة التي معدل الادخار " S " يكون مرتفع بشكل كاف في المستقيم SA من أجل أن يكون فوق المستقيم $n + \delta$ ، لعرض أنه يمكن الحصول على معدل نمو موجب في الحالة النظامية حتى عندما يكون معدل نمو التقدم التكنولوجي معدوم، وهناك حالات أخرى أين يكون معدل الادخار غير مرتفع بشكل كاف يؤدي إلى أن المستقيم SA يصبح تحت أو مطابق للمستقيم $n + \delta$ ، وهو يوضح الحالة أين $SA > (n + \delta)$ أي $\gamma_k > 0$ بما أن المنحنيين متوازيين فإن γ_k ثابت ومستقل عن k ، كذلك يرتفع إلى ما لا نهاية في حالة النمو المنتظم بمعدل يعطى ب:
 $\gamma_k = SA - (n + \delta)$ ⁸³.

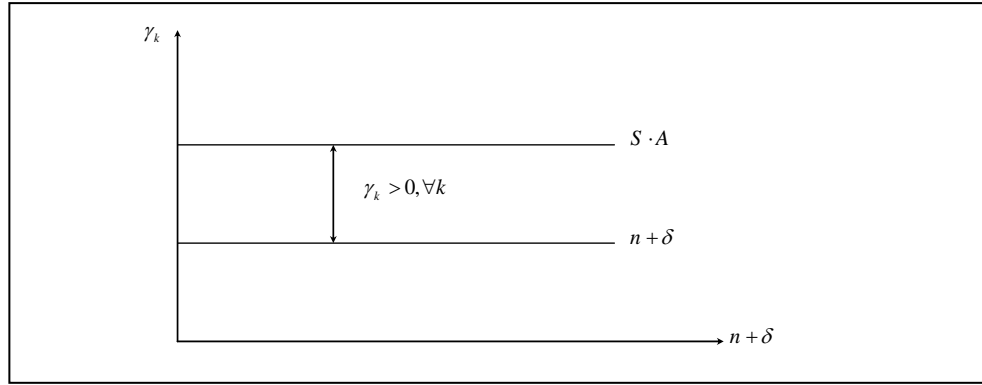
⁸² أول صياغة رياضية أعطيت لدالة الانتاج AK سنة 1937 من قبل "Von Neuman".

⁸² Robert Baro and Xavier sala – Martin , Economic Growth , Library of Congress Cataloging in Publication Data, Second edition, Cambridge, London, England, 2004, P. 63.

* الشرط الثاني من شروط Inada أن الإنتاجية الحدية للعوامل تؤول إلى الصفر لما العوامل تؤول إلى ما لا نهاية، والعكس؛ وهي من خصائص دوال الانتاج.

⁸³ Robert Baro and Xavier sala – Martin , Economic Growth, Reference already cited, P 64.

الشكل رقم (05-02): النمو الاقتصادي في نموذج AK .



Source : Robert. J. Baro and Xavier Sala-martin , **Economic Growth** , Library of Congress Cataloging in Publication Data, Second edition, Cambridge, London, England, P 64

إذن الشكل أعلاه هو عبارة عن خط أفقي بمستوى SA ، عندما $SA > (n + \delta)$ فإن معدل نمو k يكون لا نهائي وبغياب التقدم التقني، باعتبار أن $y = Ak$ فإن:

γ_k يكون مساوياً لـ γ_k^* (معدل النمو بالعامل الفعال) عند كل نقطة من الزمن، وبما أن $c = (1-s)y$ يكون معدل النمو لـ C مساوياً لـ γ_k^* وبالتالي كل المتغيرات الفردية في النموذج ترتفع في نفس الوقت، كما توضحه الصيغة التالية:

$$\gamma = \gamma^* = s \cdot A - (n + \delta) \dots\dots\dots (4)$$

نلاحظ أن الاقتصاد الموصوف بالتكنولوجيا AK يُمكن من معرفة معدلات النمو في المدى الطويل بدون أي تقدم تقني، بالإضافة إلى ذلك معدل النمو الفردي للمعادلة (4) يتعلق بالثوابت السلوكية للنموذج، مثل معدل الادخار ومعدل النمو السكاني، مثلاً على عكس النموذج النيوكلاسيكي أين معدل الادخار (S) الأكثر ارتفاعاً أنتج معدل النمو الفردي γ^* أكثر ارتفاعاً. لو تحسن المستوى التكنولوجي A دفعة واحدة وبمعنى يتم التخلص من التذبذبات ناتجة عن تدخل الثابت A معدل النمو في المدى الطويل يرتفع، التغيرات الطارئة على المعدل δ ومعدل نمو السكان n لهم كذلك تأثيرات على معدل النمو الفردي بصفة دائمة.

إن نموذج AK صادف بعض المشاكل هو الآخر، ومن بين تلك المشاكل التي صادفها مشكل تجميع عناصر الانتاج في عنصر واحد ويعبر عن ذلك برأس المال الموسع والذي يضم رأس المال العيني ورأس المال البشري، ونعلم أن لكل عنصر من عناصر الانتاج مردوديته الخاصة به، فلهذا حتى تكون الواقعية في الدراسة يجب الفصل بين عناصر الانتاج في حدود معينة.

ثانياً: نموذج " لوكاس " 1988 " Lucas " :

لقد اعتمد لوكاس كثيراً في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج إيزاوا " Uzawa 1956 " فهذا الأخير لم يخرج في إطار تحليله عن إطار تحليل سولو، فرغم إدخاله لعنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العامل متناقصة، وهذا ما أدى به إلى الوصول إلى نموذج للنمو الخارجي غير أن لوكاس رفض

فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبر أنه "على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضاً عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف"⁸⁴، وقد اعتبر لوكاس أن الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بيها⁸⁵، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي⁸⁶:

✓ الاقتصاد مكون من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري؛
 ✓ كل الأعوان أحادية، بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة، وعددهم N ؛

✓ تراكم رأس المال البشري (Kh) مقيد بالمعادلة التالية:

$$\dot{K}h = \beta \cdot (1 - \mu)h$$

حيث μ الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$ الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β مقدار الفعالية، ومنه يصبح

$$\frac{\dot{K}h}{h} = \beta \cdot (1 - \mu)$$

لدينا:

✓ أما دالة الإنتاج فهي من نوع "Cobb-Douglas" وتأخذ الشكل التالي: $Y = K^\beta (hL)^{1-\beta}$

حيث تمثل "h" رأس المال البشري الفردي.

يلعب رأس المال البشري في نموذج لوكاس نفس الدور الذي يلعبه التطور التقني في نموذج سولو، لكن لوكاس يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموده على عكس سولو الذي اعتبره ثابتاً، ويرى لوكاس في نموده أنه كلما زاد الوقت المسخر للتكوين $(1-\mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (Kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس في حالة إهمال التكوين والتعليم والوقت المخصص لهما.

ثالثاً: نموذج " روبرت بارو " 1990 " Robert Barro " (تراكم رأس المال العام):

اقترح "بارو" نموذجين نذكرهما باختصار كما يلي⁸⁷:

1. النموذج الأول:

افترض أن رأس المال العام خالص، أي أن استخدامه متاح مجاناً للأطراف الاقتصادية، وأن استخدام أي طرف للمال العام لا يستبعد الأطراف الأخرى من استخدامه، من أمثلة ذلك أموال حماية البيئة والأمن وهذا لصعوبة تجزئة آثارها (فالمدافع القومي لا يمكن إلا أن يكون كلياً).

وبالتالي فالإقتصاد يتكون من عدد N من الشركات دالة إنتاجها كما يلي:

$$y = AK^{1-\alpha}G^\alpha \quad 0p \alpha p 1$$

⁸⁴ فردريك شرر، ترجمة على أبو عمسة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002، ص 55.

⁸⁵ Philippe Aghion, Traduit par Fabrice Mazerolle, La croissance économique, Dunod, paris, 2000, P 354,356.

⁸⁶ البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري، ورقة بحث مقدمة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 16.

⁸⁷ عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، 2000، ص 200، 201.

حيث ترمز Y إلى الإنتاج، و G تمثل النفقات العامة الكلية في المجال محل الدراسة، أما K و A ، فترمز إلى رأس المال الخاص ومستوى التكنولوجيا على التوالي.

ويلاحظ أنه من وجهة نظر اقتصادية فإن G محددة، وإيرادات الحجم متناقصة، أما على المستوى الكلي فإن هذه الإيرادات تكون موحدة، والنمو يمكن أن يكون من النوع الذاتي، فتساهم النفقات العامة في هذه الحالة مساهمة إيجابية فعالة في الإنتاج أي: $\frac{\partial Y}{\partial G} = 1$ مع $Y = Ny$ للدلالة على المستوى التجميعي، $\alpha = \frac{G}{Y}$ وطبقاً لدالة *Cobb-Douglas*.

ولو افترضنا توافر هذا الشرط، وأن تمويل النفقات العامة يتم بواسطة الضريبة النسبية على الإنتاج: $G = ty$ ، فإنه سيظهر لنا أن مستوى الإيرادات الخاصة للاستثمار يكون أقل من مستواها الجماعي وهذا لتسرب الضرائب منها، في حين أن زيادة الاستثمارات الخاصة سيؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثمة زيادة الحصيللة الضريبية، وعلى المستوى الكلي ينتج زيادة الإنتاجية الجماعية كأثر لزيادة النفقات العامة، مما يعني أن معدل النمو المتوازن (مع وضع تنافسي)، سيكون أدنى من معدل النمو الأمثل، ولا شك أن وجود ضريبة جزافية أو على الاستهلاك سيسمح بإعادة التوازن بين المعدلين.

2. النموذج الثاني:

افترض إمكانية حقن الخدمات العامة، فلو كانت الخدمات المقدمة أقل توسعاً مثل إنجاز الطرق على سبيل المثال، لأدى ذلك إلى تناقص الإنتاجية الخاصة بالخدمة المعنية وبالتالي يمكن اقتراح الصيغة التالية:

$$Y = AK \left[\frac{G}{y} \right]^\alpha$$

كذلك إيرادات الحجم أو غلة الحجم ثابتة على المستوى الفردي الخاص، تماماً كما هي ثابتة على المستوى الكلي ونكتب:

$$Y = Ny = AK^{1/1+\alpha} G^{1/1+\alpha}$$

بالمقابل الإيرادات الصافية للاستثمار الخاص تعتبر أعلى على المستوى الجزئي (تساوي الواحد الصحيح) إذا ما قورنت بالمستوى الكلي (تساوي $1/1+\alpha$)، وبالتالي معدل النمو المتوازن أعلى من معدل النمو الأمثل، مثل هذه الحالة التي تكاد تكون نادرة نسبياً في نماذج النمو الذاتي، يمكن تلافيها (أي إحداث تعادل بين كلا المستويين) بفرض ضريبة نسبية على الإنتاج بمعدل: $t = \frac{G}{y}$.

وما يستخلص من هذين النموذجين هو:

✓ الاستثمارات والخدمات العامة تساهم مساهمة أساسية في النمو الاقتصادي؛

✓ الخدمات العامة إن لم تكن كافية (αY f G) في النموذج الأول، و G أقل من $(\alpha Y/1+\alpha)$ في النموذج الثاني، فإنها تضر بمردودية الاستثمارات.

رابعاً: نموذج " Sala-i-Martin 1995 " :

يقترَب هذا النموذج في تحليل النمو الاقتصادي وتحديدِه من نموذج بارو حيث يركز على التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العمومي وأثره على النمو الاقتصادي، حيث يفترض الاقتصاد ممول بالنفقات العمومية G الممولة بالضرائب على القيمة المضافة t ، والذي يسمح لنا برفع الإنتاج كما يلي:⁸⁸

$$G = tY \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$Y = (AG^{1-\alpha})K^\alpha \quad \dots\dots\dots (2)$$

حيث: K : مخزون رأس المال الخاص، ومن أجل التبسيط تم وضع القوة العاملة (العمل) ثابت ويساوي الواحد، والمنفعة المكتسبة هي دالة لوغاريتمية في الاستهلاك C حيث:

$$u(C) = \ln C \quad \dots\dots\dots (3)$$

من المعادلتين (1) و(2) يمكن استنتاج العلاقة بين K و Y كما يلي:

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} . A^{\frac{1}{\alpha}} K \quad \dots\dots\dots (4)$$

الإنتاج هو دالة غلة ثابتة من مخزون رأس المال المادي، وبالتالي النموذج من نوع " AK " وقليل من Y نتحصل على النمو بنفس التقدم التقني.

وبتحليل النموذج أكثر، فإنه تعتبر تكلفة استعمال رأس المال هي مجموع معدل الفائدة ومعدل الاهتلاك ويساوي معدل الإنتاجية الحدية بعد الضرائب أي :

$$r + \delta = (1-t) \frac{\partial Y}{\partial K} = (1-t)K_t + S_t \quad \dots\dots\dots (5)$$

وكما في نماذج النمو الداخلي الأخرى تراكم رأس المال مرهون بالادخار:

$$K_{t+1} = (1-\delta)K_t + S_t \quad \dots\dots\dots (6)$$

$$S_t = Y_t - C_t$$

بوضع زيادة معدل الادخار ثابتة لكنه يحدد الاستهلاك الأمثل في الزمن t ، المستهلك يحدد برنامج استهلاكه ($C_t, C_{t+1}, \dots\dots\dots$) مع تعظيم منفعته:

$$Max \sum_{s=0}^{\infty} (1+\rho)^{-s} u(C_{t+s}) \quad \dots\dots\dots (7)$$

وشرط التعظيم هو كالتالي:

$$\frac{(1+r)\partial u_{t+1} / \partial C_{t+1}}{\partial u_t / \partial C_t} = 1 + \rho \quad \dots\dots\dots (8)$$

ما يُبين قرار المستهلك في الزمن t أو $t+1$ هو المقارنة بين t أو $t+1$ وهذا الشرط يقدم:

⁸⁸ Agnès Bénassy, Quéré et Autres , Politique économique , de boeck, Paris, 2° édition, 2009, P 475،476.

$$\frac{C_{t+1}}{C_t} = \frac{1+r}{1+\rho} \dots\dots\dots (9)$$

وبالتالي توضح الآن ممر النمو المستقر، أين Y ينمو بمعدل ثابت g ومخزون رأس المال K ينمو بنفس المعدل g لأن دالة الإنتاج هي خطية بدلالة K وكذلك الاستهلاك C لأنه:

$$C_t/K_t = (Y_t - S_t)/K_t = Y_t/K_t - K_{t+1}/K_t + 1 - \delta$$

الحاصل C/K إذن هو ثابت، وفي المدى الطويل يكون r تساوي ثابت.

ونستنتج مما سبق أن: $Y_{t+1}/Y_t = C_{t+1}/C_t$ وبالتالي:

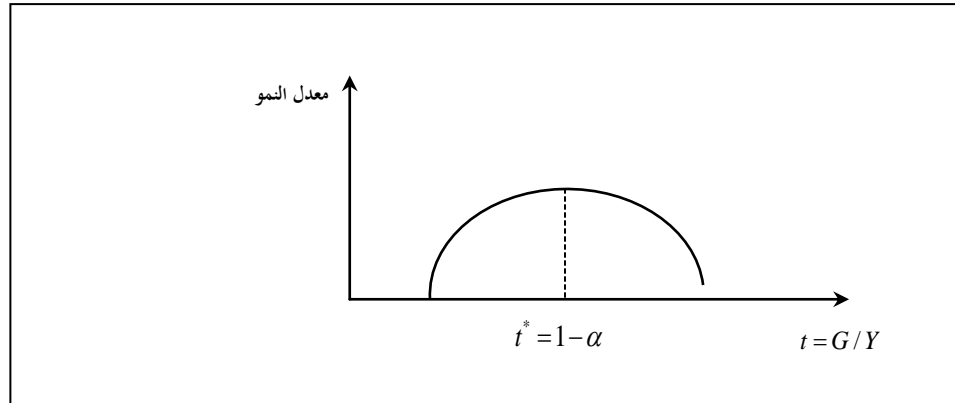
$$1 + g = \frac{1+r}{1+\rho} \dots\dots\dots (10)$$

إذن: $g \cong r - \rho$ (في المدى الطويل يكونا متساويان)، ونعوض r بقيمتها من المعادلة (5) فنجد:

$$g = \frac{K}{K} = \alpha A^{1/\alpha} (1-t)t^{1/\alpha} - \delta - \rho$$

ويظهر من المعادلة أن العلاقة بين معدل الضريبة المفروضة t ومعدل النمو الاقتصادي g غير خطية، مما يعني هناك معدل ضريبة أمثل t^* حتى يكون للنفقات العمومية دور في رفع النمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح أكثر.

الشكل رقم (06-02): معدل النمو والنفقات العمومية.



Source : Agnès Bénassy, Quéré et Autres , Politique économique , de boeck, Paris, 2^e édition, 2009, P 476,

خامسا: نموذج رومر :

ينطلق رومر من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس ، فالمعارف و الأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس ، يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها ، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة ، التكلفة الحدية للمعلومة معدومة و تكون المعلومة كذلك حصريا جزئية ، لا يستطيع مالكيها مراقبة استخدامها من طرف المتعاملين الاقتصاديين الآخرين إلا جزئيا ، و بالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة و عوض عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية لهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ، غير أن

الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها و ذلك لنسخ الأولى ، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردوديات السلمية المتزايدة و في حالة المنافسة غير التامة ، و هو يعتمد على مجموعة من الفرضيات :

- ✓ الرقي التقني داخلي المنشأ و ينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح
- ✓ يبحث النموذج في تفسير كيف و لماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا .
- ✓ الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير هو أساس التفسير .
- ✓ دالة الانتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن و هي على الشكل التالي :

$$Y=K^a(AL_Y)^{1-a}$$

$$(0<a<1)$$

حيث أن : A رصيد الأفكار

K رصيد رأس مال

✓ إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K ، و لكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة ، و يتراكم K مثل نموذج سولو ، بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت s و يهتلك بمعدل خارجي المنشأ θ و عليه نكتب :

$$K^* = sY\theta K$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث :

$$L^*/L=n$$

في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ و يتزايد بمعدل ثابت ، أما في نموذج رومار حيث A يكون داخلي المنشأ ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة t ، و A^* هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة و التي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد فيه الأشخاص

$$L=L_A+L_Y \text{ : إذن } A^* = \gamma L_A$$

حيث : L_Y النتاج المباشر و L_A إنتاج الأفكار أو التكوين .

$$\gamma = b \cdot A^p$$

و هذا الافتراض أستمد من الملاحظة الواقعية حيث : b و p ثوابت ، فعندما يكون $(p>0)$ ، فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف و الأفكار المكتشفة ، أما عندما يكون $(p<0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف .

فإذا فرضنا عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا :

$$L_A = L_A^\lambda \quad (1 < \lambda < 0)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي 1، و منه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$A^* = b \cdot A^P \cdot L_A^\lambda$$

حيث

نلاحظ بأخذ كل باحث على حدا فإن λ يعتبر ثابت (مردودات ثابتة) ، أما على المستوى الكلي فإن λ يتغير متأثرا بنشاط المجموعة ، و في نفس السياق يتم معاملة A^P بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد ، مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة⁸⁹.

⁸⁹ البشير عبد الكريم ، أثر السياسة المالية و النقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة تلمسان، https://www.univ-chlef.dz/uabc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_6.pdf

خلاصة الفصل:

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية محل جدل بين العديد من علماء الاقتصاد خاصة في محدداته الأساسية، ومع ذلك تشكل طرق قياسه محل توافق بين جلهم، حيث يمثل التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترتين متتاليتين، أو التغير الحاصل في الدخل الفردي بين سنتين، ومن خلال معالجتنا لما جاءت به مختلف النظريات والنماذج المفسرة له، خلصنا إلى أن النماذج التقليدية للنمو ركزت على المردودية الحدية لمخزون رأس المال المرتبطة بمعدل الادخار، هذا ما دعى إلى إهمالها للمتغيرات الخارجية المؤثرة على النمو الاقتصادي، أما النماذج النيوكلاسيكية على غرار نموذج سولو ركزت على المدى القصير في تفسير النمو الاقتصادي، أما نماذج النمو الحديثة أو نماذج النمو الداخلي والتي تركز على التكنولوجيا، رأس المال البشري، المعرفة العلمية وغيرها من العناصر التي يمكن التحكم فيها والتأثير عليها، ومن ثم التأثير على النمو الاقتصادي.

إن نماذج النمو الاقتصادي على اختلاف نتائجها في تحليل محددات النمو، أكدت في مجملها على أن الاستثمار عامل أساسي في النمو الاقتصادي حيث يؤدي ضعف الحكومة في تلبية الحاجيات الأساسية من المنتجات وإشباع الطلب إلى أهمية الاعتماد على الاستثمار الخاص كخيار بديل لسد فجوة في العرض الناتج عن ضعف القطاع الحكومي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة، فمثلما كان تدخل الحكومة هو المنقذ من الأزمات التي يمكن أن تحدث بين الفترة والأخرى نتيجة عدم توازن السوق خاصة في الدول المتقدون ذات الإنتاجية العالية، كذلك يمكن لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول النامية من إحداث الفرق في النهوض الاقتصادي التي عجزت عنه القطاعات الحكومية لشح مواردها من جهة وضخامة مسؤولياته وبالتالي ضعف التسيير الأمثل للمحددات النمو و يصبح الاستثمار الخاص خيار استراتيجي من أجل إنعاش النمو ودعمه.

الفصل الثالث

تحليل علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري
والاستثمار الخاص بالنمو الاقتصادي

تمهيد :

يمكن معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص من خلال الاطلاع على الدراسات النظرية والتطبيقية التي أصلت لفهم هذه العلاقة، حيث يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي عملت على تحليل السلوك التفاعلي بين حجم الإنفاق على الاستثمار العام أو الحكومي وحجم الاستثمار الخاص وبينت الأثر المترتب على كل واحد منهما على الآخر، حيث يمكن التمييز بين أثرين أساسيين الأول هو ما يمكن أن يمارسه الإنفاق الحكومي الاستثماري كأثر سلبى على الاستثمار الخاص حيث تستدعي زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تمويلًا إضافيًا يستدعي بدوره ضرائب إضافية أو زيادة الطلب الحكومي من الأموال في أسواق المال الذي يسهم في رفع أسعار الفائدة، ويؤدي ذلك إلى خفض حجم الأموال المتاحة أمام الاستثمار الخاص وهذا ما يطلق عليه بأثر المزاحمة، حيث يفضي هذا الأثر إلا أن الاستثمار الخاص يتراجع في ظل إزدياد الإنفاق الحكومي الاستثماري وهذا اثر سلبى أو تفاعل عكسي بين الاستثمارين أما التفاعل الثاني فهو اثر إيجابي بحيث أن إزدياد الإنفاق الحكومي الاستثماري يدفع إلى زيادة الاستثمار الخاص من خلال ما ينفق على البنى الأساسية مثل الموانئ والمطارات وأنظمة الصرف الصحي و وما ينفق على التعليم الصحة التي من شأنها رفع إنتاجية الاستثمار الخاص وتحسين بيئة أعماله ويسمى هذا الأثر بالأثر التكاملي.

تستمد سياسات الإنفاق الحكومي من الدور الذي تلعبه في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الحكومي الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تقوم بها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا الأخير الذي يرتبط بحجم الإنفاق الكلي و الإنفاق الحكومي احد مكوناته، والإنفاق الحكومي الاستثماري احد المكونين الأساسيين للإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، كما يحظى الاستثمار الخاص بأهمية بالغة لما له من دور أساسي في رفع معدلات النمو و التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع، فهو يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وذلك من خلال زيادته في الإنتاج.

من خلال ما سبق ولمعالجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: أثر سياسات الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وارتباطهما بالنمو

الاقتصادي.

المبحث الأول: أثر سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي

تستمد سياسات الإنفاق الحكومي من الدور الذي تلعبه في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الحكومي الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تقوم بها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا الأخير الذي يرتبط بحجم الإنفاق الكلي و الإنفاق الحكومي أحد مكوناته، والإنفاق الحكومي الاستثماري أحد المكونات الأساسيين للإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الحكومي الاستهلاكي،

المطلب الأول: مصادر تمويل وعوامل فعالية الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي

أولاً: مصادر تمويل سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري:

يرتبط تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي بمدى مرونته وتغير حجمه في ظل الظروف الاقتصادية السائدة واستيعاب الآثار الناجمة عنها، ويرتبط هذا التأثير بالقدرة الكافية لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي والتي ترجع بالأساس إلى نوع مصادر هذا التمويل ومدى فعاليتها.

1. التمويل المحلي للإنفاق الحكومي الاستثماري

يتخذ التمويل المحلي شكل الاقتراض العام و بيع السندات وهو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين داخل إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم مواطنين كانوا أم أجنبي¹، وللقرض العام الداخلي مزايا متنوعة، فالدولة لها خيارات كثيرة في تحديد شروط القرض ومنح الامتيازات وتنويعها لاستقطاب أكبر عدد من المكتسبين أو استهداف فئة معينة في الاقتراض بالإضافة إلى أن القرض ينشأ في بيئة متحكم فيها لمعرفة الدولة الدقيقة بالأوضاع الداخلية بحيث يمكن لها استغلال مختلف الأوضاع والميولات الدينية والسياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وتضمن هذه الدول مصادر تمويلها غالباً من المؤسسات الغير المصرفية على غرار مؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات وصناديق المعاشات.

أما الاقتراض من السوق النقدية بالإصدار النقدي أو طرح سندات فيؤدي حتماً على التضخم الناتج عن ازدياد حجم السيولة لدى الأفراد ويولد دخولا جديدة خاصة إذا لم تفرض ضرائب مكافئة لنسبة التضخم، ومع ارتفاع معدل التضخم تتزايد تكلفة حيازة النقود هذا ما يوجه الأفراد إلى التخلي عن الأرصدة النقدية الحقيقية الأمر الذي يفرض حدود لحجم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق خلق النقود،

ويبقى الاقتراض العام محدود الفعالية في الدول النامية لصغر حجم أسواقها من جهة والقيود المفروضة على البيع الحر للسندات، ومن عيوب القروض الداخلية أيضاً هو عدم كفاية المدخرات الوطنية وانخفاض الميل الحدي للاحتكار خاصة في الدول النامية، ومن جهة أخرى اعتمادها الكبير على استيراد الآلات والمعدات اللازمة لمشروعات الاقتصادية الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلى بتوفر العملات الأجنبية وهذا ملا يتحقق في ظل الاقتراض الداخلي المباشر، كما أن فعالية

¹ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام-القسم الثاني-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 61.

الاقتراض الداخلي ضعيفة في التأثير الفوري على زيادة القوة الشرائية الحقيقية للمجتمع حيث تؤدي هذه العملية إلى نقل القوة الشرائية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

2. التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي الاستثماري

التمويل الخارجي أو القروض الخارجية هو الاقتراض من الدول الأخرى أو من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD وصندوق النقد الدولي IMF، والهيئة الدولية للتنمية LAD²، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الاقتراض لسببين إما لعدم كفاية المدخرات الوطنية لتمويل النفقات العامة أو لمعالجتها العجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز الهيكلي بين الادخار والاستثمار الذي ينعكس سلبي على موازنة الدولة بشكل مباشر وبالتالي تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري. ويتخذ التمويل الخارجي ثلاثة أشكال أساسية³:

1.2. المنح: يتخذ المنح شكل نقود أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، وبالرغم من أنها لا تزيد من الدين الحكومي وغالباً ما تضاف إلى الإيرادات العامة إلا أنها تقدر بمبالغ قليلة ومحدودة كما أنها تخضع إلى حد كبير إلى حالة وأوضاع البلد المدين وظروفه الاقتصادية.

2.2. القروض الميسرة: هي تلك القروض التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية، حيث تمنح بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق مع اقتراها فترات تسديد طويلة.

3.2. القروض التجارية: وهي المقترضة من طرف البنوك التجارية والتي تعتمد على توفر هذه البنوك على سيولة كافية، كما يخض البلد المقترض لدراسة اقتصادية ومالية، وتحليل إمكانات هذا البلد وقدرته على السداد. يخضع الاقتراض من الخارج إلى تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

لقد سعت الدول النامية في أواخر السبعينيات إلى تمويل إنفاقها الحكومي بالاقتراض من الخارج وحصلت على كميات جد معتبرة، ومع نمو الإنفاق الحكومي بشكل كبير ونمو أعباء خدمة الديون وتراكمه بدأت مشاكل المديونية بالظهور فكانت من مصاحباتها العجز في الموازنة العامة مما اضطر هذه الدول إلى تقليل وارداتها واستنفاد احتياطياتها النقدية وإعادة جدولة الديون، هذا كله عرضها إلى مشاكل الانكماش في النمو وارتفاع الأسعار وتفشي البطالة وظهور الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

3. التمويل بالإيرادات النفطية للإنفاق الحكومي الاستثماري:

تعتمد معظم الدول في تمويل نفقاتها الاستثمارية من الجباية العادية (تحصيل الضرائب والرسوم)، وتعتمد الدول النفطية وبخاصة النامية منها على الإيرادات النفطية وما شابهها (الجبابة البترولية)، حيث تتكون احتياطات مالية في فترات الطفرة النفطية، وبعد انحسار هذه الطفرة يلجئ إلى استغلال هذه الاحتياطات لتمويل العجز في تسديد النفقات الحكومية⁴، وفي غالبية الدول النامية فإن نفقات التسيير تمول بالجبابة العادية أما النفقات الاستثمارية فتمول أساساً

² فوزي عطوي، المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003، ص134.

³ وليد عبد المجيد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2010، ص133.

⁴ وليد عبد المجيد عايب، نفس المرجع السابق، ص134.

بالجباية البترولية، وحجم هذه الأخيرة مرهون بالتقلبات الأسواق الدولية لهذه المادة الطاقوية وهي التي تتحكم في أسعارها وتحديد حجم إنتاجها، وبالتالي فعلى هذه الدول إتباع سياسات فعالة لإدارة مراحل الطفرة البترولية واستغلالها في تنويع الاستثمار وبالخصوص الاستثمار المنتج وتحقيق أولويات التنمية بما يسمح مستقبلا من دعم النمو الاقتصادي. تشكل ظاهرة التزايد المستمر لحجم الإنفاق الحكومي الجاري منه والاستثماري تحديا أساسيا للعوائد والإيرادات النفطية، حيث يفسر هذا التزايد بسعي الدول إلى مواجهة الضغوطات الاجتماعية كالفقر والبطالة و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي ودوره في النمو الاقتصادي كاختيار نوع الإنفاق الحكومي الذي يتضح أثره من خلال الإنفاق الفعلي الذي تشتري به الدولة مقابله سلع وخدمات، حيث له أثر مباشر على مستوى الناتج الكلي أما الإنفاق الاستثماري فله فعالية كبيرة في زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، وبالتالي رفع الطاقة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي، ومع تراكم العملية عبر الزمن وبالاكتساب التدريجي للخبرة الاقتصادية في تحقيق كفاءة الاستثمار الحكومي يمكن التطلع بإيجابية وتفاؤل حول زيادة النمو الاقتصادي⁵.

ثانيا: عوامل فعالية الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي:

الفعالية هي " القدرة على تحقيق الأهداف والعمليات المنتظرة والوصول إليها"⁶ وتتحد فعالية الإنفاق الحكومي الاستثماري أساسا بإنجاز الأهداف المحددة وللوصول إلى النتائج المرجوة وهي محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للعوامل التي تحد هذه الفعالية والمتمثلة أساسا في قدرة الاقتصاد على تكوين رأس المال الثابت وهي القدرة الإنتاجية للمجتمع و الطلب الكلي المحقق أو الفعلي.

1. القدرة الإنتاجية للاقتصاد:

القدرة الإنتاجية للاقتصاد أو إنتاجية عناصر الإنتاج وكفاءتها وهي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بكيفيات تسمح بأقصى مخرجات و تشغيل الطاقات الكامنة لهذه العناصر، حيث أن تفعيل القدرة الإنتاجية للاقتصاد من شأنها استغلال الفرص المتاحة من وفرة هذه العناصر، والإنفاق الحكومي الاستثماري وما يضحخه في الاقتصاد من عناصر الإنتاج من رؤوس أموال وموارد مختلفة يحقق هذه الوفرة، ويتفاعل معطى هذا الأخير بالإنتاجية الاقتصادية حتما سيؤثر هذا المزيج التفاعلي على زيادة كميات السلع والخدمات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهو النمو الاقتصادي المحقق.

ويمكن حصر مكونات العملية الإنتاجية من وجهة نظر النظرية النيوكلاسيكية إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي رأس المال K الذي يتضمن عناصر المدخلات العينية أو المادية الملموسة و العمل L وهو يمثل القوى العاملة و التكنولوجيا A التي تمثل المعرفة المستخدمة في تطوير رأس المال حيث يمكن تحديد معادلة الإنتاج كما يلي:

$$Y = A \cdot f(K, L) \dots \dots \dots (1)$$

⁵ أحمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2007، ص147.

⁶ Vincent PLAUCHU. Mesure et amélioration des performances industrielles. Tome2 . Office des Publications universitaires. Université pierre mendés France. Grenoble. 2006. P 06.

ومن أشهر دوال عناصر الإنتاج النيوكلاسيكية هي دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" وهي:

$$Y = A \cdot K^\alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن α ترمز إلى نصيب رأس المال إلى قيمة الإنتاج، أما $1-\alpha$ فترمز إلى نصيب العمل، ويتمثل A الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج⁷.

يلعب التدخل الحكومي دوراً أساسياً في فعالية العملية الإنتاجية من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وتذبذب الأسعار عجز الموازنة العامة، فمعدل النمو يتأثر بتغير هذه المتغيرات فإذا كان اتجاهها سلبياً كارتفاع معدلات التضخم ووجود تذبذب كبير في الأسعار وحصول عجز كبير في الموازنة العامة والعكس صحيح فإذا كانت هذه المتغيرات تتجه نحو الإيجاب فالنمو الاقتصادي سيتحسن ويتأثر إيجابياً، ويلعب الإنفاق الحكومي دوراً فاعلاً في توجيه هذه المتغيرات من خلال تأثيره على إنتاجية عناصر الإنتاج المحرك الهام لهذه المتغيرات وبذلك يؤثر على معدل النمو الاقتصادي.

يرى "بارو" أن من مصادر النمو الاقتصادي هي نشاطات الحكومة، فيفترض أن الحكومة تشتري جزءاً من الإنتاج الخاص وتستعمل هذه المشتريات في مكونات الخدمات العمومية المعروضة مجاناً والمقدمة إلى المنتجين الخواص وفي هذا النموذج يفترض دالة الإنتاج كالتالي:

$$Y = A \cdot L^\alpha \cdot K^\beta \cdot G^\mu \dots\dots\dots(3)$$

ينقسم الإنفاق الحكومي G إلى قسمين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري حيث يمكن التفرقة في تأثيرهما على القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال حجم الطلب الكلي، فالإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت والذي بدوره يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية بشكل مباشر أما الإنفاق الجاري أو الاستهلاكي فيؤدي إلى المساهمة في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة وبالتالي فتوقعات مساهمته في القدرة الإنتاجية مرتبطة بمرونة العملية الإنتاجية وعوامل خارجية كالاستيراد، وهو بذلك يكون أقل وضوحاً وفعالية من الإنفاق الاستثماري في التأثير على هيكل الإنتاج، ويمكن ملاحظة مساهمة الإنفاق الحكومي في تشكيل دالة الإنتاج انطلاقاً من المعادلة (3)⁸:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + \beta \frac{\Delta K}{K} + \alpha \frac{\Delta L}{L} + \mu \frac{\Delta G}{G} \dots\dots\dots(4)$$

يمكن تحديد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الإنفاق الحكومي) وبالتالي فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج الوطني يظهر من خلال دوره في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع كفاءتها باعتبارها أحد العناصر المحددة للقدرة الإنتاجية، كما أن الإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تؤثر مباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2. الطلب الكلي الفعال:

قبل التطرق إلى الطلب الكلي الفعال يمكن التطرق إلى مفهوم الطلب الكلي ومكوناته.

⁷ وليد عبد المجيد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 136.

⁸ وليد عبد المجيد عايب، نفس المرجع السابق، ص 139.

1.2. مفهوم الإنفاق الكلي:

يعرف الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بأنه "عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات والأسعار الجارية"⁹ وبهذا فإن الطلب الكلي يكون مساويا إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. $GDP = AD = C + I + G + (X - M)$. فمن أسباب التغيرات الحاصلة في حجم الناتج القومي هي نتاج التغير في حجم الطلب الكلي وذلك تطبيقا لمبدأ السوق 'الطلب يخلق العرض' ولهذا فإن التحكم في الطلب يمثل إشكالا أساسيا من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فالتغير الغير متوقع والغير مرغوب فيه في حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تدني الأسعار وبالتالي تراجع العملية الإنتاج وبالتالي الاستغناء التدريجي من عناصر الإنتاج والعمل كأهم عناصرها، وهذه التغيرات المترابطة ببعضها تساهم في ارتفاع معدلات البطالة، كما أن الارتفاع المفاجئ أيضا للطلب الكلي والغير مرغوب فيه سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم.

ولهذا تسعى مختلف السلطات الاقتصادية إلى تطبيق سياسات اقتصادية ملائمة من شأنها تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتوقي الاختلالات المفاجئة والغير مرغوب فيها، ومن أجل ذلك يرى "كينز" ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال توجيه الطلب بخلق ما يتطلب لتحقيق التوازن الاقتصادي، ويتكون الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي من أربعة عناصر أساسية هي الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق العام وصافي إنفاق القطاع الخارجي

2.2. مكونات الإنفاق الكلي:

1.2.2. الإنفاق الاستهلاكي:

يمثل الاستهلاك أو استهلاك القطاع العائلي احد أهم مكونات الإنفاق الكلي والإنفاق الكلي بدوره يحدد الناتج والدخل الكلي، وعليه فإن مستوى الاستهلاك العائلي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية التي تؤثر على تغير الدخل والتشغيل، ولذلك فدراسة السلوك الاستهلاكي للقطاع العائلي يعتبر أمرا هاما من أجل فهم التقلبات الاقتصادية على وجه عام¹⁰.

2.2.2. الإنفاق الاستثماري:

يتمون الاستثمار في اقتصاد ما من مجموع رؤوس الأموال خلال سنة معينة ويشمل على المباني والأجهزة والآلات والسلع ومخزونات قطاع الأعمال وأرصدة العملات القابلة للتداول دوليا والبرمجيات، ولا يدخل ضمنه العملات ذات التداول المحلي الصرف نسبيا ونفقات البحث والتطوير والنفقات التعليمية وكل ما لا يعد ملموسا من رؤوس الأموال خلافا لما هو متعارف عليه في الاقتصاد الجزئي، وبهذا فمفهوم الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الكلي يتركز في السلع الرأسمالية وليست في استثمارات مالية، حيث يكون الاهتمام الأكبر في الإنفاق الاستثماري على نشوء وتغير أحجام

⁹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص20.
¹⁰ رمضان محمد مقلد، أسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية -مصر، 2012، ص151.

الطاقات الإنتاجية بسبب توقعات المستثمرين حول العوائد الصافية التي يمكن تحقيقها من تصريف منتجات إضافية بما يغطي ويزيد عن تكاليف الإنتاج على المدخلات الأساسية والوسيلة معا¹¹.

3.2.2. الإنفاق الحكومي:

يتكون الإنفاق الحكومي من مشتريات الحكومة من السلع والخدمات النهائية، ولا تدخل ضمنه النفقات التحويلية مثل رواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة كما لا يحتسب ضمنه فوائد القروض الحكومية إلا أنها لا تعتبر إنفاقا على السلع والخدمات الجارية بينما تدخل ضمنه النفقات الحكومية على التعليم والصحة والثقافة والأمن، وهكذا تهتم حسابات الإنفاق الحكومي بتكاليف السلع والخدمات التي تتحملها الميزانية العامة للدولة دون إدخال من ضمنها الضرائب أو الموارد الأخرى لتمويل هذا الإنفاق.

يلعب الإنفاق الحكومي دورا أساسيا في استيعاب التغيرات الاقتصادية المفاجئة كمشكل انخفاض الطلب الفعلي، ويعمل الإنفاق الحكومي كفاعل أساسي في توجيه الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري من خلال استخدام المضاعف كمحفز للإنفاق¹².

4.2.2. صافي إنفاق القطاع الخارجي:

يمثل القطاع الخارجي بالنسبة للاقتصاد المحلي المنفذ إلى الأسواق الخارجية، حيث يتم تصريف الكميات الفائضة من السلع والخدمات والزائد عن الحاجات المحلية مقابل استيراد الحاجات الغير منتجة محليا أو الغير كافية لإشباع الطلب المحلي، والفرق بين ما صدر مطروح منه ما استورد من سلع وخدمات هو صافي الإنفاق الخارجي، الذي يعتمد بالأساس على الدخل أو القدرة الاتفاقية للدولة بالنسبة لواردات الاقتصاد المحلي وعلى الدخل وميول الاستهلاك أو الطلب على المنتجات المحلية بالنسبة للدول المستوردة¹³.

3. تأثير الطلب الكلي الفعال على النمو الاقتصادي

يؤثر الطلب الكلي الفعال على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الناتج المحلي وعلى مستوى التشغيل، فالطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا رئيسيا في زيادة أو تراجع معدلات النمو وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ولتأثيره على الأسعار وأرباح المنتجين، ويرتبط الطلب الكلي الفعال بالإنفاق الحكومي باعتبار أن هذا الأخير يشكل جزءا هاما منه، وترتبط أهمية الإنفاق الحكومي مع زيادة دور الدولة في التدخل الاقتصادي ومن هنا فإن الإنفاق الحكومي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل الكلي وعلى مستوى التاج المحلي الإجمالي عن طريق تأثيره في حجم مستوى الطلب الكلي الفعال، وقد اختلف الاقتصاديون من رواد الفكر التقليدي مع رواد الفكر الحديث حول إنتاجية الإنفاق الاستهلاكي فاعتبر الفريق الأول إنفاقا استهلاكيًا أما الفريق الثاني فاعتبر ضمن الإنفاق المنتج حيث يساهم في

¹¹ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص88.

¹² هوشيار معروف، نفس المرجع السابق، ص94،95.

¹³ طالب محمود عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2001، ص243.

تحديد مستوى الإنتاج، ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام المتزايد بدراسة أثر الإنفاق الحكومي في الناتج القومي من خلال تأثيره على الطلب الكلي الفعال والذي تتوقف فعاليته وجدواه الاقتصادية من جانبين:

✓ جانب الطلب الكلي: حيث أن حجم الإنفاق الحكومي ونوعيته تحدد مستوى أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي؛

✓ جانب العرض الكلي: حيث أن مرونة واستجابة الجهاز الإنتاجي والسماح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية هي التي تحدد مستوى أثر الطلب الفعلي على الناتج القومي.

ويزداد هذا الأثر على الإنتاج في حين يقل أثره على الأسعار في ظل مرونة مرتفعة.

وبافتراض أن المستوى العام للأسعار ثابت فان الدخل التوازني لا يمكن أن يكون عند مستوى التشغيل الكامل وفي

سوق السلع والخدمات يحدد المنتجون حجم الإنتاج انطلاقاً من الطلب الفعال إذا افترضنا أن:

Y : مستوى الإنتاج الحقيقي المعروض، C : الاستهلاك الحقيقي حيث: $C = a + bY$

E : مستوى الإنتاج المطلوب، DA : الاستثمار الحقيقي

فإن شرط التوازن الاقتصادي في السوق يعطى كما يلي:

$$E = Y \dots \dots \dots (1)$$

وإذا كانت $E = C + DA$ تصبح لدينا المعادلة التالية:¹⁴

$$Y = a + bY + DA \dots \dots \dots (2)$$

بالتعويض نحصل على المعدلات التالية:

$$Y = \frac{a+DA}{1-b} \dots \dots \dots (3)$$

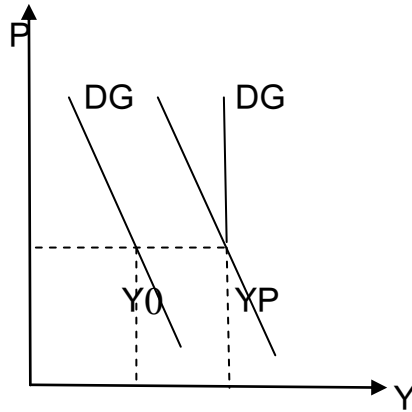
$$C = a - b \frac{DA}{1-b} \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y = 1. (1 - b). (\Delta DA) \dots \dots \dots (5)$$

وبالتالي فان مستوى الإنتاج التوازني يتحدد من خلال الإنفاق المستقل، وفي حالة عدم كفاية الإنفاق المستقل لتحقيق التشغيل الكامل، فإنه يمكن الزيادة في حجمه من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وفي هذه الحالة لا توجد عقبات باعتبار أن العرض مرن مرونة كاملة بالنسبة للأسعار الجارية في اقل من مستوى التشغيل الكامل ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

¹⁴ وليد عبد المجيد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الشكل رقم (01-03): الطلب الكلي الفعال:



المرجع: وليد عبد المجيد عايب، نفس المرجع السابق، ص 139

يتحدد التوازن عند النقطة Y_0 التي لا تحقق التشغيل الكامل، ومن أجل بلوغ التشغيل الكامل يجب زيادة الإنفاق المستقل الذي يعد الإنفاق الحكومي جزءاً رئيسياً منه والذي بدوره يسمح بانتقال منحني الطلب الكلي إلى الوضع التوازني الجديد، وهذا دون ارتفاع في المستوى العام للأسعار لأن الوضع اقل من مستوى التشغيل الكامل.

المطلب الثاني: مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من بين أهم الأدوات التي تؤثر على حجم الناتج المحلي من خلال التدخل في مستوى الإنفاق الكلي على الاستثمارات خاصة حيث يمكن أن ينعكس هذا التدخل في الأجل القصير أو البعيد، وقبل دراسة تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي لابد أن نتعرف على مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الكلي

أولاً: تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير:

1. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي أو العرض الكلي على انه "مصطلح يطلق على القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال سنة حيث هو مجموع كل من الاستهلاك -C- الاستثمار -I- الإنفاق الحكومي -G- وصافي الصادرات"¹⁵ ويعرف أيضا على "أنه القيمة (الاسمية أو الحقيقية) للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، على وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج"¹⁶، ويعبر عنه بالصيغة

$$GDP = C + I + G + (M - X)$$

¹⁵ بول سامويلسون -ترجمة هشام عبد الله-، الاقتصاد، الدار الأهلية، عمان، 2006، ص 451.

¹⁶ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 73.

تتجلى الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي باعتباره مؤشرا هاما لتحديد الكثير من الحقائق في الاقتصاد ومن أهمها¹⁷:

- ✓ تابعة التقلبات الاقتصادية على اختلاف أجالها قصيرة متوسطة وطويلة الأجل حيث يفيد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر في هذا المجال من ناحيتين المنفردة حيث تغير معدلات الدخل أو الإنفاق القومي الإجمالي أو لأغراض الاستهلاك الخاص أو الاستثمار الخاص وغيرها، فتكشف عن الرخاء أو الركود في الاقتصاد، وبصورة مرتبطة عندما يتم الربط بينه وبين التشغيل وهنا يتم التمييز بين مفهوم الناتج المحتمل أو الاسمي ومفهوم الناتج الحقيقي؛
- ✓ استخدامه لتشخيص واقع الاقتصاد ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو بالاعتماد على عناصر عديدة كمستوى نصيب الفرد من الدخل و عناصر الإنتاج من والاستهلاك والإنتاجية والقطاعات العام والخاص وغيرها المؤشرات؛
- ✓ اعتماد مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية؛
- ✓ استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- ✓ يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما في إعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا في تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- ✓ تمثل معدلات نمو أو تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي انعكاسا لمختلف السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة لمالية والنقدية أو السياسة التجارية حيث لا بد أن تراعي الحسابات القومية أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات وغيرها من الحسابات.

2. تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي:

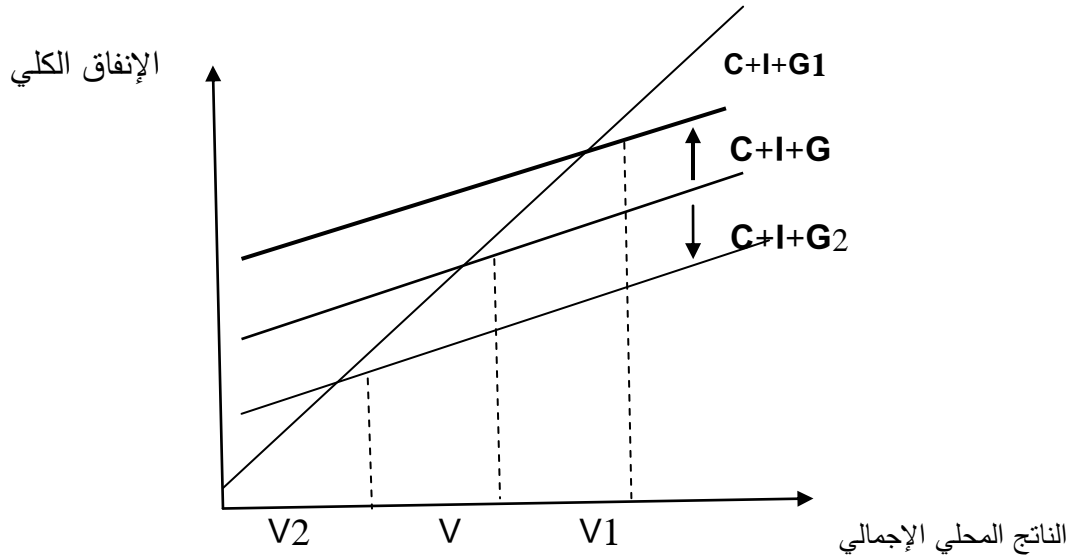
من بين أولى النماذج الاقتصادية التي عنت بشرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير هو النموذج الكيزي والنموذج النيوكلاسيكي على العموم حيث أكد الكينزيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يؤثر على تغير الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمتوسط، حيث أن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي يؤثر سلبا على حجم الطلب وعلى الدخل بشكل مباشر، هذا ما يؤدي إلى نشؤ إثر مضاعف سلبي يساهم في انخفاض حجم التشغيل، كما أن لانخفاض الإنفاق الحكومي أيضا اثر سلبي على أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملة، ومن مظاهر التأثير السلبي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي هي ارتفاع حجم الإنفاق العسكري على باقي الإنفاقات الأخرى وغياب تكافئ عادل بين معدلات الأجور وإنتاجية العمل بحيث أن الإنفاق المستمر على القطاعات الغير المنتجة يجد من الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي يستخدم عادة الإنفاق الحكومي في التحكم والتقليل من آثار الأزمات الاقتصادية وتحقيق تشغيل متوازن عبر مراحل الدورة الاقتصادية، فتستخدم الدولة الإنفاق الحكومي للمساهمة في الطلب

¹⁷ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص75،76،77.

الكلي الذي من خلاله تتمكن من تعويض النقص في الطلب الكلي، وهذا ما يظهر في أوقات الانكماش أما في أوقات التوسع فتنتهج الدولة سلوكا مغايرا بان تقلل من الإنفاق الحكومي حتى الطلب الكلي والسماح للسوق بالتوازن¹⁸، والشكل الموالي يوضح تأثير ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث أن الزيادة في هذا الأخير إلى $G1$ تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى $G1+I+C$ مما يؤدي خط الزاوية 45° يتقاطع حتى نقطة أعلى.

الشكل رقم (02-03) : أثر الزيادة والتخفيض في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

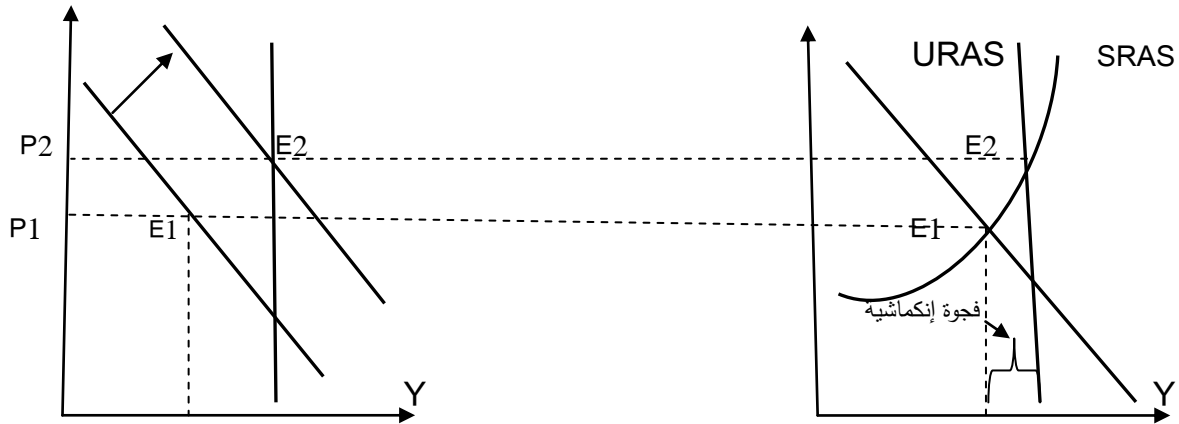


Source : Edwin, Mansfield, economics principes, problems, decisions, me grew hill, 2000, p186.

ففي حالة تخفيض الإنفاق الحكومي إلى النقطة $G2$ فهذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي إلى $G2+I+C$ مما ينتج عنه تقاطع منحنى العرض الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق، وهنا يأتي تدخل الدولة الذي يكون تبعا للحالة التي يمر بها الاقتصاد، ففي حالة الفجوة الانكماشية المنجزة إلى عدم كفاية الطلب الكلي تقوم الحكومة بزيادة إنفاقها ليرتفع الطلب الكلي الذي يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹⁸ علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997، ص163.

الشكل رقم (03-03): تأثير السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي:



المراجع: وليد عبد المجيد عاب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2010، ص 143

أما في حالة الفجوة التضخمية التي يزيد العرض الكلي فيها عن الطلب الكلي، فإن الحكومة تقوم بتخفيض إنفاقها الذي بدوره يؤثر على الطلب الكلي بالانخفاض الذي بدوره يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتراجع مستوى التشغيل الكامل.

3. تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي من خلال النموذج (IS-LM):

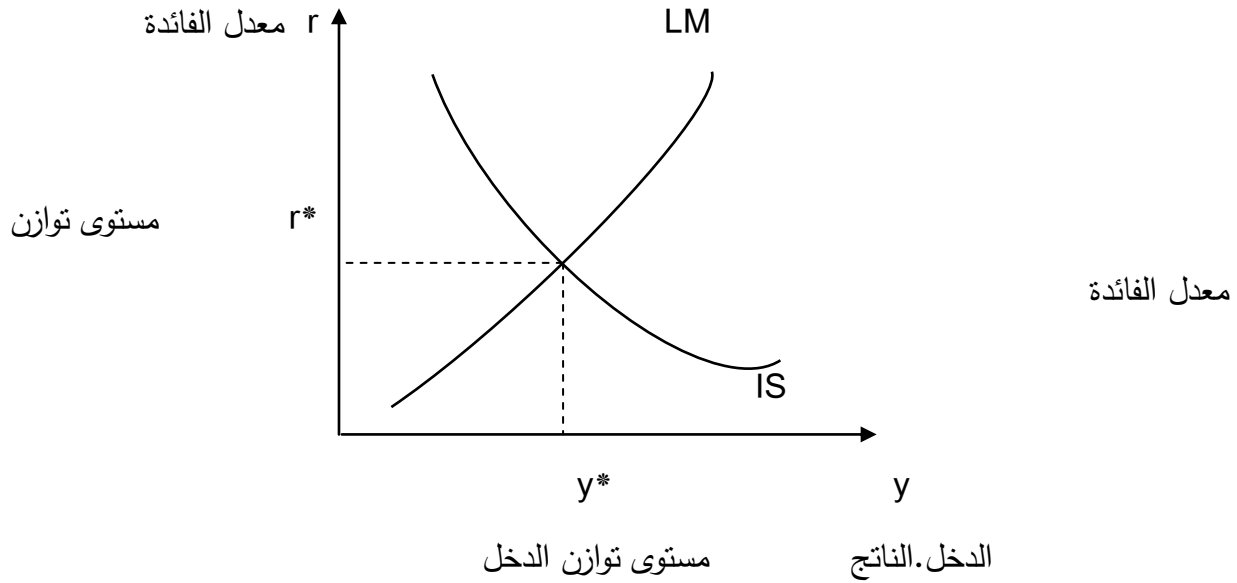
يمكن تحليل تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في إطار التحليل التقليدي من خلال النموذج "IS-LM" حيث يرجع تأسيس هذا النموذج إلى الاقتصادي البريطاني "هيكس" سنة 1937 حيث لخص فيه نظريات وأفكار "كينز" في كتاب سماه "النظرية العامة في استخدام النقود والعمالة" ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات كتثبيت مستوى الأسعار إلى جانب انعدام حركة السلع والخدمات أو رؤوس الأموال أي في اقتصاد مغلق وان الاستهلاك دالة في الدخل الجاري والاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة كما يعتبر أن الإنفاق العام والضرائب متغيران خارجيان وعرض النقود هي جملة النقود القانونية الإلزامية، كما يفترض هذا النموذج أن الطلب على النقود يتكون من الطلب بغرض المعاملات وبغرض المضاربة معا¹⁹، ويرتكز نموذج (IS-LM) على المعادلتين التاليتين:

$$\left. \begin{aligned} Y &= C + I + G \dots\dots\dots (IS) \\ \frac{M}{P} &= L(r, y) \dots\dots\dots (LM) \end{aligned} \right\}$$

أما منحنى "IS" فيبين مختلف نقاط أسعار الفائدة والناتج الذي يتحقق نده توازن سوق السلع ويتميز هذا المنحنى بميل سالب لأن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يعني أن توازن السوق يتحقق عند مستويات أعلى من حجم الطلب الكلي والناتج، أما منحنى "LM" فيصور من الناحية الأخرى نقاط أسعار الفائدة والناتج الذي يتحقق عنده توازن سوق النقد وميل هذا المنحنى موجب حيث زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض

¹⁹ Francois gauthier, analyse macroéconomique, les presse de l'université laval, canada, 1990, p98,101.

الطلب على الأرصد الحقيقية مما ينتج عنه ارتفاع مستوى الدخل مما يبقي الطلب على الأرصد الحقيقية مساويا للعرض الثابت، وبهذا فإن الحفاظ على مستوى توازن سوق النقد يستوجب ارتفاع الدخل عند زيادة أسعار الفائدة²⁰.
الشكل رقم (04-03): التوازن الاقتصادي حسب نموذج (IS-LM):



Source :N.Gregory mankiw, Macroeconomics, seventh edition, with publishers, 2016, p307.

انطلاقاً من الشكل السابق يمكن تحليل فعالية الإنفاق الحكومي من خلال نظرة الكينزيين والكلاسيكيون ويقسم المنحنى إلى ثلاثة مناطق رئيسية:

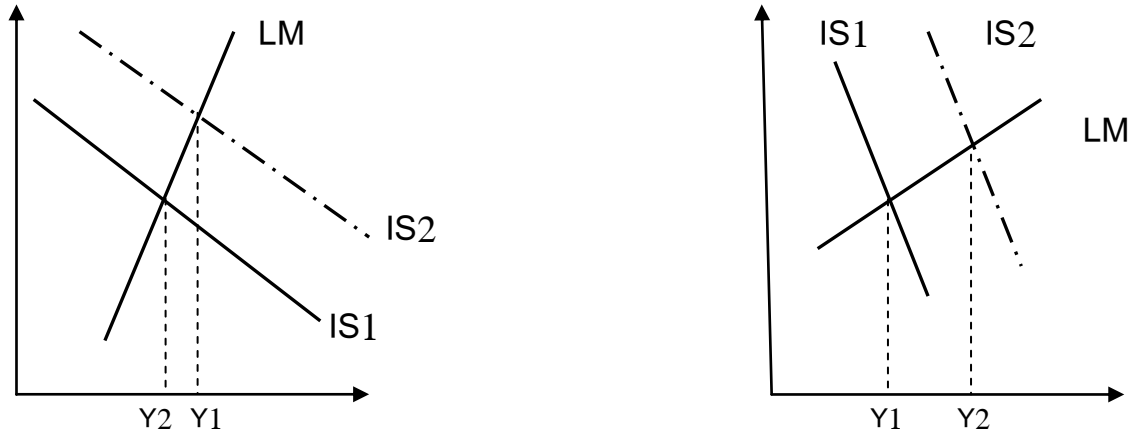
- ✓ المنطقة الكينزية و يكون فيها منحنى "IS" شبه عمودي والمنحنى LM شبه أفقي على يسار المنحنى وتكون دالة الاستثمار في هذه المنطقة غير حساسة للتغيرات في سعر الفائدة،
- ✓ المنطقة الكلاسيكية ويكون فيها منحنى IS أفقي ومنحنى LM شبه عمودي وهي على يمين المنحنى حيث يكون الاستثمار حساس لسعر الفائدة كما يؤكد الكلاسيكيون والنيوكلاسيك،
- ✓ المنطقة الوسطى أسفل المنحنى وهي المنطقة الجامعة بين وجهتي النظر الطرفين.

1.3. فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى IS:

تكون سياسة الإنفاق الحكومي فعالة نسبياً إذا كان منحنى IS شديد الانحدار مقابل أن يكون منحنى LM قليل الانحدار ويتحدد منحنى IS بشكل كبير بانحدار دالة الاستثمار وإذا كانت الاستجابة لتغيرات سعر الفائدة ضعيفة فأن منحنى IS يكون شديد الانحدار ويحصل العكس في حالة رد الفعل القوي للتغيرات في سعر الفائدة وهو ما نلاحظه في الشكل الموالي:

²⁰ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص141.

الشكل رقم (03-05): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى IS :



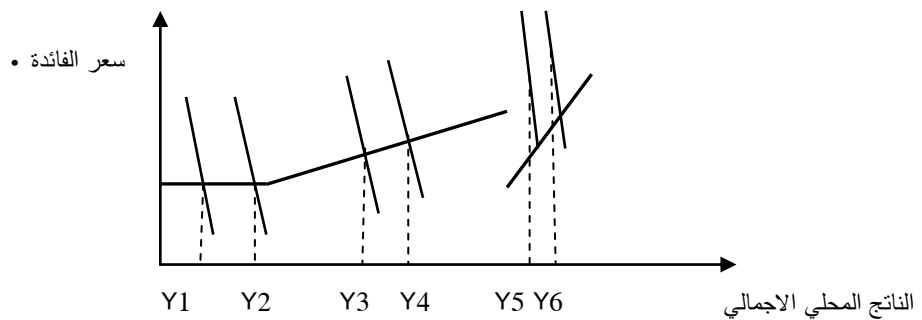
المراجع: وليد عبد المجيد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 144

الخلاصة المستنتجة هي أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الاستثمار لأسعار الفائدة.

2.3. فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى LM

لقد لاحظنا في الأشكال السابقة أن منحنى LM لا يتخذ نفس الشكل في جميع أجزائه فهناك المنطقة الكينزية التي تكون فيها المرونة لانهاية وهناك المنطقة الكلاسيكية التي تكون فيها المرونة معدومة والمنطقة الوسطى التي هي مجمع هاتين المنطقتين ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-06): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى LM:



المراجع: وليد عبد المجيد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 144

فكلما كان منحنى LM أفقيا كلما كان التغيير في الدخل أكبر ويكون أثر المضاعف كبيرا في المنطقة الكينزية لأن أثر المزاخمة سيكون معدوما وعلى العكس من المنطقة الكلاسيكية التي تتميز بأثر مزاخمة كبير أين يكون منحنى LM عموديا²¹.

²¹ Christian Biales, modélisation schématique de l'équilibre macroéconomiques, sit web : https://www.academia.edu/24035549/Ch_-_BIAL%3%88S_MOD%3%89LISATIONS_SCH%3%89MATIQUES_DE_L%3%89QUILIBRE_MACRO%3%89CONOMIQUE vu le 12/11/2018, p59.

ثانيا: تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج الإجمالي في المدى الطويل:

تسعى الدولة من خلال الإنفاق الحكومي إلى المساهمة في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الطاقات الإنتاجية هذه الأخيرة التي مع استمرار تزايدها يبدأ الدخل في الارتفاع، ويتطلب هذا النوع من الإنفاق توجيهها مباشرة وغير مباشرة للموارد الإنتاجية، فالتوجيه المباشر يتحقق بالاستثمار الحكومي باستغلال المباشر للموارد الطبيعية أو من خلال الإنفاق على البنى التحتية، أما توجيهه الغير مباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق التأثير على معدلات الربح وعوائد استغلال الموارد الإنتاجية ويتم هذا التوجيه بطريقتين²²:

✓ انتقال الموارد الإنتاجية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

✓ انتقال الموارد الإنتاجية عبر التوزيع الجغرافي حسب المناطق وبتصرف الأفراد في استغلالها.

وتتدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي بأساليب استخدام الموارد الإنتاجية المختلفة الأمر الذي يحقق ديناميكية جديدة في تحقيق الناتج المحلي، حيث يتوقف حجم الناتج المحلي على مستوى التشغيل الكامل للمقدرات والموارد المتاحة سواء كانت تحت تصرف الأفراد أو مؤسسات الدولة الاقتصادية الإنتاجية وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

لقد ارتبط الإنفاق الحكومي بنمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بنظريات النمو الحديثة التي أقرت بان الإنفاق الحكومي هو عامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل من خلال تأثيره على نمو الإنتاج وإنتاجية عناصر الإنتاج، وبالنظر على أنواع الإنفاق الحكومي فإن الإنفاق الاستهلاكي أقل تأثيرا من الإنفاق الاستثماري على معدل نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل إلى إذا كان هذا الإنفاق يستهدف مباشرة على إنتاجية القطاع الخاص من خلال زياد الطلب على السلع والخدمات الخاصة من اجل تشجيعها على زيادة التشغيل ورفع قدراتها الإنتاجية، ولقد صاغ الاقتصادي "بارو" نموذجا حدد فيه المعدل الأمثل لتدخل الدولة الذي يوازن فيه بين الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي وإنتاجية القطاع الخاص،

نموذج (IS-LM) والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل

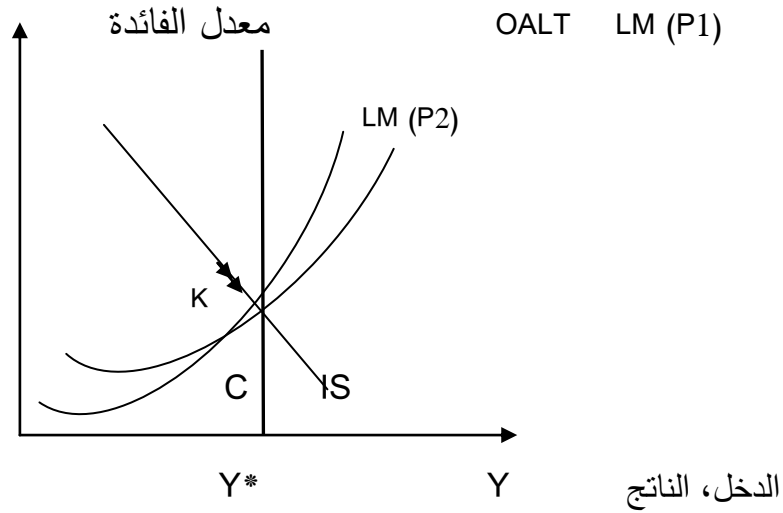
لقد لاحظنا في تحليل نموذج IS-LM تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير لكن هذا لا يعني انه يصلح لدراسة هذه العلاقة في المدى القصير فقط بل يمكن تمثيل هذا النموذج في المدى الطويل خاصة إذا كانت مستويات الأسعار ملائمة لتحقيق مستويات طبيعية للناتج في الاقتصاد،

فالانتقال من المدى القصير حيث تكون الأسعار ثابتة على المدى الطويل الذي تتغير فيه الأسعار يؤدي حتما إلى تغير نقطة التوازن السابقة للاقتصاد، فانخفاض مستوى الطلب على السلع والخدمات إلى انخفاض الأسعار وبهذا تنتقل نقطة التوازن إلى مستوى جديد عن المستوى الأول الذي كانت في الأسعار منخفضة وبالتالي فإن المنحنى الحساس للتغيرات في مستويات الأسعار زيادة أو نقصانا هو منحنى LM وبالتالي فهو يحدد المستوى التوازني الجديد للاقتصاد ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

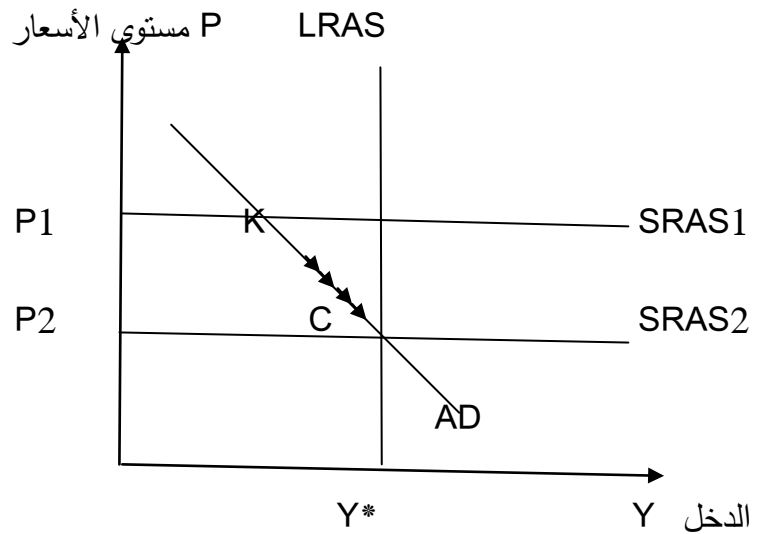
²² صباحي حمدي، دراسات في الاقتصاد العام- نظرية المالية العامة والسياسات المالية، دار النشر المغربية، المغرب، 1982، ص 60.

الشكل رقم (03-07): التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل:

(أ) نموذج (IS-LM)



(ب) نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي



Source :N.Gregory mankiw, Macroeconomics, seventh edition, with publishers, 2016, p324.

يمكن تحقيق التوازن بين المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج IS – LM المبين في الشكل (أ) أو نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي كما هو مبين في رسم الشكل (ب) ففي المدى القصير يكون السعر مرتفع عند النقطة P1 وبالتالي يكون توازن الاقتصاد في المدى القصير K أما على المدى البعيد فيتم ضبط السعر بحيث يكون عند المستوى الطبيعي للإنتاج وبالتالي فان التوازن على المدى الطويل يتحقق عند النقطة C²³.

²³ N.Gregory mankiw, Macroeconomics, seventh edition, with publishers, 2016, p324.

المطلب الثالث: المضاعف والمعدل و أثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي

يعد النموذجين المضاعف والمعدل من أدوات سياسة الإنفاق الحكومي الغير المباشرة التي هي جزء من أدوات السياسة المالية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتهتم بشكل أساسي على بالدخل والتشغيل وتأثيرها الغير مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي:

1. مفهوم مضاعف الإنفاق الحكومي:

يفسر مفهوم المضاعف على أنه تغير الدخل الكلي التوازني المحدد داخليا عند تغير معلمة أو متغير خارجي ضمن إحدى دوال الإنفاق والذي يقود إلى تغير أكبر في كل من الإنفاق والناتج وذلك على شكل مراحل أو دورات تراكمية يتناقص خلالها تأثير التغير الأولي حتى ينعدم²⁴، ويعد الاقتصادي "ريتشرد كاهن" أول من تطرق على مفهوم المضاعف في التحليل الاقتصادي وذلك ما تعلق بموضع تشغيل القوى العاملة المتأثرة بتغير الإنفاق الاستثماري.

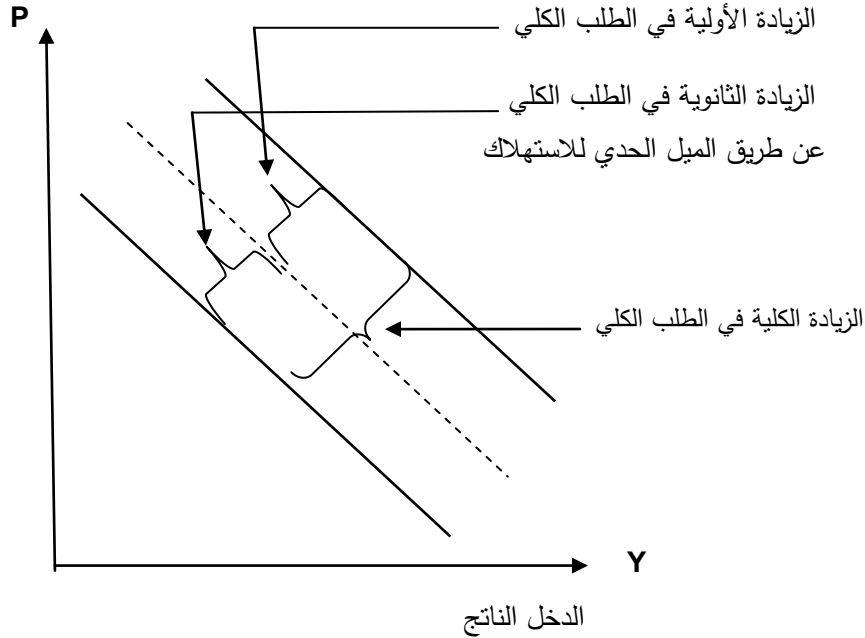
ويعد مضاعف الإنفاق الحكومي المعامل العددي الذي يفسر الزيادة في الدخل الكلي الناتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثره على زيادة الإنفاق الكلي على الاستهلاك ويبين أيضا مبدأ المضاعف أثر الاستثمار المحلي على الاستهلاك بواسطة سلسلة الدخول النقدية التي تنجم عن الإنفاق الأولي للاستثمار ولما كان الإنفاق الحكومي الاستثماري احد عناصر الدخل الكلي فإن ارتفاع معدل الاستثمار المحلي أو انخفاضه يؤدي إلى زيادة أو انخفاض معدل الدخل الكلي.

إن مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يقوم عادة على التحليل القصير الأجل حيث لا يتوفر وقت طويل نسبيا أمام بعض محددات الميل الحدي للاستهلاك للتغير لينعكس هذا فيما بعد على معدل مضاعف الإنفاق الحكومي، ويعتمد مضاعف الإنفاق الحكومي على الميل الحدي للاستهلاك MPC والميل الحدي للإنفاق الحكومي MPG، ففي كلا الحالتين كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للإنفاق العام فإن معدل مضاعف الإنفاق الحكومي يكون أعلى $0 < MPC < 1$ أو $0 < MPG < 1$ ، وإذا كان من الصعب بمكان حساب قيمة الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لبلد ما، هذا لما يتطلبه من توفر معلومات وبيانات دقيقة حول ردود أفعال الأفراد وسلوكياتهم الاستهلاكية نتيجة تغير الدخل، وبشكل عام فقد أقرت عديد الدراسات أن الميل الحدي للاستهلاك يتراوح بين 0.60 و0.90، وباستعمال بيانات الدخل المتاح ترتفع قيمته وتنخفض باستخدام بيانات إجمالي الدخل الوطني²⁵.

²⁴ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005، ص105.

²⁵ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005، الجزائر، ص58.

الشكل رقم (08-03): أثر المضاعف على الطلب الكلي:



Source : N.Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics, Thomson learning edition, England, 2006, p 722

2. محددات وعوامل تغيير معدل مضاعف الإنفاق الحكومي:

يتغير معدل الإنفاق الحكومي مع تغير الميل الحدي للاستهلاك فمع انخفاض هذا الميل يقل معدل المضاعف وبالعكس عند ارتفاعه وبالتالي يصبح الاقتصاد بحاجة إلى كميات متزايدة من الاستثمارات الحكومية التي تنفق حجم أكبر من التشغيل وبخاصة في الدول النامية التي تشكل الإنفاق الحكومي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي، ومن جهة أخرى ومع تناقص الإنفاق الحكومي الناتج عن تناقص الدخل الإضافي الذي تسرب خارج مجال الإنفاق بتأثير عوامل خصص لأجلها كالدخار أو الاستيراد أو الضرائب، وهذا تظهر هذه العوامل تتسبب هذه العوامل في تغيير معدل مضاعف الإنفاق الحكومي.

1.2. الميل الحدي للاستهلاك:

إن الميل الحدي للاستهلاك قد لا يبقى ثابتاً بل قد يتغير مع تغير بعض العوامل وخاصة منها مستوى التشغيل، حيث أن مع توسع نطاق استيعاب القوى العاملة وتخصيص جزء من الدخل الزائد للأجور والرواتب والحوافز فإن الميل الحدي للاستهلاك يتزايد، وبالتالي يرتفع معدل المضاعف، غير أن أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في التشغيل ينخفض مع تقلص حجم البطالة، مما يتطلب المزيد من الإنفاق الاستثماري لتحقيق معدلات منخفضة من التشغيل ولرفع الكفاءة الحدية لرأس المال.

2.2. سعر الفائدة:

إن تغير سعر الفائدة ينعكس على حجم الادخار الذي يمثل أهم قنوات التسرب من الإنفاق، مما يغير من دورات المضاعف من حيث العدد والقوى بالزيادة أو بالانخفاض، فمثلا عندما يرتفع سعر الفائدة يزداد حجم الادخار وهذا ما يزيد التسرب من الإنفاق الاستهلاكي فتقل دورة المضاعف والعكس صحيح، غير أن التغير في سعر الفائدة ينعكس من جهة أخرى على الإنفاق الاستثماري فيؤدي إلى تغير هذا الإنفاق وهو ما ينتج عنه تغير معدل المضاعف²⁶.

3.2. التجارة الخارجية:

يفقد مضاعف الإنفاق الحكومي من فعاليته في حالة وجود حصة كبيرة للتجارة الخارجية في الدخل²⁷، خاصة في الدول النامية التي تتقلب فيها قيمة الإنفاق الخارجي الصافي كالاقتصاديات المصدرة للنفط الخام.

4.2. معدلات الضريبة:

إن انخفاض أو ارتفاع معدلات الضريبة يؤدي إلى زيادة أو تقليل مقدار الدخل الحكومي المتصرف فيه وهذا ما يقلص أو يوسع حجم التسرب المسئول عن تغير مضاعف الإنفاق الحكومي صعودا أو نزولا كما أن تغير معدلات الضريبة تسهم في تغير الطلب في أسواق السلع والخدمات مما يدفع معدل المضاعف الإنفاق الحكومي إلى الأعلى أو يجه إلى الأسفل حي ب كل حالة.

ومع ذلك إن زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل متساوي لزيادة الضرائب تدفع إلى تغير الناتج الحقيقي بالإيجاب أو السلب حسب مقدار الضرائب ومعدل المضاعف المعروف بمضاعف الميزانية المتوازنة علما أن تأثير الإنفاق الحكومي اقوي من تأثير الضرائب بالتالي فإن مضاعف الإنفاق الحكومي اكبر من مضاعف الضرائب.

5.2. تقلبات سعر الصرف:

تنعكس تقلبات سعر صرف العملة الوطنية على القيمة الصافية الإنفاق الحكومي على القيمة الصافية للتجارة الخارجية وبشكل محدد للصادرات وهنا تعتبر الاستيراد مصدرا هاما للتسرب من دورة الإنفاق والتي يغير في معدل مضاعف الإنفاق الحكومي، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يقلل من كمية الاستيراد وهذا ما يضيق نطاق التسرب من دورة الإنفاق فيرتفع معدل المضاعف.

ثانيا: أثر معجل الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي:

1. مفهوم المعجل أو المسرع:

يعتبر الاقتصادي "جون مورس كلارك" أول من قدم مفهوم المعجل وذلك في بحثه "تسريع الأعمال وقانون الطلب (Business Acceleration and law of Demand)" الذي نشر عام 1917، حيث بين أن هناك محددة تقنية بين الطلب على المنتج النهائي والطلب على الاستثمار الذي هو اشد تقلبا من الطلب الأول²⁸.

²⁶ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص110.

²⁷ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص151.

²⁸ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص121.

يعود اثر المعجل أو المسرع في التحليل الاقتصادي إلى اثر زيادة أو نقص الإنفاق على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يبعثها حتما زيادة في الاستثمار، وإذا كان المضاعف يبين التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فإن المسارع يبين اثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار.

2. محددات المعجل:

توجد عدة عوامل ومحددات تقلل من فعالية المعجل في الاقتصاد ومن أهمها:

1.2 نوع النشاط الإنتاجي:

فكلما كان القطاع الذي تنتمي إليه المعجل وكلما اقترب هذا النشاط من الطلب الاستهلاكي فان سلسلة الاستثمارات التي تولدها الزيادة الأولية في الطلب النهائي تكون اكبر وبالتالي فان مستوى الاقتراب من الاستهلاك أو الابتعاد عنه يمثل محددًا أساسيًا لقيمة المعجل.

2.2 النمط التكنولوجي :

فكلما كان النمط التكنولوجي المعتمد كثيف كلما كان النشاط حرفياً أو شبه ألياً وقائماً على استيعاب الأيدي فان معامل رأس المال يكون منخفضاً ويصبح المعجل ضعيفاً، ومن جهة أخرى كلما زاد الاهتمام بالتكنولوجيا الأكثر اعتماداً على الأجهزة والأساليب والمعلومات المتطورة ارتفع معامل رأس المال وازدادت المتطلبات الاستثمارية عند إضافة أي وحدة إلى الإنتاج غير أن زيادة هذه المتطلبات تتوقف في المقابل على الكفاءة الإنتاجية لرأس المال والعمل أيضاً.

3.2 درجة تشغيل الاستثمارات القائمة:

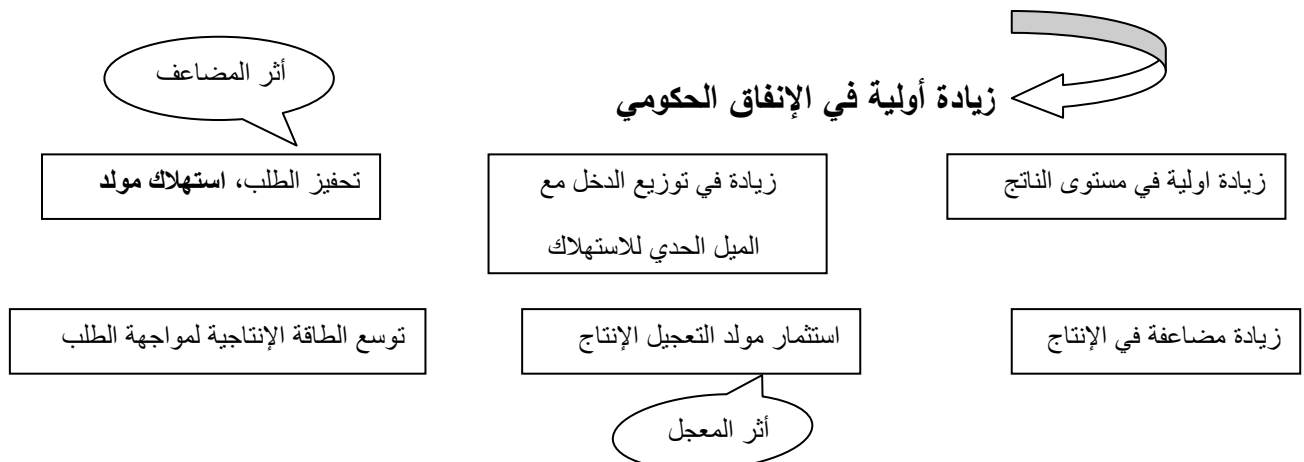
فكلما كانت درجة تشغيل الاستثمارات القائمة مرتفعاً ارتقت معه قيمه المعجل والعكس صحيح، حيث أن زيادة الطلب النهائي لا تؤدي مع تعطل الطاقة الإنتاجية الرأسمالية إلى إقامة استثمارات جديدة وكذلك الحال مع وجود طاقة إنتاجية احتياطية في صناعات تنتج سلعا استهلاكية، مما يجعل أي استثمار إضافي لتوسيع الجهاز الإنتاجي أمراً غير ضروري.

ثالثاً: التفاعل المتبادل بين أثر المضاعف وأثر المعجل على الناتج المحلي الإجمالي:

يطلق على أثر المضاعف بالاستهلاك المولد ويطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد، ويرتبط اثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة تفاعل كل من المضاعف والمعجل حيث أن هناك آثاراً متتالية ومستمرة على الدخل القومي نتيجة استمرار الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق الحكومي المباشر حيث يؤدي إلى الزيادة في الدخل التي تنفق الزيادة في الإنفاق الحكومي، حيث يرى "كينز" أن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي كافية لرفع القدرة الشرائية اذوي الدخول المحدودة والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع وهذا من شأنه ان يحفز الطلب المحلي فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل وهو ما يوضحه الشكل التالي²⁹:

²⁹ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الشكل رقم (09-03): مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل:



المرجع: وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص149.

يوضح هذا المخطط أن زيادة الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري يولد زيادة في الدخل ومن بعد ذلك زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لأصحاب الدخول الثابتة ومع افتراضنا لارتفاع للميل الحدي للاستهلاك يحفز الطلب ويتم امتصاص المنتجات المعروضة فيضطر المنتجون إلى زيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا هو اثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية هو اثر المعجل أما في الدول النامية وبالرغم من وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة في الدخل وهذا راجع إلى ضعف الطاقة الإنتاجية وعدم مرونتها مما يجعل النموذج الكينزي غير ملائم لهذه الدول، وأثبتت مختلف الدراسات أن حالات البطالة في الدول النامية ليست على نمط التحليل الكينزي الذي يمكن معالجته من خلال مبدأ المضاعف، ولهذا ولما طبقت الدول النامية النظريات الكينزية من خلال التوسع في سياسات التمويل بالعجز وصلت إلى أقصى نتيجة هي تحفيز الطلب المحلي في مقابل ندرة السلع المحلية، ولهذا واجهت الدول النامية خيارين إما اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة بين الطلب والعرض وهذا ما تلجأ إليه الدول ذات القدرة المالية العالية أو القبول بالضغوطات التضخمية وتدهور القدرة الشرائية والوقوع في فخ المديونية وهذا ما يحصل في الدول ذات الموارد المحدودة³⁰.

³⁰ نوزاد عبد الرحمان الهبي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005، ص 68

المبحث الثاني: أثر سياسات الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي

يحظ الاستثمار الخاص بأهمية بالغة لما له من دور أساسي في رفع معدلات النمو و التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع، فهو يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وذلك من خلال زيادته في الإنتاج.

إن زيادة الاستثمارات الخاص من شأنها تعزيز الطلب على المدى القصير وعامل أساسي في إرساء أسس مستويات مرتفعة في النمو في المستقبل وذلك من خلال زيادة إنتاج المشروعات الخاص، وتؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، ومع التوجه الحديث للسياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين خاصة في الدول النامية التي تحولت نحو اقتصاد السوق وبالتالي التوجه نحو القطاع الخاص والتخلص التدريجي من التحكم الكلي للدولة في مفاصل الاقتصاد كما ساهمت سياسات الخصخصة في تعزيز مكانة القطاع الخاص ورفعت من حجمه بشكل متسارع في هيكل الاقتصاد الوطني، هذا ما زاد من مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات النمو، كما أكد الدراسات على أن هناك تأثير إيجابي واسع للاستثمار الخاص على النمو مقارنة بالاستثمارات الحكومية حيث قل تأثير هذه الأخيرة بالنظر إلى حجم الاستثمار الخاص المتزايد.

المطلب الأول: الاستثمار الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي

أكدت بعض الدراسات على وجود علاقة قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاج والإنتاجية مرتبط بشكل وثيق بالاستثمار الخاص، ومع توجه السياسات الاقتصادية في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي نحو التحول إلى اقتصاد السوق متخلفة عن الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي، فإن هذا الاتجاه كرس الاعتماد بشكل كبير على القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي، وقد ساهمت برامج الخصخصة بشكل كبير في زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجموع الاستثمار الكلي من جهة ومن جهة ثانية زيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي، ومما كرس هذا التوجه هو تدفق الاستثمارات الأجنبية على مختلف الدول وبخاصة الدول النامية، كما انه الكفاية وإنتاجية الاستثمارات الخاصة تفوق الكفاية وإنتاجية الاستثمارات الحكومية³¹، وكما ظهر في تقرير البنك الدولي نتائج دراسة أعدت لتشمل خمسين دولة نامية ومقارنة فاعلية الاستثمار العام مع الاستثمار الخاص والجدول الموالي يوضح ذلك.

³¹ بونوة شعيب، لخضر مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر-، مجلت الباحث عدد 07، الجزائر، جوان 2009، ص138.

جدول رقم(01-03) : فعالية الاستثمار الخاص و العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-1998)، الوحدة %

البيان	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.6	19.9	18.3
الاستثمار الخاص	15	11.9	9.9
الاستثمار العام	9.5	8	8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	أكبر من 5%	بين 3% و 5%	أقل من 3%

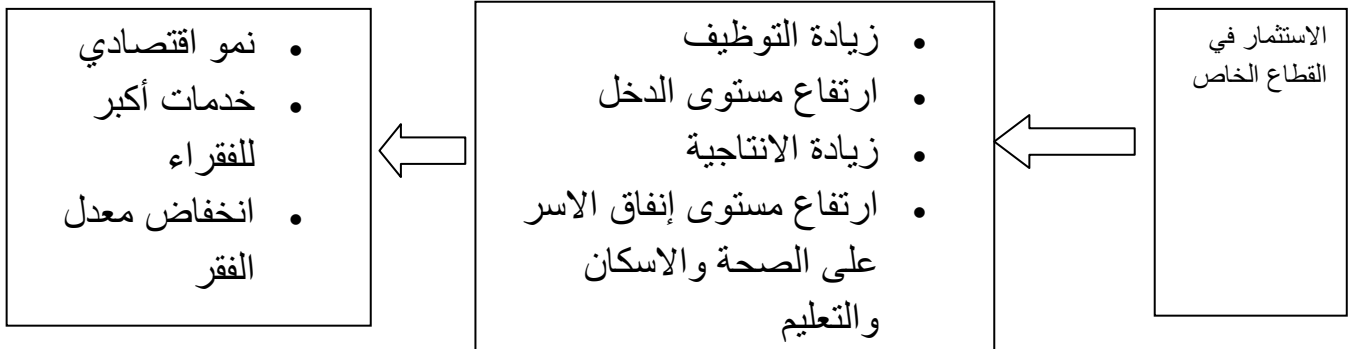
المراجع: بونوة شعيب، لخضر مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث عدد 07، الجزائر، جوان 2009، ص148.

من خلال بيانات الجدول تتضح لنا علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإذا بلغت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي حدود 15% سنويا وهو معدل عالي فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل 5% سنويا، في حين أن انخفاض الاستثمار الخاص على حد 11.9% سنويا فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 3% إلى 5% سنويا، وفي حالة ثالثة فغن انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9% انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 3% سنويا، وبالرغم أن نسبة الاستثمار العام كانت على الدوام عالية ومستقرة، وهذا دليل واضح على الفعالية والكفاءة النسبية التي يتمتع بها الاستثمار الخاص مقارنة بالاستثمار العام في ظل ثبات باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

يعتبر الاستثمار الخاص عاملا مهما في الحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا محوريا في النمو المستدام، فعبير توفر فرص العمل وفرص توليد الدخل³²، كما أن القطاع الخاص يعتبر ملاذا لعديد الأسر و العوائل لاسترزاق خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على المؤسسات المصغرة والناشئة السريعة الإنشاء والنمو، ولقد أوصى تقرير مشروع الألفية المنبثق عن الأمم المتحدة العام 2005 بان تتضمن إستراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف المسطرة في الألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز مكانة القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، حيث أن تحفيز وتشجيع القطاع الخاص المحلي في الدول النامية وإشراكه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية صار يشكل عنصرا أساسيا وحيزا البرامج والخطط الإنمائية ويمكن إعطاء صورة عن مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي من خلال الشكل الموالي.

³² بونوة شعيب، لخضر مولاي، مرجع سبق ذكره، ص139.

الشكل رقم (10-03): مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي:



المصدر: المرسي الحجازي، الخوصصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 2001، ص 60.

لقد تطور الفكر الاقتصادي والممارسات العملية حول دور الاستثمار الخاص في ظل التحول الاقتصادي العالمي في دور الحكومات لتحقيق تنافسية اقتصادية من اجل المساهمة بشكل فاعل في تحقيق التنمية والنمو في الإطار العالمي الجديد المتميز بالعمولة والانفتاح التجاري، وهذه كلها عوامل تدفع الحكومات من اجل تطوير قدراتها التنافسية وبداية التحول التدريجي من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار المعتمد على الابتكار.

وبقدر ما تزداد أهمية وحجم هذا التحول نحو القطاع الخاص بقدر ما يتقلص دور الحكومة وتدخلها في النشاط الاقتصادي والاستثماري منه بالأخص، حيث يقول الاقتصادي "مايكل بوتر" أن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى ثلاثة مراحل³³، فكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل دورها تدريجياً وبالمقابل يتعاظم دور القطاع الخاص في إدارة عجلة الاقتصاد والتنمية.

ففي المرحلة الأولى يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية مع تفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل لهذه الموارد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

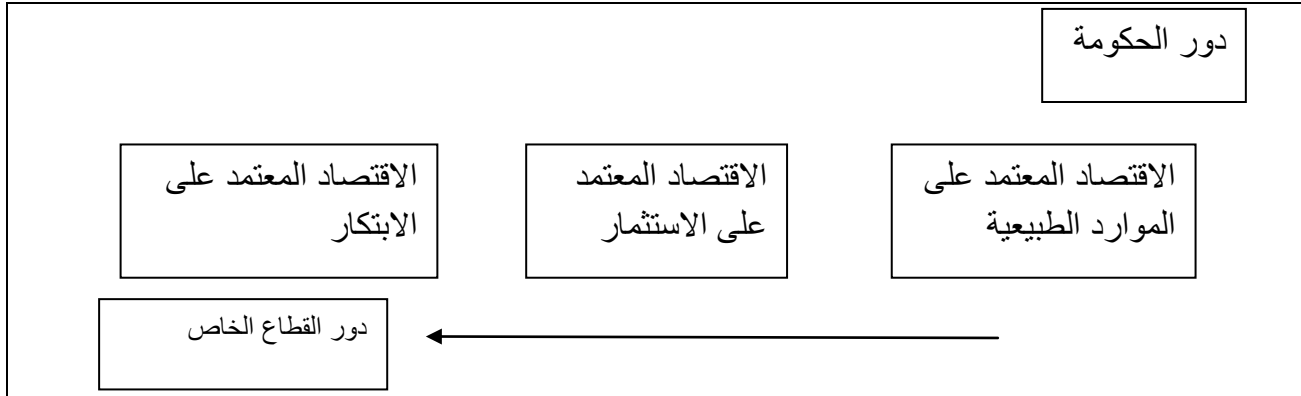
أما في المرحلة الثانية تسعى الحكومة إلى الانتقال من الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية التقليدية إلى عوامل إنتاج متخصصة وأكثر تركيز، مع خلق بيئة ملائمة تمهد لنجاح هذه المرحلة كان تركز على البنية التحتية الأساسية وتنويعها من شق الطرقات وبناء الموانئ والمطارات.. الخ، بالإضافة إلى سن فوانين وتشريعات تنظم وتسهل الانخراط في بيئة الأعمال والأعمال الدولية.

أما في المرحلة الثالثة فيتركز دور الحكومة في التحول نحو اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار، وهذا ما يتطلب مرافقة ودعم من الحكومة من خلال الاستثمارات الحكومية وتشجيع الاستثمارات الخاصة وتحفيزها خاصة في مجالات البحث والتكنولوجيا، ورفع مستوى التعليم العالي، تحسين أسواق رأس المال وتفعيل دورها الحقيقي،

³³ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية- قضايا وتطبيقات-، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003، ص 69.

تتمين وتحسين التشريعات والتنظيمات الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة ، حيث يظهر في هذه المرحلة المؤسسات الخاصة تتبنى استراتيجيات عملها من التوجهات العالمية للأعمال والتوسع في الأسواق بشكل يلي احتياجات المجتمع منشأ هذه المؤسسات وتوسعى إلى تطوير سياستها في التدريب والتعليم لعمالها لتواكب المستوى المحلي والعالمي معا.

الشكل رقم(11-03): تطور دور القطاع الخاص في التنمية:



المرجع: زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية- قضايا وتطبيقات-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص70.

المطلب الثاني: سلوك وطبيعة الاستثمار الخاص في الدول النامية

لقد مرت معظم الدول النامية بمرحلة تحول هامة في هيكل اقتصادياتها في الثلاثة عقود الأخيرة، حيث كان التحول نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبهذا لم تصبح الدولة الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، وبرغم الجهود والأهمية التي حظية بها الاستثمار الخاص في اقتصاديات الدول النامية إلا أن محدداته لم تحظ إلا بالقليل من الدراسات، ويرجع هذا أساسا إلى عدم توافر البيانات من جهة وعدم شفافيتها ومن جهة أخرى الاعتماد بشكل كبير على الاستثمار العام من جهة أخرى ، بالإضافة إلى أن مختلف نظريات الاستثمار لا تلائم اقتصاديات الدول النامية، وبهذا يمكن اعتبار الاستثمار الخاص في الدول النامية نموذجا منفردا وذا خصوصية حيث من المطلوب إعادة تحليل و صياغة النظريات المتعلقة بالاستثمار الخاص لملائمتها مع اقتصاديات الدول النامية.

أولا: أهم العوامل المؤثرة على سلوك الاستثمار الخاص في الدول النامية:

توجد عدة عوامل ومحددات لسلوك الاستثمار الخاص في الدول النامية والتي من شأنها إعاقه تطبيق وتحسين مختلف نظريات الاستثمار الخاص على حالة الدول النامية بما يسمح من اتخاذ الحلول والطرق الكفيلة بنجاحه ومن أهمها³⁴:

³⁴ عادل عبد العظيم، تعريف الاستثمار وأنواعه، منشورات المعهد العربي للتخطيط الكويت، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009، ص30، شوهيد

في: 2019/10/22 <https://iefpedia.com/arab/?p=3036>

1. التغيرات المالية:

إن تغير سلوك الاستثمار الخاص بالتغيرات المالية يجعل دالة الاستثمار تعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات المالية بيئة ملائمة النظام المالي، وهو قد لا يتوفر لدى الدول النامية، فغياب سوق أدوات حقوق الملكية وانتشار ظاهرة الكبح المالي في الدول النامية يعني عدم قابلية تطبيق اثر المعجل، وما ينجر عنه من مرونة الدورة الإنتاجية.

2. الواردات الخارجية:

نظرا لأهمية الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة في الدول النامية فان ترشيد استخدام الموارد من النقد الأجنبي وسعر الصرف الموازي يعتبران من أهم المحددات للاستثمار الخاص.

3. التمويل الخارجي:

نظرا لاعتماد معظم الدول النامي على الاقتراض الخارجي لتمويل برامجها التنموية وذلك لتعويض فجوة التمويل المحلي، فان تراكم الدين الخارجي له اثر على الاستثمار الخاص من خلال تحوف المستثمرين بفرض ضرائب في المستقبل مناجل سداد هذه المديونية.

4. الاستثمار الحكومي:

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الحكومي في الاقتصاد الدول النامية فانه يشكل جدلا في تحديد علاقته بالاستثمار الخاص أما مكمل أو منافس فيما بينهما، فرما يتعرض الاستثمار الخاص لمزاحمة ومنافسة الاستثمار الحكومي سواء من خلال تخصيص أكبر من الموارد لصالح الاستثمار الحكومي أو دخول الاستثمار الحكومي في مجال تنافسي مع الاستثمار الخاص، ومن زاوية أخرى يمكن أن يقدم الاستثمار الحكومي الدعم والتحفيز للاستثمار الخاص من خلال ما ينفقه على مشروعات البنية التحتية الأساسية وعلى المنتجات العامة.

ثانيا: محددات ومتطلبات تنمية الاستثمار الخاص في الدول النامية:

من أجل تنمية الاستثمار الخاص لابد من توافر مجموع من المتطلبات التي تحدد وضع وحالة الاستثمار الخاص في الدول النامية ومدى كفايتها لتنميته وهي³⁵:

1. فعالية الائتمان المحلي:

إن ضعف أسواق المال في الدول النامية ونقصها وبخاصة أدوات حقوق الملكية، تجعل المشروعات أو الشركات تعتمد بدرجة عالية على الائتمان المصرفي من اجل سد احتياجاتها من الرأسمال التشغيلي كاحتياجات دفع أجور العمال وشراء المواد الخام وغيرها بالإضافة إلى احتياجات التمويل الطويلة الأجل، وفي معظم الدول النامية حيث أسعار الفائدة تحدد بالقرارات الإدارية مما ينتج عنه أسعار فائدة حقيقية سالبة، فان ذلك سيسفر عن وجود طلب زائد عن الائتمان المصرفي مما يدفع المصارف والبنوك لتقنين منح القروض، وبوجود ضعف في توفر وضبط المعلومة الدقيقة في مراقبة وكيونة المشاريع الاستثمارية فان تقنين الائتمان قد يكون سياسة داخلية للمصارف، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار أن كمية الائتمان المصرفي المتاح هو محدد الاستثمار وليس أسعار الفائدة.

³⁵ عادل عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32، 33.

2. وفرة النقد الأجنبي:

تقوم الدول النامية غالباً باستيراد السلع الرأسمالية كآلات والمعدات التي تحتاجها المشاريع الإنتاجية من الخارج وهذا ما يولد الحاجة إلى النقد الأجنبي الذي يشهد على العموم تذبذباً في وفرته نتيجة الاختلالات المستمرة في ميزان مدفوعات هذه الدول أو لأسباب أخرى متعلقة وسداد الديون الخارجية أو وضعه كاحتياط استراتيجي مثلاً، وكل هذه الظروف المصاحب لتذبذب العملة الأجنبية تؤثر سلباً على القرار الاستثماري.

3. سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي الذي يقاس بسعر السلع غير القابلة للتجارة الدولية نسبة إلى سعر السلع القابلة للتجارة الخارجية، عاملاً مؤثراً في الاستثمار الخاص من خلال عنصري العرض والطلب³⁶.

إن تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن التخفيض في سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي التأثير على الإنفاق الخاص وهذا ما يؤثر على المستوى العام للأسعار مما يؤدي ضعف الاستيعاب المحلي وهذا ما سيدفع المؤسسات الاقتصادية لمراجعة توقعاتها المستقبلية حول الطلب وبالتالي يؤدي بها إلى تخفيض استثماراتها من خلال اثر المعجل.

وبالنظر إلى أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي سيرفع من سعر المنتجات القابلة للتصدير الدولي معبراً بها بالعملة المحلية بالنسبة لسعر المنتجات القابلة للتبادل الدولي، هذا ربما يشجع الاستثمار في القطاعات الإنتاج الموجه للتصدير ويضعف من قدرات الاستثمارات الموجهة للاستهلاك المحلي والغير قابلة للتبادل الدولي.

4. الاستثمار العام:

إن تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الدول النامية يبقى غير واضح ويرجع ذلك لسببين، الأول هو أن زيادة عجز الموازنة العامة يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص وذلك من خلال تقليل الائتمان المتاح للقطاع الخاص أو برفع سعر الفائدة، أما السبب الثاني فإن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الأساسية ربما يكون مكماً للاستثمار الخاص.

5. عدم الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي "تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)³⁷، حيث أن هما عديد العوامل التي من شأنها المساهمة في عدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تؤثر على الاستثمار الخاص، فغالبا ما يتسم عدم الاستقرار الاقتصادي بارتفاع معدلات التضخم مما يثبط الاستثمار ويقلله، كما أن لتقلبات معدلات التضخم وارتفاعها يؤثر سلباً على الربحية المتوقعة للمشروعات الاستثمارية الخاصة خاصة منها المشروعات الغير مغامرة، وان عدم اليقين يجعل هذا النوع من المؤسسات تعيد تخصيص استثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وبالتالي ينخفض الاستثمار الخاص.

³⁶ عادل عبد العظيم، نفس المرجع السابق، ص 34.

³⁷ بونوة شعيب، لخضر مولاي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

6. تأثير عبء الدين الخارجي:

إن ارتفاع نسبة الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات السلعية والخدمية يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص من خلال عدة طرق. فاستخدام الموارد لخدمة الدين العمومي يجعل الاستثمار الحكومي يزاحم الاستثمار الخاص، كما أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي سيرتفع معها خدمة الدين معها، ستدفع بالمؤسسات الاقتصادية المحلية إلى تحويل رؤوس أموالها للخارج بدلاً من ادخارها محلياً، حيث يرجع سبب ذلك إلى التخوف من ألتزامات الضريبية المحتملة مستقبلاً والتي تفرض لتغطية أعباء الدين الخارجي، وبهذا تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص بصورة مباشرة وغير مباشرة.

إن ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بزيادة احتمال لجوء الحكومية إلى فرض قيود سداد جديدة على ألتزامات الخارجية بما فيها عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاع درجة الترابط والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي فان تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر حتماً على الاستثمار المحلي.

إن ارتفاع تعامل المؤسسات والشركات المحلية بالعملة الأجنبية يجعلها أكثر عرضة لتحركات وتقلبات أسعار الصرف، فإذا انخفض سعر الصرف الاسمي سيزيد تلقائياً من أعباء الدين العمومي ويقلل من صافي رؤوس الأموال المؤسسات والشركات المحلية، كما أن ارتفاع مخاطر التوقف عن خدمة الدين الخارجي يدفع المصارف إلى تقييد السياسة الائتمانية ومنح القروض مما يخفض من حجم الاستثمار.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للخصخصة وسياسات الاستثمار الخاص

لقد ساهمت الخصخصة في القسم الكبير من تدعيم وزيادة حجم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية التي عانت اختلالات هيكلية اضطرت على إثرها إلى تغيير نهجها الاقتصادي من النظام الاشتراكي المخطط إلى نظام اقتصاد السوق، كما أن للخصخصة آثار اقتصادية ايجابية على الكفاءة الإنتاجية مقارنة بكفاءة القطاع العام بالإضافة إلى تأثيرات اقتصادية أخرى.

أولاً: تأثير الخصخصة على حجم الاستثمار الخاص:

تعتبر برامج الخصخصة محركاً فعالاً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وذلك من خلال الاستثمار المباشر حيث يقوم المستثمرين الخواص بشراء شركات ومؤسسات القطاع العام أو الاستثمار الغير المباشر من خلال الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بشراء السندات والأسهم، ولد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في الدول النامية للفترة 1988 إلى 1990 ما يقارب 43% من إجمالي عائد الخصخصة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة بلغ 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية والباقي كان استثمار غير مباشر³⁸، كما استطاعت الدول النامية جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع الخصخصة حيث تعتبر مجالات البنية التحتية والقطاع المالي من أكثر القطاعات الجاذبة للمستثمرين الأجانب.

³⁸ المرسي السيد حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

لقد أظهرت نتائج الخوصصة أنها نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يعتمد زيادة حجمه على نوعية الشركات أو المشروعات التي تمت خوصصتها وحجمها ومدى أهميتها في الهيكل الاقتصادي وحجم الطلب على منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية.

وتشير عديدي الدراسات والبيانات ان نسبة مساهمة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار المحلي الإجمالي وتأثير الخوصصة على هذه النسبة أن تلك المساهمة تتزايد مع الخوصصة، ففي مجموع الدول كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك والمغرب وتونس وتركيا ومصر وبولندا خلال الفترة 1980-1989م كان متوسط النسبة 60% تقريبا فيما زادت هذه النسبة خلال الفترة 1990-1995م إلى 87.4% تقريبا³⁹، مما يدل على إن الخوصصة تزيد نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمارات بصورة معنوية في كفاءة اقتصاديات هذه الدول، مما يدل على نجاح هذه الدول في نقل جزء من العبء الملقى على الملقى عليها لتمويل الاستثمار في المشاريع العامة إلى القطاع الخاص.

إن الدعوة إلى إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في ملكية بعض المؤسسات العمومية وإدارتها يرجع إلى أسباب يمكن إجمالها بان القطاع الخاص على العموم أكفأ من الدولة في إدارته لهذه المؤسسات فيسهم في توفير الموارد لتحسين أداء هذه المؤسسات ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي ويرجع هذا التحسن إلى عدة عوامل أهمها⁴⁰:

- ✓ في ظل الملكية الخاصة يقل التدخل السياسي والإداري في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات والشركات مما يعطي لها أفضلية وفعالية في التسيير الذاتي؛
- ✓ يتقاضى المديرون والعاملون في المؤسسات والشركات الخاصة رواتب مرتفعة تكون ذات ارتباط مباشر وظاهر بمعايير الإنتاجية والربحية في المؤسسة؛
- ✓ الخوصصة من شأنها أن تفرض على المؤسسات والشركات الانضباط الخاص بالأسواق المالية والتجارية،
- ✓ تؤدي الخوصصة إلى إحلال إشراف المساهمين ذو المصالح الخاصة في نجاح المؤسسة محل الإشراف الذي يمارسه موظفون بيروقراطيون لا مصلحة لهم، وهؤلاء المساهمون يفرضون الربحية التجارية باعتبارها الهدف الرئيسي لمؤسسة و يقيمون أداء المسيرين على أساس نجاحهم أو فشلهم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- ✓ القطاع الخاص يتميز بالكفاءة في تعبئة الموارد وتوجيه الادخار نحو المشاريع المرشحة، وتعميم ملكية هذه المؤسسات على أكبر عدد من الأفراد وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوافر قنوات فعالة للتمويل؛
- ✓ إن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بمثابة إزالة عبء خسائر هذه المؤسسات من على كاهل الحكومة ويسمح للحكومة بتركيز جهودها على تحقيق أهداف اقتصادية محددة؛

³⁹ المرسي السيد حجازي، الخوصصة، نفس المجمع السابق، ص73.

⁴⁰ محمد هشام خواجكية، احمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج:التحديات والفرص، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى 2004، ابوظبي-الإمارات العربية المتحدة، ص35.

✓ إن تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص يؤمن للحكومة دخلا مهما من حصيلة التنازل عن هذه المؤسسات، حتى وان اعتبر هذا الدخل ليس بالحجم الذي يغطي عجز الحكومة في تمويل وتلبية الحاجات المختلفة إلا انه مهم في السياسة المالية والتمويلية للدولة.

ثانيا: تأثير الخوصصة على الكفاءة الإنتاجية:

يعد القطاع الخاص أداة فعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية مقارنة بالقطاع العام فمن خلال التحقق المنافسة بين المؤسسات فهي مولد لحوافز جديدة وبالتالي زيادة الاستثمار وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الناتج الوطني وتحسين نوعية الإنتاج بالإضافة إلى ضمان الوفرة في الإنتاج مع تكاليف اقل وأسعار مقبولة للسمع والخدمات.

لقد أوضحت دراسة لمنظمة العمل الدولية أجريت عام 1998م على الخوصصة في كوريا انه من بين 10 شركات تمت خوصصتها ارتفعت الكفاءة الإنتاجية في ستة منها وانخفضت في اثنتين والباقي لم يكن لها أي تأثير معنوي على الكفاءة الإنتاجية بسبب الخوصصة وقد فسرت النتائج على النحو التالي⁴¹:

✓ المؤسسات والشركات التي تحسنت فيها الكفاءة لا يرجع هذا التحسن فقط لإدارة هذه المؤسسات بل يعود التحسن أيضا إلى تحسين البيئة الاقتصادية والنمط الاقتصادي الجديد؛

✓ يرجع عدم تحسن وزيادة الكفاءة الإنتاجية لبعض المؤسسات والشركات إلى عدم اكتمال هيكل الأسواق والى التدخل الحكومي في قرارات المؤسسة وإهمال إدارة وتنمية الموارد البشرية.

وفي دراسة أخرى على الهند تبين أن الخوصصة في حد ذاتها لم تؤثر على الكفاءة الإنتاجية بسبب البيروقراطية وعوائق أخرى مصاحب لهذا النمط التسييري، وهذا دليل على ووجوب توفر مناخ وبيئة ملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية من خلال إحداث سياسات مالية ونقدية جيدة بناء نمط مؤسسي جيد ومكافحة الفساد حتى يصبح البنيان الاقتصادي مؤهلا للتحويل نحو اقتصاد السوق، كما اثبت استبيان اجري في بولندا عن رأي الأفراد في التغيرات المتوقعة على كفاءة العمل وانتظامه في المؤسسات التي تمت خوصصتها توقع 80% من أفراد العينة أن تتحسن الكفاءة ويرى 89% من أفراد العينة أن العمل يكون أكثر انتظاما وأن الأجور سترتفع.

ثالثا: سياسة توزيع الاستثمار بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي:

تتجه معظم الدول إلى في مجال سياسات الاستثمار إلى تصميم ساسة استثمارية تحقق التوازن بين الاستثمار الحكومي، حيث تتخذ عديد التدابير والإجراءات واستخدام مختلف الوسائل التي تعطي وزنا أكبر للاستثمار من خلال القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ويحدد معالم سياسة الاستثمار في هذا الإطار اتجاه الدولة إلى نظام اقتصادي معين حيث يكون اقتصاد يقوم على الملكية العامة أو قد يكون قائما على الملكية الخاصة أو مختلطة، ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العام هو تطبيق الخوصصة وآليات السوق وبالتالي فالالاتجاه الأكثر انتشارا هو تشجيع الاستثمار الخاص⁴².

⁴¹ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص74.

⁴² عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة-مصر، 2002، ص201.

ومما يحقق التوازن وفعالية سياسة الاستثمار المنتهجة ويعطيها نجاعة في الاقتصاد الوطني هو مراعاة وزن كل قطاع الحكومي والخاص ونسبته في الاقتصاد والتي من شأنها أن تحقق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة وعلى العموم فإن إطار تحديد السياسة الاستثمارية الملائمة ونسبة ارتكازها على أحد القطاعين الحكومي أو الخاص يتوقف على طبيعة الاقتصاد القومي وهيكله والقطاعات المكونة له والأنشطة الغلبة عليه فهي التي من خلالها تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها بشكل موضوعي دون الميل أو التحيز لأحد القطاعين الحكومي أو الخاص.

يمكن معرفة تطور مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مقارنة بالقطاع الحكومي من خلال مؤشرات

ونسب أهمها:

- ✓ نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي؛
- ✓ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نسبة العاملين في القطاع الخاص؛
- ✓ مساهمة القطاع الخاص في معدل النمو الإجمالي في الدولة؛
- ✓ نسبة صادرات القطاع الخاص كمؤشر لنشاطه في التجارة الخارجية .

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وارتباطهما بالنمو الاقتصادي

يمكن معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص من خلال الاطلاع على الدراسات النظرية والتطبيقية التي أصلت لفهم هذه العلاقة، حيث يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي عملت على تحليل السلوك التفاعلي بين حجم الإنفاق الاستثماري العام أو الحكومي وحجم الاستثمار الخاص والتي بينت الأثر المترتب على كل واحد منهما على الآخر، حيث يمكن التمييز بين أثرين أساسيين الأول هو ما يمكن أن يمارسه الإنفاق الحكومي الاستثماري كأثر سلبى على الاستثمار الخاص حيث تستدعي زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري تمويلًا إضافيًا يستدعي بدوره ضرائب إضافية أو زيادة الطلب الحكومي من الأموال في أسواق المال الذي يسهم في رفع أسعار الفائدة، ويؤدي ذلك إلى خفض حجم الأموال المتاحة أما الاستثمار الخاص وهذا ما يطلق عليه بأثر المزاحمة، حيث يفضي هذا الأثر إلا أن الاستثمار الخاص يتراجع في ظل ازدياد الإنفاق الحكومي الاستثماري وهذا أثر سلبى أو تفاعل عكسي بين الاستثمارين أما التفاعل الثاني فهو أثر إيجابي موجب بحيث أن ازدياد الإنفاق الحكومي الاستثماري يدفع إلى زيادة الاستثمار الخاص من خلال ما ينفق على البنى الأساسية مثل الموانئ والمطارات وأنظمة الصرف الصحي و ما ينفق على التعليم الصحة التي من شأنها رفع إنتاجية الاستثمار الخاص وتحسين بيئة أعماله ويسمى هذا الأثر بالأثر التكاملي.

المطلب الأول : مزاحمة الإنفاق الحكومي الاستثماري للاستثمار الخاص

أولاً: مفاهيم أساسية حول مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص:

يمكن تعريف مفهوم مزاحمة الإنفاق الحكومي الاستثماري للاستثمار الخاص من وجهة تمويل الإنفاق الحكومي، حيث أن الإنفاق الحكومي الممول بطرق غير خلق النقود قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص⁴³، كما يصطلح على أثر المزاحمة انه عملية أبعاد القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي بحيث تفترض هذه العملية أن هناك ندرة في التمويل وأن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض العام، هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وهذا ما ينتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة السائدة.

1. أنواع المزاحمة:

يمكن تقسيم المزاحمة إلى مزاحمة جزئية ومزاحمة تامة⁴⁴.

1.1. المزاحمة الجزئية: حيث تكون الزيادة في الإنفاق الحكومي أكبر من الانخفاض في الاستثمار الخاص، وهذا الفرق في الحجمين ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي الحقيقي مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود وهذا ما يرافقه ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذينعكس سلباً على الاستثمار.

⁴³ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 167.

⁴⁴ عطاء الله بن مسعود، بوتلجة عبد الناصر، أثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد السابع-المجلد الثاني)، جامعة الوادي، 2014، ص 25.

2.1. المزاحمة التامة: حيث يتساوى الزيادة في الإنفاق الحكومي مع انخفاض في الاستثمار الخاص ، مما ينتج عنه أثر ضعيف على الطلب على النقود حيث من المفروض أن يؤدي هذا إلى تغيير أكبر في أسعار الفائدة والتغير الكبير في أسعار الفائدة يؤدي حتما على تغيير كبير في حجم الاستثمار الخاص

2. أثر الإزاحة:

حسب التحليل الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي يولد تغيرات في الطلب الكلي مما يحفز الاقتصاد مما يساهم في الحد من البطالة وارتفاع الدخل وهذا ما يؤدي بالضرورة على تحفيز الاستهلاك، وتقضي عمليات التبادل ارتفاع الطلب على النقود فترتفع معدلات الفائدة مما يؤثر على انخفاض الاستثمار وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة، ويلعب تمويل الإنفاق الحكومي دورا أساسيا في تحديد حجم الناتج ومدى اثر الإزاحة، فإذا مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن نسبة الارتفاع في معدلات الفائدة تكون مكافئة للارتفاع في حجم الإنتاج، أما في حالة التمويل بخلق النقود وزيادة معروضها في السوق فسيسمح بزيادة الإنفاق الحكومي دون حدوث زيادة في سعر الفائدة، وأما التمويل عن طريق الاقتراض العام بإصدار الحكومة للسندات لتمويل الإنفاق الحكومي ، ومن خلال هذا التمويل يمكن التمييز بين نوعين لأثر الإزاحة⁴⁵:

1.2. أثر الإزاحة الحقيقي:

حيث تؤدي زيادة الاقتراض الحكومي نسبة إلى الضرائب إلى انخفاض الاستثمار الخاص بسبب القيود على إجمالي العرض.

2.2. أثر الإزاحة المالي:

حيث تؤدي زياد الاقتراض الحكومي نسبة إلى الضرائب إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة بسبب القيود في الأسواق المالية، فزيادة إصدار السندات الحكومية في السوق المالي ترتفع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص تدريجيا من السوق المالي، وتبعاً لنظرية تفضيل السيولة فإن عرض السندات الحكومية مع تثبيت كمية النقد من طرف البنك المركزي حيث أن أسعار الفائدة ما هي إلا التقاء بين العرض والطلب على النقود، سيدفع الأفراد وأصحاب الأموال إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة أكثر للشراء السندات الحكومية الغير السائلة، وهذا ما يؤدي حتما إلى تقلص التوجه نحو الاستثمار وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص سواء في الأسواق المالية أو في الأسواق الحقيقية .

ثانياً: تحليل أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص:

1. تحليل اثر المزاحمة من خلال منحنى IS-LM:

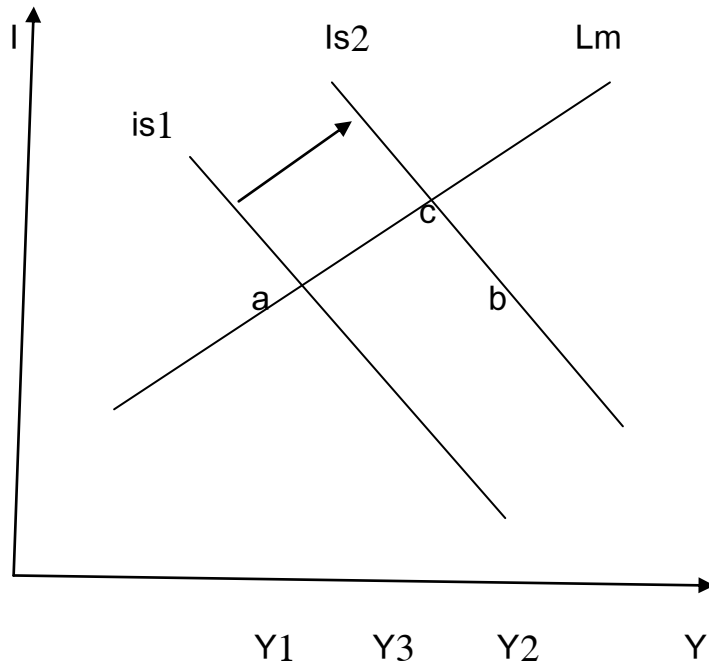
تلعب طريقة تمويل الإنفاق الحكومي دورا أساسيا في التأثير على أسعار الفائدة فالتمويل عن طريق الاقتراض العام يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين وعند اصدارا الحكومي لسندات التمويل فإن الثروة تتزايد، هذا يؤدي بالاستهلاك إلى التزايد مما يؤدي إلى انتقال المنحنى IS إلى IS1 وبتزايد الثروة يزداد الطلب على النقود فينتقل المنحنى LM إلى LM1

⁴⁵ Leanne ussher, Do Budget Deficits Raise Interest Rates? A Survey of the Empirical Literature, Transformational Growth and Full Employment Project, Working Paper, no.3. New School For Social Research, New York City, May 2004, p4, <https://www.researchgate.net/publication/24046741> (10/11/2018).

فحصل مستوى توازني جديد عند Y_2 ، هذا بالرغم الطلب الكلي للنقود والعرض الكلي للنقود لا يتكافئان في نسبة التغير والزيادة وبالتالي ينتقل المنحنى LM إلى اليسار وتؤكد الزيادة في أسعار الفائدة وينخفض الاستثمار بمقدار أكبر مؤدياً إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي.

أما عن تمويل الإنفاق الحكومي عن طري الضرائب فهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل في الأجل القصير، في حين يكون ثابت أو يتناقص في الأجل الطويل ومع الزيادة في الإنفاق الحكومي فغن منحنى IS ينتقل إلى اليمين، فإذا تساوت الزيادة في الضريبة مع حجم تمويل الإنفاق الحكومي فإن المنحنى IS سينتقل من IS_1 إلى IS_2 ونتيجة لذلك يكون المستوى التوازني الجديد للدخل Y_2 ⁴⁶. وبالتالي تحقق المزاخمة عندما تقرر الحكومة زيادة إنفاقها فتزاحم القطاع الخاص على الحصول على الموارد الحقيقية المتاحة فينخفض حجم الدخل.

الشكل رقم (12-03): أثر تمويل الإنفاق الحكومي على الدخل وسعر الفائدة (المزاخمة):



المرجع: وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص168

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن ارتفاع الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين بمقدار المسافة بين النقطتين a و b حيث يرتفع الدخل عند نفس المستوى من سعر الفائدة، وفي المقابل هناك أثر سلبي متمثل في ارتفاع سعر الفائدة من خلال اثر المزاخمة هذا ما يجعل سياسة الإنفاق الحكومي سياسة فعالة في حالة انخفاض اثر المزاخمة والتي تتحقق عند انخفاض مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة، حيث نلاحظ أن النقطة b تقع تحت منحنى LM وهي تمثل الطلب النقدي الزائد، ولإشباع هذه الزيادة يقوم الأفراد ببيع بعض ما لديهم من سندات فيزيد عرض السندات مما يؤدي إلى انخفاض سعرها السوقي ومن خلال العلاقة العكسية الموجودة بين أسعار السندات وسعر

⁴⁶ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص168 .

الفائدة ترتفع أسعار الفائدة من I1 إلى I2 وهنا ينتقل التوازن إلى النقطة C حيث ينجم على ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأرصدة النقدية فينخفض الطلب على النقود ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار فينخفض الاستثمار الخاص.

ففي التحليل الكينزي هناك على الأقل اثنين من الأصول المالية وسندات الأموال والتزام يعتمد على القيد المالي للعرض النقدي الثابت على عكس القيد الحقيقي، ويتم تحديد سعر الفائدة من خلال قرار تخصيص المحفظة المالية بين الأسهم والسندات، والعجز الموازي المستمر سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع حجم مخزن السندات⁴⁷، و الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي تسبب في ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثمة انخفاض الطلب على الاستثمار لكون المستثمر يفاضل بين العائد الاستثماري وسعر الفائدة المتاح في السوق⁴⁸.

2. تحليل أثر المزاخمة عبر الزمن:

يمكن تحليل أثر المزاخمة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، حيث يمكن استنتاج العلاقة بين الزيادة في الإنفاق الحكومي وأسعار الفائدة الذي يؤثران بدورها على القطاع الخاص ويمكن تقسيم اثر المزاخمة في الزمن إلى ثلاثة حالات⁴⁹:

1.2. أثر المزاخمة في الأجل القصير:

يرتبط اثر المزاخمة في الأجل القصير إما بالتشغيل الكاملة أو بمعدلات وأسعار الفائدة، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي في وضعية التشغيل الكامل ستؤدي إلى تقليص الإنفاق الخاص في إطار تضخمي وأن أي تدخل من طرف الحكومة يعتبر تدخلا غير عقلانيا وغير مرغوب فيه اقتصاديا، لان تدخلها لا بد أن يكون في إطار التشغيل ناقص، إما في ظل ثبات المعروض النقدي فإن القطاع العام ينافس القطاع الخاص على الأموال القابلة لإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة متبوعة بارتفاع الأسعار، وهذه الحالة ستؤدي إلى فقدان تنافسية السلع الوطنية أمام السلع الأجنبية، حيث يؤثر اثر المزاخمة على الاستقرار الخارجي متعديا الاستقرار الداخلي، فالزيادة في الإنفاق الحكومي تشجع ظهور العجز في الميزان التجاري الذي يفاقم التضخم ويؤثر سلبا على القدرة الشرائية.

2.2. أثر المزاخمة في الأجل المتوسط:

يمكن حصر اثر مزاخمة الإنفاق الحكومي لاستثمار الخاص في الأجل المتوسط في التجارة الخارجية، وتنشيط الاقتصاد الوطني بواسطة زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي بصورة سريعة إلى انخفاض شروط التبادل الخارجية لأن العرض المحلي غير مرن أمام الطلب الجديد خاصة في حالة الدول النامية، فالآثار الايجابية للإنفاق الحكومي يمكن أن تعوض بآثار سلبية كزيادة الواردات وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالإضافة على الآثار السلبية الأخرى كتفاقم التضخم.

⁴⁷ Leanne ussher, Do Budget Deficits Raise Interest Rates? A Survey of the Empirical Literature, op,cit.,p.5

⁴⁸ عطاء الله بن مسعود، بوثلحة عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص27.

⁴⁹ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص173،174.

3.2. أثر المزاخمة في الأجل الطويل :

يرتبط اثر المزاخمة في الأجل الطويل بالقدرة الإنتاجية ومرونتها أمام الزيادة في الطلب الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، كما تعتبر اليد العاملة مهمة في القطاع المنتج و لكن وفي ظل الدول التي تعتمد على الإنفاق العمومي بدرجة كبيرة فإن العقبة الأساسية في فعالية الإنفاق الحكومي هي زيادة العمالة في القطاع العام التي تؤثر على الطابع الكلي الداخلي للنشاط الاقتصادي حيث تؤثر سلبا على الطاقة الكامنة لتنافسية الاقتصاد وقدراته التصديرية وهذا عامل يحد من فعالية الإنفاق الحكومي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: العلاقة التكاملية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص

ترى العديد من النظريات تحييد الدولة عن فكرة المشاركة في العملية الاستثمارية فاسحة المجال للاستثمار الخاص بينما يعتبر البعض الآخر أن الاستثمار الحكومي شريك ضروري للاستثمار الخاص بل ومشجع له في الكثير من الحالات، فإذا كانت علاقة المزاخمة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص تتجسد على المدى القصير حيث ينافس القطاع العام القطاع الخاص على الموارد الاقتصادية وخاصة منها التمويلية، هذا لا يمنع من وجود علاقة أخرى طردية أو ايجابية بين الاستثمارات الحكومية والاستثمار الخاص تعطي الصورة التكاملية بين القطاعين والتي يمكن أن تتحقق بطريقة غير مباشرة و على المدى الطويل كالإنفاق الاستثماري على البنى التحتية، أو في صورة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وقد توصلت عديد الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع الإنتاجية بعيدا عن دائرة الاستثمار في البنى التحتية الأساسية تزاخم أو تنافس الاستثمار الخاص، وفي المقابل فإن الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنى التحتية الأساسية كشق الطرق مد السكك الحديدية وبناء الموانئ والمطارات والربط بشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، والإنفاق على برامج التعليم والرعاية الصحية كلها تشكل عوامل تساهم في التكامل بين الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي على هذه الاستثمارات.

أولا: البنية التحتية وعلاقة الإنفاق الاستثماري بالاستثمار الخاص:

1. مفاهيم أساسية حول البنى التحتية والاستثمار:

تشمل مشروعات البنى التحتية على مختلف المجالات الحيوية للقاعدة الاقتصادية في البلد وتدخل ضمنها قطاع الكهرباء والطاقة والغاز، الاتصالات السلكية واللاسلكية، نشاطات الري ومعالجة المياه وتزويد بها، مشاريع النقل، الصرف الصحي، مشاريع الانشاءات والبناء كبناء السكنات والمراكز الاجتماعية، التعليم والصحة، المنشآت القاعدية الكبرى كتشبيد الطرق وبناء الجسور قطاع النقل من بناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية.

1.1. مفهوم البنى التحتية:

يرجع أصل كلمة البنى التحتية إلى ترجمتها عن اللغة اللاتينية infrastructure وهي كلمة مجرئة إلى قسمين infra تعني تحت أو دون و structure بنية أو هيكل وجمعها تنطق بنية تحتية استعملت في فرنسا عام 1875 وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1887 واستخدمت في المجال العسكري لأول مرة عام 1940 اثر تشكيل حلف الناتو ثم بدا

هذا المفهوم يتطور مدنيا بحلول عام 1970 ليزداد النقاش حوله ابتداء من عام 1980 بالو.م.أ، على خلفية فشل مشاريع الأشغال العمومية وسوء استغلالها وصيانتها فاقترح البرلمان الأمريكي تعريفا لها إلى جانب الأشغال العمومية حيث عرفهما على أنهما "النظامين الخاصين بعمل الطرقات والشوارع والموانئ النقل الجماعي المطارات قنوات التزويد بالمياه تسيير المياه القذرة المستعملة قنوات الصرف الصحي قنوات معالجة النفايات الصلبة توليد الكهرباء وتحويل شبكة الاتصالات قنوات صرف النفايات الخطرة وهذا النظام لا يشمل فقط على إنشاء الهياكل بل يتعلق أيضا بالاستغلال من تسيير وسياسات التطوير ويسهل تنقل الأفراد والتزويد بالماء الصالح للشرب التخلص السليم من النفايات التزويد بالطاقة وتوزيع ونشر المعلومة في أوساط المجتمع".

عرفها تقرير البنك العالمي على أنها " رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجال الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال"⁵⁰، وعرفها آخرون على أنها "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشغيلها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة وتشكيل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكات ومحطات توليد الكهرباء وشبكات وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها بالإضافة إلى الخدمات الصحية"⁵¹، ويطلق مصطلح البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها، فالبنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي"⁵²،

من التعاريف السابقة يمكن استنباط ثلاثة خصائص أساسية للبنية التحتية هي:

- ✓ **الثبات:** وهي خاصية تتميز بها البنية التحتية من وجهة تقدير رأس المال العام الذي يهدف دوما إلى تحقيق المصلحة العامة عكس برأس المال الخاص الذي يتميز بالحركية حيث يستقطبه الربح أينما كان،
 - ✓ **غير قابلة للتجزئة:** يرجع هذا للقيمة الكبيرة لرؤوس الأموال العمومية وتكلفة الفصل بينها،
 - ✓ **غير قابلة لإحلال:** هذا راجع إلى تكلف عمليات الإحلال مبالغ ضخمة ربما تضاهي قيمة الأصل نفسه⁵³.
- تكمن أهمية مشاريع البنية التحتية في التسهيلات التي توفرها للنشاط الاقتصادي من خلال مخرجاتها من الخدمات المتنوعة، حيث يشترط توفرها بشكل أساسي لقيام ونجاح المشروعات الاقتصادية أو الرفع من إنتاجيتها، ويرى 'سينغر' بان أهمية البنية التحتية بأنها مصدر وأساس لتدفق للأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة، وتزداد أهميتها بكونها تستميل النمو برفع عائدات الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على العموم⁵⁴.

⁵⁰ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم-البنية التحتية من أجل التنمية الدزلية، الطبعة الاولى، جوان 1994، واشنطن، ص 5.

⁵¹ محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنى التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2010، ص 115.

⁵² المجلس الاقتصادي. للتنمية. إعمار، نشریات المجلس، ملخص تقرير البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية، 2008 فلسطين، ص 12.

⁵³ بابا عبد القادر، نسمن. فطيمة، أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية، مجلة البشائر الاقتصادية، 06 سبتمبر 2016، ص 118.

⁵⁴ محمد داغر، علي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

وتصنف البنى التحتية إلى نوعان رئيسيين:

- 1.1.1. البنية الأساسية الاقتصادية: وتشمل الهياكل الهندسية والمعدات والمرافق الطويلة الأجل التي توفر خدمات تستخدم في القطاعات الإنتاجية وما يستخدمه العائلات، تتعدد إلى ثلاثة أشكال⁵⁵:
- ✓ المرافق العامة: كتنصيب الكهرباء والغاز والتزود بالمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية،
 - ✓ الأشغال العامة: كالسدود وقنوات الري وشق الطرق قطاعات النقل الأخرى كالسكك الحديدية والنقل الحضري الموانئ و المطارات،

2.1.1 البنى الأساسية الاجتماعية: وتشمل على هياكل التعليم والرعاية الصحية، ومختلف الهياكل الاجتماعية المشابهة.

كما قسم المشرع الجزائري البنى التحتية إلى أربعة أقسام أساسية هي⁵⁶:

3.1.1 البنى التحتية الإدارية: وتشتمل على الاستثمارات غير المنقولة مثل مباني الإدارات المركزية الوزارات والهيئات الإدارية المختلفة،

4.1.1 البنى التحتية الاقتصادية: وهي الجزء الأكبر من مجموع البنى التحتية الوطنية هي تشمل على السكك الحديدية الاتصالات والطرق وغيرها من المشاءات القاعدية،

5.1.1 البنى التحتية التعليمية: وهي المتعلقة بالتعليم والتكوين ومباني التعليم العالي والبحث العلمي كالجوامع والمؤسسات البحثية والتعليمية،

6.1.1 البنى التحتية الاجتماعية والثقافية: وهي مختلف الهياكل والمباني والتجهيزات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية على غرار هياكل الصحة والرياضية والثقافية،

2.1 مفهوم الاستثمار في البنى التحتية :

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره "توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك أن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان وعند تأجيل الانتفاع من هذه المورد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار"⁵⁷ و "هو عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تحقق على مدار فترات زمنية مقبلة"⁵⁸ ،

⁵⁵ سليمان قطاوي، البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية- <https://www.yemen.nic.info/files/turism/studies/bonyaa.pdf>.22/09/2019

⁵⁶ عبد القادر قديد، دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي على المدى البعيد، الملتقى الدولي الجزائر 50 سنة من التجارب التنموية ممارسات الدولة والمجتمع، 8-9 ديسمبر 2012 ، صفحة 3.

⁵⁷ مروان شموط، كنجو عبود، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد ، 2006، القاهرة-مصر، ص6.

⁵⁸ أمين السيد، أحمد لطفى، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكات، الدار الجامعية ، 2006، الاسمندرية-مصر، ص17.

أما من وجهة نظر الاقتصاد القومي يعرف الاستثمار بأنه "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية"⁵⁹ أو بأنه "استخدام لجزء من الموارد المتاحة لدى المجتمع لتكوين رأس المال العيني- سواء كان هذا التكوين للإحلال أو التوسع أو لإنشاء وحدات جديدة- الذي يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى"⁶⁰.

فلاستثمار في البنى التحتية هو ذلك الإنفاق الذي يخصص لانجاز مشاريع البنى التحتية وتكوين رأس مال عيني جديدة أو توسيعه لإقامة مرفق عام يقدم خدمات اقتصادية أو اجتماعية ويمكن أن يكون صاحب المشروع شخصا عموميا أو خاصا أو الاثنين معا بطرق متعددة كالامتياز أو الشراكة.

2. مصادر وبدائل تمويل الاستثمار في البنى التحتية:

يمكن تصنيف مصادر تمويل الاستثمار في البنى التحتية إلى صنفين أساسين الصنف الأول تقليدي عومي وغير تقليدي الفاعل الأساسي فيه هو الدولة من خلال ميزانيتها العامة وما تخصصه من نفقات التجهيز والاستثمار، أما الصنف الثاني الحديث وهو الصنف الذي بدأت كثير من الدول إتباع نهجه وهو يستخدم أدوات غير تقليدية كمشاركة القطاع الخاص في بناء وتشغيل مشروعات البنى التحتية.

1.2. التمويل التقليدي للاستثمار في البنى التحتية:

أقتصر تمويل مشاريع البنى التحتية لعقود من الزمن على الاستثمار العمومي وتمويله من النفقات العامة بالاعتماد إما على الميزانية العامة أو القروض الحكومية، حيث أن الفكر السائد هو أن الاستثمار في البنى التحتية من مسؤولية الدولة وحدها، وينقسم هذا التمويل إلى فسمين داخلي وخارجي.

1.1.2 التمويل العمومي الداخلي :

يتحقق التمويل العمومي الداخلي في تحصيل الإيرادات العامة التي يقصد بها "كأداة مالية وهي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"⁶¹ وتمثل المصادر المختلفة الإيرادات العامة أساس في الضرائب والرسوم، القروض العامة الداخلية و إيرادات الدولة من ممتلكاتها، الإصدار النقدي، الهبات والهدايا والمنح والإعانات الأجنبية.

1.1.1.2 التمويل عن طريق الضرائب والرسوم:

تمثل الضرائب والرسوم أهم صورة من صور الإيرادات العامة وهي "مبالغ تجبى جبرا وبصورة نهائية من المكلفين بما تدخل في إطار الواردات السيادية للدولة" وهذه هي الرسوم المباشرة، أما الرسوم أو الضرائب الغير مباشرة فهي "تدخل

⁵⁹ علي لطفي، التخطيط الاقتصادي. المطبعة الكمالية، 1973 ، القاهرة-مصر، ص177.

⁶⁰ سالم قاسم النعيمي، الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005 القاهرة-مصر، ص21.

⁶¹ سوزي عدلي. ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الاولى، 2008، بيروت-لبنان، ص87.

في إطار الواردات الاقتصادية لقاء خدمة تؤديها الدولة، أي خدمة، حتى ولو كانت لقاء تكريس الأمن وإتاحة المجال بسلام أمام تحقق المداحيل وتوفر الأرباح⁶².

2.1.1.2 الاقتراض العام الداخلي:

ينشأ القرض العام نتيجة زيادات نفقات الدولة عن إيراداتها في الميزانية فتلجأ الدول إلى الاقتراض لسد هذا العجز في ميزانيتها، فالقرض هو " مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقترضين لفترة محدودة أو غير محدودة وتستعين بحصيلته في تغطية بعض أنواع النفقات"⁶³ ومن الواضح أن للقرض العام تاريخ استحقاق وفوائد تدفع خلال مدة القرض، وينقسم القرض العام الداخلي إلى قسمين⁶⁴:

✓ **القروض الإجبارية:** وهي القروض التي تلجأ فيها الدولة إلى إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة مع التزام الدولة بعد انتهاء هذه الفترة برد هذا الجزء على الأفراد وقد تعفى الدولة نفسها بموجب سلطتها من دفع فائدة على هذا القرض،

✓ **القروض الاختيارية:** لا تقوم على عنصر الإجبار، حيث تعرض الدولة على الأفراد إقراضها مبالغ معينة لمواجهة بعض الإنفاق العام، من خلال إصدار سندات حكومية وطرحها في السوق.

3.1.1.2 الإصدار النقدي:

قد تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية ويتفرع على نوعين:

✓ **الإصدار النقدي المباشر:** يقدم البنك المركزي قروض لتغطية عجزها وبالمقابل يصدر كتلة نقدية جديدة معادلة في الاقتصاد، وهذه الطريقة تشمل على مخاطر عديدة على رأسها التضخم وارتفاع الأسعار،

✓ **الإصدار النقدي الغير مباشر:** ويقصد به إصدار الأوراق المالية المتمثلة في سندات الخزينة القصيرة بأنواعها الثلاثة قصيرة متوسطة وطويلة الأجل ويمكن تداولها في السوق المالي حيث تقترض الحكومة بواسطتها مبالغ مالية من البنوك الخاصة مقابل فوائد وآجال محددة⁶⁵.

2.1.2 التمويل الخارجي:

يمكن تقسيم التمويل الخارجي وفق تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وذلك وفق التقسيم الذي جاء به " Krugman Paul " و " Obstfeld Mauric " حيث يصنفان تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى خمسة "05" أقسام مرتبة من تدفقات مديونية إلى تدفقات خاصة كما يلي⁶⁶:

⁶² فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، بيروت لبنان، ص24.

⁶³ حامد عبد المجيد دراز، سمير ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة - القسم الاول، الدار الجامعية، 2002، الاسكندرية-مصر، ص266.

⁶⁴ سوزي عدلي. ناشد، مرجع سبق ذكره، ص89.

⁶⁵ حامد عبد المجيد دراز، سمير ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص266.

⁶⁶ Obstfeld Maurice, Paul Krugman , Economie International. usa: deboeck univercité 3 edition, 2001, USA, p10

1.2.1.2 التمويل بالسندات:

تقوم الدول النامية في بعض الحالات ببيع السندات لمعاملين حواص أجانب، هذا التمويل كان سائداً قبل عام 1914 وبين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918-1939)، ثم تجدد بعد 1990 من طرف عدد من الدول النامية الباحثة عن تحرير وتحديث أسواقها المالية.

2.2.1.2 التمويل البنكي:

من بداية 1970 ونهاية 1980 حصلت الدول النامية على فرص الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية، حيث مثَّل هذا الشكل في سنة 1970 في مجموع ربع "1/4" التمويل الخارجي لهذه الدول، وفي سنة 1981 أمَّنت البنوك تكلفة تمويل مساوية في المجموع للعجز الجاري الإجمالي للدول النامية غير البترولية، واستمرت البنوك في الإقراض المباشر للدول النامية، إلا أنه في سنوات التسعينات انخفضت أهمية هذا الإقراض.

3.2.1.2 القروض الرسمية:

قامت بعض الدول النامية بالاقتراض من المنظمات الرسمية كالبنك العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تفرض معدلات فائدة أقل مما هي عليه في الأسواق الدولية، مما يكسب المقترضين عوائد نتيجة اختلاف هذه الأسعار، وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انخفضت أهمية التدفقات الرسمية بالنسبة لإجمالي التدفقات الدولية، على الرغم من بقائها سائدة في بعض الدول والتي من أهمها دول إفريقيا- جنوب الصحراء.

4.2.1.2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

حيث أضحت هذه الاستثمارات ذات أهمية بالغة بعد الحرب العالمية الثانية، وارتفعت أهميتها بالنسبة للتدفقات الإجمالية وخاصة في الدول النامية التي كانت تعتمد في السابق على القروض التجارية والرسمية.

4.2.1.2 استثمارات المحافظ:

انتشر هذا النوع من الاستثمارات بعد سنة 1990، وازداد بشدة في الدول المتقدمة من خلال شراء سندات تمويل الدول النامية، هذا الاتجاه يعود لقوى الخصخصة التي شهدتها العديد من الدول، وانتشر هذا النوع في المؤسسات والشركات الخاصة وتركز على الشركات الكهربائية، الاتصالات والشركات البترولية، ثم انتقل هذا الشكل من الاستثمارات إلى الأسواق الصاعدة بسبب التحرير المالي.

3.1.2 مخاطر التمويل التقليدي العمومي:

تنطوي المشاريع العامة بصفوة عامة على درجة عالية من المخاطر تتمثل في مخاطر الإنشاء والتشغيل المادية منها والفنية ناهيك عن المخاطر المالية والتقدم التكنولوجي .

1.3.1.2 المخاطر المالية:

هي تلك المخاطر التي تنجم عن تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، حيث أن المشاريع المنجزة في الدول النامية غالبا ما تستورد معداتها الرأسمالية وغير الرأسمالية وتدفع مقابلها عملة صعبة وهذا ما يؤدي على ارتفاع تكاليف المشروع، بالإضافة إلى المساوئ التي تترتب عن الدين العام، كما يمكن أن ترتفع أسعار الفائدة بفعل المنافسة بين

القطاع الخاص والعام الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد و حفظ معدلات الاستثمار.

كما أن زيادة العبء الضريبي على الأفراد المجتمع نتيجة الاقتراض هذه الزيادة التي تصرف في نفقات خدمة الدين، وللاقتراض أيضا تبعات اقتصادية كلية كالتضخم وتدهور الإنتاج المحلي نتيجة لانعكاسات هذه الأخيرة بعد زيادة الأسعار وانخفاض الطلب الكلي.

2.3.1.2. المخاطر الاقتصادية:

هي المخاطر الناجمة عن انخفاض الطلب وما ينتج عنه من ضعف المدفوعات المالي المتوقع لمثل هذه المشاريع أو عدم توفر الموارد والإمكانات اللازمة لإعادة الجدوى الاقتصادية منها.

3.3.1.2. المخاطر الفنية:

هي المخاطر المترتبة عن مهارات تنفيذ المشروع ومستوى جودة مستلزمات بناء المشروع وعدم توافرها مع الأهداف المخطط لها من أجل استغلال هذا الاستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك، فينشأ عن ذلك مشروع غير مؤهل فنيا للاستغلال الأمثل المطلوب.

4.3.1.2. المخاطر المادية:

هي تلك المخاطر التي قد تتسبب في تلف المشروع كلياً أو جزئياً وهذا يشكل عبئاً إضافياً في العوائد المحتملة ويحمل تكاليف إضافية ومن بينها كالحرائق والزلازل.

2.2. التمويل الغير التقليدي للاستثمار في للبنى التحتية:

تم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إثر تراجع أسعار البترول مما أثر سلباً على تمويل ميزانية التجهيز العامة وحجم النفقات على البنى التحتية على وجه الخصوص فأصبحت إشكالية تمويل القطاعات المختلفة للبنى التحتية في الدول النامية والجزائر خاصة تشكل تحدياً حقيقياً ومقلماً وبالخصوص في تمويل الورشات الكبرى المنطلقة في قطاع الأشغال العمومية والسكك الحديدية والنقل ناهيك عن العجز المالي المتراكم لميزانية الدولة والجماعات المحلية التي بدأت تستنزف احتياطاتها المالية.

3.2 التمويل الحديث للاستثمار في للبنى التحتية

يقصد التمويل الحديث هو الخروج من نظام التمويل التقليدي والغير التقليدي الذي كان يعتمد على التمويل العمومي للبنى التحتية، وهو النظام الذي تتولى فيه الدولة مسؤولية الإنفاق من بناء وتشغيل وتمويل وترميم للمشاريع البنى التحتية وهي التي تتحمل لوحدها المخاطر الناجمة عنها. ولقد تطورت فكر تحلي الدولة عن هذا النظام إثر تراجع أسعار النفط بالنسبة للدول النامية على غرار الجزائر.

أصبح التمويل الحديث للبنى التحتية يتجسد في ضرورة تدخل القطاع الخاص كطرف سواء عن طريق الخصخصة أو عن طريق الشراكة بمختلف الأساليب الحديثة كأسلوب البناء، التشغيل، التحويل BOT.

3. مساهمة البنى التحتية في رفع إنتاجية الاستثمار الخاص:

يعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنى التحتية عامل محفز ومشجع للمختلف النشاطات الإنتاجية التي يقوم بها الخواص حيث يستفاد من تلك الخدمات المترتبة على هذه المنشآت القاعدية كالطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء... الخ، حيث تسهل قيام الاستثمارات الخاص وتساهم في نجاحها لما توفره من بيئة عمل ملائمة. يمكن للبنية التحتية الأساسية كالتعليم والصحة والإشغال العامة وغيرها من البنى التحتية من المساهمة في زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار الخاص وذلك من خلال تقليل التكاليف المترتبة على مثل هذه الخدمات التي تكلف الاستثمار الخاص في حالة دخولها في تكاليف الاستثمار وتشغيل المشروع

ثانيا: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تعتبر الشراكة أحد أشكال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع من خلالها القطاع العام توفير السلع والخدمات من خلال السماح للقطاع الخاص بدلا عنه⁶⁷، يشير مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص بانجاز مشاريع وإسداء خدمات في مجال البنى التحتية والمشاريع الكبرى التي جرت العادة أن يستثمر فيها القطاع العمومي⁶⁸.

وبحسب بنك التنمية الآسيوي فإن مفهوم الشراكة يشير إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقام بشكل تقليدي من طرف القطاع العام.

1. مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يمكن حصر ثلاث مبادئ أساسية من اجل نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص هي:

1.1. الالتزام والتعهد: وهو تحديد دور كل شريك بدقة في تنفيذ القرارات التنموية وإنجازها في ظل توفر مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له سلفا.

2.1. الاستمرارية: وهي اختيار الفترة الزمنية المناسبة والملائمة عند تنفيذ المشروعات، بمراعاة التغيرات السياسية المحتملة التي من الممكن أن تلغي هذه المشروعات و وضع إطار عام ومنهجية إدارية في ظل قوى السوق التي من شأنها التأثير على عملية الشراكة.

3.1. الشفافية: وهي وضع أساليب بواضحة من كلا الشريكين تسهل التنسيق بينهما لتنفيذ الأهداف الموضوعية والتعامل بصدق مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة⁶⁹.

⁶⁷ حاكمي بوحفص، الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالاشارة الى حالة الجزائر. مجلة رماح البحوث والدراسات - دار المنظومة، 2016، ص 424.

⁶⁸ عفيف الهنداوي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، 2010، ص 7.

⁶⁹ امجد غانم، الشراكة القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستثمارات الادارية، 2009، فلسطين، ص 10.

2. مبررات ودوافع الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تعدد مبررات ودوافع الشراكة بين القطاعين لعدة اعتبارات أهمها:

- ✓ عجز الحكومة على تحقيق التنمية بمفردها؛
- ✓ تخفيض تكلفة المشاريع والاستفادة من التغيير التقني والاقتصادي المتسارع؛
- ✓ تزايد ضغوط المنافسة وانخفاض معدلات النمو؛
- ✓ تعدد المجالات والمشاريع التي يهتم القطاع العام بتنفيذها مما يزيد من عبئ القطاع العم على توفير المزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما الشراكة تقلل من حدة المنافسة بين القطاعين؛
- ✓ ترشيد موارد التمويل المخصصة في إطار برامج التنمية الاجتماعية والمطالب المتزايدة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية؛
- ✓ زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل وتزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات الصلة؛
- ✓ التوسع في اتخاذ القرارات الريادية خدمة للمصالح العام وتحقيق عائد أعلى لرؤوس الأموال المستثمرة⁷⁰.

3. أوجه الاختلاف بين الخوصصة والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

الخوصصة تعني "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجار أو مشاركة أو بيع وشراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة"⁷¹، أما الشراكة فتعني تنازل القطاع الخاص عن أصول قام بتأسيسها للحكومة مقابل مزايا تغطي كلفة التأسيس وتضمن هامش ربح مرضي، هذا من أجل توفير منتجات أو خدمات معينة وبجودة أفضل وتكلفة أقل، وبالتالي فإن أهداف الخوصصة و الشراكة هي تقديم الخدمات التي كانت ضمن صلاحيات ومهام الدولة بجودة أعلى وتكلفة أقل.

أما أوجه الاختلاف فتكمن في أن الخوصصة تقوم فيها الدولة بالتخلي كلياً أو جزئياً عن أصولها لصالح القطاع الخاص بشكل نهائي مقابل عائد مالي إجمالي وحيد، بخلاف ما يحصل في عملية الشراكة حيث تقع مسؤولية بناء إنجاز المشروع وتشغيله وإدارته على القطاع الخاص لفترة محددة، ويتحمل فيها مختلف المخاطر التجارية، على أن يسلم المشروع وتؤول ملكيته إلى الدولة في نهاية الفترة المتفق عليها.

4. تمويل الاستثمار في البنى التحتية بنظام BOT :

لقد لاقى هذا النظام أهمية كبيرة في الوقت المعاصر هذا لما يوفره من تحديث البنية التحتية و تسهيل عمليات الخوصصة المتعددة ويخفف العبء على الميزانية العامة للدولة ويحقق أهداف التنمية بإشراك القطاع بشكل أكثر فعالية خاصة في دول العالم النامية التي لازالت تعاني من عبئ إعادة الهيكلة وصعوبات في تمويل استثماراتها.

⁷⁰ ذكروري محمد، محمد متولي، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، ادارة البحوث والتمويل-وزارة المالية، 2012، مصر، ص6.

⁷¹ مصطفى محمد العبدالله، عبد العزيز شرابي. وآخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، الجزائر، ص 47.

عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنه " شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية تسمى 'شركة المشروع' امتيازاً لتنفيذ مشروع معين، على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً على أن تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز، وينشئ عادة المستثمرون والمقاولون الذين منحوا الامتياز من الحكومة لتنفيذ المشروع شركة لتحقيق هذا الغرض وتنتهي بانتهاء فترة امتياز⁷²،

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة على أنه " اصطلاح أو صياغة لاستخدام القطاع الخاص ليقوم بمشروعات التنمية الأساسية التي كانت من قبل حكراً على القطاع العام. فتمويل المشروع هو زاوية الأساس لمفهوم BOT⁷³،

فنظام التمويل BOT هو اختصار لثلاثة كلمات هي B ، Build وتعني البناء والتشييد، O ، Operator والتي تعني التشغيل، T ، Transfer والتي تعني النقل والتسليم، وبالتالي فإن عقود BOT تعني تعهد الحكومة إلى شركة وطنية أو أجنبية بإنشاء مرفق عام أو مشروع يقدم خدمات عامة يحتاجها الجمهور كالمطارات، الكهرباء والطاقة والبتول والاتصالات وغيرها، وذلك على حساب الشركة بحيث تقوم هذه الشركة بالمرحلة الأولى Build وهي الإنشاء أو البناء ثم تتولى هذه الشركة إدارة وتشغيل المشروع Operator بحيث يؤدي خدمات للجمهور المنتفعين وتحت إشراف ورقابة الجهة الإدارية المتعاقدة ثم تنقل الشركة ملكية المرفق أو المشروع إلى الدولة أو الجهة الإدارية المسماة في العقد⁷⁴ Transfer.

يمكن النظر إلى عقود BOT أنها اتفاق بين القطاع العام والقطاع الخاص على بناء وتصميم وإنشاء مشروع من قبل القطاع الخاص الذي يقوم بتشغيله واستغلاله لصالحه تجارية طيلة مدة التعاقد الذي يسمح له بتعويض التكاليف المنفقة في المشروع وتحقيق معدلات ربح مرضية، على أن تؤول ملكية المشروع أو المرفق في نهاية العقد إلى القطاع العام.

المطلب الثالث: دراسات وتجارب دولية حول علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص أولاً: دراسات تجريبية حول تأثير الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص:

لقد ساهمت عديد الأدبيات التجريبية حول تأثير الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الاستثمار الخاص، ومن أهمها دراسة أجريت على 145 دولة خلال الفترة 1960 إلى 2007، حيث تشير الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي ينتج عنه اثر المزاخمة من خلال تأثيره على كل من الاستهلاك

⁷² يوسف محمود، وآخرون، نظام البناء التشغيل والتحويل bot، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، 2008، سورية، ص 180.

⁷³ البشير عبد الكريم، محمد صلاح (جوان 2015). اسلوب البوت كآلية لتشديد مشروعات البنية التحتية- تجارب دولية وعربية مختارة-. مجلة البحوث الاقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015، جامعة بسكرة، ص 178.

⁷⁴ همدي، معمر، فلاق صليحة، نظام BOT كآلية لتمويل البنية التحتية حالة مشروع مناء الوسط في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف، 2017، ص 4.

الخاص والاستثمار الخاص، لكن لا يمكن الجزم بتنبؤات نظرية دورة الأعمال الحقيقية (RBC) ، ونماذج IS-LM واعتبارها صحيحة بشكل عام⁷⁵، حيث تبين نظرية دورة الأعمال الحقيقية إلى أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الخاص هذا من جهة أما من وجهة أخرى فارتفاع الإنفاق الحكومي له اثر ايجابي على الاستثمار الخاص، حيث يبدأ تأثيره على العمالة فيرتفع حجمها مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار ويكون أكثر فعالية إذا ما كان هناك علاقة مترابطة بين عنصر العمل وعنصر رأس المال بان تساهم الإنفاق الحكومي في كفاءة وتكلفة عنصر العمل الذي يساهم في الكفاءة الحدية لرأس المال بالتالي ظهور علاقة تكامل بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص، ومن وجهة نظر تحليل نموذج IS-LM يؤكد على أن ارتفاع النفقات الحكومية يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص من جهة ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص من جهة أخرى وبالتالي وبهذا فهو تأثير سلبي على الاستثمار الخاص وظهور اثر المزاحمة،

وقد أثبتت الدراسة أن ارتفاع الأنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص خلافا لما جاءت به نظرية دورة الأعمال الحقيقية ونموذج IS-LM، حيث لوحظ أن حصة الفرد من الاستهلاك الخاص الحقيقي تطور بمعدل سنوي 1.34% ، في حين أن معدل الاستثمار الخاص للفرد ارتفع بـ 0.72%، أما معدل تطور حصة الفرد من الإنفاق الحكومي فقد تطورت بمعدل سالب -0.02%، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

كما خلصت الدراسة إلى أن هناك اثر تراكمي للإنفاق الحكومي على القطاع الخاص على العموم، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقلل مباشرة من الاستثمار الخاص بـ 0.6% ومن الاستهلاك الخاص 1.2%، ومع استمرار الانخفاض لمدة أربعة سنوات عندها يصل الانخفاض التراكمي في الاستثمار الخاص على حوالي 1.8% والاستهلاك الخاص إلى 1.9%، لكن تختلف هذه النتائج من بلد لآخر باختلاف المواصفات الاقتصادية لكل بلد، بالإضافة إلى أن تأثير الإنفاق الحكومي على القطاع الخاص لا يعتمد على مرحلة الدورة الجارية الواحدة بل يختلف من منطقة على منطقة أخرى، حيث أن هناك تباين مهم في اثر الإنفاق الحكومي الاستثمار الخاص بين المناطق الجغرافية، كما أن فعالية واثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص تعتمد أيضا على عوامل ومتغيرات مؤسسية وتنظيمية كالنظام السياسي المتبع ومدى الاستقرار السياسي ودرجة الفساد، وعوامل اقتصادية كالدخل وأسعار الفائدة ودرجة الانفتاح الاقتصادي⁷⁶،

⁷⁵ هي نوع من نماذج الاقتصاد الكلي الكلاسيكية الجديدة التي يمكن فيها حساب تقلبات دورة الأعمال إلى حد كبير عن طريق الصدمات الحقيقية، ترى نظرية RBC أن تقلبات دورة الأعمال هي الاستجابة الفعالة للتغيرات الخارجية في البيئة الاقتصادية الحقيقية. أي أن مستوى الناتج القومي يزيد بالضرورة إلى أقصى حد من الفائدة المتوقعة ، وبالتالي ينبغي للحكومات أن تركز على التغيرات السياسية الهيكلية طويلة المدى وألا تتدخل من خلال السياسة المالية أو النقدية التقديرية المصممة لتخفيف التقلبات الاقتصادية على المدى القصير.

⁷⁶ Davide Furceri, Ricardo M. Sousa , The impact of government spending on the private sector, crowding-out versus crowding- in effects, Núcleo de Investigação em Políticas Económicas(NIPE) universidade de minho, working paper n°6,2009. p12 , https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1346329, reviewed on 25/11/2019.

⁷⁶ Davide Furceri, Ricardo M. Sousa , op.cit, p13.

ثانيا: الإنفاق الحكومي على الاستثمارات والاستثمار الخاص في الدول النامية وأثره على النمو الاقتصادي:

حسب نظريات النمو المتوازن أو غير المتوازن يعد تدخل الدولة للقيام بالاستثمارات ضروري في البلدان النامية وتتركز مجالات التدخل في حالتين كل منها تساهم في زيادة الاستثمار الخاص والتأثير عليه.

1. التدخل المباشر:

تمثل تدخلات الدولة المباشرة من خلال إنجاز مشاريع البنية التحتية مثل تطوير شبكة المواصلات وشبكات الكهرباء وهياكل الري والتزود بالمياه ، بناء المؤسسات التعليمية والصحية، توفير السكن للمواطنين بالمناطق العمرانية أو ذات النشاط الإنتاجي وغيرها من المشاريع، والهدف من هذه الاستثمارات تحقيق وفرة خارجية لأصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأعمال بإعفائهم من تحمل جزء هام من التكاليف الاستثمارية فتشجعهم على الاستثمار في مشاريع إنتاجية وهذا ما يساهم في النمو الاقتصادي⁷⁷.

2. التدخل الغير مباشر:

يمكن للدولة التدخل في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق سياسات مالية تساعد المستثمرين في النشاطات الإنتاجية وعلى تحقيق الربح، سواء كان ذلك بتخفيض أسعار الفائدة أو تخفيف الضرائب أو إلغائها كتخفيف لبعض أنواع الإنتاج أو تقديم مساعدات مالية للمنتجين المنتجات المراد تشجيعها وغيرها من التسهيلات المالية المختلفة التي يراد من ورائها تخفيف تكاليف الإنتاج لضمان الحد الأدنى الضروري من الأرباح التي تحفز المستثمرين الخواص والمنتجين على تراكم رؤوس أموالهم، وهذا يعتبر تدخل غير مباشر في الاستثمار يتماشى مع مبادئ السياسات الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد مبدأ الاستثمار الخاص والحرية الاقتصادية للإفراد،

لا تستبعد نظريات النمو أيضا أن تباشر الدولة بنفسها القيام بالاستثمار المباشر كإجراء استثنائي وظرفي بحسب حاجة الاقتصاد إلى تدخل الدولة المباشر في العملية الإنتاجية ويمكن أن يكون هذا التدخل المباشر كسياسة إستراتيجية تمهيدية لإفساح المجال لرأس المال الخاص بالدخول في النشاطات الإنتاجية التي قد مهدت له عن طريق الاستثمارات الحكومية القائمة سواء بالشراكة أو بالخصوصية ، فيعتبر تدخل الدولة قوة إسناد حقيقي لقيام ونجاح الاستثمار الخاص. ويمكن إعطاء عينة لبعض الدراسات التحريية لأثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص لبعض الدول المختارة متقدمة ودول نامية من خلال الجدول الموالي.

⁷⁷ محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار واشكاليات التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، الجزائر، ص242

الجدول رقم (02-03): تجارب بعض الدراسات للعلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص:

الدراسة (صاحب الدراسة، السنة)	البلد المعني بالدراسة	نتائج الدراسة
1997.Argimon, et al	OECD	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال زيادة الإنتاج
2001 Pereira	الولايات المتحدة الأمريكية	-على مستوى الجمالي يتكامل الإنفاق الحكومي الاستثماري مع الاستثمار الخاص الإنفاق الحكومي الاستثماري في المعدات يتكامل مع الاستثمار الخاص
Blanchard and Perotti 2002	الو.م.أ	يؤثر الإنفاق الحكومي الاستثماري تأثيراً إيجابياً على الاستثمار الخاص
2000 Ramirez	أمريكا اللاتينية	الاستثمار العام لو أثر إيجابي على الاستثمار الخاص
Monadjemi and Huh 1998	استراليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية	أثر المزاخمة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص غير مؤكدة
Erenburg 1993	الولايات المتحدة الأمريكية	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص
Nazmi and Ramirez 1997	المكسيك	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص
Musalem 1989	المكسيك	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص
Clements and Levy 1994	دول الكاريبي	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص
Wai and Wong 1982	اليونان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، تايلاند	الأثر الصافي للاستثمار العام موجب، على الرغم من حدوث قدر من المزاخمة على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات
De Oliveira Cruz and Teixeira 1999	البرازيل	الاستثمار العام في البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص في المدى القصير ويتكامل معه في الأجل الطويل
Apergis 2000	اليونان	1948-1980 : تكامل بين الاستثمار العام والخاص 1980-1996 : مزاخمة بين الاستثمار العام والخاص مما أظهر أن الزيادة الكبيرة في الاستثمار العام تتسبب في مزاخمة الاستثمار الخاص
Oshikoya 1994	إفريقيا	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص

الاستثمار العام في النقل والاتصالات يتكامل مع الاستثمار الخاص	دول نامية	Ahmed and Miller 2000
- إجمالي العينة ترجح التكامل - الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء ويزاحمه في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي	دول نامية	Ghura and Goodwin 2000
الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص، بينما العكس يحدث في حالة الاستثمار العام في غير البنية الأساسية	دول نامية	Odedokun 1997
الاستثمار العام قد يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال رفع الإنتاجية الحدية للعمال والمدخرات	دول نامية	Heng 1997
الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص	دول نامية	Greene and Villanueva 1991
الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص الاستثمار العام في غير البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص	دول نامية	Blejer and Khan 1984

المرجع: سميحة فوزي، نغال المغرب، الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر مزاحمة أم تكامل؟، تقارير غير حكومية مصرية ودولية، 2004، ص8، <https://manshurat.org/node/696> ، 2019/11/13.

من خلال الاطلاع على نتائج مختلف الدراسات والتجارب التطبيقية لعلاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالاستثمار الخاص، فإن من الصعب الجزم بشكل قطعي على طبيعة علاقة محددة أو نموذجية بينهما حيث أن طبيعة علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالاستثمار الخاص تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لتأثر الغير متشابهة بمختلف العوامل والظروف التي تتحكم بكل اقتصاد، وهذا ما يتطلب دراسة كل حالة منفردة، كما أن هذه العلاقة تختلف أيضا بحسب الأسلوب المتبع في معالجة الإنفاق الحكومي الاستثماري هل نتعامل مع الإنفاق الحكومي الاستثماري بصورة إجمالية أم نفرق بين الاستثمار في البنية الأساسية وفي غير البنية الأساسية كالإنفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع الإنتاجية. وكلها هذه العوامل تؤكد على أن الحكم على العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص صعب دون مراعاة خصوصية كل اقتصاد والحالة التي يعيشها والأهداف والسياسات المتبعة من أجل النمو والتنمية.

خلاصة الفصل:

يمكن استنتاج طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص من خلال الاطلاع على الدراسات النظرية والتطبيقية التي أوصلت لفهم هذه العلاقة وانعكاسها على النمو الاقتصادي.

فحسب التحليل الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي يولد تغيرات في الطلب الكلي مما يحفز الاقتصاد مما يساهم في الحد من البطالة وارتفاع الدخل وهذا ما يؤدي بالضرورة على تحفيز الاستهلاك، وتقضي عمليات التبادل ارتفاع الطلب على النقود فترتفع معدلات الفائدة مما يؤثر على انخفاض الاستثمار وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة، ويلعب تمويل الإنفاق الحكومي دورا أساسيا في تحديد حجم الناتج ومدى أثر الإزاحة، فإذا مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن نسبة الارتفاع في معدلات الفائدة تكون مكافئة للارتفاع في حجم الإنتاج، أما في حالة التمويل بخلق النقود وزيادة معروضها في السوق فسيسمح بزيادة الإنفاق الحكومي دون حدوث زيادة في سعر الفائدة.

يعتبر الاستثمار الخاص عاملا مهما في الحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا محوريا في النمو المستدام، فعبه توفر فرص العمل وفرص توليد الدخل، كما أن القطاع الخاص يعتبر ملاذا لعديد الأسر و العوائل للاستزاق خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على المؤسسات المصغرة والناشئة السريعة الإنشاء والنمو، ولقد أوصى تقرير مشروع الألفية المنبثق عن الأمم المتحدة العام 2005 بأن تتضمن إستراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف المسطرة في الألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز مكانة القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، حيث أن تحفيز وتشجيع القطاع الخاص المحلي في الدول النامية وإشراكه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية صار يشكل عنصرا أساسيا وحيزا البرامج والخطط الإنمائية ويمكن إعطاء صورة عن مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي يستخدم عادة الإنفاق الحكومي في التحكم والتقليل من آثار الأزمات الاقتصادية وتحقيق تشغيل متوازن عبر مراحل الدورة الاقتصادية، فتستخدم الدولة الإنفاق الحكومي للمساهمة في الطلب الكلي الذي من خلاله تتمكن من تعويض النقص في الطلب الكلي، وهذا ما يظهر في أوقات الانكماش أما في أوقات التوسع فتنتهج الدولة سلوكا مغايرا بأن تقلل من الإنفاق الحكومي حتى الطلب الكلي والسماح للسوق بالتوازن. وترى العديد من النظريات تحييد الدولة عن فكرة المشاركة في العملية الاستثمارية فاسحة المجال للاستثمار الخاص بينما يعتبر البعض الآخر أن الاستثمار الحكومي شريك ضروري للاستثمار الخاص بل ومشجع له في الكثير من الحالات، فإذا كانت علاقة المزاحمة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص تتجسد على المدى القصير حيث ينافس القطاع العام القطاع الخاص على الموارد الاقتصادية وخاصة منها التمويلية، هذا لا يمنع من وجود علاقة أخرى طردية و إيجابية بين الاستثمارات الحكومية والاستثمار الخاص تعطي الصورة التكاملية بين القطاعين والتي يمكن أن تتحقق بطريقة غير مباشرة و على المدى الطويل كالإنفاق الاستثماري على البنى التحتية، أو في صورة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وقد توصلت عديد الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع الإنتاجية بعيدا عن دائرة البنى التحتية الأساسية تترجم أو تنافس الاستثمار الخاص، وفي المقابل فإن الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنى التحتية

الأساسية كشق الطرق مد السكك الحديدية وبناء الموانئ والمطارات والربط بشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، والإنفاق على برامج التعليم والرعاية الصحية كلها تشكل عوامل تساهم تكامل بين الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي على هذه الاستثمارات.

الفصل الرابع

سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين
الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

تمهيد:

تسعى الدول والحكومات دوماً إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادية الكافية لتحقيق التطور، فتتخذ بذلك إجراءات وأدوات تعطي للاستثمار وزناً كبيراً وذلك من خلال توزيع هذا الاستثمار بين لقطاع الحكومي و القطاع الخاص ويتحدد حجم هذا الاهتمام من خلال سياسات الاستثمار المتبع في كلا القطاعين والتي تخضع لعوامل عدة أهمها النظام الاقتصادي المتبع فقد يكون مبني على الملكية العامة وبالتالي التركيز على سياسات الاستثمار العام أو يكون قائماً على الملكية الخاصة بما يتوافق مع آليات السوق فيتجه نحو تشجيع الاستثمار الخاص، والأهم هو التكيف بين سياسات الاستثمار لكلا القطاعين بنسب ملائمة توافق متطلبات الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق درجات كفاءة اقتصادية عالية وممكنة لتحقيق أهداف النمو المطلوبة، والجزائر واحدة من بين هذه الدول، فقد مر اقتصادها الوطني في شقه الاستثماري بعدة مراحل تزامنت مع فترات هامة من حياة الاقتصاد ككل بداية من الاستقلال ومخلفات القطاع الخاص الكولوني وتوجيه الموارد الاقتصادية في شكل خام لخدمة اقتصاد المستعمر فكانت جل الاستثمارات صغيرة يقوم بها المستعمرون الصغار، ثم جاءت موجات النهضة الاقتصادية بذهنية الثوري المتحرر فوزعت الأراضي والثروات ودخل بعدها الاقتصاد في التسيير الجماعي في قطاعات الزراعة، أما قطاع الصناعة والصناعات التحويلية وباقي النشاطات الاقتصادية فكانت حكراً على الدول بنمط الدولة الاشتراكية، ثم واجهه الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات أزمة اقتصادية حادة نتيجة انخفاض أسعار البترول المورد الرئيس للدخل الوطني والمفعل الوحيد للحركة الاقتصادية والاستثمار بالخصوص، ففرضت على الدولة الجزائرية برامج إصلاحات وهيكلية من طرف الصندوق والبنك العالميين، ثم تلتها مرحلة أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة حيث أصبحت الاختيارات الاقتصادية أكثر تحمراً وتغذيها قناعات وطنية خاصة بعد نهاية برامج الهيكلية المفروضة من المؤسسات المالية العالمية، لكن بخطى بطيئة يشوبها كثير من الارتباك والتذبذب في اتخاذ القرارات الحاسمة والناجعة خاصة ما تعلق بالسياسات العامة الخاصة المتعلقة بالاستثمار حيث وبالرغم من الجهود والبرامج ذات الزخم الإعلامي الكبير إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المأمول للنهوض بنمو اقتصادي حقيقي ومستمر.

من خلال ما تقدم من تقديم لهذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر وانعكاساتها على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: تطور سياسات الاستثمار الخاص في الجزائر وانعكاساتها على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: علاقة سياسات الاستثمار الحكومي والخاص ومدى تكيفها في الجزائر.

المبحث الأول: سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر وانعكاساتها على النمو

الاقتصادي

سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على مدى عقود من الزمن إلى انتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مستخدمة أدوات وسياسات مختلفة، وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من أهمها وذلك لعدة اعتبارات متعلقة أساسا بالتوجه الاقتصادي المخطط على مدى عقود، بالإضافة إلى انتهاج سياسة اجتماعية واسعة تستمد مواردها من الإنفاق الحكومي، هذا ما يزيد من أهمية الإنفاق الحكومي ومكانته في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث اهتمت الحكومات الجزائرية من بدايات الاستقلال ببرامج تنمية داعمة، فالسياسة العمومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي على العموم والاستثماري على الخصوص يعتبر من الأعمدة والركائز الأساسية التي اعتمدت في النهوض الاقتصادي بالجزائر، بغض عن أوجه إنفاقها وتأثيرها الاقتصادي و النتائج المحققة.

المطلب الأول: مصادر الإنفاق الحكومي الاستثماري وآليات تنفيذه في الجزائر

لقد تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر وفق محددات الملائمة المرحلية والظرفية التي عايشها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى اليوم حيث استمر الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال أحكام قانون المالية السنوي الذي مول هذا الإنفاق من خلال ميزانية الاستثمار أو ميزانية التجهيز، حيث تعتبر ميزانية التجهيز الصور الحقيقية لتمويل الاقتصاد ودعم النمو.

أولا: تكوين النفقات الحكومية للاستثمار وميزانية التجهيز في الجزائر:

تنقسم النفقات الحكومية في الجزائر إلى ثلاثة أقسام أساسية هي نفقات التسيير، نفقات التجهيز و الاستثمار، والقروض والتسبيقات، حيث توجه نفقات التسيير إلى تلبية الحاجيات الأساسية للمرافق العامة الإدارية كأجور المستخدمين الصيانة وتوفير المعدات واللوازم الضرورية لاستمرار المرفق العام أو الإدارة، أما نفقات الاستثمار فهي الأموال التي تخصصها الدولة للقيام بالمشاريع الاستثمارية وفق توجيهات السياسة العامة وتنفيذا للبرامج الحكومية وفق خطط إنمائية سنوية للدولة سعيا من خلالها إلى دعم الاقتصاد الكلي وزيادة حجم الإنتاج الوطني وبلوغ أهداف التنمية الشاملة.

1. تقسيمات نفقات الاستثمار (ميزانية التجهيز):

تنقسم نفقات الاستثمار في الجزائر وفق ميزانية التجهيز إلى ثلاثة تقسيمات أساسية هي:

1.1. ميزانية الاستثمار حسب العناوين:

تجمع الاعتمادات المالية المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة للدولة وفقا لمخطط إنمائي سنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة وذلك في ثلاثة أبواب أساسية هي¹:

✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

¹ قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية معدل ومتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم 28 المؤرخ في 10-07-1984، المادة 35.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

✓ النفقات الأخرى بالرأسمال.

2.1. ميزانية الاستثمار حسب القطاعات:

بموجب قانون المالية ومن خلال المخطط السنوي يتم تحديد التوزيع بين القطاعات الحكومية للإعتمادات المالية المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي، حيث تظهر ميزانية الاستثمار في قوانين المالية في الجدول رقم (ج) ويتضمن هذا الجدول توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات الاقتصادية²، ويمكن توضيح ذلك من خلال ميزانية 2018 في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01-04): (الجدول ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات (بالآلاف دج)

اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
7.399.089	5.315.893	الصناعة
157.775.000	116.522.389	الفلاحة
80.309269	73.355.857	دعم الخدمات المنتجة
636.529.424	596.587.648	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
118.725.739	101.779.882	التربية والتكوين
89.381.082	77.101.918	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
384.892.820	69.843.340	دعم الحصول على سكن
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية
2.175.012.423	1.940.506.936	المجموع الفرعي للاستثمار
638.303.602	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
330.000.000	330.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة
400.000.000	-	تسوية الديون المستحقة على الدولة
500.000.000	-	المساهمات الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)
1.868.303.602	330.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
4.043.316.025	2.270.506.936	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: قانون المالية لسنة 2018 المؤرخ في 28 ديسمبر 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76، ص76.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص68.

3.1. ميزانية الاستثمار حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد:

تقسم ميزانية الاستثمار على مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية وفق ما جاء في الدول (ج) من الميزانية، وكل قطاع بدوره يحتوي على قطاعات فرعية أو أبواب والفرع يحتوي على فصول و مواد، بحيث تقسم النفقة أفقيا على القطاعات الحكومية ثم يوزع عموديا حسب كل قطاع، فتحدد وجهة كل نفقة بدقة إلى الوجه المرصودة من أجله وبتخطيط قبلي مسبق.

وتتعلق أوجه صرف نفقات الاستثمار والتجهيز أساسا في³:

- ✓ نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها الوزارات والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة، ويقوم الوزير المكلف بالميزانية بتحديد الإدارات المتخصصة عند الضرورة وباقتراح من السلطة الوصية؛
- ✓ نفقات التجهيز العمومي للدولة تنجزها بصفة كلية أو جزئية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني؛
- ✓ نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها الجماعات الإقليمية (الولاية ، البلدية)؛
- ✓ تخصيصات وإعانات التجهيز من ميزانية الدولة الموجهة للتكفل بتبعات الخدمات العامة المفروضة من طرف الدولة أو المرتبطة بسياسة التهيئة العمرانية و/أو البرامج الخاصة.

2. آليات تنفيذ نفقات الاستثمار الحكومي:

تسجل نفقات الاستثمارات والتجهيزات العمومية والنفقات بالرأس المال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات الدفع⁴.

1.2. رخص البرامج:

تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأمرين بالصرف* باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة والمعد مسبقا، وتبقى هذه الرخص بمثابة حافظة أموال غير محددة المدة في إلى غاية إلغائها، وتعتبر بمثابة المبلغ الإجمالي للنفقة الاستثمارية المتمثل في مشروع استثماري معين.

2.2. اعتمادات الدفع:

تمثل اعتمادات الدفع المخصصة أو الحصص المالية السنوية التي يمكن للأمر بالصرف التصرف فيها بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المنشأة والمبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة والسارية للتنفيذ، كما يمكن أن تصرف

³ مرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13/07/2998، يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز معدل ومتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 50 مؤرخة في 15/07/1998، المادة 02.

⁴ القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، يتعلق بالحاسبة العمومية معدل ومتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 35 مؤرخة في 15 أوت 1990، المادة 6. * الأمر بالصرف هو شخص يؤهل لتنفيذ العمليات المتعلقة بالإيرادات أو النفقات وفق إجراءات المحاسبة العمومية ومراحل تنفيذها، وهو مخول بواسطة التعيين أو الانتخاب ، ويمكن أن يكون الأمر بالصرف رئيسا كالوزير أو رئيس البلدية أو ثانويا كمدراء المصلح الغير مكررة عبر الولايات على غرار مديرية التربية مثلا، أو رئيس الجامعة أو عميد كلية.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

نفقات التجهيز وفق برامج مخططات تدخل ضمن الميزانية في حسابات التخصيص الخاص كالبرامج الخماسية على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا: دور قوانين المالية في توجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري وتمويل برامج دعم النمو الاقتصادي:

تنشأ عمليات الإنفاق الحكومي الاستثماري وتوجه بواسطة قواني المالية السنوية، حيث أن الميزانية لا تقتصر على إظهار الإيرادات والنفقات النهائية للدولة بل تشمل أيضا على مختلف الطرق والوسائل التي تتبعها الدولة والتي تسمح بتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والأعباء المتوقعة والمسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات أو السنوية، كما تبين طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبالغها وتخصيصاتها⁵، ويعرف قانون المالية بأنه عمل تشريعي يصدر سنويا، يهدف إلى تنظيم وتسيير الوسائل المالية للدولة وهو عبارة عن رخص تشريعية يمنح بموجبها البرلمان للحكومة الحق في صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، وباعتبار قانون المالية أداة لتنفيذ سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية فهو يشكل الأداة الأمثل لممارسة السلطة العمومية من أجل تحقيق البرامج التنموية وبرامج دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي الاستثماري على مخططات التنمية وبرامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد مر الإنفاق الحكومي الاستثماري عبر مرحل متعدد منذ الاستقلال حيث خصصت أموال ضخمة من في إطار برامج ومخططات التنمية، منتهجة سياسات المخططات الثلاثية الرباعية والخماسية إلى غاية مطلع التسعينات، للتغيير المعطيات والموازن الاقتصادية وتذبذب القدرات الوطنية الناجمة عن توالي الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وفي مطلع الألفية الجديدة التزمت الحكومة بتطبيق برامج إصلاحات شاملة، حيث كان الوضع المالي المريح الناتج عن ارتفاع أسعار البترول وتسجيل فائض في الميزانية العامة، هذا ما شكل دعم قوي لإطلاق برامج إنعاش الاقتصاد الوطني دعم نموه.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي الاستثماري وخطط التنمية الاقتصادية:

شرعت الدولة الجزائرية في غرة الاستقلال إلى إطلاق برامج استثمارات عمومية إستعجالية خاصة في الفترة ما بين 1963-1967 وتميزت هذه الاستثمارات بقلته وضعفه بالنظر على ضعف وشح الموارد بالنظر إلى خروج البلاد من حرب مدمرة واستنزاف استعماري رهيب لمواردها، كما أن في هذه المرحلة لم يتضح بعد ملامح النهج الاقتصادي المتبع إلا بعده المخطط الثلاثي الأول الذي تضمنت أهدافه التحضير لإنجاز المخططات المقبلة حيث أعطت الأولوية إلى الهياكل المتمحورة حول الصناعات القاعدية الكبرى والمحروقات، ثم تلتها المخططات الرباعية والخماسية التي ركزت على الأنشطة الاقتصادية ذات لطابع الصناعي من خلال إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة.

⁵ القانون 84-17 يتعلق بقوانين المالية معدل ومتمم، مرجع سبق ذكره، المادة 1.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

أولاً: سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة (1963-1969):

ورثت الجزائر عقب الاستقلال اقتصاداً هشاً ومتخلفاً تعثره مختلف المشاكل كضعف المستوى المعيشي شح الموارد المالية والكفاءات البشرية لإدارة الاقتصاد خاصة بعد انسحاب الإطارات الاستعمارية التي كانت تدير الاقتصاد الوطني بغض النظر عن نظرة المستعمر لهذا الاقتصاد، فالأملاك الوطنية وخاصة الأراضي الزراعية كانت بحوزة المعمارين فقامت السلطات الوطنية بتأميمها وأنشأت بدلها نظام تسيير ذاتي، وأحدثت مؤسسات مالية وبنوك بدل الاستعمارية فبدأ الاقتصاد الوطني يبني ملامح اقتصاد مستقل تدريجياً عن مخلفات الاقتصاد الاستعماري.

تميزت الاستثمارات الحكومية في الفترة 1963-1967 بالضعف لقلة الموارد المالية والإمكانات البشرية حيث تكونت الاستثمارات من مجموعتين، الأولى تمثل الاستثمارات التي تحققت في القطاع الحكومي من المشاريع التي طرحتها الدولة بالاعتماد على مساعدات مالية خارجية لإنشاء بعض الوحدات الإنتاجية لإنتاج المواد الاستهلاكية كالنسيج والمواد الغذائية، والثانية جاءت من التمويل الأولي للمحروقات لإقامة بعض المشاريع الكبيرة مثل ما جاء في نخطط قسنطينة للحديد والصلب⁶.

الجدول رقم (02-04): حجم وبنية الاستثمارات للفترة 1963-1966 (الوحدة مليون دج):

القطاعات	السنوات	1963	1964	1965	1966
استثمارات الدولة		386	811	718	559
استثمارات الشركات		2297	1497	1680	1623
قطاع النفط		940	780	1070	1020
القطاعات الأخرى		1357	717	610	603
استثمارات الأخرى		30	20	10	10
المجموع		2713	2328	2408	2192

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 35.

من خلال الجدول يتضح أن حجم الاستثمارات في تراجع خلال هذه المرحلة ويعود السبب الرئيسي في حوزة الشركات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها على مجمل الرساميل وتراكم رؤوس الأموال هذه الشركات التي مارست عملية تصدير هذه رؤوس الأموال بشكل كبير نحو الخارج.

تميزت الفترة 1967-1969 بانطلاق مرحلة برامج التخطيط حيث أحدث أول مخطط وطني هو المخطط الثلاثي الأول، كان الهدف منه التوطيد لقاعدة اقتصادية وبناء أرضية تمهيدية لبرامج إنمائية إستراتيجية مرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات، حيث برز دور الخزينة العمومية في تمويل هذه النفقات الاستثمارية الكبيرة بنوعين من الصيغ، الصيغة الأولى عن طريق القروض النهائية وهي التي كانت تخص الاستثمارات الحكومية الغير المنتجة كبناء المؤسسات

⁶ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 36.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

التعليمية والتربوية وإنشاء السكك الحديدية، أما الصيغة الثانية فهي القروض المؤقتة وتمثل هذه الأخيرة نفقات الاستثمار الحكومية المنتجة.

لقد شهدت الاستثمارات الحكومية في هذه المرحلة خيبة في التوقعات والأهداف المسطرة مقارنة بالإنجازات الفعلية والمحققة والجدول الموالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(03-04): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخططة للفترة 1969-1976 (الوحدة مليون دج):

النسبة المئوية	المجموع		1969		1968		1967		السنوات
	الانجاز الفعلي %	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	
85.9	1606	1869	680	688	618	612	303	569	الزراعة
87	4750	5400	2200	2450	1755	1750	798	1200	الصناعة
76	855	1124	370	502	292	324	193	298	المرافق الأساسية
60.2	249	413	120	140	70	140	59	133	السكن
77	704	912	500	602	106	138	88	172	التعليم
71.6	103	127	56	66	33	33	14	28	التكوين
60	177	285	80	152	62	70	35	63	السياحة
76	229	295	110	145	74	89	45	61	الشؤون
71.2	304	441	130	207	105	109	69	125	الاجتماعية
70	147	215	55	60	49	57	43	98	الادارة
									الشؤون الأخرى
82%	9124	11081	4301	5012	3174	3322	1652	2747	المجموع

المراجع: فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص114.

ثانيا: سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة (1970-1979):

شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات اقتصادية شهدت مختلف القطاعات على غرار النظام المصرفي كما عرفت أكبر عملية تأميم في تاريخ الجزائر المستقلة وهو تأميم المحروقات وقطاع المناجم لتأكيد سلطة الدول الجزائرية على مقدراتها وتأكيد سيادتها على ثرواتها⁷.

⁷ Benachenhou Abdelatif , Expérience Algérienne de la Planification et de développement (1962-1982) Algérie, opu. 2ème édition ,s.d, p50.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

شهدت هذه المرحلة تطبيق المخططين الرباعيين الأول والثاني، واللذان سطرت من خلالهما إقامة قاعدة صناعية حقيقية والعمل على تكامل مختلف القطاعات الاقتصادية من اجل نموذج تنمية مكثف وشامل، هذا ما استدعى آليات تمويل أكثر ملائمة يقلص من العبء على الخزينة العمومية والتوجه نحو التعاقد بالقرض وتدعيم الرقابة النقدية وتعبئة الادخار، حيث جاء قانون المالية لسنة 1971 على أن تمويل الاستثمارات المنتجة يتم عن طريق قروض واجبة التسديد، حيث تمنحها المؤسسات المصرفية من خلال مختلف الموارد إلى المؤسسات المنتجة بواسطة التعاقد بالفروض كما شملت عمليات الرقابة النقدية على إصلاح النظام المصرفي بحيث لا يسمح للمؤسسات العمومية القيام بأية استثمارات ما عدا تلك المرخص بها من قبل الهيئة المركزية للتخطيط، أما عن تعبئة الادخار فاتخذت مختلف الطرق من اجل زيادة موارده وتشكيل إيرادات الخزينة العمومية فاتخذت اتجاهين أساسيين الأول في إتباع الادخار الإجمالي ابتداء من سنة 1970 حيث أصبحت مخصصات الاهتلاك و الاحتياط للشركات والمؤسسات الوطنية العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري توضع إجباريا في حساب لدى الخزينة، أما الاتجاه الثاني فكان عن طريق المشاركة الخاصة في ميزانية الدولة حتى وضع قانون المالية 1970 قواعد المشاركة الخاصة في ميزانية الدولة، حيث يحدد كل سنة المبلغ وطريقة التأميم أو عد إقامة مشاريع استثمارية جديدة وتحسب هذه المشاركة بواسطة معدل عن طريق هيكلية حساب الاستغلال⁸.

لقد تميز الإنفاق الحكومي الاستثماري المخطط للفترة 1970-1973 وهي فترة تطبيق المخطط الرباعي الأول بالاعتماد في تمويله على مداخيل الصادرات المتمثل أساسا في صادرات المحروقات بالإضافة إلى اللجوء للأسواق المالي الدولية التي بلغ نسبتها من احتياجات التمويل 25%، وكانت توقعات النمو لهاته الفترة 9% وبلغ مجموع الاستثمارات 28 مليار دج⁹.

الجدول رقم (04-04): الاستثمارات الحكومية في إطار المخطط الرباعي الاول 1970-1973 (الوحد مليون دج)

الصناعة	الزراعة	المرافق الأساسية	التعليم	التكوين	السكن	النقل	السياحة	الشؤون الاجتماعية	التجهيزات العامة	التجهيزات الادارية	المجموع
12400	4171	2307	2720	587	1520	800	700	934	762	870	27740
45	15	8	10	2	5	3	2.5	3.5	3	3	100

المراجع: فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره، ص 119.

اعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري المخطط للفترة 1974-1979 وهي فترة تطبيق المخطط الرباعي الثاني امتداد للمخطط الرباعي الأول وتدعيم أهدافه مع مضاعفة الجهود في دعم الصناعات الثقيلة وتم العمل على تشجيع إقامة

⁸ فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 118.

⁹ Benissad Hocine, «La reforme économique en Algérie» (au l'indicible ajustement structurel), opu. Alger 1991, p 96.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي من شأنها تأمين تغطية السوق المحلي بالسلع والاحتياجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى استمرار سياسة الدعم التربوي والصحة من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصحية و الاستشفائية، ولقد كان الفضل الكبير في استمرار وزيادة هذه النفقات الاستثمارية لامتلاء الخزانة العمومية بالمداخيل الجبائية الناجمة أساس عن ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية التي تضاعفت أسعارها إلى أربع مرات والتي وصلت عائداً إلى حوالي 19.5 مليار دج¹⁰.

الجدول رقم(05-04): حجم الاستثمار المحققة في اطار المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 (الوحدة مليار

دج)

القطاعات	الاعتمادات المالية المخصصة (الحجم المستهدف)	الاستثمار المحققة (العمل الفعلي)
الزراعة والري	16.72	8.91
الصناعة	48	74.15
مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية	2.73	3.45
مجموع القطاع شبه المنتج	10.50	10.22
مجموع الاستثمارات الأساسية	32.27	24.5
المجموع	110.22	121.23

المرجع: فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره، ص120.

أما الاستثمارات المحققة في الفترة 1978 إلى غاية 1979 فهي تعتبر مرحلة انتقالية تم من خلالها تدارك ومواصلة انجاز بعض المشاريع المبرجة في المخططات السابقة والتي شهدت تباطأ محسوسا نتيجة تذبذب الأسعار وشكلت الاستثمارات الإنتاجية ما نسبته 68% من مجموع تكلفة البرامج الاستثمارية المسطرة للعام 1978.

ثالثا: سياسات الإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة (1980-1989):

خاضت الجزائر في بداية الثمانينات إصلاحات اقتصادية كبرى كان الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية مؤسساته ليكون لها دور أكثر فعالية في إحداث التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو، وعرفت الفترة 89/80 بمرحلة التنمية اللامركزية من خلال مخططين تمويين هما المخطط الخماسي الأول 1980/1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985/1989 وتعد هذه الفترة بالفترة المصيرية للاقتصاد الوطني وتعتبر مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية للجزائر واستراتيجيات النمو

لقد عرفت هذه المرحلة من تاريخ الاقتصاد الجزائري العديد من الاختلالات التي أثرت على استمرار النهج الاستثماري بالوتيرة نفسها، حيث تلعب عدة عوامل في تغيير النهج ونخط التعاطي مع المتطلبات الاقتصادية خاصة بعد ظهور نهج سياسي مغاير في السلطة الوطنية وتوجه الاقتصاد نحو التحرير والانفتاح الاقتصادي، وفي هذه المرحلة زادت

¹⁰ محمد بلقاسم حسن مبلول، سياسة تخطيط التنمية وأعداد تنظيم مسارها في الجزائر- بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 327.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

تبعية تمويل الاقتصاد واعتماده على عنصر وحيد وهو النفط الذي شكل 95% من الإيرادات العامة، ضف إلى ذلك زيادة النمو الديموغرافي وعجز الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات الداخلية مما فاقم التبعية الاقتصادية للخارج وهذا بحد ذاته عامل ضعف هيكلية للاقتصاد الوطني.

لقد تميز الإنفاق الحكومي الاستثماري في هذه المرحلة بإطلاق مخططين خماسيين الأول والثاني واللذان سجلت فيهما انخفاض حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة للقطاع الصناعي على حساب الاستثمارات الموجهة نحو البنية التحتية، كما تميزت هذه الفترة بعد اختلالات في البنية الاقتصادية والتجارية التي وقفت عائقا أما تحقيق أهداف البرنامجين وأما تحديات التنمية، كالتقلبات المستمرة في أسعار المنتجات الاستهلاكية نتيجة اللاتوازن بين العرض والطلب التي ساهمت الحكومة بسياساتها الاستيرادية بطريقة غير مباشرة حيث قامت بتشجيع الاستيراد وتكثيفه في برنامج ضخمة لمحاربة الندرة، والذي تخلله كثير من الأخطاء بحيث لم يقتصر الاستيراد على المنتجات الضرورية فقط بل شمل الكمالية منها وبمبالغ طائلة، مدفوعة بمبررات القضاء على الحرمان الاجتماعي وفكرة حصر الرفاهية في الاستهلاك النهائي، وكلفت هذه البرامج أموالا ضخمة صرفت على حساب دعم واستغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية، كما اتسمت هذه المرحلة بغياب سياسة عامة واضحة خاصة في إطار التكامل بين القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الاختلال الديموغرافي بعد النزوح الواسع للسكان من الأرياف إلى المدن اختلال التوازن في الطبقة العاملة بين الزراعة والصناعة دون اعتبار لخصوصيات ومقومات القطاعات الارتكازية للاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

لقد عرفت هذه الفترة الحالات الأصعب في بداية التحول الاقتصادي الوطني والتي كان لها الأثر السلبي على مدى عقود لاحقة، حيث أثر انخفاض سعر برميل البترول في أدنى مستوى له بـ14.80 دولار للبرميل¹¹ على التمويل الحكومي وعلى كل التوازنات الاقتصادية المعتمدة أساسا على هذا المورد حيث لارتفعت المديونية الخارجية بـ40% من الناتج الداخلي الخام العام 1988 ووصلت خدمة الدين نفسه إلى عتبة 55% من عائدات المالية المتأتية أساسا من صادرات المحروقات بنسبة 87%، حيث أثرت هذه التراكمات في الأزمة على الاستثمارات الحكومية¹²، وبذلك تعد هذه الفترة من المراحل التي أثرت على الإنفاق الحكومي الاستثماري وفعاليته، حيث أوقفت كثير من البرامج والمشاريع القاعدية اللازمة ناهيك عن استنزاف الخزينة العمومية وتغلب النفقات الاستثنائية الناجمة عن تراكم الأزمة مؤجلة الأهداف الحقيقية النفقات الاستثمارية الإستراتيجية لبناء قادة اقتصادية حقيقية للنهوض.

¹¹ بنك الجزائر، المؤشرات الاقتصادية 1985-1995، ص3

¹² محمد بلقاسم حسن بملول، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص210.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الجدول رقم(06-04): الاستثمارات الحكومية في إطار المخططين الأول والثاني للفترة 1980-1989(الوحدة

مليار دج)

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989		المخطط الخماسي الأول 1980-1984		
الاستثمارات الفعلية	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية	الترخيص المالي	القطاعات
42.301	79	47.10	59.40	الزراعة والري
85.512	174.20	155.46	213.21	الصناعة
15.255	19	20	25	البناء والأشغال العمومية
334.462	40.65	34.40	46.20	القطاع شبه المنتج
202.970	237.15	143.64	216.69	الاستثمارات الأساسية و القاعدية
370.50	550.00	400.60	550.50	مجموع الاستثمارات

المراجع: بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص72.

رابعا: الإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة (1990-1999):

تعتبر هذه الفترة من الفترات الصعبة في تاريخ الجزائر الحديثة لما تراكمت عليها المشاكل بأبعادها الثلاثة السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، ولتداخل هذه السياسات مع بعضها البعض وتأثرها، تشاركها في مقومات حل مركزية هي موارد التمويل وقوة الاقتصاد في توفير هذه الموارد هذا الأخير الذي عرف فترة ركود كبيرة بالإضافة على تفاقم الأوضاع الاجتماعية وتدهورها، حيث أثرت بشكل كبير دخول الاقتصاد الوطني في اتفاقيات مع البنك الدولي وصندوق النقد الولي والتي أطلقت على إثرها "برنامج التثبيت" في ماي 1989 حيث حصل الجزائر على قرض بقيمة 560 مليون دولار، ثم عززت باتفاق افريل 1991 والذي حصلت على إثره الجزائر على قرض ثاني بقيمة 400 مليون دولار أمريكي مقابل مجموعة من الشروط أهمها تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار إلى حدود 22%، تحرير التجارة الخارجية والأسعار بالإضافة إلى تطبيق الخوصصة وإعطاء تسهيلات أكثر للاستثمار الأجنبي، ثم تلاها فيما بعد برنامج آخر هو "برنامج التصحيح الهيكلي" للفترة ما بين 1995-1998 والذي كانت تدور أهدافه في تطبيق مجموعة من الإصلاحات تتمحور أسسا حول عملية تسيير وتوجيه الشركات والمؤسسات العامة للدولة حيث اقر توجيه الشركات وتسييرها من طرف المجلس الوطني لمساهمة الدولة، كما قسما هذه الشركات أو المجمعات (الهولدينغ) على شكل رؤوس أموال حسب شركاتها الفرعية المتوزعة عبر الولايات ومناطق الصناعة، وهو برنامج جاء لتسيير القطاع الاقتصادي للدولة بعد عمليات الخوصصة وانتهاج نظام السوق ومحاوله مواكبة نمط التسيير الحديث لتفعيل عمل وإنتاجية هذه المؤسسات، إلا أن فكر وذهنية النمط القديم بالإضافة إلى البيروقراطية المتفشية أثرت سلبا على نجاح هذه البرامج بالإضافة إلى محدودية بحيث لم تسعى إلى إنشاء استثمارات جديدة .

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

لقد تميزت هذه الفترة بدخول الاقتصاد الوطني في سياسة الانفتاح واقتصاد السوق، مما أحدث اختلالاً في التوازنات الاقتصادية وارتباك في السلطات الاقتصادية مما فاقم المشاكل خاصة بتفاقم المديونية الخارجية وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي التي أعادت الاقتصاد الوطني إلى نقطة البداية، خاصة بعد إطلاق برامج الخصخصة، وبداية من عام 1990 استحدثت إجراءات ساهمة في التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية حيث أصبحت في نفس نطاق عمل المؤسسات الخاصة والمؤسسات الأجنبية فأصبحت التحفيزات الجبائية تمنح دون تمييز على أساس النشاطات ومناطق تركزها، ومع ذلك لم تتخلى الدولة عن أداء دورها في القيام بوظائفها وهذا ما يعكسه حجم الإنفاق العام الذي ارتفع بمعدل 65% بين العام 1990 والعام 1991 ثم إلى معدل زيادة بـ 27.6% العام 1995¹³، إلى هذه النفقات لم تكن بالحجم والوتيرة في السابقة قبل عشر سنوات، حيث تأثر الاستثمارات الحكومية تأثراً كبيراً وانخفضت معدلاتها خاصة في بداية التسعينات ثم بدأت تتطور تدريجياً بعد تحسن سعر البترول الذي يمثل المورد الأساسي لتمويل الاقتصاد الوطني والاستثمارات الحكومية وهذا ما يمكن بيانه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (07-04): تطور وتوزيع الاستثمار الحكومي حسب الطاعات للفترة 1990-1999 (الوحدة مليون

دج)

القطاعات السنوات	الصناعة	الخدمات المنتجة	المنشآت الاقتصادية	التربية والتكوين	المنشآت الاجتماعية والثقافية	السكن	الاستثمارات المتنوعة	مخططات البلدية للتنمية	الفلاحة والري
1190	3151	130	10341	5432	1536	158	7631	6681	6126
1991	3970	110	13230	6690	1820	180	8160	9170	8190
1992	5027	217	15746	10276	3206	136	12145	13347	10045
1993	5480	233	23187	14741	4270	4141	18916	19196	14231
1994	5143	839	24858	17329	6826	6848	27669	18475	15830
1995	6250	1905	28104	19366	7607	4743	33891	19333	19715
1996	5796	1775	34477	24377	8170	8843	43397	20772	24315
1997	6810	1517	41201	28811	7298	9848	48823	20388	28998
1998	8620	3272	46557	33527	8857	52692	18112	20789	37173
1999	8553	3702	52973	35177	9187	60709	17994	23056	38211

المراجع: بن قوية المختار، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي الاستثماري في إطار برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر:

بلغ الاقتصاد الوطني مرحلة تحول كبيرة إثر الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في فترة التسعينيات والتي كانت مصاحبة لآثار الأزمة الأمنية وهشاشة الوضع الاجتماعي التي كان فيها يعيش السكان أزمة حقيقية في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات العامة كتنقص الهياكل القاعدية الأساسية

¹³ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 237.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

والمنشآت الضرورية في الحياة اليومية، حيث أصبح من الضروري تدارك العجز الاقتصادي في مجابهة آثار ونتائج هذه المشاكل والأزمات بتطوير القدرات الاقتصادية الوطنية، كما انه كانت هناك ملائمة ظرفية لإقامة برامج اقتصادية كبرى قادرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد ارتفاع ميزانية الدولة نتيجة تحسن مداخيل النفط الذي عادت أسعاره للانتعاش في الأسواق العامة باعتباره ممول الميزانية الرئيسي بالإضافة إلى ظهور مؤشرات اقتصادية ومالية أخرى كإخفاض الدين الخارجي إلى 19.8% من حجم الناتج المحلي الخام العام 2000 بعد ان وصلت عام 1998 إلى 47.5%، كما شهدت العملة الوطنية استقرارا نسبيا بعد تسجيل تحسن واستقرار في التوازنات الخارجية كالفائض الملحوظ في ميزان التجاري عام 2000 بالإضافة إلى تخلص الجزائر من تبعات الشروط المحففة المفروضة من المؤسستين الماليتين الدوليتين والتي أرهقت الاقتصاد الوطني وعقد مساره الإنمائي والتنموي.

لقد خطت السلطات الجزائرية خطوات هامة من اجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني وإنعاشه بإقرار برامج إنعاش ودعم النمو ابتداء من سنة 2000، على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) مروراً إلى البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (2010-2014) وصولاً إلى البرنامج الخماسي الجديد للنمو (2014-2019).

أولاً: الاستثمار الحكومي في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي من أهم السياسات المالية باستخدام موارد الميزانية ونفقاتها حيث من خلالها يتم تعزيز الطلب والعرض الكليين ومن خلالها يتم تحريك الركود الحاصل، خاصة وأن الجزائر عاشت فترة ركود خانقة بداية من نهاية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينيات.

ويعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عن مخصصات مالية سنوية موزعة على فترة البرنامج حسب رخص البرنامج المعد والمقبولة سنويا والمرخص بها في الميزانية، ويستهدف هذا البرنامج الإنفاق الرأسمالي بمبلغ إجمالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي وهو برنامج ضخم قياسا باحتياطي العملة الأجنبية المسجل قبل إقراره بعام والمقدر بـ 11.9 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 58.82%¹⁴، أنفقت أغلب هذه المبالغ على الهياكل القاعدية الأساسية ومشاريع التنمية المحلية وكذا دعم الإصلاحات وغيرها من الهياكل الكبرى الضرورية لدعم النشاط الاقتصادي ومال تعلق بالتنمية البشرية وتحسين بيئة الأعمال والتنمية البشرية كالإنفاق على الهياكل التربوية والعلمية والشبانية.

¹⁴ عقون شراف، بوقجان وسام، بوفغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2009)، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، افريل 2018، ص 200.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (08-04): مضمون وتوزيع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (الوحدة، مليار دج)

مجموع رخص البرامج %	رخص البرامج				مضمون البرنامج (المبالغ المرصودة)	القطاعات
	2004	2003	2002	2001		
40.1	2	37.6	77.8	93	210.5	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.9	6.5	53.1	72.8	71.8	204.2	تنمية محلية وبشرية
12.4	12	22.5	20.3	10.6	65.3	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	-	-	15	30	45	دعم الإصلاحات
100					525	المجموع

المرجع: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية (بتصرف)، الدورة العامة العشرون، السادس الثاني، 2001، ص 139.

1. أهداف ومحاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

سطر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كبرنامج استثمار حكومي قصد دعم الإنعاش الاقتصادي بتحفيز فعالية الاقتصاد الوطني وإنعاش مسار التنمية على المدى الطويل والمساهمة في تحريك الجهاز الإنتاجي كما رافقت هذا البرنامج عدة إصلاحات مست مختلف المؤسسات الحكومية ويمكن بيان أهم المحاور التي ارتكز عليها البرنامج فيما يلي¹⁵:

✓ إعادة تنشيط وتحريك الجهاز الإنتاجي؛

✓ تطهير بيئة المؤسسات والعمل على وإعادة تفعيل و تحفيز نشاطها؛

✓ استهداف تحسين القدرة الشرائية بواسطة سياسة إنفاقية حكومية فعالة.

كما تهدف مختلف العمليات المحدثة في إطار البرنامج إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة وتحسين قدرات التنمية الاجتماعية من جهة ثانية، حيث تقوم على معايير انتقاء محددة وهي كالتالي:

✓ إعادة تأهيل وصيانة المنشآت والهياكل القاعدية والأساسية؛

✓ إتمام وإنهاء العمليات التي هي في طور الانجاز؛

✓ توفير وسائل وقدرات الإنجاز ومتابعة مستوى نضج المشاريع؛

✓ التركيز ومتابعة العمليات الجديدة المطابقة لأهداف البرنامج والقابلة للتسييد الفوري.

وقد تم إحصاء 9904 مشروع مسجل في الفترة ما بين 2001-2002 حيث كانت الحصة الأكبر للمشاريع الغير المركزية التي حققت نجاحا في استكمالها بالمقارنة مع المشاريع المركزية سجلت منها 4997 مشروع منجز و 3827 مشروع قيد الانجاز و 1080 مشروع في طور الانطلاق¹⁶، هذا بالنظر على عدد المشاريع المبرجة في هذا البرنامج والموزعة بحسبي الجدول التالي:

¹⁵ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية ، الدورة العامة التاسعة، 2000، ص 260.

¹⁶ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، السادس الثاني، 2002، ص 23.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الجدول رقم(09-04): عدد المشاريع المبرمجة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

عدد المشاريع	القطاعات	عدد المشاريع	القطاعات
2448	السكن والعمران	4386	الموارد المائية
1596	الفلاحة	1868	الاشغال العمومية
1046	التعليم	1134	البنى التحتية للشباب
545	الصحة	564	الاتصالات
223	الحماية الاجتماعية	330	الصيد البحري
162	البنى التحتية الثقافية	167	الطاقة
149	التعليم العالي والبحث العلمي	982	البنى التحتية الادارية
99	البيئة	174	التكوين المهني
33	التعليم عن بعد	59	الصناعة
16063	مجموع المشاريع	9	النقل

Source : bilan du proqramme de soutien de la relance ecomcmique (septembre 2001decembr2003) , p 3.

لقد وضعت قواعد وحددت معايير انتقاء هذه المشاريع والأنشطة حيث دفع بالحكومة إلى إنشاء هيئة لمتابعة إنجاز هذه المشاريع وتوفير الظروف الملائمة لتجسيدها، حيث تم تنصيب مندوب خاص مكلف بالإنعاش الاقتصادي مهمته الأساسية جمع المعلومات المتعلقة بهذه المشاريع الوارد من الولايات والوزارات المعنية، وامتد تنظيم هذا العمل الإحصائي والرقابي إلى الدوائر الوزارية والولايات حيث نصبت لجان قطاعية ولائية مكونة من مدراء الجهاز التنفيذي للولاية تجتمع أسبوعيا لمتابعة تنفيذ مشاريع البرنامج ووضعية تقدير أشغالها أما على مستوى كل وزارة فأسندت لها متابعة دورية مع إجراء زيارات تفقدية للمعاينة والتفقد.

لقد صاحب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مجموعة من الإصلاحات والتدابير الجبائية والمالية التي من شأنها تسهيل العمليات المرافقة لتمويل البرنامج وكذلك تدعيم أهدافه المتوقعة حيث يمكن إبرازها بإيجاز من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(10-04): أهم النفقات على الإصلاحات والتدابير المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة مليار دج)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	0	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	0	0	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

المرجع: عياش بوحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص51.

لقد صاحب تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 وفرة في الموارد المالية وامتلاء الخزينة نتيجة تحسن أسعار البترول هذا ما أدى إلى تحقيق نتائج طيبة على مختلف نشاطات والقطاعات الاقتصادية، فخلال السنوات ما بين 2001-2004 تعزز النمو الاقتصادي وتسارعت وتيرة حيث وصل إلى 6.8% سنة 2003 كما تحسن أداء مختلف القطاعات الاقتصادية على غرار الفلاحة البناء والأشغال العمومية قطاع المحروقات، أما باقي القطاعات كالقطاع الصناعي فلم ترقى إلى المستوى المطلوب.

أما بالنسبة للاستثمار فقد بلغ من 3700 إلى 5000 مليار دج إلى غاية نهاية 2003 ما يعادل 12.5 مليار دولار أمريكي¹⁷، وكان القطاع العام هو المهيمن بنسبة 60% من إجمالي الاستثمارات، ومع ذلك لم يجد من نمو النشاط الاستثماري بخاصة الخارجي، ففي هذه الفترة توسعت المساعدات الممنوحة للمستثمرين الفلاحين في إطار مختلف الصيغ المبتكرة لدعم الاستثمار والتشغيل ومرافقتها بالتحفيزات الجبائية والتسهيلات المالية والتي وصلت في حدود 80 مليار دج سنويا،

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بإنشاء 728666 منصب شغل منها 63% مناصب دائمة حيث استحوذت قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والسكن لوحدها على 457431 منصب شغل مما يوحي بالتركيز على القطاعات ذات المنشآت القاعدية والأساسية في الاقتصاد، كما ساهمت ديناميكية البرنامج في تخفيض جال وتكاليف الانجاز بإشراك ما يقارب 22400 مؤسسة في جهود الاستثمار معظمها من القطاع الخاص.

ثانيا: الاستثمار الحكومي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية المعتمدة على دعم الطلب الكلي والتي اعتمدها الحكومة في مطلع الألفية الثانية، وبهذا يعتبر هذا البرنامج مواصلة لتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اعتمادها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، خاصة بعد مواصلة أسعار البترول في التحسن، وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات التي مكن الحكومة من احتياطات معتبرة استثمرت لاحقا في برامج اقتصادية على غرار البرنامج التكميلي لدعم النمو.

1. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لقد كان وراء من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مجموعة من الأهداف المنطوية في إطار السياسة العامة للحكومة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وإنعاشه إلى مستوى يؤهله لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية ومن هذه الأهداف ما يلي¹⁸:

¹⁷ عبد اللطيف بن اشنهو، عصنة الجزائر(حصيلة وآفاق)، alpha design، الجزائر، 2004، ص83.

¹⁸ Banque D'Algérie, **Rapport Annuel**, 2005, p 4.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

✓ تحديد وتوسيع الخدمات العامة عن طريق تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت نوع من التدهور في فترة التسعينات حيث أثرت الأزمة السياسية والاقتصادية سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، حيث أصبح تحديثها ضرورة ملحة قصد تحسين المستوى المعيشي من جهة ومن جهة أخرى تكملة لنشاط القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني؛

✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين العوامل المؤثرة على نمط معيشتهم كالجانب الصحي والتعليمي تعزيز الأمن والطمأنينة؛

✓ الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والبنية التحتية التي تعتبر من أهم العوامل المساهمة في تطور النشاط الاقتصادي، فالاهتمام بالموارد البشري بتطوير قدراته المعرفية بتطوير مستواه التعليمي والمعرفي للأفراد واستعانتة بالتكنولوجيا من شأنه رفع القدرة و الكفاءة الإنتاجية كما أن للبنية التحتية دورا فاعل هي الأخرى في تطوير النشاط الإنتاجي ودعم القطاعات الإنتاجية حيث تدخل ضمن الكفاءة الحدية للمختلف المشاريع الأخرى وتساهم في نشاطها وجذب المستثمرين إليها؛

✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي هذا الهدف الرئيسي الذي يعد رهان البرنامج ومحتوى المشاريع المعد إنجازها في إطاره.

2. مضمون ومحتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا ضخما من خلال ما رصد له من أموال حيث لم تشهد الجزائر برنامجا بهذا الحجم من قبل حيث رصد له مبلغ أولي بـ 4203 مليار دج ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي تضاف إليها ما تبقى من مبالغ المرصودة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وباقي الصناديق الخاصة بقيمة 1071 مليار دج و 1191 مليار دج على التوالي ضف إلى ذلك مبالغ التحويلات الخاص بالخرينة والمقدرة بـ 1140 مليار دج ، ثم أضيف مبلغين آخرين بعد إقرار برنامجين لتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب تقدر قيمتهما على التوالي بـ 432 مليار دج و 668 مليار دج. الجدول رقم(11-04): الاعتمادات الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) (الوحدة مليار دج)

البرنامج / السنوات	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاولي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المرجع: كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص203.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

أما عن محتوى البرنامج الأولي والمحاور الموجه إليها والمبالغ والاعتمادات المرصودة له في عمليات الإنفاق والاستثمار فهي كالتالي:

الجدول رقم(12-04): محتوى ومحاور البرنامج التكميلي لدعم النمو والاعتمادات المخصصة لها:

القطاعات	المبلغ مليار دج	%
المحور الأول: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	1908.5	45.5
السكنات	555	
التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني	3995	
برامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	1925	
باقي القطاعات	3115	
المحور الثاني: برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
قطاع الأشغال العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
المحور الثالث: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	72	
المحور الرابع: برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد وتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
المحور الخامس: برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	1.2
الاعلام والاتصال	50	
المجموع	4202.7	100

المراجع: نبيل بوفليح دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013، ص47.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه يتضح جليا تركيز السلطات الحكومية في هذه البرنامج على تدعي تحسين الظروف المعيشية للسكان حي بلغ معدل الاعتمادات المخصصة لها 45% من التكلفة الإجمالية للبرنامج، هذا ما

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

يعكس الاهتمام الكبير من طرف الحكومة في هذه الفترة التي أولت الاهتمام الكبير بالشؤون التنموية الاجتماعية خاصة المرتبطة بالحيات اليومية للسكان كشق الطرق وبناء الجسور وتوصيل شبكات المياه الصالح للشرب وتوسيع قنوات الصرف الصحي وغيرها من المشاريع الحضرية والشبه الحضرية التي برمجت أساسا في إطار المخططات البلدية و مختلف الصيغ وإعانات دعم التنمية المحلية، كما واصلت الحكومة في هذا البرنامج أيضا دعمها لقطاع السكن الذي اخذ حصة الأسد من المحور المخصص للتنمية المحلية والبشرية وتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 222 مليار دج ثم يأتي بعده قطاع التربية الوطنية في المرتبة الثانية من الأهمية بمبلغ 100 مليار دج حيث تم مواصلة بناء ودعم المرافق المدرسية وتحسين ظروف التمدرس بتعميم المطاعم المدرسية وتأهيل المرافق الرياضية والترفيهية المدرسية.

لقد احتلت المشاريع المتعلقة بالمشاريع الأساسية كالهياكل القاعدية الكبرى البنى التحتية الأساسية المرتبة الثانية من حيث الأهمية في هذا البرنامج حيث بلغت نسبتها 40,50% حيث المشاريع المتعلقة أساسا بالتعويض النقص والاحتياجات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني كبناء السدود وإقامة التحويلات الكبرى لسد العجز في توصيل الماء الصالح للشرب ومياه السقي بالإضافة إلى مشاريع تهيئة الإقليم ودعم منشآت القاعدية للنقل كبناء المطارات وتشبيد الموانئ مد الجسور والطرق الطويلة على غرار الطريق السريعة والطرق السيارة.

لقد تضمن تنفيذ هذا البرنامج إطلاق برنامجين تكمليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا ابتداء من عام 2006، مراعاة لخصوصية مناطق الهضاب والجنوب حيث كان يهدف هاذين البرنامجين التكمليين إلى توسيع توزيع الاستثمارات العمومية خاصة بهذه المناطق الجغرافية والمساهمة في استقطاب الاستثمارات، ناهيك عن خلق ظروف ملائمة لاستقرار السكان وتحسين الحياة الاجتماعية بما يكفل بقائهم دون النزوح إلى مناطق الشمال.

ثالثا: الاستثمار الحكومي في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014):

لقد استمرت الدولة الجزائرية منذ إطلاقها أول برنامج اقتصادي في بداية الألفية الثانية إلى متابعة برامج الإنعاش ودعم نمو الاقتصاد الوطني حيث خصصت مبلغ مالي قدر بـ 286 مليار دولار أمريكي لإطلاق برنامج خماسي جديد هو البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، حيث يعزز هذا البرنامج حرص الدولة على مواصلة الدينامكية الاقتصادية المتبعة خلال العشر السنوات الفارطة.

1. أهداف ومضمون البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014):

لقد تمحورت أهداف البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي إلى شقين أساسيين، الأول متعلق باستكمال إنجاز المشاريع الكبرى والتي قيد الإنجاز على غرار مشاريع السكة الحديدية وشق الطرق خاصة الطرق السريعة والسيارة بالإضافة إلى المشاريع الإستراتيجية للمياه والري حيث قدرة القيمة الإجمالية المخصصة لهذا الشق 130 مليار دولار أمريكي ما يعادل بالدينار الجزائري قيمة 9 700 مليار، أما الشق الثاني فهو مرتبط بإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

مخصص بقيمة 156 مليار دولار أي ما يعادل 11 534 مليار دينار جزائري¹⁹، كما كان البرنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادي واجتماعية أهمها:

- ✓ مواصلة دعم الفلاحة من خلال التجديد الفلاحي وتنمية الريف وتحسين القدرات الوطنية في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ مواصلة دعم السكن بإتمام انجاز مليوني وحدة سكنية؛
- ✓ تحسين بيئة الاستثمار ومحيطه واثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- ✓ تطوير القدرات السياحية وتشجيع الصناعات والحرف التقليدية؛
- ✓ مواصلة مسار تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- ✓ العمل على إحداث تنمية صناعية وتنمية الاقتصاد ككل ودعم التشغيل.

أما عن مضمون البرنامج فقد تضمن على ستة محاور وقطاعات أساسية وفق ما يوضحه الجداول الموالي

الجدول رقم (13-04): مضمون البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014)

النسبة (%)	قيمة الاعتمادات (مليار دج)	القطاعات
49.5	10 122	التنمية البشرية
31.5	6 448	تطوير البنية التحتية
8.1	1 666	تحسين الخدمة العمومية
7.6	1 566	التنمية الاقتصادية
1.7	360	الحد من البطالة
1.6	250	البحث العلمي
% 100	20 412	المجموع

المصدر: بيان مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010 .

يمكن تلخيص ما جاء في البرنامج الخماسي للتنمية إلى ثلاثة محاور كبرى بحسب ما ورد في بيان مجلس الوزراء

الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 وهي:

1.1. التنمية البشرية:

يعتبر هذا المحور ركيزة أساسية في هذا البرنامج لما يحققه من تنمية العنصر البشري الفاعل الفعال في النمو والتطور، حيث خصصت مبالغ ضخمة لنجاز هياكل ومرافق جديدة وتعزيز القديمة وتجديد استخداماتها والمتعلقة بالتربية والتكوين التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والسكن بالإضافة إلى الموارد الحيوية كالمياه الصالحة للشرب ومختلف مواد الطاقة كالكهرباء التي يحتاجها المجتمع لترقية معيشته، مرور بمتلف المرافق الرياضية والثقافية الضرورية، حيث تقدر مخصصات هذا المحور لوحده أكثر من 10 000 مليار دج هذا ما يعادل نسبة 45% من إجمالي المخصصات الكلية للبرنامج.

¹⁹ بيان إجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

2.1. تطوير الهياكل القاعدية:

لقد احتل هذا المحور أهمية بالغة على مدار البرامج السابقة إلا انه لم يرقى إلى مستوى تطلعات المنشودة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها شساعة الرقعة الجغرافية للبلاد مصاحبة بتوقف انجاز هذه الهياكل لفترة طويلة من الزمن بداية من الثمانيات حيث شحت الخزينة العمومية، بالإضافة إلى ضعف وتيرة الانجاز حتى إن عديد الهياكل والمشاريع لا تزال قيد الانجاز منذ برمجتها على الأقل في البرنامجين الخماسيين السابقين، فكلها عوامل حتمت على السلطات العليا إلى زيادة الاهتمام بها خاصة وان التطلعات المستقبلية ترمي إلى بناء اقتصاد قوي حيث لا يمكن تحقيق هذا المسعى دون هياكل قاعدية ومشاءات قوية وكافية، وتحتل الأشغال العمومية النقل وتهيئة الإقليم والبيئة مضمون هذا المحور حيث قدرة نسبة مخصصاتها من إجمالي البرنامج ما نسبته 38% أي ما يعادل 6 447 مليار دج.

3.1. دعم التنمية الاقتصادية:

لقدت استهدف البرامج مختلف القطاعات الارتكازية للاقتصاد الوطني على غرار الفلاحة الصناعة واقتصاد المعرفة، حيث هدف البرنامج إلى استكمال المشاريع الفلاحية التي شرع في دعمها خلال السنوات السابقة، أما بالنسبة للتنمية الصناعية فقد كان الدعم يركز على الموارد الحيوية لتشجيع وإقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية كإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتر وكيمياوية، كما اهتم البرنامج أيضا بتحديث المؤسسات العمومية، كما خصصت معتبرة لإنشاء مناطق صناعية ومواصلة الدعم العمومي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسهيل وتيسير القروض البنكية، أما عن تطوير اقتصاد المعرفة الذي يستهدف مباشرة دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي، كما خصص في البرنامج 350 مليار دج لاستحداث 3 ملايين منصب شغل خلال الخمس السنوات القادمة، وقدر المبلغ الإجمالي المخصص لهذا المحور بـ 3 750 مليار دج أي ما يقارب 17% من إجمالي البرنامج.

رابعا: الاستثمار الحكومي في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

أطلق البرنامج توطيد النمو الاقتصادي من أجل تحقيق نمو قوي ومتواصل، حيث تثمن العبر المستخلصة من البرامج والمخططات السابقة التي يعتبر هذا البرنامج مكمل لمسيرة النمو والتنمية المنتهجة خلال الخمسة عشرة سنة السابقة، وكان الهدف المتوخى منه هو تحقيق نسبة سنوية من النمو الاقتصادي تصل إلى 7% قصد مواصلة تقليص نسبة البطالة ورفع مستوى معيشة المواطنين، ولقد استكمال هذا البرنامج على محاور كبرى أساسية وهي²⁰:

✓ ديمومة المكاسب التي حققتها المخططات والبرامج السابقة من خلال ضمان التحكم في صيانة المنشآت التي تم استلامها؛

²⁰ مضمون برنامج رئيس الجمهورية الفترة 2014-2019، مارس 2014.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

- ✓ تحقيق قفزة نوعية في تهيئة الإقليم كإنجاز الطريق السيار للهضاب العليا وخطوط للسكك الحديدية في الجنوب وتحويلات المياه من أجل توزيع أفضل لهذا المورد بين المناطق وتطوير النقل الجوي وغيرها من المشاريع الإستراتيجية الكبرى الرامية لترسيخ قاعدة متينة لانطلاقة اقتصادية حقيقية وفعالة؛
- ✓ حل مسألة السكن بصفة نهائية؛
- ✓ تسريع وتيرة الاستثمارات في الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية بما في ذلك تطوير عمليات شراكة عمومية خاصة على الصعيد الوطني ومع الخارج؛
- ✓ تمكين الرصيد البشري بشكل أمثل ضمن أفق التطور العلمي والتقني وولوج مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي .
- كما هدف هذا البرنامج إلى مجموعة من الأهداف الأخرى التي تدخل ضمن هذه المحاور الكبرى نذكر منها²¹:
- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في مختلف القطاعات كالسكن، التربية والتكوين، الصحة العمومية، وتزويد المساكن مختلف شبكات الماء والكهرباء والغاز وغيرها من الضروريات الحيوية، مع مراعاة ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ الاهتمام الكبير بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام المتواصل بالتنمية الفلاحية والريفية وتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي وتنوع مصادره؛
- ✓ استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتحفيز الاستثمار المنتج الذي يخلق الثروة ومناصب الشغل؛
- ✓ العناية الخاصة والكبيرة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع ترقية تكوين الإطارات واليد العاملة الكفئة والمؤهلة.

أما عن مضمون ما جاء في هذا المخطط الخماسي الذي رصد له ما يقارب 22 100 مليار دج من برامج ومشاريع تم تخصيص مجملها في المشاريع قيد الإنجاز بمبلغ 15 100 مليار دج يصب مجملها في دعم مشاريع السكن، كما خصص مبلغ مالي بقيمة 2 500 مليار دج لإعادة تقييم البرنامج على مدار السنوات الخمسة القادمة بمعدل سنوي يقدر بـ 500 مليار دج بالإضافة إلى مبلغ آخر مخصص في إطار مشاريع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في الحسابات المهمات الخاصة التي تدخل ضمن المستجدات الطارئة على البلاد والتي لم تدخل ضمن حسابات المخططات والبرامج المحددة مسبقا والتي قدر قيمته بـ 2 500 مليار دج بمعدل سنوي أيضا بقيمة 500 مليار دج، لقد واجه هذا برنامج توطيد النمو تعثر كبير بحلول عام 2015 على الانخفاض المستمر لأسعار البترول، حيث عمدت الحكومة الجزائرية على اثر ذلك إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية الهدف منها ترشيد الإنفاق العام بما فيه الاستثماري منه وبالتالي اللجوء الحتمي الى تقليص مخصصات برنامج الاستثماري العمومي والتي من ضمنها مخصصات هذا البرنامج حيث تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، وتم فعلا إقفال حساب هذا البرنامج

²¹ مخطط عمل الحكومة، بوابة الوزير الأول، ماي 2014. <http://www.cg.gov.dz>

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الذي كان مسجل ضمن مدونة الحسابات الخاصة للحزينة العمومية تحت رقم 143-302 وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وتم تعويضه بحساب آخر تحت اسم "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز" تحت رقم 145-2302²² والذي رصد له مبلغ 300 مليا دينار جزائري، واستمر الاستثمارات الحكومية في التراجع إلى غاية عام 2019 نتيجة تراجع الجباية البترولية التي انخفضت إيراداتها إلى 2 669 مليار دج بعد أن سجلت ما قيمته 4 054 مليار دج في عام 2012²³.

المطلب الثالث: انعكاسات برامج ومخططات الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو في الجزائر.

أولا: تقييم مرحلة التخطيط للفترة 1967-1989:

لقد شهدت هذه الفترة عدة اختلالات حيث أن النمو السريع لحجم الاستثمارات من سنة لأخرى ووجود فوارق كبيرة جدا في حجم التخصيصات السنوية حيث من الصعب التحكم ومتابعة تنفيذ المشاريع بالدقة والتنظيم اللازمين، فنلاحظ مثلا قفز المبلغ المخصص في المخطط الثلاثي خلال السنة من 3.2 مليار دج إلى 9.2 مليار دج في المخطط الرباعي الأول ومن 30.2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني ليصل إلى 52 مليار دج خلال نهاية المخطط²⁴، كذا بالنسبة للمخططات الأخرى، مع العلم الجزائر حديثة الاستقلال وقد ورثة هيكل تسيير وإداري هش خاصة بعد إفراغ محتوى الإدارة وهروب الإطارات الاستعمارية وجلائها مع الاستعمار، وإطلاق مخططات بمبالغ ضخمة هي تطلعات كبيرة فاقت القدرات الوطنية من مختلف الإمكانيات المهيأة لإدارتها ومتابعة إنجازها، خاصة في ظل النمو السريع للإنفاق الاستثماري و الذي يقتضي رقابة ويقضه وصرامة على مستوى الانجاز.

لقد واجهت المخططات الاقتصادية جو تضخمي عالي لا يمكن مقاومته حيث أن الكلفة المبدئية للمخطط ليست هي الكلفة النهائية والحقيقية ومع استمرار البرنامج التخطيطي على مدار السنوات هذا شكل فجوة تضخمية للمشاريع المخططات مما أضعفت من فاعليتها ونجاعتها الاقتصادية، فمثلا نلاحظ أن الكلفة الأولية مجموع برامج الاستثمار إلى نهاية 1978 كانت تقدر بـ 200.9 مليار دج بينما ارتفعت الكلفة الحقيقية إلى 381.1 مليار دج بزيادة تقدر بـ 31%، كما أن التكاليف المقررة في نهاية الفترة ارتفعت بـ 83.80% بالنسبة للمشاريع المقررة وهذا ما يبين اختلالات في نظام الاستثمارات.

شهدت هذه المرحلة من التخطيط الحكومي للاستثمار بضعف نظام التخطيط رغم التقدم الذي تحقق نسبيا، حيث لم نستطع التحكم في تنمية اقتصادية سريعة أو بنمو اقتصادي يرقى إلى الأهداف والتطلعات المسطرة.

لقد ارتبط واقع الاستثمار في الجزائر ارتباطا وثيقا لعقود من الزمن بالاستثمار الحكومي حيث سيطر القطاع الحكومي على معظم الاستثمار الكلي منذ بداية الاستقلال إلى غاية الإصلاحات الاقتصادية الكبرى في بداية الثمانينات التي كان الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية مؤسساته ليكون لها دور أكثر فعالية في

²² مرسوم تنفيذي رقم 17-11 مؤرخ في 15 يناير 2017، الجريدة الرسمية، العدد 3 بتاريخ 18 يناير 2017، ص 4.

²³ مخطط عمل الحكومة الجزائرية، بوابة الوزير الأول، 16 فيفري 2020.

²⁴ عبد اللطيف بن اشهنو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 85.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

إحداث التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو وعرفت الفترة 89/80 بمرحلة التنمية اللامركزية من خلال مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول 1984/1980 والمخطط الخماسي الثاني 1989/1985 وتعد هذه الفترة بالفترة المصيرية للاقتصاد الوطني وتعتبر مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية للجزائر الاستراتيجية ، ثم لم يلبث هذا المسار الإصلاحى حتى واجه أزمة اقتصادية أربكت برامجها مما ساهم في إضعاف المؤسسات العامة، وفتح باب المديونية الخارجية نتيجة الصعوبات المالية الناتج عن انخفاض معدل الدخل الوطني بسبب انهيار أسعار البترول المصدر الأساسي له، فكان التفكير في إفساح المجال للقطاع الخاص بشكل أوسع خيارا وطنيا لا بد منه من أجل النهوض بالاقتصاد في ظل انهيار المؤسسات المملوكة للقطاع العام وعجزها عن حمل عبئ النمو والتنمية.

ثانيا: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الاستثماري في فترة الإصلاح الهيكلي 1990-2000:

يمكن دراسة تطور النمو الاقتصادي موازاة بتطور الإنفاق الحكومي الاستثماري وتحليل مدى ترابط هذين العاملين في إطار التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني للفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2000 حيث تعرف هذه المرحلة بمرحلة التحول الهيكلية والتي تضمنتها برامج الإصلاح الهيكلية التي مرت بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي اتفاقات الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 إلى غاية 1995 حيث شهد الإنفاق الحكومي الاستثماري استقرارا نسبيا موازاة مع الارتفاع الإجمالي للنفقات الحكومية الإجمالية خاصة مع زيادة نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور وتسديد المديونية الخارجية، أما المرحلة الثانية والممتدة من 1995-2000 والتي كانت مصاحبة لمرحلة إصلاحات هيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي إلى غاية نهاية 1999 والرامية أساسا إلى تقليص الإنفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة وهذا ما يفسر المنحنى المتذبذب والمنخفض لنفقات الاستثمار.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (14-04): تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة 1990-2000 (مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي الاستثماري	معدل نمو حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري
1990	2 800	/	47,7	/
1991	2 767	-0.11	58,3	22.22
1992	2 816	0.69	144,0	147
1993	2 757	-2.09	185,2	28.61
1994	2 732	-0.91	235,9	27.37
1995	2 836	3.80	296,9	25.85
1996	2 953	4.12	301,6	1.58
1997	2 985	1.08	273,5	-9.31
1998	3 137	5.09	250,0	-8.59
1999	3 238	3.22	187,0	-25.2
2000	4 123	27.33	337,9	80.69

Source : ons, publication comptes économiques-2000-2014,n 709, Alger, Statistique de la Banque mondiale.

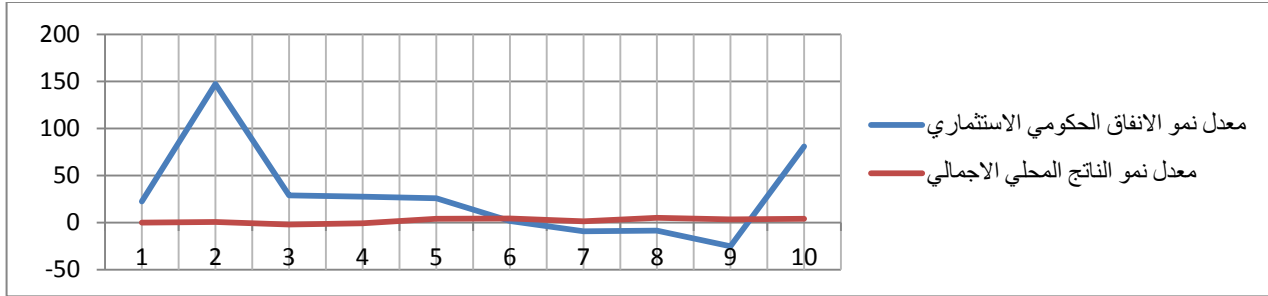
نلاحظ من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي في الجزائر عرف معدلات ضعيفة مع بداية الفترة إلى غاية عام 1993 حيث كان هذا الانخفاض مرده الأساسي الظروف الاقتصادية المتدهورة السائدة نتيجة انخفاض أسعار البترول الممول الرئيسي للنمو والتنمية، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الوطني كان في هذه المرحلة بالذات يعيش فترة تحول هيكلية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، ثم تلتها بعد ذلك فترات تذبذب في معدلات النمو غاية عام 1997م، فسجل معدل نمو سالب ب 2.09 عام 1993 و 1994-0.91 ليرتفع في السنتين اللاحقتين 1995، 1996 على التوالي إلى 3.80 و 4.12 ثم يعود للانخفاض مجددا إلى مستوى 1.08 عام 1997، ثم نلاحظ ارتفاع هام واستقرار نسبي لمعدلات النمو بداية من سنة 1998م، حيث صاحبت هذه الفترة نهاية التدخل الخارجي من طرف المؤسسات المالية الدولية في السياسات والامتلاءات الاقتصادية مما شكل هامش حرية نسبي في اتخاذ القرار الاقتصادي واسترجاع حيوية التخطيط الوطني في وضع السياسات الملائمة.

أما معدلات الإنفاق الحكومي الاستثماري فقد شهدت استقرار ملحوظا إلى غاية عام 1995 ثم بدأت بالانحصر تدريجيا نحو الانخفاض ابتداء من عام 1996 حيث سجلت معدل 1.58 لتبدأ بعدها بالانخفاض السلبي لثلاثة سنوات متتالية 1997، 1998، 1999، بمعدلات -9.31، -8.59، -25.2 على التوالي، لتعود في العام 2000 إلى التحين لتبلغ معدل 80.69، حيث فاق الفارق في مجموع معدل الاستثمارات بداية من عام 1994 إلى غاية عام 1999 ما يقارب 70%، ويعود هذا التذبذب إلى السياسة الاقتصادية المتبعة بحيث قامت الحكومة بخفض حجم الإنفاق

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الحكومي الاستثماري خلال فترة التعديل الهيكلي التي تزامنت مع هذه الفترة وهذا ما اثر بشكل مباشر على تراجع معدلات النمو.

الشكل رقم(01-04): تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة 1990-2000:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول(14-04)

يتضح لنا من خلال الشكل السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي خلال الستة سنوات (1990-1995) الأولى بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.34% فقط مقابل 522.22% من معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري، وهذا مؤشر على أن الإنفاق الحكومي الاستثمارية لم تكن له علاقة مباشرة بالناتج المحلي حيث أن مدى تأثيره عليه ضعيف وبالتالي نستنتج أن الأموال الحكومية الاستثمارية كانت توجه إلى قطاعات غير منتجة، أما المرحلة الثانية خلال الخمس سنوات اللاحقة (1996-2000) فقد شهدت نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي بـ 40.84% مقابل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ 12.04% حيث نلاحظ التقارب النسبي لمعدلات النمو مع ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي نبياً دليل على العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي وتأثر هذا الأخير بالإنفاق الحكومي على الاستثمارات، مما يؤكد صحة النظريات الاقتصادية خاصة النظرية الكينزية العامة التي أشارت إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث يستثنى الشرط الأخير في التجربة الجزائرية التي تعرف تباطؤ كبير في جهازها الإنتاجي خاصة في هذه الفترة التي عرفت إفلاس كثير من المؤسسات العمومية المنتجة وهي الغالبة في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: تحليل تطور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري و النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014:

تعتبر مرحلة البرامج الخماسية الثلاثة للإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي لدعم النمو مرحلة حاسمة في تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري حيث رصدت في هذه الفترة مبالغ ضخمة جداً لإنعاش الاقتصاد ودعم نموه، ولعل أهم مقومات هذا التطور في الإنفاق الحكومي هو ارتفاع أسعار البترول الممول الأساسي للاقتصاد الوطني ناهيك عن التخلص النسبي من أعباء الدين الخارجي حيث لم يصبح عائقاً أو ذو تأثير كبير على موارد الميزانية بعد أن سدد معظمها كما أن تضرر هيكل الاقتصاد الوطني في السنوات السابقة وتعطل معظم

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الاستثمارات خاصة الكبرى والقاعدية منه ساهم في الإنفاق الكبير على برامج الاستثمار، حيث كان الهدف الأساسي هو رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين أدائه.

الجدول رقم(15-04) : تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري للفترة 2001-2014 (مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الحجم الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الحكومي الاستثماري	معدل نمو حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري
2001	4227.1	2.52	357,4	5.77
2002	4522.8	6.99	452,9	26.7
2003	5252.3	16.12	787,8	73.94
2004	6149.1	17.07	638,0	19.01-
2005	7562.0	22.97	1047,7	64.21
2006	01.685	12.42	2115,8	101.94
2007	9352.9	10.01	2294,0	8.42
2008	11043.7	18.07	2519,0	9.80
2009	.09968	-9.74	2597,7	3.12
2010	11991.6	20.30	3022,9	15.59
2011	14558.53	21.40	3981,4	31.70
2012	16208.69	16.50	4855,6	21.95
2013	16643.83	2.68	5533,1	13.95
2014	17205.10	3.37	6012,8	8.66

Source : ONS, publication comptes economiques-2000-2014,n 709, Alger, Banque d'Alger.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة متسارعة في الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي انتقل من 357.8 مليار دج سنة 2001 إلى 638 مليار دج سنة 2004 ثم إلى 2597.7 مليار دج سنة 2009 ليصل سنة 2014 إلى 6012.8 مليار دج وما يفسر من هذه الزيادات الكبيرة والمتسارعة هو تحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بمباشرة البرامج الاقتصادية الحماسية لإنعاش ودعم النمو، ومع ذلك فإننا نلاحظ تذبذب في معدلات نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري فنلاحظ مثلا في كل خمسة سنوات يتدنى قيمة الاستثمارات الحكومية ففي 2004 بلغت معدل سالب -9.01 والخمسة سنوات اللاحقة أي في عام 2009 بلغ 3.12 بعد ما سجل في العام الذي قبله ارتفاع بـ9.80 وهي معدلات جد متفاوتة كما بلغ في العام 2014 معدل 8.66 بعد ما سجل في العام الذي قبله 13.95، وبتزامن هذه المعدلات المنخفضة مع العام الانتخابي للعهد الرئاسية بحيث أن المخصصات المالية لنفقات الاستثمار مقصودة التخفيض بفعل التخوف خاصة وان جل برامج الاستثمار الحكومي هي ضمن الخطة والبرنامج الرئاسي الذي يستمر من سنة 1999 إلى غاية 2014.

أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ استقرار في ارتفاعه ماعدا تسجيل معدل سالب في عام 2009 بلغ -9.74 والغالب أن هذا التأثير راجع للزمة المالية العامة التي آثرت على الإنتاج الوطني بالنظر إلى مختلف الموارد اللازمة

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

للإنتاج ومستوردة من الأسواق العالمية، ثم نلاحظ الارتفاع الكبير للنتائج المحلي الإجمالي ابتداء من العام 2010 حيث بلغ ما يفوق 20% ليستمر هذا المعدل في الارتفاع لمدة ثلاثة سنوات متتالية ثم يعد لاستقرار النسبي في حدود من 3.37 العام 2014، ويرجع هذا التطور للإنعاش الاقتصادي وتراكم رؤوس الأموال الخاصة منها التي استفادة بشكل كبير من الإنفاق الحكومي الذي أنعش الطلب الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: تحليل نتائج الإنفاق الحكومي الاستثماري في إطار مخصصات برامج النمو للفترة 2001-2014:

لقد استهدفت برامج الإنفاق الحكومي إلى غاية 2014 معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغت مستويات متذبذبة موازاة مع تذبذب حجم الإنفاق الحكومي السنوي بالإضافة إلى أن هذا المؤشر تتحكم فيه عوامل أخرى غير الإنفاق الحكومي الاستثماري ويمكن تحليل انعكاس حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري في إطار برامج الاستثمار من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (16-04): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال الفترة 2001-2014:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤشرات							
الاعتمادات المالية لبرامج دعم النمو (مليار دج)	205.4	1865.9	113.9	20.5	1500	4172	1072
معدل النمو الحقيقي	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشرات							
الاعتمادات المالية لبرامج دعم النمو (مليار دج)	465	420	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
معدل النمو الحقيقي	2.4	1.6	3.6	2.8	3.4	2.8	3.8

المصدر: الجداول السابقة، تقارير بنك الجزائر 2004-2017، 2009، الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2014-2016، نشرة رقم 47، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو تشهد تذبذبا وعدم استقرار نسبي على مستوى ثابت، وهذا راجع إلى عدة أسباب اقتصادية أهمها، هو أن الاقتصاد الجزائري بحد ذاته كان في مرحلة شبه تجديد سواء من خلال كثافة النشاطات الاقتصادية والمدعمة من الخزينة العمومية بالأساس وكذلك من خلال الديناميكية الجديدة لمناخ الأعمال الذي فتح على مصراعيه للقطاع الخاص، حيث يستفيد هذا الأخير من الطلب الحكومي على تنفيذ المشاريع العمومية، كما أن البلاد كلها كانت بمثابة ورشة أعمال حقيقة عمل وإصلاحات كبرى، وبالتالي من الصعب التحكم في مختلف مقومات النمو الاقتصادي، ولهذا كانت بهذا الشكل والمستوى.

ويمكن تقسيم تطور معدلات النمو خلال هذه الفترة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، فالقسم الأول يبدأ من 2001 إلى 2004 وهي الفترة المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث نلاحظ ارتفاع ملموسا خلال السنتين 2002 و

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

2003 بمعدلات 5.6% و7.2% على التوالي وبالنظر إلى قيمة الإنفاق الكبيرة خلال هاتين السنتين والسنة التي قبلها التي امتد تأثيرها على أكثر من سنة خاصة وان قيمة المخصصات، مع العلم أن طابع الإنفاق العام في الجزائر يتعدى أكثر من سنة فيما يخص برامج الاستثمار والتجهيز وبالنظر إلى ثقل الإجراءات ونقص الخبرة والكفاءة اللازمة في سرعة الانجاز فان تأثير برامج الاستثمار يستمر الأكثر من سنة التخصيص الأولى.

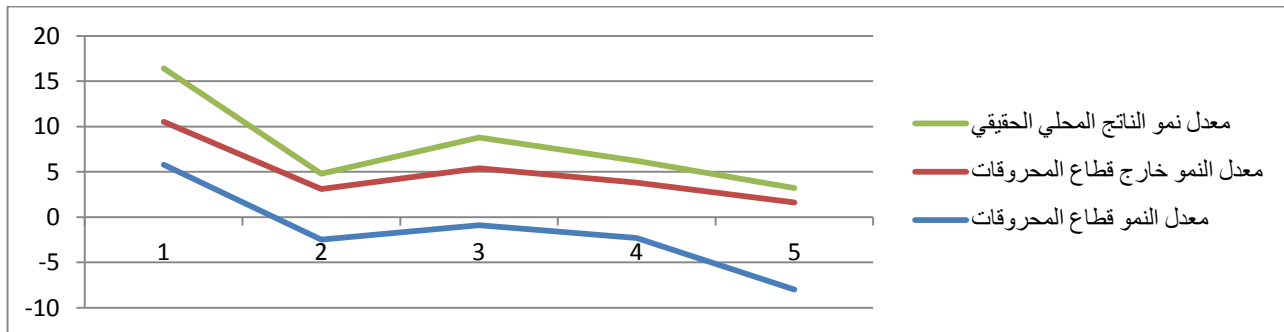
أما الفترة الثانية والتي تمتد من عام 2005-2009 وهي الفترة المصاحبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث نلاحظ استقرار معدلات النمو بين 3.4% كحد أقصى و1.6% كحد أدنى هذا طبعا باستثناء السنة الأولى 2005 التي سجل فيها أعلى معد 5.9% حيث تعتبر هذه السنة امتداد لتأثير البرنامج السابق، أما عن تذبذب وانخفاض معدلات النمو لباقي السنوات فيرجع إلى عدة عوامل على الأغلب متعلقة بكيفية إدارة المال العام وتسيير برامج الاستثمار حيث كان التركيز فيها على المشاريع الغير المنتجة والتي لا تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج بالإضافة إلى أن القطاعات المساهم في النمو خارج المحروقات جد ضعيفة مقارنة بقطاع الطاعة والنفط، هذا الأخير الذي كان لود في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة نتيجة تراجع معدلات نموه بفعل تراجع أسعار المحروقات من جهة ونقص الطلب على النفط من جهة أخرى خاصة مع بداية الأزمة المالية العالمية والتي اضطرت الجزائر إلى خفض حصتها من الإنتاج في إطار اتفاقات "منظمة الأوبك".

الجدول رقم(17-04): تطور معدلات نمو قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة 2009-2005:

المؤشرات	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو قطاع المحروقات		5.8	2.5-	0.9-	2.3-	8.0-
معدل النمو خارج قطاع المحروقات		4.7	5.6	6.3	6.1	9.6
معدل نمو الناتج الداخلي الخام		5.9	1.7	3.4	2.4	1.6

Source: Banque D'Algérie5 Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005,2008

الشكل رقم(02-04) : تطور معدلات نمو قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة 2009-2005:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (17-04).

من خلال الجدول والشكل السابق نجد متوسط النمو الاقتصادي للفترة 2009-2005 هو 2.98% وهذا معدل منخفض مقارنة بما هو مسجل في الفترة السابقة 2004-2001 وهو 4.85%، حيث يبين هذا الفرق في معدلات النمو بين الفترتين على موجد تغير ضمني لهيكل الاقتصاد الوطني حتى وان لم يكن بالمستوى القوي الذي يؤهله

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

للتخلص من تبعية قطاع المحروقات إلا أن النتائج أكدت على تحسن القطاعات خارج المحروقات حيث نلاحظ بلوغها نسبة قياسية من النمو بلغت 9.6% في نهاية 2009 وهذه نتيجة جد مرضية في تلك الفترة.

أما الفترة الثالثة الممتدة بين 2010-2014 فقد عرفت استقرار نسبي مقبول في المتوسط 3.28% كما أنها لم تنخفض من أدنى من معدل 2.8% وهذا في حد ذاته مؤشر إيجابي على استقرار الاقتصاد الوطني ورصوها على توازن القطاعات الإنتاجية وتكاملها مع سياسات وبرامج الحكومة، بالإضافة إلى أن مسيرة 15 سنة من العمل والتخطيطي والتسيير أكسبت الاقتصاد الخبرة الاقتصادية حيث تعتبر هذه الفترة كافية للتكيف مع الانفتاح الاقتصادي المنتهج منذ عقدين من الزمن، ورغم ذلك يبقى الاقتصاد الوطني بعيد عن المستوى المطلوب في ظل الإمكانيات الهامة المرصودة خلال المرحلة ولعل أهم عائق أما نجاعة ما رصد من أموال وسياسة التوسع المالي هو هشاشة الآلة الإنتاجية المحلية ضعفها امام تلبية الطلب المحلي كما ونوعا.

رابعا: تحليل نتائج الإنفاق الحكومي الاستثماري في إطار مخصصات برامج النمو للفترة 2015-2019:

لقد تزامنت هذه الفترة مع البرنامج الخماسي لتوطيد النمو والذي تم إيقاف برامجه في نهاية عام 2016 نتيجة الضائقة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول المصدر الأساسي لتمويل برامج الإنفاق الحكومي الاستثماري والتي ظهرت بوادها منذ سنة 2014، حيث دخلت الجزائر بحلول العام 2018 إلى إعادة هيكلة السياسة المالية بالاعتماد على صيغ غير تقليدية في تمويل الخزينة مع إتباع سياسة التقشف في إطار نموذج نمو جديد صادقة عليه الحكومية أن ذلك، وهذا ما اثر على الاستثمار الحكومي حيث أوقفت مختلف المشاريع الكبرى وقلصت الكثير من المشاريع القيد الانحياز وكلها اثر وبواد أزمة مالية حقيقة بدأت ترهن الاقتصاد الوطني نحو التراجع حتى وصل الأمر إلى ظهور رؤى وأراء جدية للجوء إلى الاستدانة الخارجية، ولكن مع ذلك يمكن تحليل اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2017.

الجدول رقم (18-04) : تطور معدلات نمو خلال الفترة 2015-2017:

المؤشرات	السنوات	2015	2016	2017
الانفاق الحكومي		8 858.1	7 984.2	6 800
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي		3.7	3.2	1.4

Source: Banque D'Algérie5 Rapport annuel de la banque d'Algérie2018 , ons resultat 2015-2016,bulletin n48 2018.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن ارتفاع معدل النمو استمر خلال العامين 2015، 2016 بنفس مستوى السنوات المسجلة في الفترة السابقة بمعدلات 3.7% و3.2% ، حيث تزامنت مع إطلاق برنامج خماسي جديد هو البرنامج توطيد النمو، ثم نلخص في العام 2017 تديني معدل النمو الذي وصل إلى 1.4%، هذا مؤشر قوي على علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري المسطرة في البرامج الخماسية أساسا بمستوى النمو الاقتصادي، حيث بتوقف هذه

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

البرامج شكل رؤية واضحة عن غياب إستراتيجية حقيقية لدعم النمو والتنمية، حيث بمجرد تجميد هذه البرامج تماوى النمو الاقتصادي وأصبحت الرؤية الاقتصادية غير واضحة وما زاد الأمر تعقيدا هو علاقة هذه البرامج وربطها الشديد برؤية رئيس الجمهورية وبرنامجه، أي لم تعتمد على تخطيط مؤسسي إستراتيجي مبني على أسس علمية كما أن البرامج المنفذة لم تكن تخضع إلى التقييم والرقابة الفعلية المبنية على أسس التقييم العلمي هذا بالرغم من أهميتها التي لم تشفع لكفاءتها الاقتصادية.

وبجول عام 2018 ساهمت عدة عوامل على تحسن النشاط الاقتصادي تمثلت في ارتفاع أسعار النفط كما بدا الحكومة الجزائرية إلى الحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية وللجوء إلى التمويل الداخلي لسد العجز في الموازنة العامة من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات والى الاقتراض الداخلي. وبناء على ذلك استقر معدل النمو للعام 2018 إلى 1.5% كما ثم إلى 1.5% في عام 2019²⁵ ليبلغ متوسط معدل النمو خلال الخمس سنوات 2015-2019 نسبة 2.26% وهذا مؤشر على استمرار الاقتصاد الوطني بنفس الوتيرة المسجل خلال الفترة السابقة 2010-2014 رغم مختلف الاختلالات الاقتصادية وبالخصوص منها المالية والتمويلية.

²⁵ البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2019>

المبحث الثاني: تطور سياسات الاستثمار الخاص في الجزائر وانعكاساتها على النمو الاقتصادي

لقد عرف الاستثمار الخاص في الجزائر تطور محتشما منذ الاستقلال إلى غاية بداية الانفتاح الاقتصادي، والانفراج على عديد القوانين الخاصة بترقيته ناهيك عن مختلف أدوات التشجيع والتحفيز، كما أن عملية الخوصصة التي صاحبة الإصلاحات الهيكلية ساهمت بشكل كبير على تريع القطاع الخاص مكانة هامة أمام القطاع العام الذي بدا دوره ومساهمته تتراجع خاصة في الاستثمارات الإنتاجية والصناعية، وبرغم كل هذه الجهود يبقى القطاع الخاص يحتاج مزيدا من الجهد والدعم من اجل مساهمة فعالة في إدارة عجلة النمو والتنمية وان يحقق الآمال والأهداف المرجوة منه.

المطلب الأول: مراحل تطور الاستثمار الخاص في الجزائر

أولا: تطور الاستثمار الخاص ما قبل الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي:

لقد كان حجم الاستثمار الخاص في بدايات الاستقلال متواضعا حيث لا زال الاقتصاد الجزائري في بدايات التكوين خاصة بعد انسحاب معظم المؤسسات القائمة في ذلك الوقت وتوقف عديد النشاطات الاقتصادية وخروجها مع المستعمر، ثم بدأ الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة يتجه نحو القطاع الحكومي باعتباره المحرك الأساسي لعملية النمو والتنمية في إطار اقتصاد موجه، ولكن هذا لم يمنع من وجود استثمار خاص مقيد ومراقب من طرف الحكومة حيث انقسم إلى قسمين أساسين²⁶، الأول قطاع خاص طفيلي مرتبط بمصالح الشركات الاستعمارية والاحتكارات الرأسمالية الأجنبية، والثاني قطاع خاص رأسمالي وطني لا يتعارض مع النهج الاشتراكي حيث حددت مجالاته ضمن مجالات إنتاجية وخدمة القطاع الحكومي، فهو مراقب قبل وبعد الإنتاج وهذا ما يؤكد احتكار القطاع الحكومي على التجارة الخارجية حيث تتولى المؤسسات الوطنية عملية تموين القطاع الخاص بالمواد الأولية ومختلف المشتريات من السوق الدولية مما يؤدي إلى إزالة مخاطر الارتباط بالدوائر الرأسمالية الأجنبية.

لقد بدأ وضع الاستثمار الخاص في الثمانينات بالتحسن التدريجي خاصة بعد إطلاق عديد الإصلاحات والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإضفاء فعالية أكبر ونجاعة للقطاع الاقتصادي كما بدأت السلطات الحكومية تدرك بأهمية القطاع الخاص ونجاعته وفعاليته في إدارة عمليات الإنتاج. وعلى إثر ذلك قامت بسن قوانين تنص على دور القطاع الخاص وتعطيه هامش حرية أكثر على غرار القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص حيث سقف الاستثمارات الخاصة بـ30 مليون دينار جزائري وسطر أهداف خاصة للاستثمارات الخاصة تتمثل في²⁷:

✓ المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب عمل وتعبئة الادخار وتلبية حاجيات المواطنين من مواد وخدمات؛

✓ تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي والمقاولة من الباطن؛

²⁶ الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، ص 245، 246.

²⁷ قانون رقم 82-11 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 34، 1982/08/24، ص 1692.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

✓ المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان بالتواجد في المناطق المحرومة أو المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

كما شكلت الاستثمارات الاقتصادية الخاصة جزء من نظام التخطيط في إطار الخطط الإنمائية السنوية والمتوسطة الأمد، كما تمت مراجعة تنظيم الاستثمار الفلاحي في إطار تعزيز التسيير الذاتي والاستغلال الأمثل للأموال الوطنية الفلاحية من خلال وضع قواعد ونصوص تسمح وتهدف إلى²⁸:

✓ ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل ورفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني؛

✓ تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي مع ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرين الفلاحية. وعلى اثر هذه الإجراءات قامت الحكومة بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق الاستغلال طويلة الأجل وتم توزيع الفلاحين وفق التشريع الجديد²⁹.

ثانيا: تطور الاستثمار الخاص بعد الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي:

بدأ مسار الاستثمار الخاص في الجزائر يتضح بشكل كبير بداية من عمليات الإصلاحات الكبرى التي عاشها الاقتصاد في فترة التسعينات والتي كانت نتيجة تراكم أزمات ومشاكل سببها الرئيسي انخفاض أسعار البترول وأسط الثمانيات، فبدأ الاقتصاد ككل يتجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد المخطط حيث أصبح من الضروري إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص، فانطلقت برامج الخوصصة التي جاءت بدوافع ذاتية وأخرى نتيجة ضغوطات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، ثم بدأ الاقتصاد الوطني يتعافى بعد تخلصه من التبعية فسطرت برامجه الاقتصادية أواخر التسعينات (عام 1997) فبدأ التفكير في تشجيع القطاع الخاص وتخفيفه على الإنتاج وان يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث بدأت هذه المرحلة تركز على رؤوس الأموال الخاصة وتأمينها ودعم التمويل الاستثماري ومن هذا كله يمكن تقسيم توجهات الاستثمار الخاص إلى مرحلتين أساسيتين هما مرحلة الإصلاحات الكبرى ومرحلة ما بعد الإصلاحات.

1. توجهات الاستثمار الخاص في مرحلة الإصلاحات:

تركز اتجاهات الاستثمار الخاص إلى التقليل من حجم القطاع الحكومي من خلال نقل ملكية المشروعات والاستثمارات الحكومية أو إدارتها إلى القطاع الخاص، وهي تشير إلى التغيير في ملكية المنشأة أو جزء منها من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، وتسمى أحيانا التجريد (Dévestiture) أو اللاتأميم (Dénationalisation)، ويمكن تنفيذها بعدة طرق مثل بيع حقوق ملكية المنشأة العامة من خلال أسواق رأس المال أو بيع المنشأة كاملة لمؤسسة أخرى أو إنشاء مشروع مشترك أو تصفيتها،

²⁸ قانون رقم 87-19 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 50، 1987/12/09، ص1918.

²⁹ محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة غرداية، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2009/2010، ص169.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

هذا ما سجل على نطاق واسع إبان الإصلاحات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في فترة التحول من النهج الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث كانت برامج الخوصصة من أهم البرامج التي طبقت، وفيها بيعت الشركات الحكومية المفلسة وتمت تصفيتها، ومنها ما بيعت بالديون التي كانت على عاتقها للخواسب المحليين أو أجانب، كما أن الشركات المفلسة والمنهارة كلية بيعت هياكلها وما بقي من أصولها للخواسب تشجيعا لحلول محلها استثمارات جديدة برؤوس أموال خاص.

خاضت الجزائر في بداية الثمانينات في بدايات عهد الرئيس الشاذلي بن جديد" إصلاحات اقتصادية كبرى كان الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية مؤسساته ليكون لها دور أكثر فعالية في إحداث التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو، وعرفت الفترة 89/80 بمرحلة التنمية اللامركزية من خلال مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول 1984/1980 والمخطط الخماسي الثاني 1989/1985 وتعد هذه الفترة بالفترة المصيرية للاقتصاد الوطني وتعتبر مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية للجزائر واستراتيجيات النمو،

لكن لم يلبث هذا المسار الإصلاحي حتى واجه أزمة اقتصادية أربكت برامجه، مما ساهم في إضعاف المؤسسات الحكومية، وفتح باب المديونية الخارجية نتيجة الصعوبات المالية الناتجة عن انخفاض معدل الدخل الوطني بسبب انهيار أسعار البترول المصدر الأساسي له، فكان التفكير في إفساح المجال للقطاع الخاص بشكل أوسع خيارا وطنيا لا بد منه من اجل النهوض بالاقتصاد في ظل انهيار المؤسسات المملوكة للقطاع الحكومي وعجزها عن حمل عبئ النمو والتنمية، فكانت أولى بوادر تجسيد هذا الخيار بالأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات الحكومية والذي كان ممهدا لتجسيد سياسة الخوصصة في الجزائر.

مرت مراحل الخوصصة قبل الدخول فيها مباشر بمجموعة من الإعدادات الاقتصادية المترتبة عن انتهاج الجزائر اقتصاد السوق، فكانت عمليات إعادة الهيكلة العضوية والمالية في بداية الثمانينات من الإصلاحات الكبرى التي كانت شاملة في الاقتصاد الجزائري، فعمليات الخوصصة إذا لم تكن حديثة العهد بل ظهرت في عدة أشكال ومست قطاعات مختلفة قبل الدخول في تصفية المؤسسات الاقتصادية المفلسة التابعة للقطاع الحكومي، حيث كانت أولى الإجراءات المنسجمة مع التوجه الاقتصادي الجديد في سن القانون 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية³⁰ حيث كان هذا القانون الانطلاقة الأولى في حرية اتخاذ القرار في مجال تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، بإدخال أساليب وطرق التسيير المتبعة في القطاع الخاص فسمية بالخوصصة الشكلية أو خوصصة التسيير، ثم تلتها بعد ذلك بما يسمى بالخوصصة الصامتة أو الخوصصة الجزئية، حيث سمح فيها فتح المجال للمؤسسات العمومية التنازل عن أصولها لأشخاص طبيعيين أو معنويين من القطاع الخاص أو فتح رأس مالها للمؤسسات القطاع الخاص، وكان ذلك بموجب التدابير التي جاء بها قانون المالية التكميلي بموجب المرسوم رقم 08/94 المؤرخ في

³⁰ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 13 يناير 1988، ص 2

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

26 ماي 1994، وصولاً إلى الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، الذي توج عمليات الخصخصة.

2. توجهات الاستثمار الخاص بعد الإصلاحات في الجزائر:

تركز توجهاتها القطاع الخاص في هذه المرحلة إلى تشجيعه لزيادة وزنه في الاقتصاد الوطني دون المساس بالقطاع العام من خلال الاعتماد على نظم الحوافز المتنوعة الجبائية منها والتمويلية وغيرها من آليات الدعم الغير المباشر، هذا من أجل تشجيع المبادرة الفردية والجماعية لأصحاب رؤوس الأموال، مستخدمة مجموعة من الآليات تتعلق بإزالة القيود للدخول في أنشطة كانت مقصورة سابقاً على المنشآت العامة والتخلص من القيود على دخول الأسواق لزيادة المنافسة إلى المدى الذي يمكن للمنشأة الخاصة من دخول الأسواق المحمية من طرف الحكومة سابقاً وفسح المجال أمام المشاريع الخاصة في خوض هذه النشاطات دون لمساس بالتوازنات المسطرة في السياسات الاقتصادية المنتهجة بخصوص توفير المنتجات والسلع لسد الحاجيات الوطنية وتنويعها سعي إلى بلوغ مستوى مقبول من التنمية، وتهدف هذه الأساليب من أساس إلى نقل تقديم الخدمة أو المنتج من القطاع العام إلى القطاع الخاص بينما تظل الدولة مسؤولة بشكل كامل عن الإمداد بالخدمة³¹.

فبعد الخروج النسبي للاقتصاد الوطني من الإصلاحات الهيكلية وتخلصه من التبعية وإملاءات المؤسستين العالميتين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 1997، وبداية الانفراج في قيمة الصادرات نتيجة تحسن أسعار البترول وانتعاش مداخيل الخزينة العمومية، أصبح من المتطلبات إعادة التفكير في تسيير ملف الخصخصة وفق المتغيرات الاقتصادية الراهنة ومحاولة تدارك التأخر نتيجة الارتباك في تطبيق السياسات والبرامج السابقة وما انتجته تعقيدات الخصخصة بالإضافة إلى التسيير البيروقراطي وبطئ الإجراءات ناهيك عن الشروط التعجيزية المفروضة على المستثمرين فكلها عوامل شكلت عراقيل حقيقة في طريق انطلاق عملية الخصخصة، فكان لا بد من ضخ نفس جديد في البرامج الخصخصة وإعادة تمها إلى السكة الصحيحة وكان ذلك من خلال الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلقة بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسيير خصخصتها³² و من أهم النقاط التي جاء بها ما يلي:

- ✓ توسيع مجال الخصخصة ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية دون إستثناء؛
- ✓ حدد الجهات المكلفة بالخصخصة وهي مجلس الوزراء، مجلس مساهمات الدولة، الوزارات المعنية بالمساهمات؛
- ✓ أنشأت لجنة مراقبة عمليات الخصخصة وشركات تسيير مساهمات الدولة وتم من خلاله الحرية في اعتماد مختلف أساليب الخصخصة.

ارتكزت هذه المرحلة على تشجيع الاستثمار الخاص من خلال التحفيزات الجبائية والامتيازات المختلفة ، ناهيك عن توفير بيئة أعمال ملائمة، وكان منطلق الاستفادة تركز على مختلف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي وسعت القطاع الخاص وبخاصة في بدايات الألفية الجديدة (2000) أينما أولت لها الدولة أهمية خاصة من خلال

³¹ المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص31 .

³² الجريد الرسمية الجزائرية، العدد 47 ، بتاريخ 22 غشت 2001، ص3.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الإعانات والامتيازات وأحدثت من أجلها هياكل واليات خاصة لدعمها وتشجيعها وفتح صناديق خاصة بها وكالات تسهيلات عقارية مرافق لها.

3. سياسة دعم وتشجيع الاستثمار الخاص و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات ذات كيان مستقل يتراوح تعداد عمالها من واحد إلى 250 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا تتعدى أرباحها السنوية 500 مليون دينار جزائري وقد صنفها ووصفها التشريع الجزائري فيما يلي³³:

لقد بدا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ السبعينات القرن الماضي حيث أعطت لها مخططات التنمية آن ذاك حيزا في برامجها، إلا أنها كانت تابعة للقطاع العام، وهذا لم يمنع من تشكل العديدي من المؤسسات الخاصة وذلك في إطار قانون 66-287 الصادر 1996، ولم يتوسع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا بعد الإصلاحات الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الوطني في التسعينات وبدايات التجسيد الفعلي للخصوصية، وزاد نمو هذه المؤسسات التي أصبحت تمثل النسبة الأكبر في القطاع الخاص بعد النظر إليها كبديل أساسي لتحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالأشغال العامة وإنجاز السكنات بالإضافة إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- ✓ تشجيع الاستثمار الخاص من خلال رفع القيود المفروضة على المبادرات الفردية والجماعية والتخلي عن الفكر الاشتراكي المنافي لذلك للفكر الاستثماري الخاص؛
- ✓ تحقيق هذا النوع من المؤسسات على نسب معتبرة من العوائد وانخفاض المخاطرة فيها؛
- ✓ تمويل هذه النوع من المؤسسات لا يقتضي موارد مالية كبيرة مما يتيح فرص الاستثمار التمويل لدى الأفراد؛
- ✓ ظهور صناديق ومؤسسات متخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات وتقديم تسهيلات وتحفيزات مالية ونقدية لعبت دورا كبيرا في ترقية نشاطها وتوسع مجالاتها، وساهمت بشكل كبير في إنعاش وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال التشجيع والتحفيز والدعم وأهمها:
- ✓ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الذي طمأن البنوك في علاقاتها التمويلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إنشاء مشاتل خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسات استثمار ودعم تقني وإداري ترافق المشاريع الجديدة والمبادرات الشبانية وهي منتشرة في مختلف ولايات الوطن، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003؛
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ✓ إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في السوق العالمية؛

³³ القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12-12-201 ص 6.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

✓ إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 25 افريل 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع؛

✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) في 03 ماي 2005؛

✓ مؤسسات مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI)، والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، وغرفة التجارة والصناعة (CCI)، ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقائمة طويلة؛

✓ بالإضافة أيضا إلى الصناديق المختلفة، كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية (FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) وغيرها من الصناديق والمؤسسات الداعمة والممولة للمشاريع الاستثمارية المتوسطة والصغيرة³⁴.

الجدول رقم(19-04): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (1991-2008):

السنوات	1991	1999	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	22382	159507	179893	189552	225449	245842	269806	293946	321387

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لسياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص203، تقارير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف إلى 7 مرات بين سنتي 1991 والعام 1999، هذا راجع على تسارع الإصلاحات المنتهجة في إطار برامج إعادة الهيكلة ناهيك على المرافقة التشريعية المشجع لإنشاء المؤسسات الخاصة واليات دعم تشغيل الشباب وغيرها من التحفيزات، ليصبح التعداد عام 2008 إلى ما يقارب 321400 مؤسسة أي ما يعادل 14 مرة ما كان عليه في 1991 وهذا مؤشر على قوة الآليات المشجعة على إنشاء المشاريع الخاصة.

أما حجم القطاع الخاص من المشاريع الاستثمارية المصرح بها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية، أحدثت بموجب الأمر 01-03 وهي امتداد لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) التي أنشأت سنة 1993. أسندت للوكالة مهام الإعلام وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، تسهيل وترقية الاستثمار ومرافقة المشاريع المنشأة وكل ذلك بما يتجاوب مع قانون الاستثمار كما أسندت لها مهمة أساسية وهي متابعة التحفيزات الجبائية من بداية تحديد المشروع والتأكد من إصدار القرارات الاعفائية ويمكن متابعة تطور عدد المشاريع المصرح بها إلى غاية عام من خلال الجدول الموالي.

³⁴ محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص205.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الجدول رقم(20-04): حجم القطاع الخاص من المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018:

النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %	عدد المشاريع	مصدر التمويل
63.28	10 110 752	98.02	66 028	القطاع الخاص
28.95	4 624 484	1.80	1 211	القطاع العام
7.77	1 241 578	0.18	121	القطاع المختلط
%100	15 976 790	%100	67 360	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395> 2019-10-10

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها تتجه نحو القطاع الخاص بشكل كبير جدا حيث يمثل الاستثمار في هذا القطاع نسبة 98.02% من مجمل المشاريع المستحدثة، أما عن قيمة رؤوس الأموال التمويلية فهي أيضا تعتبر كبيرة مقارنة بالقطاع العام حيث تمثل نسبة 63.28% من القيمة الإجمالية للتمويل، ومن هذه الأرقام نستنتج أن القطاع الخاص بدءا فعليا في إزاحة القطاع العام مع العلم أن مجمل هذه الاستثمارات هي استثمارات تتوزع على أهم القطاعات الناشطة في الاقتصاد الوطني وهي كالتالية:

الجدول رقم(21-04): حجم القطاع الخاص حسب كل قطاع في المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018 :

النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %	عدد المشاريع	قطاع النشاط
2.15	343 583	2.33	1 568	الزراعة
9.10	1 453 214	17.75	11 958	البناء
58.91	9 412 447	22.21	14 991	الصناعة
1.73	276 861	1.80	1 215	الصحة
7.30	1 166 583	43.45	29 270	النقل
9.63	1 538 909	2.32	1 565	السياحة
8.37	1 337 980	10.07	6 786	الخدمات
0.07	10 914	0.02	2	التجارة
2.74	436 322	0.05	5	الاتصالات
% 100	15 976 790	% 100	67 360	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395> 2019-10-10

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

توضح بيانات الجدول أعلاه جليا على هيمنت ثلاثة قطاعات كبرى وهي الصناعة والبناء والنقل أما الخدمات فلازالت دون مستوى القطاعات السابقة هذا من حيث عدد المشاريع المنشأة هي على التوالي 22.21، 17.75، 43.45 أما من الجانب التمويلي ورؤوس الأموال المستثمرة فهنا تفاوت كبير حيث يتصدر قطاع الصناعة بنسبة 58.91 تليه باقي القطاعات بمبالغ متقاربة من 7.30 إلى 9.63، وهذا مؤشر إيجابي من ناحية القيمة المضافة باعتبار أن الإنتاج الصناعي هو أهم القطاعات ذات المردود العالي ومستويات القيمة المضافة التي تحققها، أما عن قطاع النقل الذي يتصدر عدد المشاريع المنجزة يقابلها تمويل متوسط نسبيا هذا راجع إلى أن المؤسسات المحدثه في هذا القطاع هي على الغالب مؤسسات صغيرة وبمبالغ لا تتجاوز على الأغلب 10 مليون دينار كراس مال تمويلي.

المطلب الثاني: تطور أساليب الاستثمار الخاص والخصوصية في الجزائر

خاضت الجزائر في بداية الثمانينات في بدايات عهد الرئيس الشاذلي بن جديد" إصلاحات اقتصادية كبرى كان الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية مؤسساته ليكون لها دور أكثر فعالية في إحداث التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو، وعرفت الفترة 89/80 بمرحلة التنمية اللامركزية من خلال مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول 1984/1980 والمخطط الخماسي الثاني 1989/1985 وتعد هذه الفترة بالفترة المصيرية للاقتصاد الوطني وتعتبر مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية للجزائر واستراتيجيات النمو،

لكن لم يلبث هذا المسار الإصلاحية حتى واجه أزمة اقتصادية أربكت برامجه، مما ساهم في إضعاف المؤسسات العامة، وفتح باب المديونية الخارجية نتيجة الصعوبات المالية الناتج عن انخفاض معدل الدخل الوطني بسبب انهيار أسعار البترول المصدر الأساسي له، فكان التفكير في إفساح المجال للقطاع الخاص بشكل أوسع خيارا وطنيا لا بد منه من اجل النهوض بالاقتصاد في ظل انهيار المؤسسات المملوكة للقطاع العام وعجزها عن حمل عبئ النمو والتنمية، فكانت أولى بوادر تجسيد هذا الخيار بالأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية والذي كان ممهدا لتجسيد سياسة الخصوصية في الجزائر وصولا إلى الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، الذي توج عمليات الخصوصية.

وفي نفس الوقت الذي كانت الدولة تسعى إلى القضاء المشاكل الاقتصادية ببرامج الخصوصية كانت تنتهج سياسات تشجيع لاستثمارات الخاصة وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة بسنها مجموعة من القوانين بالتوازي مع قوانين الخصوصية كالأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وهذا خير دليل على تطبيق أسلوبين في الاستثمار في نفس الوقت.

أولا: أسلوب الخصوصية الهيكلية في الجزائر وأسلوب الخصوصية التلقائية:

مرت مراحل الخصوصية قبل الدخول فيها مباشرة بمجموعة من الإعدادات الاقتصادية المترتبة عن انتهاء الجزائر اقتصاد السوق، فكانت عمليات إعادة الهيكلة العضوية والمالية في بداية الثمانينات من الإصلاحات الكبرى التي كانت شاملة في الاقتصاد الجزائري، فعمليات الخصوصية إذا لم تكن حديثة العهد بل ظهرت في عدة أشكال ومست قطاعات مختلفة قبل الدخول في تصفية المؤسسات الاقتصادية المفلسة التابعة للقطاع العام، حيث كانت أولى الإجراءات

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

المنسجمة مع التوجه الاقتصادي الجديد في سن القانون 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية³⁵ حيث كان هذا القانون الانطلاقة الأولى في حرية اتخاذ القرار في مجال تسيير للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بإدخال أساليب وطرق التسيير المتبعة في القطاع الخاص فسمية بالخصوصية الشكلية أو خصوصية التسيير، ثم تلتها بعد ذلك بما يسمى بالخصوصية الصامتة أو الخصوصية الجزئية، حيث سمح فيها فتح المجال للمؤسسات العمومية التنازل عن أصولها لأشخاص طبيعيين أو معنويين من القطاع الخاص أو فتح رأس مالها للمؤسسات القطاع الخاص، وكان ذلك بموجب التدابير التي جاء بها قانون المالية التكميلي بموجب المرسوم رقم 08/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 ،

1. برنامج التصحيح الهيكلي والخصوصية:

من بين أهداف التعديل الهيكلي في الجزائر ترقية القطاع الخاص وإدخال إصلاحات على المؤسسات العمومية وكان ذلك من خلال قانون المالية لسنة 1994 الذي سمح ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخصوصية 95-22، بينما كان أول برنامج فعلي للخصوصية في أبريل 1996 مدعما من البنك العالمي وخصصة 200 مؤسسة عمومية محلية، ومن جملة الدوافع والأسباب التي دفعت إلى هذا الأسلوب هي:

✓ الأزمة الاقتصادية والصعوبات المالية حيث تركزت معظم السياسات المتبعة في تلك الفترة على تسيير أزمة المديونية الخارجية مما أدى إلى فقدان التدرجي في التحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت سنة 1998 غلى 32 مليار دولار، بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات الوطنية فكانت تشكل عبئ مالي إضافي لما تحققه من عجز مالي في كل سنة يستلزم الزيادة في النفقات العامة وتغطية العجز³⁶؛

✓ انهيار أسعار البترول في الفترة 1986-1990 واستمرار آثارها السلبية لأكثر من عقد من الزمن، حيث أن صادرات البترول هي أهم مصدر تمويل للميزانية العامة لدولة والاستثمار و أكبر دخل في الاقتصاد الوطني، وبعد الأزمة إنخفضت المدخيل إلى النصف نتيجة الخسائر السنوية التي بلغت من 24% إلى 28%؛

✓ شروط وإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نتيجة الديون المتراكمة و المدينة بها لهذين المؤسساتين المصاحبتين لسياسات التصحيح الهيكلي التي انتهجتها الجزائر.

تعتبر هذه الأسباب أهم الأسباب الرئيسية التي تتشكل منها أو بتأثيرها مختلف المشاكل الاقتصادية الأخرى كعجز ميزان المدفوعات، ندرة السلع والخدمات الارتفاع المستمر للمستوى العام للسلع وغيرها من المشاكل التي خلقت الكثير من التوترات والأزمات الجانبية الاقتصادية منها والاجتماعية التي ساهمت في تأخير انطلاقة حقيقية للاقتصاد الوطني.

³⁵ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 13 يناير 1988، ص 2

³⁶ الطيب لقصاص، حسين بورغدة، الخصوصية مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، الملتقى الدولي - اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة-، جامعة فرحات عباس سطيف، أكتوبر 2004.

2. تطور الخوصصة بعد الإصلاحات الهيكلية:

بعد الخروج النسبي للاقتصاد الوطني من الإصلاحات الهيكلية وتخلصه من التبعية وإملاءات المؤسساتين العالميتين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 1997، وبداية الانفراج في قيمة الصادرات نتيجة تحسن أسعار البترول وانتعاش مداخيل الخزينة العمومية، أصبح من المتطلبات إعادة التفكير في تسيير ملف الخوصصة وفق المتغيرات الاقتصادية الراهنة ومحاولة تدارك التأخر نتيجة الارتباك في تطبيق السياسات والبرامج السابقة وما أنتجته تعقيدات الخوصصة بالإضافة إلى التسيير البيروقراطي وبطئ الإجراءات ناهيك عن الشروط التعجيزية المفروضة على المستثمرين فكلها عوامل شكلت عراقيل حقيقة في طريق انطلاق عملية الخوصصة، وكان لابد من ضخ نفس جديد في البرامج الخوصصة وإعادة تمهيد السكة الصحيحة وكان ذلك من خلال الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسيير خوصصتها³⁷ وأهم النقاط التي جاء بها هي:

- ✓ توسيع مجال الخوصصة ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية دون استثناء؛
- ✓ حدد الجهات المكلفة بالخوصصة وهي مجلس الوزراء، مجلس مساهمات الدولة، الوزارات المعنية بالمساهمات، أنشأت لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وشركات تسيير مساهمات الدولة وتم من خلاله الحرية في اعتماد مختلف أساليب الخوصصة.

ثانيا: صور وأساليب الخوصصة المطبقة في الجزائر:

1. صور الخوصصة الهيكلية المطبقة في الجزائر

تتحلى صور الخوصصة المطبقة في الجزائر في مختلف أساليب نقل ملكية المؤسسات العامة بشتى الطرق غلى الخواص بداية من خوصصة التسيير إلى البيع الكلي للأصول مروراً بالشراكة والبيع الجزئي وفتح الأسهم لمساهمة الخواص في رأس المال.

1.1. خوصصة التسيير:

لقد أعطى القانون 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، النفس الجديد والبيئة المناسبة لخوصصة التسيير حيث أصبحت المؤسسة العمومية تتماشى مع آليات التسيير المطبق في القطاع الخاص، هذا ما شجع المستثمرين الخواص محليين وأجانب للاستثمار في المؤسسات العمومية وأكبر مثال على ذلك هو خوصصة "مركب الحجار للحديد والصلب" للمتعامل الأجنبي "ارسيلور ميتال"،

2.1. خوصصة رأس المال:

وهو تحويل جزء من رأسمال المؤسسة إلى القطاع الخاص وشمل على ثلاثة طرق أساسية:

- ✓ مشاركة العمال في جزء من رأس مال المؤسسة بما يساهمون من عمل وتسيير، وهذا الخيار طبق خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وكانت معظمها تشتغل في الصناعات الغذائية والتحويلية بحيث لم تسجل عجزاً

³⁷ الجريد الرسمية الجزائرية، العدد 47، بتاريخ 22 غشت 2001، ص3

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

هيكليا والعجز المالي المسجل في الغالب هو أحور العمال ونفقات التسيير الدورية، وخيار مشاركة العمال وفسح المجال لهم من أجل إنقاذ مصدر رزقهم كان محفزا ناجحا وذا جدوى؛

✓ **البيع الجزئي أو الكلي لأسهم المؤسسة:** سواء عن طريق الكتاب الخاص أو الاكتتاب العام، طبق العرض الخاص للأسهم في مراحل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني أين كان النظام المصرفي على العموم غير منظم وفي حالة انهيار نتيجة فقدانه لرساميل نتيجة تطهير المؤسسات العمومية من ديونها بما يفوق 900 مليار دينار جزائري، مختلف المؤسسات إما خصصت بديونها المدينة على متعاملين أو عرضها في المزاد، أما العرض العام فظهر بطور بورصة الجزائر سنة 1997 وكان الانطلاق الفعلي في سنة 1999 فكان من المتاح عرض أسهم المؤسسات في سوق أوراق مالية منظم، ومن بين أهم الشركات التي قيدت بها هي فندق الاوراسي، صيدال، الرياض سطيف، وسونطراك ولكن كانت هذه التقيتات في البورصة محتشمة؛

✓ **الخصوصية ببيع أصول المؤسسة العمومية:** وتمت هذه العمليات على المؤسسات المحققة لخسائر كبيرة أدت إلى إفلاسها وتصفيتها، وهي ما تعرف بالمؤسسات المنحلة في الجزائر، حيث لازالت بعض ملفاتها إلى اليوم تحت المعالجة والتصفية، وبعد تصفية هذه المؤسسات بيعت أصولها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بالتفاوض أو المزاد العلني، وتمارس هذه العمليات على المؤسسات ذات الأنشطة البسيطة في الاقتصاد الوطني.

إن أساليب الخصوصية المعتمدة في الجزائر كلها مرتبطة في تسيير أزمة أو حالة اقتصادية و المرتبطة أساسا بتهيئة الاقتصاد الوطني ومحاولة الخروج به من نهج التخطيط إلى نهج اقتصاد السوق بأقل الخسائر والتكاليف ومن المؤسف تزامن هذه الإصلاحات الهيكلية مع أزمة اقتصادية حادة عاشتها الجزائر في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات وهي انخفاض المداخيل الوطنية نتيجة انخفاض أسعار البترول المورد والداعم الأساسي لكل سياسات الاقتصادية والى اليوم. ومجمل السياسات والبرامج في هذا المسار لم تضيف أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بحيث انه لم يحدث لا توسع ولا إنشاء استثمارات جديدة، أن النمو الاقتصادي بقي يراوح مكانه. ويمكن إظهار ذلك من خلال تطور الدخل الوطني ومساهمة القطاعات خارج المحروقات فيه.

2. صور الخصوصية التلقائية في الجزائر:

تركز هذا النوع من الخصوصية إلى تشجيع القطاع الخاص بشكل غير مباشر لزيادة وزنه في الاقتصاد الوطني دون المساس بالقطاع العام من خلال الاعتماد على نظم الحوافز المتنوعة الجبائية منها والتمويلية وغيرها من آليات الدعم الغير المباشر، هذا من أجل تشجيع المبادرة الفردية والجماعية لأصحاب رؤوس الأموال، مستخدمة مجموعة من الآليات تتعلق بإزالة القيود للدخول في أنشطة كانت مقصورة سابقا على المنشآت العامة والتخلص من القيود على دخول الأسواق لزيادة المنافسة إلى المدى الذي يمكن للمنشأة الخاصة من دخول الأسواق المحمية من طرف الحكومة سابقا وفسح المجال أمام المشاريع الخاصة في حوض هذه النشاطات دون لمساس بالتوازنات المسطرة في السياسات الاقتصادية المنتهجة بخصوص توفير المنتجات والسلع لسد الحاجيات الوطنية وتنويعها سعي إلى بلوغ مستوى مقبول من التنمية،

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

وتهدف هذه الأساليب من أساس إلى نقل تقديم الخدمة أو المنتج من القطاع العام إلى القطاع الخاص بينما تظل الدولة مسؤولة بشكل كامل عن الإمداد بالخدمة³⁸.

لقد ارتكزت الخوصصة التلقائية في الجزائر على تشجيع الاستثمار الخاص من خلال التحفيزات الجبائية والامتيازات المختلفة والتي نصت عديد القوانين المستحدثة لذلك على غرار قانون الاستثمار، ناهيك عن توفير بيئة أعمال ملائمة كاستحداث هيئات خاصة بالاستثمار مرافقة ودعم الاستثمارات الخاصة على غرار الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار الصناديق المختلفة كصندوق "اونساج" و"اونجام"، ولعل أهم فاعل استفادة من قسط كبير من الدعم والتحفيز في هذه المرحلة وساهم في تطور القطاع الخاص هي المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي وسعت القطاع الخاص وبخاصة في بدايات الألفية الجديدة أينما أولت لها الدولة أهمية خاصة من خلال الإعانات والامتيازات وأحدثت من أجلها هياكل واليات خاصة لدعمها وتشجيعها وفتح صناديق خاصة بها وكالات تسهيلات عقارية مرافق لها.

وبهذا الدعم والمجهود الاقتصادي أسندت للاستثمار الخاص وفسح له المجال في العديد من المجالات الاقتصادية وأصبحت مساهماته في الدخل الوطني في تزايد مستمر و معتبر من خلال الإيداعات الجبائية المحصلة سنويا.

المطلب الثالث: انعكاسات سياسات الاستثمار الخاص على النمو في الجزائر

اتسم القطاع الخاص في الجزائر قبل بدايات الإصلاحات الاقتصادية عام 1994 وإطلاق برامج الخوصصة بالضبابية واللاشفافية ناهيك عن القوانين والتنظيمات الشحيحة التي لا تشجع الاستثمار الخاص بالنظر على الشروط والعراقيل الموجودة وهذا شئ طبيعي بالنظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج في تلك الفترة المعتمد أساسا على المؤسسات الاشتراكية التابعة للدول واحتكارها للنشاط الاقتصادي،

أما المرحلة ما بين 1994 وأواخر عام 1998 اتسمت هذه المرحلة بالتردد وغياب الرؤية الإستراتيجية الحقيقية الكفيلة بإخراج الاقتصاد من المشاكل المالية والهيكلية التي يتخبط فيها، فمن جهة تفاقم المديونية الخارجية ومن جهة تراجع أسعار المحروقات المصدر الأساسي لإرادات الدولة، حيث استنزف الاقتصاد الوطني كل الجهود السابقة لإنقاذ المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها والمنفق عليها مبالغ ضخمة قدرت 223.6 مليار دينار من 1988 إلى 1994 كانت كفيلة لوحدها بإنجاز قاعدة إنتاجية هامة بالإضافة لما أنفق على إصلاح القطاع المصرفي المقدرة بـ670 مليار دينار، هذا النظام البيروقراطي فاستمت هذه المرحلة بالخوصصة الجزئية للمؤسسات العمومية بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98-195 المؤرخ في 07 جوان 1998 المحدد للقائمة الأولى للمؤسسات العمومية المرشحة للخوصصة واستمرت تبعات هذه المرحلة على نهاية العام 2000 تقريبا.

³⁸ المرسي السيد حمادي، الخوصصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص31

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

أولاً: مساهمة الاستثمار الخاص في نمو الإنتاج الوطني:

الجدول رقم(22-04): تطور مساهمات القطاع الخاص في الإنتاج الخام للفترة 1990-1999 (الوحدة مليون

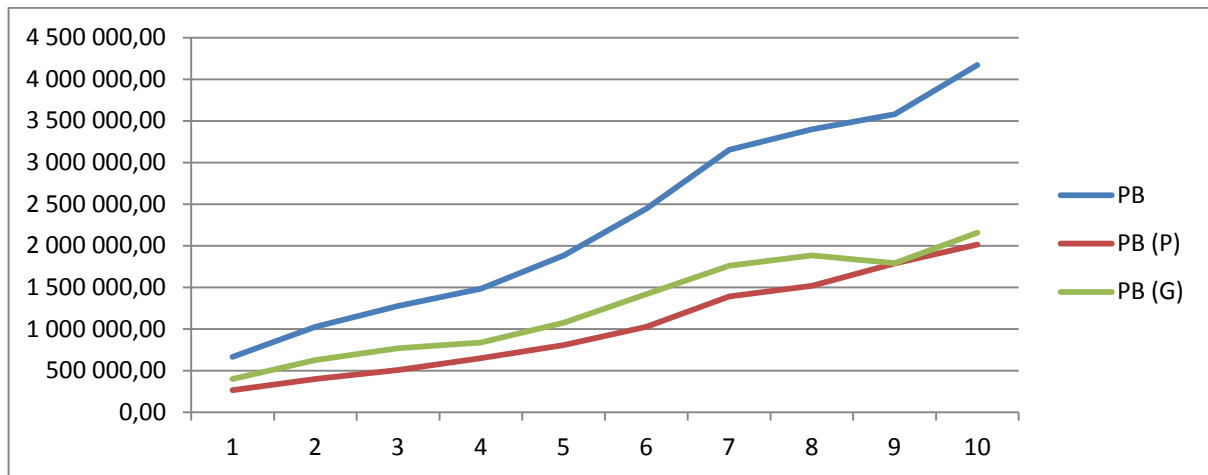
دج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنتاج الإجمالي	663	1 024	1 277	1 485	1 885	2 446	3 154	3 399	3 579	4 172
الخام	601,6	807,3	392,6	326,8	382,5	685,6	349,9	288,1	683,3	838,1
مساهمة القطاع الخاص	264	399	508	647	807	1 026	1 392	1 517	1 786	2 015
مساهمة القطاع العام	399	624	769	837	1 077	1 420	1 762	1 881	1 793	2157515,5
	073,0	837,8	332,9	626,8	788,0	194,3	278,9	927,8	073,8	

المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات ONS، الحسابات السنوية 1973-2010.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن مساهمة القطاع الخاص من الإنتاج الخام تتقارب مع مستويات الإنتاج المسجلة في القطاع العام لسنتين على التوالي 1998 و 1999 حيث بلغ إجمالي الإنتاج القطاعين على التوالي 1 786 609,5 و 1 793 073,8 مليون دينار جزائري عام 1998 و 2015 322,6 و 2 157515,5 مليون دينار جزائري ، حيث تمثل سنة 1998 بداية نهاية الإصلاحات الاقتصادية الكبرى ونهاية برامج الخوصص الهيكلية للقطاع العام كما تعتبر هذه الفترة بداية تنفيذ برامج دعم تشغيل الشباب وفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لمباشر الاستثمار ودعم تمويلها، وهذه دلالات إيجابية على النجاح النسبي للبرامج المطبقة وهنا نخصر بنجاحها بالنسبة لهيكل الإنتاج الخام لا نجاح الأهداف المراد تحقيقها فعليا.

الشكل رقم(03-04): تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام لفترة 1990-1999:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تطبيقات EXCEL وبيانات الجدول رقم (22-04).

يعبر الرسم البياني عن مدى تطور القطاع الخاص من خلال الإنتاج الخام حيث يلتقي منحني إنتاج القطاع الخاص بمنحني إنتاج القطاع العام في العام التاسع (1998) من الفترة وهي فترة نهاية الإصلاحات الهيكلية حيث يعتبر هذا مؤشر ينبئ مستقبل واعد للقطاع الخاص ومساهمته في الإنتاج الوطني لكن بالرغم من ذلك فإن مستوى هذا القطاع

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

بمستوى الإنتاج الوطني لا يزال بعيد جدا، وهنا يكمن التحديات الحقيقية للقطاع الخاص في تلبية الحاجيات من المنتجات والخدمات للمجتمع كيف والإنتاج الحالي عاجز عن تلبيتها بالنظر إلى التبعية للإنتاج المستورد.

استدركت السلطات الجزائرية ما سجل من نقائص في المرحلة السابقة بإصدار قانون جديد هو المرسوم رقم 04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، الذي ألغى القانون 95-22، وتعتبر هذه المرحلة بمرحلة الانطلاقة الفعلية لتطبيق برامج الخصخصة والتي امتدت إلى غاية 2010، حيث من أهم مراحل تطور القطاع الخاص حيث تم إنشاء ما يزيد عن 700.000 مؤسسة بحسب إحصائيات مركز السجلات التجارية، تأخذ منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصة الأكبر لتصل عام 2008 إلى 321387 مؤسسة مستحدثة في إطار برامج الدولة لتشغيل الشباب والتشجيع على الاستثمار.

واتسمت هذه المرحلة أيضا بتراكم رؤوس الأموال لدى الخواص ودخولهم قطاع الأشغال العمومية ومختلف المناولات التي تمنحها الدولة في إطار الصفقات العمومية التي كانت تستهلك مبالغ ضخمة من الميزانية العمومية من اجل بناء هياكل قاعدية أساسية وبنى تحتية من شق الطرقات وبناء الجسور المطارات والموانئ السكك الحديدية و برامج إنشاء ضخمة متنوعة ناهية عن برامج الإسكان الواسعة كإطلاق برنامج مليون سكن اجتماعي وغيرها من الصيغ والبرامج في إطار التجهيزات العمومية وميزانية الاستثمار.

الجدول قم (23-04): تطور مساهمات القطاع الخاص في الإنتاج الخام للفترة 2000-2016 (الوحدة مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج الإجمالي	5 116	5 234	5 551	6 289	7 303	8 873	10 195	11 261	12 874
الخام	430,3	272,5	046,3	595,3	406,5	009,9	092,6	457,4	921,8
مساهمة القطاع الخاص	2 181	2 486	2 722	3 020	3 465	3 940	4 517	5 024	5 611
العام	919,0	056,3	766,4	103,3	034,1	502,5	830,7	940,5	537,9
مساهمة القطاع العام	2 934	2 748	2 828	3 269	3 838	4 932	5 677	6 236	7 263
العام	511,3	216,2	279,9	492,0	372,4	507,4	261,9	516,9	383,9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الإنتاج الإجمالي	12 096	13 900	16 000	17 485	18 451	19 417	19 380	20 442	
الخام	838,5	278,0	361,0	839,4	585,9	067,1	547,5	706,6	
مساهمة القطاع الخاص	6 495	7 375	8 118	9 378	10 613	11 640	12 458	13 384	
العام	295,3	246,2	883,8	753,3	507,6	656,5	493,4	347,2	
مساهمة القطاع العام	5 601	6 525	7 881	8 107	7 838	7 776	6 922	7 058	
العام	543,2	031,8	477,2	086,1	078,3	410,6	054,1	359,4	

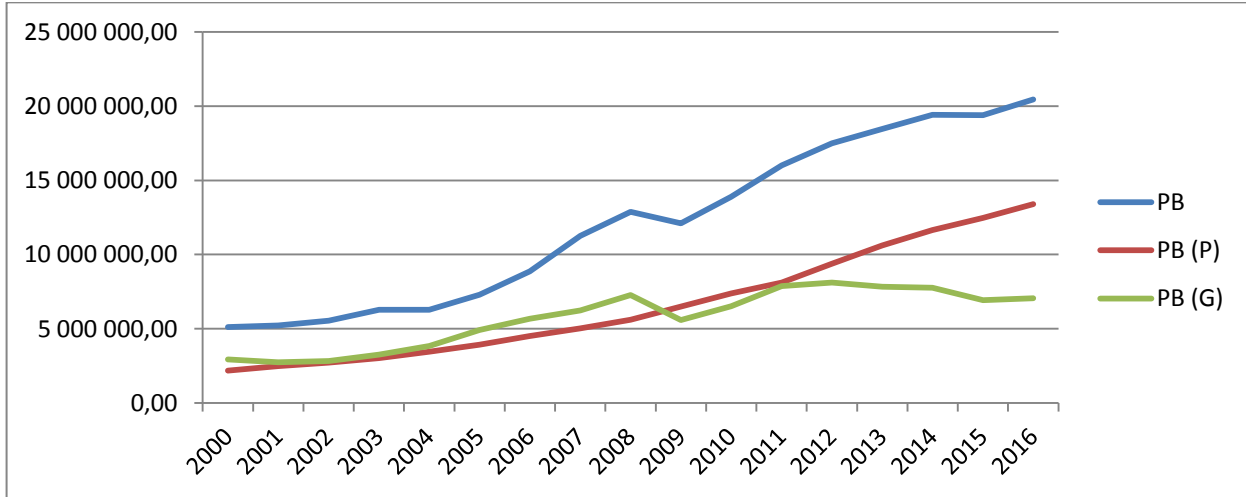
المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 609 سبتمبر 2011 ورقم و786 أوت 2017.

من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم 05 نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام في تزايد مستمر وبدأ يكبر حجمه عن القطاع العام ابتداء من سنة 2009 حيث بلغ إنتاج القطاع الخاص مقابل القطاع العام

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

على التوالي 6495295.3 مقابل 5601543.2 (الوحدة مليون دج)، حتى وصل عام 2015 حجم الإنتاج الخاص إلى ضعف الإنتاج القطاع العام 12458493.4 مقابل 6922054.1 (الوحدة مليون دج)، وهذا مؤشر قوي على تصدر القطاع الخاص وتوجهه نحو تحقيق أكبر قدر من الإنتاج الخام الوطني، وبدا القطاع الخاص يتصدر حجم النتاج الخام.

الشكل رقم(04-04): تطور مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الخام لفترة 2000-2019:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد تطبيقات EXCEL وبيانات الجدول رقم (04-23).

نلاحظ أشكل رقم 02 أن منحى الإنتاج الخام الخاص في صعود مستمر أي باتجاه إيجابي وهذا دليل على نمو الإنتاج الخاص، كما نلاحظ تقاطع هذا الأخير مع منحى الإنتاج الخام العام في النقطة الأفقية لعام 2009 وتعديها إلى الأعلى وهذا دليل على تجاوز إنتاج القطاع الخاص إنتاج القطاع العام الأول مرة بعد عشرين سنة تقريبا من بداية الاصطلاحات، ثم بدأ منحى إنتاج القطاع الخاص في صعود مستمر ومستمر أيضا في تجاوزه لإنتاج القطاع العام حتى آخر الفترة، وبالمقابل نلاحظ أن منحى إنتاج القطاع العام في انخفاض محسوس هذا مما يزيد الهوة بين إنتاج القطاعين، وهذا مؤشر هام على تحلي الدولة التدريجي عن تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع فاسحة المجال للقطاع الخاص مهما يكن هذا التحلي سواء بصفة آلية واقعية لتطور قدرات وإمكانات القطاع الخاص المتنامية أو نتيجة خلل في الجهاز الإنتاجي العمومي.

ثانيا: مساهمة الاستثمار الخاص في تكوين القيمة المضافة:

الجدول رقم(04-24) : نسبة تركيبة القيمة المضافة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام للفترة 2000-2016 (%)

2016	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
32.2	40.6	48.5	48.5	58.6	57.2	53.5	50.7	58.3	القطاع العمومي
67.8	59.4	51.5	51.5	41.4	42.8	46.5	49.3	41.7	القطاع خاص
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع

المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 609 سبتمبر 2011 ورقم و786 أوت 2017.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

يعبر الجدول رقم 06 عن نسبة تركيبة القيمة المضافة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام حيث تعبر النسب على الجدول نتيجة منطقية بالنظر على معطيات الجدول رقم 05 حيث أن نمو إنتاج القطاع الخاص أعلى من نمو إنتاج القطاع العام فالقيمة المضافة لكل قطاع هي ترجمة عقلانية للعلاقة بين القطاعين، فنلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الخاص في نمو مستمر بينما هي في تدهور في القطاع العام حتى بلغت في آخر الفترة 2016 ثلث القيمة المسجلة في القطاع الخاص 32.2 مقابل 67.8.

يرجع هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي تماشى مع الإطار التشريعي الذي ساهم في تشجيع القطاع الخاص الذي بدأ انتعاشه خاصة بعد زيادة الطلب الكلي الناجم عن ارتفاع الدخل الوطني الناتج عن تحسن أسعار البترول مع أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة.

الجدول رقم(25-04): نسبة تركيبة القيمة المضافة (خارج قطاع المحروقات) للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام للفترة 2000-2016 (%)

2016	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
14.9	14.7	14.7	15.5	17.5	19.5	21.5	22.1	25.2	القطاع العمومي
85.1	85.3	85.3	84.5	82.5	80.5	78.5	77.9	74.8	القطاع خاص
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع

المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات ONS رقم 609 سبتمبر 2011 ورقم و786 أوت 2017.

من خلال معطيات الجدول رقم 07 تبين فروقات كبيرة واتساع الهوة بين نسب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بين القطاع الخاص والقطاع العام حيث أن تبدأ بفارق ثلاثة أرباع في عام 2000 وتنتهي نسبة السدس في عام 2016 وهذه فجوة كبيرة وهي في نفس الوقت مؤشر إيجابي بالنسبة لزيادة القيمة المضافة للقطاع الخاص لكن بمقارنتها بالقيمة الحقيقية فإنها غير كافية لتلبية مختلف الحاجيات الوطنية مع العلم أن نسبة القيمة المضافة للقطاع المحروقات لوحده تصل إلى 18.8% لعام 2016 وهي قيمة أكبر من قيم مجموع نشاطات القطاع العام التي تقدر بـ 14.9%، ولكنها غير كافية للنمو باعتبار أن القيم الحقيقية للمنتجات مقيمة بالدينار الوطني ناهيك عن أن الاقتصاد مازال يقطن منتجاته بشكل كبير من الخارج.

مع كل هذه الجهود والمساهمات المقدمة للقطاع الخاص إلا أنه لم يرقى إلى أن يكون قاطرة نمو حقيقية تعني الاقتصاد الوطني عن تبعيته للمحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الأساسية.

ما عن الوضع الراهن وبعد الانخفاض الحاد الذي سجلته أسعار البترول وبداية التراجع الكبير للاحتياطات المالية خاصة من العملة الصعبة، بدأ الحديث مجدداً على الخصوصية وآليات تمويل وهذا ما ترجمه فعلياً في قانون المالية لسنة 2016، هذا القرار الذي أثير الكثير الذي أشار إلى الخصوصية الانتقائية لبعض المؤسسات العامة العاجزة واقترح الشراكة مع القطاع الخاص أو بيعها له، وهكذا تبقى الرؤية الاقتصادية رهينة القرار السياسي المتذبذب من مرحلة إلى أخرى.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

وهذا ليس معناه أن التوجهات نحو الاستثمار الخاص غير صحيحة بقدر ما تمثله من حجمها المتنامي في الاقتصاد الوطني فالخيارات ليس في حد ذاتها خاطئة لكن الخلل الأساسي يتمثل كيفية الزمن المثالي ومختلف المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطوير هذا القطاع للعب دوره كما ينبغي ومن أهمها:

✓ مشكل التمويل وتختلف الجهاز المصرفي والبنكي حيث يعتبر النظام التمويلي والمصرفي في الجزائر من أكثر الأنظمة بيروقراطية ناهيك عن ارتفاع أسعار الفائدة التي تحصل حتى حدود 7% وهي نسب كبيرة مقارنة بقريناته في دول العالم، كما أن عمليات التمويل محدودة ولا تخضع لقواد شفافة وحقيقة في إطار منافسة فعالة بالإضافة إلى المحسوبة في منح القروض؛

✓ ضعف الجهاز الإداري والتنظيمي حيث لازال متخلفا عن أنظمة الحوكمة والإدارة الحديثة حيث لاتزال الإدارة حبيسة الذهنيات الاتكالية الخاملة، والاهتمام بالكفاءة البشرية وتحسين مردود العنصر البشري الفاعل الأساسي في الإدارة والتنظيم مازال بعيد كل البعد عن الأنظمة الحديثة، هذا ما ينتج عنها مخرجات سلبية عديدة كتداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وغياب إطار شفاف للتعامل معها، ضعف الجهاز الضريبي في مواكبة التطورات وعدم وضوحه في التطبيق؛

✓ نقص العقار الصناعي اللازم والأساسي لقيام المشاريع الاستثمارية وصعوبة الحصول عليه ناهيك عن انخفاض الأوعية العقارية المناسبة وغلاء أسعارها، حيث لم يسلم هذا القطاع من التلاعبات والبنسة التي لا تخدم المستثمر الحقيقي،

✓ مشكل الفساد وهو من أهم المعوقات غن لم نقل أساسها حيث إذا انتشر الفساد قفي مفاصل الدولة وانتشر إلى الفعلين معها أصبح من غير الممكن تطبيق أي سياسة أو برنامج بصورة صحيحة وعقلانية والشفافة حيث تخضع لاملءات الشخصية، والمحسوبة والمصالح الشخصية وهذا ما ينفر الاستثمار الحقيقي ويبرهن مستقبل الاقتصاد ككل؛

✓ مشكل القطاع الموازي حيث أكدت الإحصائيات الوطنية أن هذا القطاع بلغت سيطرته على الكتلة النقدية المتداولة في حدود 40%، ويبلغ حجم نشاطه بما يعادل 34% من الناتج الداخلي الخام وهذه نسبة جد خطيرة ومؤثرة على التوازنات الاقتصادية المحلية.

لقد تطور التوجهات نحو القاع الخاص في الجزائر عبر مراحل متتالية بدا من هيكلية الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق وعبر مراحل وبرامج متعدد أهمها برامج الخصخصة وهيكلية المؤسسات العامة وما تبعتها من آليات الخصخصة وهي المرحلة الأطول والأكثر استهلاكاً للوقت والمال والتي لازلت إلى اليوم مستمرة بتبعاتها الايجابية وكثير من السلبيات ، ثم تلتها مرحلة التركيز على تشجيع المبادرة الاقتصادية الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار باستحداث آليات وتنظيمات جديدة والقيام بتحفيظات ضريبة و توفير العقار والتسهيلات التمويلية ناهيك عن الإعانات والمنح للمؤسسات المصغرة الناشئة في إطار آليات وبرامج دعم و تشغيل الشباب.

رغم كل الجهود والتصحيحات الجبارة لمقدرات الاقتصاد الوطني واستهلاك حصص جد معتبرة من الإيرادات الوطنية للنهوض بالاستثمار إلى أن النتائج المسجلة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى غير متوافقة مع هذه

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

الجهود، فمعدلات النمو جد منخفضة فقد ترجع من 2.4% عام 2017 إلى 1.4% سنة 2018 ، أما عن التشغيل الكامل فالجزائر لازلت تفتني احتياجاتها الاستهلاكية من الخارج فلم ترقى الآلة الإنتاجية الوطنية إلى مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وغلاءها نتيجة نقص المنافسة وقلة الوفرة، ارتفاع مستمر للتضخم ، انخفاض القدرة الشرائية للمواطن ، أما عن التوازن الخارجي ففي كل عام تسجل عجز في الميزان التجاري، وهذه كلها مؤشرات لا تحتمل المقاصد الأساسية للاقتصاد في تحقيق مستوى معيشة لائقة وتنمية مستدامة، وهذا ما يستعدي إعادة التفكير الجدي الاستراتيجي في إعادة النظر في كل البرامج والنهج الاقتصادي الحالي وفق متطلبات الوضع الراهن ومن اجل تحقيق ذلك لابد من القضاء على المعوقات التي تواجه القطاع الخاص التمويلية وتفعيل المنافسة الحقيقية والشفافية داخل القطاع المصرفي والبنكي، والإدارية والتنظيمية، مشاكل العقار، ومحاربة الفساد بشتى إشكاله، ومحاولة احتواء الاقتصاد الموازي يخلق فرص حقيقة ووضع تسهيلات أكثر مرونة، وفي الأخير فتح شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص بتفعيل التشريعات والقوانين المتضمنة لتفويض المرافق العام.

المبحث الثالث: علاقة سياسات الاستثمار الحكومي والخاص ومدى تكيفها في الجزائر

يمكن التطرق إلى علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالاستثمار الخاص من خلال ما يحدث من تفاعل بينهما حيث تشير مختلف النظريات إلى اثر المزاخمة أو التكامل بين المتغيرين حيث يمكن للإنفاق الحكومي مزاخمة الاستثمار الخاص على موارد التمويل كما يمكن أن تكون العلاقة تكاملية بينهما حيث يساهم الإنفاق الحكومي في تهيئة مناخ وعوامل نجاح الاستثمار الخاص كإقامة البنى التحتية ، بالإضافة إلى العلاقة التشاركية التي يكمن نشؤها بين هذين العاملين من خلال من خلال عقود الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في مختلف المشاريع والقطاعات.

المطلب الأول: العلاقة التكاملية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار والاستثمار الخاص في الجزائر

يمكن النظر إلى العلاقة التكاملية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار من خلال الإنفاق على البنية التحتية والتي لها اثر ايجابي على الاستثمار الخاص، فكلما استمرت البنى التحتية في الزيادة زادت الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص مما يرفع من مردودية هذا الأخير.

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر عاملا مهما وأساسيا في تهيئة مناخ الاستثمار من خلال ما يوفره من منشآت قاعدية وبنى تحتية أساسية التي تعتبر شريان ومقوم لإقامة أي مشروع استثماري فبدون مد الطرق وتحديث وسائل النقل وإنشاء المطارات والموانئ وبدون الربط بشبكة الكهرباء والتزود بالماء وتصريف المياه القدرة وغيرها من البنى التحتية لا يمكن للمشروع استثماري القيام والاستمرار.

أولا: دور البنى التحتية في نمو الاستثمار الخاص:

1. مفهوم البنى التحتية وأنواعها

يرجع أصل كلمة البنى التحتية إلى ترجمتها عن اللغة اللاتينية *infrastructure* وهي كلمة مجزئة الى قسمين *infra* تعني تحت أو دون و *structure* بنية أو هيكل وجمعها تنطق بنية تحتية استعملت في فرنسا عام 1875 وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1887 واستخدمت في المجال العسكري لأول مرة عام 1940 اثر تشكيل حلف الناتو ثم بدا هذا المفهوم يتطور مدنيا بحلول عام 1970 ليزداد النقاش حوله ابتداء من عام 1980 بالو.م.أ، على خلفية فشل مشاريع الأشغال العمومية وسوء استغلالها وصيانتها فأقترح البرلمان الأمريكي تعريفا لها إلى جانب الأشغال العمومية حيث عرفهما على أنهما "النظامين الخاصين بعمل الطرقات والشوارع والموانئ النقل الجماعي المطارات قنوات التزويد بالمياه تسيير المياه القدرة المستعملة قنوات الصرف الصحي قنوات معالجة النفايات الصلبة توليد الكهرباء وتحويل شبكة الاتصالات قنوات صرف النفايات الخطرة وهذا النظام لا يشمل فقط على أنشاء الهياكل بل يتعلق أيضا بالاستغلال من تسيير وسياسات التطوير ويسهل تنقل الأفراد والتزويد بالماء الصالح للشرب التخلص السليم من النفايات التزويد بالطاقة وتوزيع ونشر المعلومة في أوساط المجتمع"³⁹.

³⁹ <https://fr.wikipedia.org/wiki/Infrastructure> 22/09/2019

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

عرفها تقرير البنك العالمي على أنها " رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجال الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال"⁴⁰، وعرفها آخرون على أنها "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة وتشكيل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتھا ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتھا وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقھا بالإضافة إلى الخدمات الصحية"⁴¹، ويطلق مصطلح البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها، فالبنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي⁴²،

من التعاريف السابقة يمكن استنباط ثلاثة خصائص أساسية للبنى التحتية هي:

✓ **الثبات:** وهي خاصية تتميز بها البنى التحتية من وجهة تقدير رأس المال العام الذي يهدف دوماً إلى تحقيق المصلحة العامة عكس برأس المال الخاص الذي يتميز بالحركية حيث يستقطبه الربح أينما كان؛

✓ **غير قابلة للتجزئة:** يرجع هذا للقيمة الكبيرة لرؤوس الأموال العمومية وتكلفة الفصل بينها؛

✓ **غير قابلة لإحلال:** هذا راجع إلى تكلف عمليات الإحلال مبالغ ضخمة ربما تضاهي قيمة الأصل نفسه⁴³.

تكمن أهمية مشاريع البنى التحتية في التسهيلات التي توفرها للنشاط الاقتصادي من خلال مخرجاتها من الخدمات المتنوعة، حيث يشترط توفرها بشكل أساسي لقيام ونجاح المشروعات الاقتصادية أو الرفع من إنتاجيتها، ويرى 'سينغر' بان أهمية البنى التحتية بأنها مصدر وأساس لتدفق الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة، وتزداد أهميتها بكونها تستميل النمو برفع عائدات الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على العموم⁴⁴.

وتصنف البنى التحتية إلى نوعان رئيسيين:

1.1. البنية الأساسية الاقتصادية: وتشمل الهياكل الهندسية والمعدات والمرافق الطويلة الأجل التي توفر خدمات

تستخدم في القطاعات الإنتاجية وما يستخدمه العائلات، تتعدد إلى ثلاثة أشكال⁴⁵:

2.1. المرافق العامة: كتوصيل الكهرباء والغاز والتزود بالمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية،

⁴⁰ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العام، البنية الأساسية من أجل التنمية، مؤشرات التنمية الدولية، الطبعة الأولى واشنطن، جوان 1994.

⁴¹ محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنى التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 2010، 51، ص 115.

⁴² المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية إعمار، ملخص تقرير البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية، 2008/01/02.

⁴³ بابا عبد القادر، نسمن فطيمة، أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 06

سبتمبر 2016، ص 220.

⁴⁴ علي محمد علي، محمود محمد داغر، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁴⁵ سليمان علي القطاوي - مدير، البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية ص 5 <https://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/bonyaa.pdf>

22/09/2019.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

3.1. الأشغال العامة: كالسدود وقنوات الري وشق الطرق قطاعات النقل الأخرى: ك السكك الحديدية والنقل الحضري الموانئ و المطارات،

4.1. البنى الأساسية الاجتماعية: وتشمل على هياكل التعليم والرعاية الصحية، ومختلف الهياكل الاجتماعية المشابهة.

2. مصادر وبدائل تمويل الاستثمار في البنى التحتية:

يمكن تصنيف مصادر تمويل الاستثمار في البنى التحتية إلى صنفين أساسين الصنف الأول تقليدي عومي وغير تقليدي الفاعل الأساسي فيه هو الدولة من خلال ميزانيتها العامة وما تخصصه من نفقات التجهيز والاستثمار، أما الصنف الثاني الحديث وهو الصنف الذي بدأت كثير من الدول إتباع نهجه وهو يستخدم أدوات غير تقليدية كمشاركة القطاع الخاص في بناء وتشغيل مشروعات البنى التحتية.

1.2. التمويل التقليدي للاستثمار في البنى التحتية:

اقتصر تمويل مشاريع البنى التحتية لعقود من الزمن على الاستثمار العمومي وتمويله من النفقات العامة بالاعتماد إما على الميزانية العامة او القروض الحكومية، حيث أن الفكر السائد هو أن الاستثمار في البنى التحتية من مسؤولية الدولة وحدها، وينقسم هذا التمويل إلى فسمين داخلي وخارجي.

1.1.2 التمويل العمومي الداخلي :

يتحقق التمويل العمومي الداخلي في تحصيل الإيرادات العامة التي يقصد بها كأداة مالية وهي مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي " 46 وتمثل المصادر المختلفة الإيرادات العامة أساس في الضرائب والرسوم، القروض العامة الداخلية و إيرادات الدولة من ممتلكاتها، الإصدار النقدي، الهبات والهدايا والمنح والإعانات الأجنبية.

2.1.2 التمويل الخارجي:

يمكن تقسيم التمويل الخارجي وفق تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وذلك وفق التقسيم الذي جاء به "Krugman Paul" و "Obstfeld Maurice" حيث يصنفان تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى خمسة "05" أقسام مرتبة من تدفقات مديونية إلى تدفقات خاصة وهي التمويل بالسندات، التمويل البنكي، القروض الرسمسة، بالإضافة الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ⁴⁷.

2.2. التمويل الغير التقليدي للاستثمار في البنى التحتية

تم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إثر تراجع أسعار البترول مما أثر سلبا على تمويل ميزانية التجهيز العامة وحجم النفقات على البنى التحتية على وجه الخصوص فاصبحت إشكالية تمويل القطاعات المختلفة للبنى التحتية في الدول النامية والجزائر خاصة تشكل تحديا حقيقيا ومقلقا وبالخصوص في تمويل الورشات الكبرى المنطلقة في قطاع الأشغال

⁴⁶ سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى 2008، بيروت-لبنان، ص87.

⁴⁷ Krugman Paul, Obstfeld Maurice, **Economie International**, De Boeck Université, 3^{ème} édition, 2001, P770 , 771.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

العمومية والسكك الحديدية والنقل ناهيك عن العجز المالي المتراكم لميزانية الدولة والجماعات المحلية التي بدأت تستنزف احتياطاتها المالية.

سعت الحكومة الجزائرية من أجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي وضخ وتوفير موارد مالية في الصندوق الوطني للاستثمار بإطلاق سلسلة من الإجراءات والبرامج المالية فتم تعديل القانون المتعلق بالنقد والقرض 03-11 حيث سمحت هذه التعديلات للبنك المركزي بإطلاق قرض وطني متوسط الأجل لشراء سندات الخزينة وما اصطلح عليه 'بقرض الاستثمار من أجل دعم النمو'، وكان الهدف منه هو إمكانية تغطية عجز الموازنة في حدود 10%،

فالتحويل غير التقليدي الذي يقصده به برنامج الحكومة هو الاعتماد أيضا على التمويل من خلال طباعة الأوراق النقدية بدون تغطية، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار⁴⁸.

هذا الإجراء بالطرق الغير تقليدية في التمويل ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة على مشروع القانون الخاص به لمرافقة إنجاز برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي حدد لها مجال زمني بـ 5 سنوات وهدفين رئيسيين هما استعادة توازن ميزانية الدولة و تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، حيث تمت المصادقة فعليا على هذا النظام من طرف مجلس الوزراء يوم 2017/09/06 وأدرج في الميزانية السنوية لعام 2018⁴⁹.

إن التضارب الكبير في الأهداف والآليات التنفيذية لهذا التمويل يقابلها مؤشرات الاقتصادية سلبية ستخرج حتما عن الهدف المسطر له، وهذا ما يولد آثار سلبية على ارتفاع حجم السيولة البنكية، انخفاض في معدل الفائدة، ارتفاع أسعار السلع الحقيقية، اضطرابات اجتماعية وسياسية.

بدأت الحكومة فعليا بالتخلي عن هذا النوع من التمويل خاصة ما شهدته الجزائر في الآونة الأخيرة من إحداث سياسية واجتماعية حيث ورد أول تصريح للحكومة على لسان وزير الإعلام والاتصال في السادس الثلاثي والأخير من سنة 2019 بان الحكومة ستتخلى عن طبع نقود جديدة مما يؤكد فشل هذا التمويل.

ثانيا: تطور الإنفاق الحكومي على البنى التحتية وعلاقاتها بأهم القطاعات الخاص في الجزائر:

تعتبر نفقات التجهيز (قسم الاستثمارات) بالميزانية العامة للدولة أهم مؤشر لقياس مدى تطور برامج البنى التحتية في الجزائر حيث يحتل نسبة كبيرة تفوق 30% من إجمالي هذه النفقات، وقد تزايدت مخصصات هذه البرامج خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو منذ سنة 2001، حيث قفزت من 357 مليار دينار سنة 2001 إلى 2234

⁴⁸ التمويل غير التقليدي حقيقته وخلفياته، شوهد بتاريخ 2019/09/23-20170910-9336 http://hmsalgeria.net/ar/editor/

⁴⁹ حساني حسين، وآخرون، تحديات التمويل الغير تقليدي للبنى التحتية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامع حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 05-06/11/2017.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

مليار دج سنة 2012 لتبلغ سنة 2015 قيمة 3781 مليار دج⁵⁰، ومع التراجع المفاجئ والحاد لأسعار البترول سنة 2016 المورد الأساسي لنفقات التجهيز تراجعت على أثره هذه الأخيرة لتبلغ في نفس السنة 3176 مليار دج ثم تستمر في الانخفاض للسنة الموالية 2017 إلى 2291 مليار دج، حيث تم في نفس هذه الفترة تجميد البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 وعلق حسابه الخاص.

وباعتبار أن إنجاز البنى التحتية تعتمد على طاقات هائلة وموارد هامة من اجل إنجازها، اعتمدت الدولة الجزائرية في تنفيذها على بعض نشاطات القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ويمكن ملاحظة تطور أهم هذه النشاطات موازاة مع تطور الإنفاق على البنى التحتية من خلال الجدول الموالي.

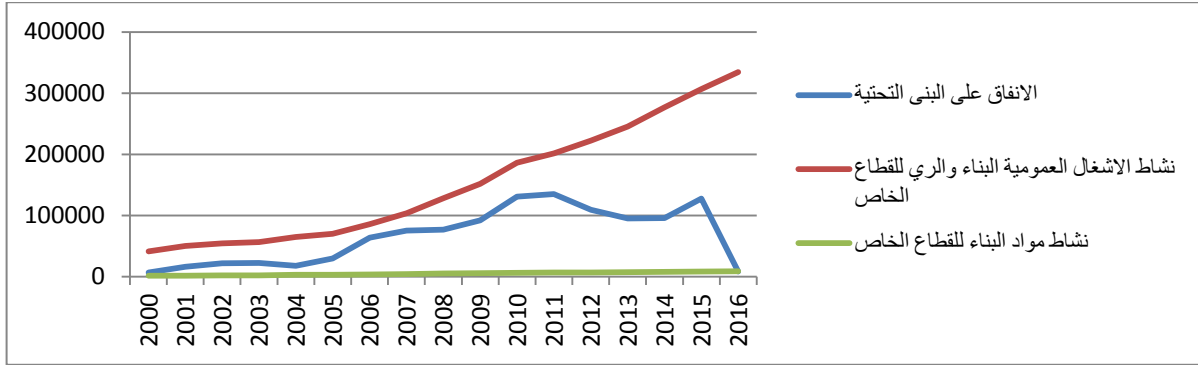
الجدول رقم(26-04): تطور الإنفاق على البنى التحتية وإنتاج أهم نشاطات القطاع الخاص في الجزائر للفترة 2000-2016 (الوحدة مليار دج):

السنوات	نفقات البنى التحتية	نشاط الأشغال العمومية، البناء والري (القطاع الخاص)	مواد البناء (القطاع الخاص)
2000	67.74	412.74	12.68
2001	160.28	499.40	15.33
2002	216.05	540.67	18.40
2003	225.38	566.08	19.13
2004	173.97	645.14	27.85
2005	294.75	697.92	29.16
2006	635.38	858.59	35.67
2007	750.94	1033.04	40.95
2008	769.18	1282.05	50.48
2009	919.66	1517.77	57.21
2010	1309.55	1862.61	60.27
2011	1346.64	2011.93	66.27
2012	1090.03	2224.48	67.73
2013	949.83	2454.63	69.55
2014	953.83	2767.74	74.48
2015	1273.93	3066.11	80.23
2016	805.3	3345.40	87.28

المصدر: تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية، الديوان الوطني للإحصائيات تقرير الحسابات الاقتصادية رقم 609-786.

⁵⁰ قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد78، 2014/12/31، ص3.

الشكل رقم (05-04): تطور الإنفاق على البنى التحتية وإنتاج أهم نشاطات القطاع الخاص في الجزائر للفترة 2000-2016 (الوحدة مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (26-04).

يمكن ملاحظة نمو إنتاج القطاع الخاص من خلال نشاطين أساسيين جد مرتبطين بإقامة مشاريع وبرامج البنى التحتية حيث نلاحظ أن نشاط البناء الأشغال العمومية والري قد قفز من 412.74 مليار دج سنة 2000 أي قبل إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ليصبح في عشر سنوات فقط 1862.61 مليار دج بمعدل أربعة أضعاف ونصف ثم يستمر هذا النمو ليلبغ في العام الذي يليه 2011.93 مليار دج مقابل قيمة مساهمة القطاع العام في هذا النشاط بـ 425.75 مليار دج فقط أي أقل بـ 473% من قيمة إنتاج القطاع الخاص في هذا القطاع، ليصل في سنة 2016 إلى 3345.40 مليار دج، حيث لم ينخفض نموه موازاة مع الإنفاق الحكومي على البنى التحتية الذي انخفض مع تجميد البرنامج الخماسي لدعم النمو 2014-2019 حيث بلغ قيمة المخصصات عام 2016 قيمة 805.3 مليار دج بعد أن كانت تقارب قيمتها عام 2011 1346.64 مليار دج، أما عن نشاط مواد البناء فنلاحظ نموه بثبات حيث تضاعف إلى أكثر من ستة 06 مرات إلى نهاية الفترة 2000-2016، إلا أن نمو لم يكن بنفس التطور في القطاع البناء والأشغال العمومية والري وذلك راجع إلى سيطرت القطاع العام على جزء كبير من هذا النشاط حيث أن أهم المؤسسات العمومية مازالت تحافظ على مكانتها وقدراتها الإنتاجية كما أن معظمها لم تخصص على غرار كثير من المؤسسات العمومية الاقتصادية الإنتاجية، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يخضع إلى شروط خاصة، بحيث انه مرتبط بقطاع المناجم حيث لازالت هناك عدة قيود وعراقيل تحد من دخول القطاع الخاص بقوة في هذا النشاط ومع ذلك فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الناشطة في هذا المجال حققت تفوق نسبيا على القطاع العام أن قيمة إنتاج القطاع الخاص بلغت في نهاية الفترة 87.28 مليار دج مقابل 83.49 مليار دج للقطاع العام وهذا مؤشر على قوة جذب هذا النشاط لرؤوس الأموال ربحيتها. من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن هناك تكامل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، حيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي على البنى التحتية لم يجد من نشاط ونمو القطاع الخاص خاصة بالنظر إلى أكثر النشاطات والقطاعات التي يمكن أن يزاومها على الموارد خاصة وان القطاع الخاص يحجم عن القيام بالاستثمار في هذه المشاريع الضخمة لانعدام ربحيتها.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

وبالنظر إلى طبيعة الإنفاق الحكومي توزيعه وطريقة تمويله نجد أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يلعب دورا مهما في توفير المناخ المناسب للمستثمرين في القطاع الخاص، حيث يحقق الطلب المتزايدة على المنتجات التي ينتجها القطاع الخاص، ومن خلال الصفقات العمومية التي تتاح للقطاع الخاص فإن هذا الأخير وجد فرصة من خلالها لتنمية نشاطه وزياد تراكم رؤوس أمواله.

المطلب الثاني: العلاقة التزاحمية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الجزائر

تشير مختلف الدراسات العلمية إلى أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي له اثر سلبي على النشاط الاقتصادي الخاص مما يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص ويساهم في انخفاض تكوين رأس ماله، حيث أن هذا التأثير السلبي يكون على المدى القصير وقد يتخذ المزاحمة أشكال مختلفة:

✓ إذا كان القطاع الحكومي يمول التوسع في رأس المال العام من خلال زيادة الضرائب، فإن انخفاض المعدل الصافي المتوقع لمردودية رأس المال الخاص وهذا ما قد يقلل من الميل إلى الاستثمار الخاص⁵¹،

✓ قد يحدث تأثير سلبي على تكوين رأس المال الخاص حيث أن الزيادة في نفقات البنية التحتية الممولة عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص،

يمكن استثناء هذه الحالات من النموذج الجزائري بالنظر إلى مصادر التمويل التي لا تنجم لا عن زيادة الضرائب أو لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الأسواق المالية، بل تعتمد اعتمادا كليا على الجباية البترولية والتي تختلف عن الجباية العادية والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات، ومن هنا يمكن النظر إلى أن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري لا يزاحم الاستثمار الخاص ولو نسبيا.

يمكن دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص من خلال التطرق على طبيعة الإنفاق الحكومي الاستثماري وكطرق توزيعه وتمويله، وفي الجزائر نجد ان طبيعة الإنفاق الحكومي الاستثماري يلعب دورا هاما في تهيئة مناخ أعمال مناسب للمستثمرين الخواص من خلال ما يتيح من هياكل قاعدية أساسية وبنى تحتية، وهذا ما يوحى إلى غياب المنافسة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص خاصة وان مجالات الاستثمارات مختلفة حيث أن الاستثمار الخاص يحجم عن إقامة المشاريع الكبرى القاعدية والبنى التحتية وبالمقابل نجد أن الاستثمار الحكومي يتعد تدريجيا عن مزاوله الأنشطة الإنتاجية والاستثمارات التي يقوم بها غالبا القطاع الخاص خاصة بعد خوصصة المؤسسات الحكومية الناشطة بهذه القطاعات، وبهذا يمكن اعتبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص انها علاقة غير سلبية.

تشير بعض الدراسات أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار الخاص هي علاقة تزاحمية بالنظر إلى أن مصادر تمويل الإنفاق الجاري التي تعتمد على الإيرادات المحلية وهذا يشكل عبء على القطاع الخاص ومزاحمته على الموارد المتاحة، يمكن تحليل احتياجات كل قطاع من رؤوس الأموال من خلال الاطلاع على استهلاك كل قطاع من

⁵¹ Jeffrey D. Sachs, Introduction to "Developing Country Debt and the World Economy. in [NBER Books](#) from [National Bureau of Economic Research](#), The University of Chicago Press, (1989), (pp12,15).

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

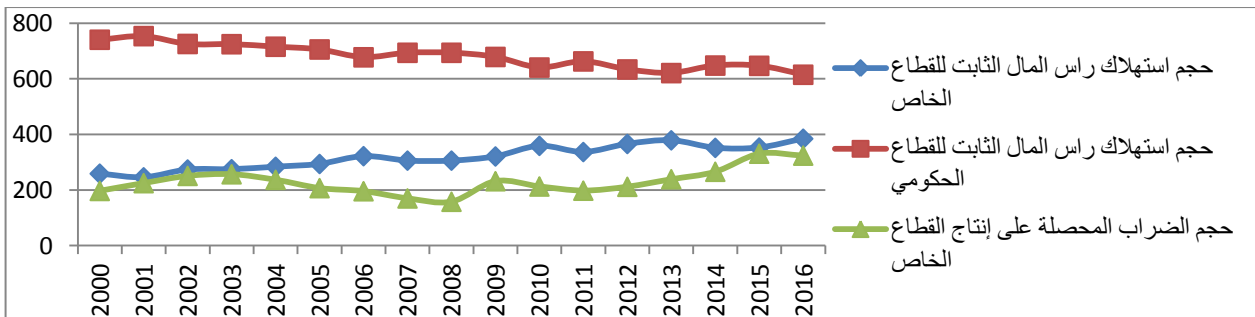
الرأس المال الثابت وبالنظر إلى تطور الضرائب المفروضة على القطاع الخاص يمكن معرفة مدى علاقتها باحتياجات رؤوس الأموال لتمويل الإنفاق الحكومي.

الجدول رقم(27-04): معدل تطور استهلاك رأس المال الثابت الخاص والحكومي وحجم الضرائب المحصلة على القطاع الخاص للفترة 2000-2016:

السنوات	حجم استهلاك رأس المال الثابت للقطاع الخاص(%)	حجم استهلاك رأس المال الثابت للقطاع الحكومي(%)	حجم الضرائب المحصلة على إنتاج القطاع الخاص(%)
2000	25.9	74.1	19.7
2001	24.6	75.4	22.5
2002	27.4	72.6	25.1
2003	27.5	72.5	25.7
2004	28.4	71.6	23.7
2005	29.4	70.6	20.7
2006	32.2	67.8	19.6
2007	30.6	69.4	17.0
2008	30.6	69.4	15.8
2009	32.1	67.9	23.2
2010	35.9	64.1	21.3
2011	33.7	66.3	19.8
2012	36.6	63.4	21.2
2013	37.9	62.1	23.9
2014	35.2	64.8	26.6
2015	35.3	64.7	33.1
2016	38.5	61.5	32.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات تقرير الحسابات الاقتصادية رقم 609-786.

الشكل رقم(06-04): تطور استهلاك رأس المال الثابت الخاص والحكومي وحجم الضرائب المحصلة على القطاع الخاص 2000-2016:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (27-04).

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدل تغير الاستثمار الخاص مقارنة بالاستثمار الحكومي لم يكن بتباين أو فروقات كبيرة، رغم أن الفترة من 2000-2016 شهدت تنفيذ برامج دعم النمو الاقتصادي التي تطلبت موارد ضخمة حيث استغلت الحكومة ارتفاع الإيرادات النفطية فمولت بها المشاريع الاستثمارية التي تركزت أساساً في مشاريع البنية التحتية واستثمارات القطاع الصناعي الحكومي، حيث أن هذا الإنفاق الحكومي الاستثماري لم يؤثر بشكل مباشر وسليبي على معدل الاستثمار الخاص حيث نلاحظ أن حجم استهلاك رأس المال الثابت للقطاع الخاص حيث تراوح ما بين 25.9 و 38.5% خلال الفترة بفارق 12.6% حيث إذا ما تم مقارنتها بحجم تغير الضرائب المحصلة على إنتاج القطاع الخاص والتي تقدر نسبتها 12.7% نجد أن نسبة التغير في الاستهلاك رأس المال الثابت للقطاع الخاص يساوي بالتقريب نسبة التغير في حجم الضرائب المفروض عليه، وهذا مؤشر على أن التغير في حجم الضرائب كان منطقياً متماشياً مع التغير في حجم الإنفاق على الاستثمار الخاص، وبهذا يمكن استنتاج أن حجم تطور الضرائب على القطاع الخاص كان مردها تطور حجم الاستثمار الخاص لا عن مزاحمة الاستثمار الحكومي أو توسعه خاصة وأن تطور حجم رأس المال الثابت الحكومي في تراجع مستمر حيث بلغت نسبته في نهاية الفترة 61.5% بعدما بلغ في عام 2001 75.4% وهذا مؤشر على أن مختلف الإنفاق الاستثماري الحكومي يتركز في الأنشطة الغير الإنتاجية وبالتالي احتمالية عدم مزاحمتها للأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص على الموارد، كما مصدر تمويل الإنفاق الحكومي يختلف عن مصدر تمويل الاستثمار الخاص فنلاحظ أن ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري مقرون بالجباية البترولية والتي تختلف عن الجباية العادية التي يعتبر القطاع الخاص من أهم الأوعية المساهمة فيها.

المطلب الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص

أولاً: مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تعتبر الشراكة أحد أشكال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع من خلالها القطاع العام توفير السلع والخدمات من خلال السماح للقطاع الخاص بدلا عنه⁵²، يشير مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص بانجاز مشاريع وإسداء خدمات في مجال البنى التحتية والمشاريع الكبرى التي جرت العادة أن يستثمر فيها القطاع العمومي⁵³.
وبحسب بنك التنمية الآسيوي فإن مفهوم الشراكة يشير إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقام بشكل تقليدي من طرف القطاع العام.

⁵² حاكمي بوحفص، الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة 2 رماح البحوث والدراسات، عمان الأردن، العدد 2016/09/19، دار المنظومة، ص 424.

⁵³ عفيف الهنداوي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، المدرسة الوطنية للإدارة معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الدورة الرابعة نوفمبر 2010 إلى جويلية 2011،

1. مبررات ودوافع الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تتعدد مبررات ودوافع الشراكة بين القطاعين لعدة اعتبارات أهمها:

- ✓ عجز الحكومة على تحقيق التنمية بمفردها؛
- ✓ تخفيض تكلفة المشاريع والاستفادة من التغيير التقني والاقتصادي المتسارع؛
- ✓ تزايد ضغوط المنافسة وانخفاض معدلات النمو؛
- ✓ تعدد المجالات والمشاريع التي يهتم القطاع العام بتنفيذها مما يزيد من عبئ القطاع العم على توفير المزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما الشراكة تقلل من حدة المنافسة بين القطاعين؛
- ✓ ترشيد موارد التمويل المخصصة في إطار برامج التنمية الاجتماعية والمطالب المتزايدة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية؛
- ✓ زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل وتزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات الصلة؛
- ✓ التوسع في اتخاذ القرارات الريادية خدمة للصالح العام وتحقيق عائد أعلى لرؤوس الأموال المستثمرة⁵⁴.

2. أوجه الاختلاف بين الخوصصة والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

الخوصصة تعني "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجار أو مشاركة أو بيع وشراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة"⁵⁵، أما الشراكة فتعني تنازل القطاع الخاص عن أصول قام بتأسيسها للحكومة مقابل مزايا تغطي كلفة التأسيس وتضمن هامش ربح مرضي، هذا من أجل توفير منتجات أو خدمات معينة وبجودة أفضل وتكلفة أقل، وبالتالي فإن أهداف الخوصصة و الشراكة هي تقديم الخدمات التي كانت ضمن صلاحيات ومهام الدولة بجودة أعلى وتكلفة أقل.

أما أوجه الاختلاف فتكمن في أن الخوصصة تقوم فيها الدولة بالتخلي كلياً أو جزئياً عن أصولها لصالح القطاع الخاص بشكل نهائي مقابل عائد مالي إجمالي وحيد، بخلاف ما يحصل في عملية الشراكة حيث تقع مسؤولية بناء إنجاز المشروع وتشغيله وإدارته على القطاع الخاص لفترة محددة، ويتحمل فيها مختلف المخاطر التجارية، على أن يسلم المشروع وتؤول ملكيته إلى الدولة في نهاية الفترة المتفق عليها.

ثانياً: الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار مشروعات ونظام BOT:

لقد لاقى هذا النظام أهمية كبيرة في الوقت المعاصر هذا لما يوفره من تحديث البنية التحتية و تسهيل عمليات الخوصصة المتعددة ويخفف العبء على الإنفاق الحكومي للدولة خاصة الاستثماري منه ويحقق أهداف التنمية بإشراك

⁵⁴ محمد متولي ذكور محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، إدارة البحوث والتمويل، وزارة المالية، مصر، 2012، ص6.

⁵⁵ مصطفى محمد العبد الله، عبد العزيز شرابي، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص47.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية خاصة في دول العالم النامية التي لازالت تعاني من عبئ إعادة الهيكلة وصعوبات في تمويل استثماراتها.

عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنه " شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية تسمى 'شركة المشروع' امتيازًا لتنفيذ مشروع معين، على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحًا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريًا على أن تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز، وينشئ عادة المستثمرون والمقاولون الذين منحوا الامتياز من الحكومة لتنفيذ المشروع شركة لتحقيق هذا الغرض وتنتهي بانتهاء فترة امتيازها"⁵⁶، وتعرفه منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة على أنه " اصطلاح أو صياغة لاستخدام القطاع الخاص ليقوم بمشروعات التنمية الأساسية التي كانت من قبل حكرا على القطاع العام. فتمويل المشروع هو زاوية الأساس لمفهوم BOT"⁵⁷،

فنظام التمويل BOT هو إختصار لثلاثة كلمات هي B ، Build وتعني البناء والتشييد، O ، Operator والتي تعني التشغيل، T ، Transfer والتي تعني النقل والتسليم، وبالتالي فإن عقود BOT تعني تعهد الحكومة إلى شركة خاصة وطنية أو أجنبية بإنشاء مرفق عام أو مشروع يقدم خدمات عامة يحتاجها الجمهور كالطرق والمطارات، الكهرباء والطاقة والبتروال والاتصالات وغيرها، وذلك على حساب الشركة بحيث تقوم هذه الشركة بالمرحلة الأولى Build وهي الإنشاء أو البناء ثم تتولى هذه الشركة إدارة وتشغيل المشروع Operator بحيث يؤدي خدمات للجمهور المنتفعين وتحت إشراف ورقابة الجهة الإدارية المتعاقدة ثم تنقل الشركة ملكية المرفق أو المشروع إلى الدولة أو الجهة الإدارية المسماة في العقد ،⁵⁸ Transfer

يمكن النظر إلى عقود BOT أنها اتفاق بين القطاع العام والقطاع الخاص على بناء وتصميم وإنشاء مشروع من قبل القطاع الخاص الذي يقوم بتشغيله واستغلاله لصالحه تجارية طيلة مدة التعاقد الذي يسمح له بتعويض التكاليف المنفقة في المشروع وتحقيق معدلات ربح مرضية، على أن تؤول ملكية المشروع أو المرفق في نهاية العقد إلى القطاع العام.

ثالثا: التجربة الجزائرية في الاستثمار بالشراكة بين القطاع العام والخاص:

اعتمدت الجزائر في تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص غالبا على أسلوب الامتياز، الذي يعتبر أقدم أشكال الشراكة بموجبه يقوم القطاع الخاص ببناء وتصميم مشروع معين وتشغيله خلال فترة يطلق عليها فترة الامتياز واقتصر هذا النوع من التمويل على المشروعات التجارية الخاصة حيث لم ترقى إلى مشاريع البنى التحتية التي

⁵⁶ يوسف محمود وآخرون، نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 العدد 03، سورية، 2008، ص 180

⁵⁷ محمد صلاح والبشير عبد الكريم، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية- تجارب دولية وعربية مختارة- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكر، العدد 17، جوان 2015، ص 178.

⁵⁸ حمدي معمر، فلاق صليحة، نظام BOT كآلية لتمويل البنية التحتية- حالة مشروع ميناء الوسط في الجزائر-، الملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 05-06/11/2017، ص 4.

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

لا زالت من صلب مسؤوليات الدولة واكتفت بما هو ربحي بحث دون النظر على نوع الخدمة المقدمة، وذلك لعدة اعتبارات كنقص الخبرة والكفاءة اللازمة لدى الشركات الوطنية، وضعف الجهاز المالي والبنكي لمواكبة هذا التمويل، غياب إطار قانون واضح يحدد العلاقة بدقة بين الأطراف المشاركة، غياب الكفاءة الإدارية للمرافقة والمتابعة والمراقبة لهذا النوع من المشروعات، صعوبة تكييف النظام الضريبي مع متطلبات مداخل هذه المشروعات التي تقتضي تحويل جزء من الضرائب والرسوم وتحديد بدقة، العمل بقاعدة 49/51% صعبت التمويل الأجنبي صاحب رؤوس الأموال الكبيرة والكفاءة في دخول في هذا النوع من المشاريع على الأقل في الوقت الراهن، لكن ورغم ذلك لم يمنع هذه الصعوبات من دخول شركاء أجنب في بعض المشاريع الكبرى على غرار مشروع "ميناء الوسط" فريد من نوعه والأول في الجزائر .

1. نموذج مشاريع تحلية مياه البحر:

يبلغ مجموع المشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر حوالي 46 مشروعاً على امتداد الساحل الجزائري، حيث أبرمت هذه الاتفاقيات على ضوء قانون الاستثمار 03-01 بين الشركة الجزائرية للطاقة (AEC) من جهة ومجموعة الشركات العالمية ذات الخبرة في مجال انجاز وتسيير منشآت تحلية مياه البحر ومن أهم المشاريع المقام في هذا الإطار ما يلي:

1.1 مشروع محطة الحامة لتحلية مياه البحر (Hamma Water dessalination) المقام بمنطقة الحامة بالجزائر العاصمة والذي بموجبه تقوم شراكة بين الشركة الجزائرية للطاقة بنسبة مشاركة 30% وشركة General Electric Aionis Hamma Holdings وهي شركة خاضعة للقانون الأيرلندي بنسبة مشاركة 70% من رأس مال شركة المشروع المسماة (HWD SPA)،

حدد امتياز هذه الشركة بموجب عقد الاتفاقية بـ30 سنة، حيث تلتزم الشركة بانجاز مصنع لتحلية مياه البحر بالمنطقة الحامة بطاقة تقدر بـ200 000 م³ في اليوم وبقيمة مالية اجمالية تقدر بـ256 مليون دولار أمريكي.

2.1 محطة تحلية مياه البحر وإنتاج الكهرباء (Kahrama) بارزبو وهران والتي تم إنشاؤها وفق مشاريع BOT بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من جهة وشركة المشروع "كهراء" المكونة من اتحاد شركتي AEC بنسبة مشاركة 5% والشركة الجنوب افريقية Blak And Vitch Africa limited بالنسبة مشاركة في رأس المال تقدر بـ95% بمدة محدد بـ32 سنة⁵⁹.

3.1 محطة تحلية مياه البحر بسكيكدة والتي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية الاستثمار بين الشركة الجزائرية للطاقة بنسبة 51% وشركة "جايدا الاسبانية" بنسبة مساهمة 49% حيث تم هذه الاتفاقية على مدى 30 سنة.

4.1 محطة تحلية مياه البحر مستغانم والتي تم بموجبها الاتفاق بين الشركة الجزائرية للطاقة AEC بنسبة مساهمة 48% والشركتين الاسبانيتين OHL Obrascon Huarte Lain و Fometo de Construcciones y Contrats SA (FCC) بنفس النسبة لكاتتا الشركتين تقدر بـ26% وقد تم المشروع بطريقة نظام BOT بمبلغ اجمالي يقدر بـ250 مليون دولار أمريكي لمدة امتياز تصل 25 سنة

⁵⁹ قمبي عفاف، بوفاتح فريجة، تقييم دور القطاع الخاص في تأسيس البنية التحتية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث عشر حول إستراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة الشلف يومي 06/05 نوفمبر 2017، ص14 .

2. نموذج مشروع ميناء الوسط (الحمدانية) وفق عقود BOT:

بدأت الجزائر العمل على إنجاز أضخم ميناء بوسط البلاد تحديدا بمنطقة "شرشال" منطقة "الحمدانية" ولاية تيارت 50 كلم غرب العاصمة، وقد تم فعليا التوقيع على بروتوكول بين المجمع العمومي الوطني للخدمات المينائية بالشراكة مع مجموعتين صينيتين "سي أس سي أو سي"، لإنجاز أكبر ميناء في الجزائر بقيمة إجمالية قدرة بـ 3.2 مليار دولار أمريكي وفق قاعد 49/51 %، يحوز "المجمع الوطني للخدمات المينائية" على حصة 51% والشركة الصينية "سي أس سي أو سي" 49% من الحصة الإجمالية وهي المكلفة بأشغال الدراسة البناء ووضع إطار التشغيل والتسيير للميناء، على أن تستغرق مدة إنجاز المشروع 7 سنوات، مع إمكانية المشروع الاستفادة من قروض ميسرة طويل المدى من الحكومة الصينية، على أن يوضع حيز الخدمة على مراحل، المرحلة الأولى بعد 4 سنوات من انطلاق المشروع مع دخول "موانئ شانغهاي" تسيير الميناء خلال المدة التعاقدية.

1.2. أسباب ومبررات إنجاز مشروع ميناء الوسط (الحمدانية) وفق صيغة BOT:

لجأت الجزائر إلى إنجاز مشروع ميناء الحمدانية وفق صيغة BOT لعدة أسباب ودوافع أهمها:

- ✓ تراجع الموارد المالية خاصة الأجنبية منها وذلك بفعل تراجع أسعار النفط الأمر الذي دفع الحكومة للبحث عن بدائل تمويلية أخرى خاصة وأنه تم تجميد وصرف النظر عن عديد المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ الاستثمار بهذه النظام يوفر للجزائر موارد مالية هامة ناهيك عن تجنب مختلف القيود والضغوطات التي تنتج عن القروض الأجنبية والتي كانت مكلفة للجزائر في فترة ما؛
- ✓ اعتبار النقل من الركائز الأساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي والمساهمة في النمو والتنمية خاصة في ظل المبادلات التجارية العالمية للجزائر والتي يبلغ النقل البحري 95% من مجموع المبادلات؛
- ✓ الاستفادة من العلاقات الجيدة مع الحكومة الصينية التي تتوفر على طاقات خارجية هائلة فضلا على اعتبار الصين الشريك التجاري الأول خلال العشر سنوات الفارطة.

2.2. الأهمية الاقتصادية ومزايا مشروع ميناء الحمدانية (ميناء الوسط):

يمكن لمشروع ميناء الحمدانية أن يحقق مزايا وأهمية اقتصادية هامة نلخص أهمها فيما يلي:

- ✓ بالنظر إلى الموقع الجغرافي الذي للميناء سيسمح الميناء بمجرد دخوله الخدمة بربط الجزائر بإفريقيا وشرق آسيا والأمريكيتين بطاقة استيعاب واستقبال سنوية تقدر بـ 26 مليون طن، ويتوقع في أفق 2050 أن تصل قدرة استيعابه إلى 35 مليون طن سنويا؛
- ✓ حوزت الميناء على عمق مائي يقدر بـ 20 متر يجعله قادر على استقبال كل أنواع ناقلات الحاويات ويجعله ميناء دولي بامتياز لمناولة الحاويات بقدرة معالجة سنوية تقدر بـ 6.5 مليون طن؛
- ✓ توفر الميناء على ميزات وخصائص تقنية وإستراتيجية كحوزته على 23 رصيف وتربعه على مساحة 1000 هكتار يؤهله إلى أن يصبح أهم الموانئ في المتوسط، بالإضافة إلى إقامة منطقتي نشاط تتربع على 2000 هكتار قرب الميناء

الفصل الرابع سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاعين الحكومي والخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

لاستقبال مشاريع صناعية خاصة وان الموقع يتوفر على شبكة طرق وطنية سريعة وسكك حديدية مما يؤهله إلى أن يصبح قطب صناعي بامتياز؛

✓ سيجعل الميناء الجديد (ميناء الحمدانية) الجزائر من اقوي البلدان في القارة الإفريقية والمتوسط في مجال مناولة الحاويات على غرار اسبانيا ومالطا وجيبوتي خاصة وانه سيقدر من طرف اكبر الشركات العالمية في إدارة الموانئ وهي "سلطة شانغهاي للموانئ"، كما يتيح هذا الهيكل الاقتصادي الهائل من خفض تكلفة النقل بنسبة عالية نحو إفريقيا ودول الساحل الإفريقي خاصة بعد استكمال ربط الميناء بالشبكة الدولية للطرق على غرار الطريق العابر للصحراء.

3. بعض التجارب الدولية في تمويل مشروعات البنى التحتية:

سنتطرق أهم التجارب والنماذج العلمية المطبقة في إطار نظام BOT ونذكر من أهمها:

1.3. نموذج نفق المانش بين فرنسا وبريطانيا:

نفق المانش هو النفق الذي يقع تحت بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا، حيث يعتبر هذا المشروع من أقدم المشاريع التي تمت إقامتها وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية الممول من طرف القطاع الخاص من جانب كلا البلدين وانشأت إثر هذه الشراكة شركة المشروع "اوروتانال «Eurotunnel» وهي شركة مكونة من عشر شركات، قدرت تكاليف المشروع 19 مليار دولار أمريكي، مدة الامتياز 55 سنة تنقضي بحلول سنة 2042 كانت مساهمة الشركة بـ19% حصلت على قروض بـ81% من 208 بنك تأخر إنهاء المشروع بعامين وكانت فترة إنجازها ما بين 1987 و1992⁶⁰،

2.3. التجربة الاسترالية:

تعد من أهم النماذج المطبقة في استراليا وما أنجز في ولاية فيكتوريا، حيث سعت هذه الولاية إلى اللجوء إلى هذا النوع من أساليب التمويل لمواجهة العجز الكبير في ميزانيتها منذ بداية التسعينيات حيث بدأت في تقليص دور القطاع العام على حساب القطاع الخاص في الاستثمار في البنى التحتية ، ومن أهمها ما تم في مدينة "ملبورن " حيث تم الاتفاق بين حكومة الولاية وشركة "ترانسيرين" للطرق المحدودة الاسترالية على بناء الطرق السريعة في المدينة وتشغيلها لمدة 34 سنة، حيث قدرت كلفة المشروع بـ2 مليار دولار استرالي،

"مستشفى لاتروب ريجنال (TROBE REGIONAL HOSPITAL) بمدينة "لاتروب" بولاية فيكتوريا من قبل شركة الانجاز "AUSTRALIAN HOSPITAL CARE LIMITED" وقد قدرة كلفة المشروع 50 مليون دولار استرالي بقدر استيعاب إجمالية 256 سرير مجهز بأحدث المعدات والتجهيزات الطبية.

ملعب استراليا الشهير "ANZ Stadium" بمدينة سيدني شركة الانجاز "staduim australia group itd" قدرة تكلفة إنجازها 690 مليون دولار استرالي بسعة 83500 مقعد بعقد بناء وتشغيل لمدة 20 سنة تم افتتاحه عام 1999.

⁶⁰ صلاح محمد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامع الشلف 2015، ص93.

3.3. نموذج محطة "Patton" لتوليد الكهرباء في أندونيسيا:

عقد اتفاق بين الحكومة الاندونيسية وشركة PT Patton Company على إقامة محطة توليد الكهرباء في شرق "جاوة" باندونيسيا بتكلفة تقدر بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، 700 مليون تمويل خاص من الشركة والباقي عن طريق الاقتراض من البنوك مع فترة امتياز 30 سنة.

4.3. نموذج محطة "شاجيوب" الصينية لتوليد الكهرباء:

لقد تم إنجاز مشروع "شاجيوب" لتوليد الكهرباء من طرف شركة "شتيرون" الصينية بتكلفة قدرة بـ 512 مليون دولار أمريكي والفريد في هذا النموذج هو أن الشراكة في إطار نظام BOT تمت إبرام العقد مع الإدارة المحلية "اليونيدو" بالتنسيق مع الإدارة المركزية⁶¹.

5.3. نموذج شبكات المياه والصرف الصحي بالأرجنتين:

لقد تفاقمت مشاكل العجز في توفير المياه وارتفاع أسعارها بالأرجنتين حتى عام 1993، فتم تحويل استغلال هذه الشبكة الى القطاع الخاص بعقد مدته 30 سنة قامت الشركة صاحبة الاستغلال بـ تزويد أكثر من 600 ألف مواطن جديد وخفض تسعيرة المياه بنسبة 27% وقضت على العجز في التزود بالمياه كما رفعت من نسبة التزود بالمياه الى 26% وفي المقابل زادت إيرادات الشركة من 216 إلى 293 مليون دولار أمريكي بنسبة 35% وكل هذه الانجازات تمت في سنة واحدة هي عام 1994 اي بعد عام فقط من تسليم المشروع⁶²، وهذا نموذج جد ناجح وجب التعلم منه خاصة الدول النامية والجزائر بالخصوص خاصة وان مشكل المياه وتسعيرتها مشكل لم يلقى الحل النهائي و المرضي إلى يومنا هذا.

⁶¹ محمد صلاح، السياسات العمومية الحديثة لبناء وتحديث البنية التحتية- مشروعات (BOT) نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية، العدد 12، 2014، ص 141.

⁶² بورنان بوزيد، نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 16، البلدة جوان 2016، ص 232.

خلاصة الفصل:

لقد مر الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر عبر مرحل متعدد منذ الاستقلال حيث خصصت أموال ضخمة في إطار برامج ومخططات التنمية متتالية، منتهجة سياسات المخططات الثلاثية الرباعية والخماسية إلى غاية مطلع التسعينات، للتغيير المعطيات والموازن الاقتصادية وتذبذب القدرات الوطنية الناجمة عن توالي الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وفي مطلع الألفية الجديدة التزمت الحكومة بتطبيق برامج إصلاحات شاملة، حيث كان الوضع المالي المريح الناتج عن ارتفاع أسعار البترول وتسجيل فائض في الميزانية العامة، هذا ما شكل دعم قوي لإطلاق برامج إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم نموه.

يمكن النظر إلى العلاقة التكاملية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص من خلال الإنفاق على البنية التحتية والتي لها أثر إيجابي على الاستثمار الخاص، فكلما استمرت البنى التحتية في الزيادة زادت الإنتاجية الحديثة لرأس المال الخاص مما يرفع من مردودية هذا الأخير، ويعد الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر عاملا مهما وأساسيا في تهيئة مناخ الاستثمار من خلال ما يوفره من منشآت قاعدية وبنى تحتية أساسية التي تعتبر شريان ومقوم لإقامة أي مشروع استثماري فبدون مد الطرق وتحديث وسائل النقل وإنشاء المطارات والموانئ وبدون الربط بشبكة الكهرباء والتزود بالماء وتصريف المياه القذرة وغيرها من البنى التحتية لا يمكن للمشروع استثماري القيام والاستمرار.

تشير مختلف الدراسات العلمية إلى أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي له أثر سلبي على النشاط الاقتصادي الخاص مما يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص ويساهم في انخفاض تكوين رأس ماله، حيث أن هذا التأثير السلبي يكون على المدى القصير وقد يتخذ المزاحمة أشكال مختلفة.

إذا كان القطاع الحكومي يمول التوسع في رأس المال العام من خلال زيادة الضرائب، فإن انخفاض المعدل الصافي المتوقع لمردودية رأس المال الخاص وهذا ما قد يقلل من الميل إلى الاستثمار الخاص، قد يحدث تأثير سلبي على تكوين رأس المال الخاص حيث أن الزيادة في نفقات البنية التحتية الممولة عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، ويمكن استثناء هذه الحالات من النموذج الجزائري بالنظر إلى مصادر التمويل التي لا تنجم لا عن زيادة الضرائب أو لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الأسواق المالية، بل تعتمد اعتمادا كليا على الجباية البترولية والتي تختلف عن الجباية العادية والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات، ومن هنا يمكن النظر إلى أن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري لا يزاحم الاستثمار الخاص ولو نسبيا.

اعتمدت الجزائر في تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص غالبا على أسلوب الامتياز الذي يعتبر أقدم أشكال الشراكة بموجبه يقوم القطاع الخاص، وتعد مشاريع الشراكة في إطار تحلية مياه البحر أفضل مثال، كما أن يمثل تجسيد مشروع ميناء الوسط (الحمداية) مستقبلا الانطلاقة العملاقة في هذا النوع من الاستثمارات وحافزا مشجعا على المزيد منها وهذا ما من شأنه أن يساهم في دفع النشاط الاقتصادي نحو الكفاءة والفعالية والتطور في مجال التسيير الاقتصادي.

الفصل الخامس

القياس الاقتصادي لأثر الإنفاق الحكومي
الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو
الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تعتمد العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية على أساليب الاقتصاد القياسي المتطورة من أجل اختبار مدى مطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وقد كان لعلم الإحصاء وفروعه المرتبطة به الأثر الكبير في بناء النماذج الاقتصادية وتحليل البيانات من خلالها، للوصول إلى نتائج تتصف بالدقة والفعالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل من الدراسة قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على للنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية التكامل المشترك أو المتزامن (Co-Intégration test) الذي أدخل من طرف العالمين "Robert F. Engle and C. W. J. Granger" والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة في نفس الدرجة كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير مستقرة، كما يمكن من خلال هذا النموذج تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction).

ولهذا وقع اختيارنا في الدراسة القياسية على هذا النموذج من أجل تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثمار والاستثمار الخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن هيكل وطبيعة هذه المتغيرات التي لها إمكانية كبيرة من أجل التوافق مع هذا النموذج القياسي.

و قد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل نظري الاقتصاد للقياسي؛

المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل (نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ)؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في

الجزائر (الفترة 1990-2019).

المبحث الأول: مدخل نظري الاقتصاد للقياسي .

تعتبر نماذج الاقتصاد القياسي¹ "Econometric models" وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، و التنبؤ بسلوكها المستقبلي لأغراض أهمها البرمجة و التخطيط الاقتصادي، فهي عبارة عن معادلة أو مجموعة من المعادلات تتشكل من متغيرات داخلية (تابعة)، و أخرى خارجية (مستقلة)، بالإضافة إلى مجموعة معلمات و مقادير عشوائية، و تمثل هذه المعادلات نظاما كاملا لتشبيه مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني².

أخذت هذه النماذج قسطا وافرا من الدراسة و الاهتمام، نظرا لاستعمالاتها الواسعة و المتعددة في البلدان المتطورة اقتصاديا، سواء منها الغربية (الليبرالية) أو الشرقية (الاشتراكية)، حيث استعملت كثيرا في الإتحاد السوفياتي سابقا لتمكينه من رصد التغيرات الكلية المستقبلية لوضع خطته الاقتصادية القصيرة و المتوسطة الأجل، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل كل من ألمانيا و بريطانيا و فرنسا في مرحلة متأخرة، أثناء وضعها لمخطط "موني" "Jean omergabrielmonnet"، و كذا استخدام النماذج المحاسبية في بداية الخمسينات ثم النماذج الاقتصادية الكلية فيما بعد نقلا عن الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينات³.

المطلب الأول: مفهوم منهج الاقتصاد القياسي و أهدافه

أستخدم لفظ الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926، و يرجع الفضل في ذلك للاقتصادي "رانجر فريش" "Ragnarfrisch"⁴، و هناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر، حيث أستخدم الإقتصادي "كورنو" "Cournot"⁵ التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة منذ تلك الفترة، و يعتبر بذلك "كورنو" أبو الاقتصاد القياسي في رأي البعض، بل أن هناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بظهور الجدول الاقتصادي عند مدرسة الطبيعيين على يد الطبيب الفرنسي "كيسناي" "Quesnay"⁶ سنة 1858، و يذكر البعض أن تطبيقات الاقتصاد القياسي بدأت مع دراسات "إنجل" "Engel"⁷ في القرن التاسع عشر، و الذي أستخدم فيها بيانات عن إنفاق الأسر، و توصل إلى قانون "إنجل" المعروف⁸.

¹ القياس الاقتصادي هو الاقتصاد القياسي.

² مولود حشمان، السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية-الطبعة الثالثة، الجزائر، 2010، ص13.

³ Anne Epaulard, Les modèles appliqués de la macroéconomie, Paris Dunod, 1997, P19.

⁴ "Ragnarantonkittilfrisch" اقتصادي نرويجي و حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1969، و يعتبر أبو الاقتصاد القياسي، ولد سنة 1895 و توفي سنة 1973.

⁵ "Antoine augustin cournot" رياضي و فيلسوف فرنسي ولد سنة 1801 و توفي سنة 1877 بباريس، اهتم بالتنظير الاقتصادي.

⁶ "Francoisquesnay" هو طبيب و اقتصادي فرنسي، ولد سنة 1694 و توفي سنة 1774 بفرساي، و هو أول مؤسس لمدرسة في الاقتصاد.

⁷ "Ernst engel" هو إحصائي و اقتصادي ألماني عرف بمنحنى و قانون "إنجل" ولد سنة 1821 و توفي سنة 1896.

⁸ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2004، ص3.

أولاً: تعريف الاقتصاد القياسي :

إن أصل مصطلح "Econometrics" يوناني، و هي كلمة مكونة من جزئين "Economic" أي اقتصادي، و "Metrics" أي القياس، و هي تعني بالأكمل الاقتصاد القياسي ، و لقد عرف الاقتصاد القياسي عدة اقتصاديين، و من أهم التعاريف ما يلي :

عرفه "جول برجر" على أنه العلم الذي يستخدم النظرية الاقتصادية و الرياضيات و وسائل الاستقراء الإحصائي لتحليل الظواهر الاقتصادية⁹.

و حسب "مادابا" إنه تطبيق طرق الإحصاء و الرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية، بهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية، و من ثم قبولها أو رفضها.

حسب "عبد القادر محمد عبد القادر عطية" فإن الاقتصاد القياسي هو القياس في الاقتصاد، و بصورة أكثر تفصيلاً يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية، من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية¹⁰.

إذن الاقتصاد القياسي هو تطبيق الطرق الرياضية ثم الإحصائية على مجموعة من المعطيات الاقتصادية الميدانية، التي تمثل متغيرات اقتصادية لها علاقات باتجاهات مختلفة، لإعطاء الشكل العددي للعلاقات الاقتصادية، بهدف التحقق و التأكد من النظريات الاقتصادية المؤطرة للظواهر الاقتصادية، أو استعمالها لتفسيرها و التنبؤ المستقبلي بها، هذا كله من أجل اتخاذ القرار السليم.

حسب "تنبركان" "J.Tinbergen" إن صاحب الاقتصاد القياسي يجب أن يكون ماهراً في ثلاث مجالات، يجب أن تكون له معارف عن النظرية الاقتصادية، و يجب أن يكون أيضاً رياضياً ملم بأمور الرياضيات، و إحصائياً ملم بأمور الإحصاء.

و الاقتصاد القياسي يعتبر من ناحية علم و من ناحية أخرى فن، إذ أن الحدس و الحكم الجيد للباحث يلعبان غالباً دوراً حاسماً¹¹.

و ينقسم الاقتصاد القياسي إلى قسمين هما¹²:

⁹ محمد خزاز، محاضرات في الاقتصاد القياسي، مطبوعات جامعة منتوري-قسنطينة، 2000.

¹⁰ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص4.

¹¹ سالفادور دومينيك، نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي، ترجمة سعيدة حافظ منتصر، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 1993، ص10.

¹² سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية-مصر، 1997، ص26.

1. الاقتصاد القياسي النظري :

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد القياسي الذي يهتم بتنمية و تطوير الطرق و الأساليب الإحصائية، في مجال قياس العلاقات الاقتصادية، أو التفسير و التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية، أو اتخاذ القرارات الاقتصادية، و بعبارة موجزة يتمثل الاقتصاد القياسي النظري في الطرق و الأساليب لهذا العلم؛

2. الاقتصاد القياسي التطبيقي :

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد القياسي الذي تطبق فيه أساليبه، في مجال محدد من مجالات النظرية الاقتصادية، مثل الطلب، العرض، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، ...، و الهدف منه قياس العلاقات الاقتصادية في مجال من هذه المجالات، و اختبار مدى الاتفاق بين النظرية و الواقع، بالإضافة على التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل.

ثانيا: منهج الاقتصاد القياسي:

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس مقدرات النموذج المستخدم للتقدير، و التنبؤ لقيم المتغيرات الاقتصادية، و هذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية، أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرا في المتغيرات الأخرى، و يمكن تحديد المنهجية بالخطوات الآتية¹³ :

1. خطوة التوصيف أو الصياغة :

تعد هذه الخطوة من أهم خطوات بناء النموذج و أصعبها، و تكمن الصعوبة في تحديد المتغيرات التي يجب أن يشمل عليها النموذج، أو التي يجب استبعادها منه¹⁴، و في هذه الخطوة يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقات الاقتصادية إلى معادلات رياضية¹⁵، باستخدام الرموز مع تحديد نوع و اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية؛

2. خطوة التقدير :

تتضمن هذه الخطوة جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية محل الدراسة، و من ثم تقدير العلاقة التي تم وصفها و صياغتها رياضيا في الخطوة السابقة، كما يتم أيضا تقييم المعالم المقدرة من مختلف النواحي الاقتصادية و الإحصائية و القياسية، فمن الناحية الاقتصادية تجري عملية مقارنة بين قيم و إشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم، و الإشارات المتوقعة لهذه المعالم في ضوء النظرية الاقتصادية، و من الناحية الإحصائية يتم حساب الانحرافات الكلية و الجزئية في المتغيرات، التي يتكون منها النموذج و اختبار معنويتها، أما من الناحية القياسية فيتم اختبار مدى انسجام و

¹³ بوزيدي حافظ أمين، استخدام منهجية بوكس جينكينز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر "السميد نموذجا"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير-جامعة بسكرة-الجزائر، 2014/2013، ص53.

¹⁴ حسين علي بخت و سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع-عمان-الأردن، 2009، ص28.

¹⁵ سالفادور دومينيك، مرجع سبق ذكره، ص8.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

تحقق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي، على النموذج القياسي المقترح حيث أن وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل منها مشكلة الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، و عدم ثبات التباين.

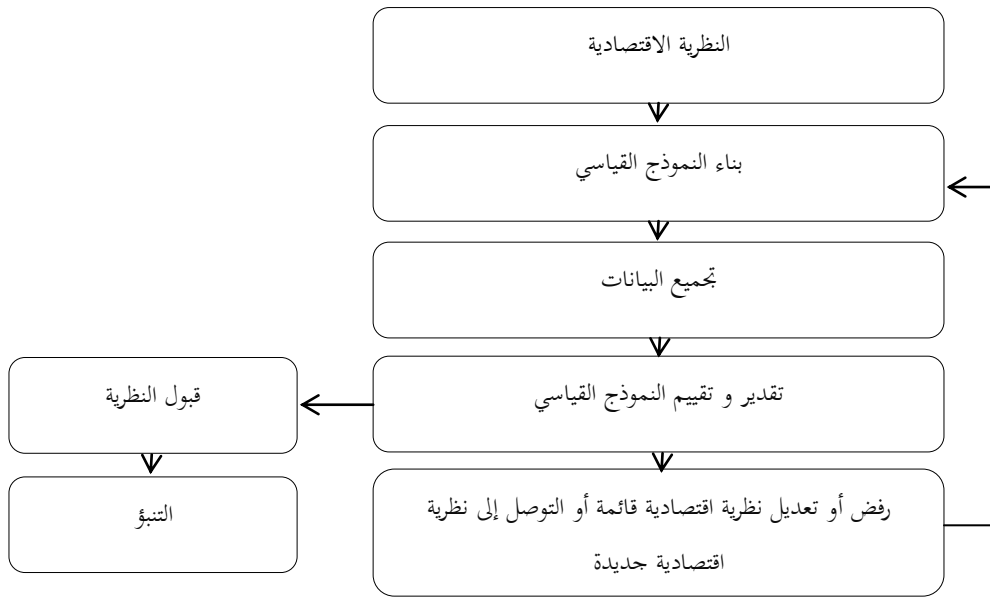
3. خطوة الاختبار :

في هذه الخطوة يتم اختبار قوة و معنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج و قدرته على التنبؤ¹⁶.

4. خطوة التنبؤ :

هي الخطوة المستهدفة من جميع الخطوات السابقة، إذ لا يوجد اعتراض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل و التعرف عليه مبكرا على مختلف المستويات، و في مختلف المجالات الاقتصادية، و الاجتماعية، و لمختلف الفترات القصيرة، و المتوسطة، و الطويلة.

الشكل (01-05): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:



المصدر :حسين علي بخت و سحر فتح الله- "الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص30.

ثالثا: أهداف الاقتصاد القياسي:

إن أهداف الاقتصاد القياسي تتلخص فيما يلي¹⁷:

1. اختبار النظرية الاقتصادية :

تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاستنباط في التوصل لنتائجها، و طريقة الاستنباط تبدأ من افتراضات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط منها بالاستدلال المنطقي، ما يسمى بالفروض

¹⁶ حسين علي بخت و سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص29.

¹⁷ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص12، 15.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

المفسرة، والفروض المفسرة عادة ما تقدم تفسيراً للظواهر الاقتصادية محل البحث، وهناك نوعان من الافتراضات المبسطة، افتراضات سلوكية، و افتراضات مقيدة، و الافتراض السلوكي هو الافتراض الذي يتعلق بهدف الوحدة الاقتصادية و يسمى سلوكي لأن الهدف هو الذي يحكم السلوك، أما عن الافتراضات المقيدة فالهدف منها هو عزل أثر العوامل الأخرى التي ليست محل البحث أو تثبيتها، و إن هذه الافتراضات تحتل الصواب كما تحتل الخطأ، و الاقتصاد القياسي يقوم بمهمة القياس بغرض اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية، و يوجد في هذا الصدد احتمالين، أن تتفق النظرية مع الواقع و في هذه الحالة نقبل النظرية على أنها صحيحة في ظل الظروف الراهنة، أو أن تتعارض النظرية مع الواقع و في هذه الحالة إما أن ترفض النظرية في صورتها القديمة أو نعدلها ثم نعيد اختبارها من جديد؛

2. تفسير بعض الظواهر الاقتصادية :

إن مهمة الاقتصاد القياسي تتلخص في قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، فإن القياس لا يمكن أن يتم إلا بناء على نظرية، حيث أن الأخيرة هي التي تقدم العلاقات التي يمكن قياسها، و من ثم فإن مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل مهمة الاقتصاد القياسي ، إذن الاقتصاد القياسي يأتي متمماً للنظرية الاقتصادية و مفسراً لواقعها؛

3. رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية :

يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية، و لا شك أن معرفة هذه القيم يلزم لرسم سياسة اقتصادية سليمة، و من ناحية أخرى تستخدم بعض المعايير في اختبار معنوية التأثير الذي تحدثه السياسات الاقتصادية، و من ثم تساعد في تقييم مدى فاعليتها في التأثير على الظواهر؛

4. التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل :

إذا اعتبرنا أن المستقبل القريب هو امتداد للماضي القريب، فمن الممكن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية، في فترات مقبلة، و ذلك بالاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية.

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى، استخداماته و أهميتها

إن الاقتصاد القياسي هو فرع من علم الاقتصاد الذي يطبق الرياضيات والإحصاء على النظرية الاقتصادية، ويضع العلاقات الاقتصادية في شكل رياضي، و يستخدم البيانات الإحصائية في محاولة لجعل تلك العلاقات عملية.

أولاً: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى :

إن الاقتصاد القياسي له صلة ببعض العلوم الأخرى أهمها ما يلي¹⁸:

1. علاقة الاقتصاد القياسي بعلم الاقتصاد :

يفيد في وضع هيكل النموذج النظري من خلال النظرية الاقتصادية، التي يمكن تعريفها على أنها مبدأ مجموعة مبادئ معقولة، و متفق عليها لشرح أو تفسير ظاهرة اقتصادية كانت أو تجارية، مالية... الخ

¹⁸ مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا السياق، و لفهم الظواهر الاقتصادية يقوم المنظر بالبحث عن القوانين التي تسيروها، و منه معرفة المتغيرات التي تحدد اتجاه مسارها المستقبلي.

2. علاقة الاقتصاد القياسي بعلم الرياضيات:

يتمثل دورها في صياغة النظرية الاقتصادية في قالب رياضي، في شكل معادلة أو مجموعة معادلات، سواء كانت سلوكية، تعريفية أو توازنية، كما يفيد هذا العلم في مرحلة لاحقة و إضافة إلى العمليات الرياضية المختلفة في البحث في خصائص النموذج، و أنواع المعادلات التي يشكلها علم الرياضيات هي :

1.2. المعادلة السلوكية : هي ترجمة رياضية لعادات العملاء الاقتصاديين، من منتجين (علاقات تقنية)، و مستثمرين و مستهلكين، ...، حيث تفسر ظاهرة اقتصادية بدلالة متغير أو مجموعة من المتغيرات، و لكونها كذلك، فهي غير صحيحة بالتعريف، و بالتالي فهي قابلة للاختبار.

2.2. المعادلة التعريفية : و من خلال تسميتها بأنها تفيد في التعريف الرياضي لمتغير اقتصادي مثلا، فهي صحيحة بالتعريف وفق نظام محاسبي معين و غير قابلة للاختبار.

3.2. المعادلة التوازنية : تعتبر كمعادلة شرط اقتصادي، لتمثل وضعا توازنيا يتساوى فيه مثلا العرض مع الطلب على سلعة ما في سوق، و فترة زمنية معينة.

تساهم هذه المعادلات بشكل كبير في عملية حل النماذج الآنية و تسهيل عملية تعريف النموذج.

3. علاقة الاقتصاد القياسي بعلم الإحصاء:

تقدم النظرية الإحصائية من خلال أسلوب العمل الإحصائي للعديد من احتياجات، وأدوات العمل للقياس الاقتصادي، من حيث العديد من المقاييس والمؤشرات الإحصائية وطرق قياس أثر المتغيرات المختلفة والمؤثرة في المشكلة الاقتصادية موضع الدراسة، بكل تحديد ودقة، إلى جانب استخدام طرق القياس الإحصائي في تحليل العديد من الظواهر الاقتصادية من أثر بعض المتغيرات، مع عمل التطبيقات المختلفة بها من حيث إمكانية التحكم في قيامها والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه مستقبلا، وإذا كانت طريقة الاقتصاد القياسي في البحث تعتمد إلى حد كبير على ما يمكن مشاهدته عمليا من خلال الدراسات الميدانية، فإن الطريقة الإحصائية هي خير طريقة علمية يمكن استخدامها في هذا المجال.¹⁹

ثانيا: استخدامات الاقتصاد القياسي:

تطور استعمال الاقتصاد القياسي مع تطور العلم نفسه، ومع تغير المشكلات الاقتصادية، وبوجه عام فإن مجالات تطبيق طرق الاقتصاد القياسي هي²⁰:

¹⁹ من الموقع : www.stats.gov.sa ، 11:00-2017/09/16

²⁰ من الموقع : www.marefa.org ، 11:30-2017/09/17

على النمو الاقتصادي في الجزائر

✓ تحليل الدورات الاقتصادية التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين، بهدف التنبؤ بمواعيدها والتصدى للأزمات الاقتصادية، ومعالجتها أو التخفيف من حدتها قبل حدوثها، وتقليص الخسائر الناجمة عنها، وكانت جامعة "هارفرد" المركز الأول لهذا النوع من الأبحاث، التي قلت أهميتها إثر عجزها عن التنبؤ بحدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929،

✓ أبحاث السوق وتحديد مرونة الطلب والعرض، إذ من الثابت عموماً أن هناك علاقة عكسية بين سعر المنتج والكمية المطلوبة منه، ومن المهم عند المنتجين معرفة مدى أثر تغيير محدد في سعر السلعة في الكمية المطلوبة منها، وعلى صعيد أجهزة الدولة المسؤولة عن تخطيط عملية التنمية فإن هذا النوع من الأبحاث ذو أهمية خاصة، إذ إن السياسات السعرية تؤلف أدوات لتوجيه أنماط الإنتاج والاستهلاك باتجاهات مرغوب فيها، مما يحتم ضرورة تعرف فعالية هذه الأدوات قبل استعمالها، ففي المجتمعات الاشتراكية مثلاً، يتطلب التخطيط الفعال للاستهلاك الفردي معرفة مرونة الطلب بالنسبة إلى الدخل والأسعار، لكي يستطيع المخطط معرفة الطلب المستقبلي في ضوء التطور المرسوم للدخول والأسعار المتوقعة للسلع وبدائلها،

✓ دراسة مستويات الإنتاج وعلاقتها بالتكلفة، وهي دراسات ذات أهمية في مسائل تخطيط الإنتاج على صعيد الوحدات والقطاعات الإنتاجية، إذ تبين هذه الدراسات الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية على صعيد المؤسسة، وأهميته في النمو الاقتصادي على مستوى القطاع والمجتمع، أي تحديد مصادر النمو الاقتصادي في المجتمع ودور التطور التقني في ذلك،

✓ نظرية البرمجة التي تطبق تطبيقاً واسعاً على صعيد الوحدات الإنتاجية في البلدان الرأسمالية والاشتراكية، وفي تخطيط الاقتصاد الاشتراكي الشامل، وفي إطار هذه النظرية يتم تحليل النشاطات الاقتصادية المتداخلة، بهدف ضمان التوازن بين جميع الوحدات المستقلة المساهمة في العمليات الإنتاجية المترابطة.

ثالثاً: أهمية استخدام الاقتصاد القياسي:

تأتي أهمية الاقتصاد القياسي من نتائج التطبيقات المختلفة وإمكانية توظيفها للتحكم في الظواهر المدروسة²¹:

- ✓ التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه، وهذا يجعل عملية التحكم واضحة وسهلة، وكذلك العمليات الاقتصادية من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة فيها؛
- ✓ عند تقدير دوال الإنتاج على المستوى الجزئي، يمكن تقدير تأخير كل عامل من العوامل المؤثرة على الإنتاج وتحديد المقادير المثلى من كل عامل التي يجب إضافتها للحصول على أعلى إنتاجية وأقل تكلفة؛
- ✓ القرارات المتخذة استناداً إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج، وعلاقات دقيقة ومعنوية، وتقديرات منطقية ومختبرة؛

²¹ من الموقع : www.saadodz.blogspot.com/2012/08/blog-post_8.html - "11:30-2017/09/17"

على النمو الاقتصادي في الجزائر

- ✓ يمكن من خلال النماذج القياسية التنبؤ بتغيرات الظاهرة المدروسة بتغير العوامل المؤثرة عليها وبتغير الزمن؛
- ✓ سهولة قراءة الظواهر حيث يعتبر النموذج اختصارا واضحا ورقميا للعلاقة بين المتغيرات؛
- ✓ يعمل الاقتصاد القياسي على استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين، وكذلك يقيس العلاقة الحقيقية، ومدى الارتباط الفعلي، وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات.

المطلب الثالث: البيانات، المتغيرات و النموذج في الاقتصاد القياسي

إن في الاقتصاد القياسي يتوجب على الباحث أن يجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات التي تكون النموذج الذي يمثل العلاقة الاقتصادية.

أولا: البيانات في الاقتصاد القياسي:

هي مجموعة القيم أو المفردات أو المشاهدات أو القياسات التي يتم الحصول عليها من المجتمع أو العينة المدروسة على أي هيئة كانت رقمية أو وصفية²².

إن للبيانات عدة أنواع و أساليب لجمعها، و نبدأ بأنواع البيانات هي²³:

✓ **بيانات السلاسل الزمنية:** تحتوي السلسلة الزمنية على عدد من القياسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة، و هي تصف بذلك سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن، و من أمثلة على ذلك القياسات الخاصة بسعر سلعة معينة خلال الفترة 1990-1995، أو الدخل الفردي؛

✓ **بيانات مقطعية:** توضح البيانات المقطعية القياسات التي يأخذها متغير ما بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة، مثال ذلك بيانات خاصة بدخول عينة من المستهلكين عند نقطة زمنية معينة؛

✓ **بيانات سلسلة مقطعية:** و هي تحتوي على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية و البيانات المقطعية، فهي تعطي بيانات مجموعة من المفردات عبر سلسلة زمنية، مثال ذلك بيانات عن دخول عينة من الأفراد عبر فترة زمنية معينة،

✓ **بيانات تجريبية:** توجد هناك بعض المحاولات من قبل بعض الباحثين الاقتصاديين لإجراء تجارب يحصلون من خلالها على بيانات اقتصادية و من أمثلة هذه المحاولات تلك التي تجري في المساحات الكبرى.

تعتمد عملية جمع البيانات على الهدف من البحث، و حجم عدد الأشخاص المشمولين بالبحث، و من أهم أساليب جمع البيانات هي²⁴ :

✓ **أسلوب الحصر الشامل:** ففي هذا الأسلوب يتم دراسة كل أفراد مجتمع البحث من دون استثناء، مما يجعل هذا الأسلوب يعطي نتائج دقيقة و واقعية، غير متحيزة و لكنه يحتاج للكثير من الوقت و الجهد و المال؛

²² من الموقع: <http://status-iq.blogspot.com>، 10:00-2017/09/19.

²³ -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص22، 23، 24.

²⁴ من الموقع: <http://mawdoo3.com>، 19:00-2017/09/19.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

✓ أسلوب المعاينة : يتم دراسة مجموعة صغيرة و مختارة بأسس علمية ثم تعميم النتائج على المجتمع ككل، مما يجعلها طريقة غير دقيقة و لكنه يوفر الوقت و الجهد و المال، و يكون أكثر تفصيلاً، و هو أفضل للحالات التي يصعب حصرها.

ثانياً: المتغيرات في الاقتصاد القياسي:

يعرف المتغير بأنه كل خاصية لها قيمتان فأكثر، وبتعريف أكثر وضوحاً، يمكننا القول بأن المتغيرات عبارة عن مشاهدة يمكن أن تأخذ قيمة كمية أو نوعية، وأن هذه القيم متغيرة وليست ثابتة، ويعبر البعض عن المتغير بالعنصر أو العامل، وقد تتصف المشاهدة الخاصة بالمتغير بالاستمرار أو بالاتصال، وقد تكون صفة المتغير منفصلة، ويهتم الباحث عند إعدادها و تصميم البحث بتحديد المتغيرات الرئيسية وتحديد العلاقة بينها، ويقوم عادة بصياغة العلاقات بين المتغيرات الرئيسية في شكل فروض رئيسية، وقد يكتشف بعض المتغيرات التي تلعب دوراً في البحث أثناء عملية تحليل البيانات²⁵، ويمكن حصر المتغيرات الهامة عن طريق الدور الذي تلعبه في التأثير على الظاهرة موضوع الدراسة في الأنواع التالية²⁶:

1. المتغير المستقل أو المفسر :

هو ذلك المتغير الذي يؤثر في متغير آخر، أو أنه المتغير الذي يؤدي التغير في قيمه إلى إحداث تغير في قيم متغير آخر، و بعبارة أخرى المتغير المستقل هو السبب الذي يؤدي إلى حدوث ظاهرة أو تغير آخر؛

2. المتغير التابع أو المفسر :

هو ذلك المتغير الذي يؤثر فيه متغير آخر، أي أن قيمه تتأثر بالتغير الذي يطرأ على قيم المتغير المستقل، و بعبارة أخرى المتغير التابع هو النتيجة؛

و لكن بعض المتغيرات تربطها علاقة متبادلة، أي أن كل واحد يؤثر في الآخر و يتأثر به.

إن إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج، و حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية، و إلى الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج، كل هذا يدرج على شكل حد عشوائي في النموذج.

ثالثاً: النموذج في الاقتصاد القياسي:

توجد عدة تعاريف للنموذج أهمها :

✓ النموذج هو مجموعة من العلاقات بين مجموعة من المتغيرات²⁷؛

✓ النموذج هو عبارة عن صياغة للعلاقات التي تحكم الظاهرة محل البحث حتى يمكن قياس معاملاتها²⁸؛

²⁵ من الموقع : www.tthanyan.ga ، 2017/09/19-21:00.

²⁶ الموقع : www.tthanyan.ga ، نفس المرجع السابق.

²⁷ عباس السيد، الاقتصاد القياس، دار الجامعات المصرية-الإسكندرية-مصر، 1990، ص26.

✓ النموذج هو عبارة عن فرض يتم صياغته للتعبير عن سلوك ظاهرة من الظواهر، فالنموذج الرياضي هو ترجمة للعلاقات النظرية بين المتغيرات إلى صورة معادلات²⁹؛

✓ النموذج هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تستعمل الأدوات الرياضية، و التي تصاغ لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات³⁰؛

✓ النموذج القياسي يهدف إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، و من هنا يلاحظ أن النموذج القياسي هو وصف للعلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة بصورة تجريبية و بدقة، و تعتبر النماذج القياسية أكثر دقة و تجريدا، كما تستخدم بسهولة و ذلك باستخدام الأدوات و الأساليب الرياضية³¹.

و يمكن القول أن النموذج القياسي هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على متغيرات عشوائية تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية و ليست مؤكدة، و منه يحتوي النموذج القياسي على متغيرات مستقلة و متغيرات عشوائية، أما اقتصاديا فالنموذج يعبر عن مجموعة من العلاقات بين متغيرات اقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة خالية من التفاصيل و التعقيدات، و لكنها ممثلة للواقع بهدف تليلها أو التنبؤ بها و السيطرة عليها، فتمثيل النموذج الاقتصادي يكون إما رياضيا عن طريق المعادلات و رسوم بيانية و إما قياسيا³².

تعتبر النماذج القياسية أهم أدوات القياس المستخدمة لتوصيف الظواهر الاقتصادية المدروسة لذلك فإن: النموذج القياسي هو عبارة عن علاقة (معادلة) أو منظومة من العلاقات الرياضية، التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية، وتسهل وصف طبيعة العلاقة بينها بصورة خالية من التفاصيل والتعقيد ومثلة للواقع، ويضاف إلى متغيرات النموذج المتغير العشوائي الذي يمثل تأثير العوامل غير القابلة للقياس، والتقدير على الظاهرة المدروسة، فيدرج تأثير هذه المجموعة من العوامل تحت إسم المتغير العشوائي، يرمز للمتغيرات برموز رياضية للمتغير التابع مثلا يرمز له عادة بالرمز (Y) ، ويرمز للمتغيرات المستقلة بالرموز (X_1, X_2, \dots) ، حيث تمارس المتغيرات المستقلة تأثيرها على المتغير التابع، وتسمى هذه العلاقة بالعلاقة الدالية، أي إن كل تغير في قيمة المتغير المستقل يؤدي إلى تغير في قيمة المتغير التابع، و تأخذ العلاقة بين المتغيرات صيغا مختلفة أهمها: الصيغة الخطية وهي أبسط هذه الصيغ، والصيغة الآسية واللوغاريتمية، والصيغة التربيعية والتكعيبية³³.

²⁸ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص15.

²⁹ عباس السيد، الاقتصاد القياس، مرجع سبق ذكره، ص26.

³⁰ مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي (النظرية و التطبيق)، دار وائل-عمان-الأردن، 1998، ص39.

³¹ بدار عاشور، المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية و نموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حلة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة ماجستير-جامعة المسيلة، الجزائر، 2006/2005، ص17.

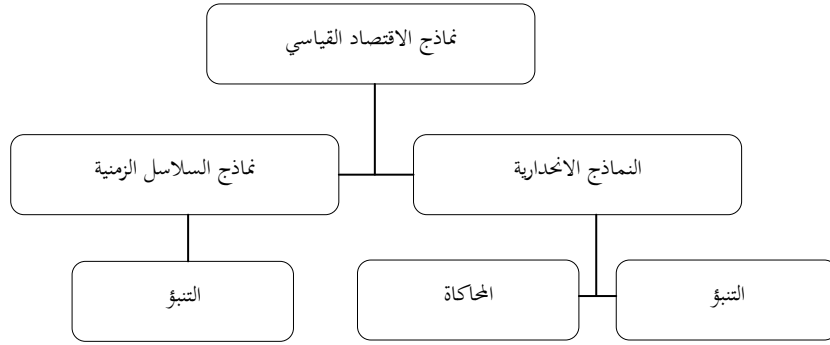
³² نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية-مصر، 2002، ص30.

³³ من الموقع : www.saadodz.blogspot.com/2012/08/blog-post_8.html -" 22:00-2017/06/19"

على النمو الاقتصادي في الجزائر

إن نماذج الاقتصاد القياسي تفيد في معرفة و رصد السلوك الماضي للمتغيرات، ثم التنبؤ بسلوكها المستقبلي، كما تفيد أيضا في تحليل السياسة الاقتصادية للدولة و اتخاذ القرار على المستويين الجزئي و الكلي، و الاقتصاد القياسي يعتمد على النماذج الموجودة في الشكل (02-05) :

الشكل (02-05): أنواع نماذج الاقتصاد القياسي:



المصدر: مولود حشمان، السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى، مرجع سبق ذكره، ص17.

من الشكل 2-4 فإن النماذج هي ³⁴ :

1. النماذج الانحدارية :

تشرح هذه النماذج متغير تابع بواسطة متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة في أبسط أشكالها، و لتوضيح ذلك ندرج كمثال نموذج الاستهلاك الكينزي التالي $C_t = f(y_t)$ ، نشير هنا إلى النظرية الاقتصادية تعجز عن تحديد شكل الدالة f ، و كذا عدد معادلات النموذج، و يتم التغلب على الإشكال الأول كما هو الحال هنا بواسطة رسم بياني مزدوج بين المتغير التابع و المستقل، و بافتراض أن العلاقة التي تربط بين الاستهلاك و الدخل تتمثل في دالة خطية كما يلي :

حيث C_t, y_t تمثلان المتغير التابع و المتغير المستقل على الترتيب، أي المتأثر و المؤثر، حيث يتحدد المتغير الأول بمعرفة المتغير الثاني، بينما α, β تمثلان الميل الحدي للإستهلاك و الإستهلاك التلقائي على التوالي. كما يمكن أن يتكون النموذج الانحداري من معادلة أو مجموعة معادلات، قد تشكل فيما بينها نموذج آني، في شكل معادلات سلوكية، معادلات تعريفية و أخرى توازنية، فإذا كانت الدراسة ذات أبعاد اقتصادية كلية يطلق على الصياغة الرياضية البسيطة لمجموعة تلك الظواهر المعقدة بنموذج الاقتصاد القياسي الكلي.

من أهداف هذه النماذج التنبؤ، الذي يفيد في تحديد قيم المتغيرات ذات الأهمية بالنسبة لمتخذ القرار مستقبليا، نشير هنا إلى وجود نوعين من التنبؤ، الأول تاريخي اختباري، يستخدم كاختبار لمعرفة دقة تنبؤ النموذج الرياضي المصمم، عن طريق مقارنة القيم المشاهدة مع التنبؤ، و الثاني تنبؤ مستقبلي عملي و ميداني، و يتم بعد نجاح الأول؛

³⁴مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص17، 20.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

2. نماذج السلاسل الزمنية : يختلف هذا النوع من النماذج عن النوع السابق من حيث البنية و الهدف، كون هذه النماذج تقوم بتفسير المتغير التابع بواسطة الزمن، أو عبر السلوك الماضي لذلك المتغير، فإذا كانت V_t تمثل حجم مبيعات سلعة معينة، فإننا لا نستطيع بالإعتماد على النظرية الاقتصادية معرفة أسباب التغيرات الحاصلة في حجم المبيعات بدقة، فيمكن أن تكون هذه التقلبات استجابة لتغير الأسعار، الدخل المتاح، ...، كما أنه يمكن أن يكون ناتج عن تأثير عوامل موضوعية أخرى لا نستطيع قياسها كالطقس، تغير ذوق المستهلكين، يوم معين، أو عيد، ... إذا يمكن تفسير هذه المبيعات بالزمن، من خلال مركبة الاتجاه العام $V_t = f(t, \varepsilon_t)$ ، حيث يمثل ε_t الخطأ العشوائي (حد الخطأ) المعبر عن التغيرات التي لا يمكن قياسها، وكذا الأخطاء الواردة أثناء عملية جمع و إحصاء فتدوين المعلومات، و السلوك الماضي للمتغير نفسه، بمعنى أنه يتم تفسير المتغير قيد الدراسة بسلوكه الماضي، المتمثل في استعمال النماذج الانحدارية و المتوسطات المتحركة، وفق طريقة بوكس-جانكيز، يمكن تمثيلها في شكلها البسيط التالي $V_t = f(V_{t-1}, V_{t-2}, \dots, \varepsilon_t)$ ، حيث أن V_{t-1}, V_{t-2}, \dots تمثل المبيعات في الفترة t و الفترة $t - 1$ ، هكذا حسب درجة التأخير المرغوبة التي لا تحدد عشوائيا إنما إحصائيا، باستخدام اختبارات مناسبة، و يلجأ إلى هذا النوع من النماذج في حالة غياب العلاقات السببية بين المتغيرات، أو عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة، و الواقعة على يمين المعادلة.

إن النماذج الانحدارية تستعمل للتنبؤ و المحاكاة على حد سواء، و نماذج السلاسل الزمنية تستعمل للتنبؤ فقط.

المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل (نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ)

تعتبر ظاهرة الانحدار الزائف الناتج عن حالة غياب صفة الاستقرار في معظم السلاسل الزمنية مشكلة في تحليل النتائج التي تمكن ان تكون زائفة او مضللة لان إجراءات الانحدار الخطي القياسية تفترض أن السلسلة الزمنية المتضمنة في التحليل مستقرة، ويعتبر نموذج التكامل المشترك من اهم النماذج التي تسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن ان يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة ويهتم بدراستها في المدى الطويل والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يستخدم نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها تكامل مشترك بحيث يظهر سرعة التكيف من الاجل القصير الى الاجل الطويل ويقدر نتيجة الانحراف بين المتغيرات.

المطلب الأول: مفهوم التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد **Granger(1983)** و **Engle(1987)** ، وارتكز تطورها على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية "بوكس-جينكينز" والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ³⁵، حيث تركز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة وجود التكامل المشترك مرتبطة باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد بوجود تكامل مشترك أي تقارب بين سيرورة السلاسل الزمنية.

أولاً: مفهوم وخصائص تكامل السلاسل الزمنية:

1. تعريف تكامل السلاسل الزمنية (Integration of a time series):

إذا كان هناك متغير ما Y_t مستقراً في صورته الاصلية قبل اجراء اي تعديلات عليه يقال انه متكامل من الرتبة صفر، أي $I(0) \rightarrow Y_t$ ، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الاصلية واصبح مستقراً بعد الحصول على الفرق الاولي،

$$\text{اي } \Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} \text{ يقال انه متكامل من الرتبة الأولى أي أن } Y_t \rightarrow I(1)$$

وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d أي أن $Y_t \rightarrow I(d)$ ³⁶.

2. خصائص تكامل السلاسل الزمنية:

توجد هناك بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية ، منها³⁷:

1.2 إذا كان هناك متغيران X_t و Y_t وكانت رتبة تكامل كل واحد منهما كما يلي:

³⁵ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الاولى دار الحامد، الجزائر 2011، ص289.

³⁶ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية ، الإسكندرية-مصر، 2004، ص669.

³⁷ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، نفس المرجع السابق، ص670، 669.

فان السلسلة Z_t التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى، أي أن:

2.2 لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها، فلو أن:
 $X_t \rightarrow I(d)$ and $a, b = \text{constant}$

3.2 يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة، فلو أن:

a= constant

4.2 إذا قمنا بتقدير العلاقة بين متغيرين $(Y_t + X_t)$ وكان كل منهما متكامل من الرتبة الأولى نحصل على بواقي³⁸ متكاملة من الرتبة الأولى أيضا/ وهو ما يعني أن المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف التالي، أي إذا كان:

ولعل هذا يعني انه حتى إذا كان هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدى فليس هناك ما يضمن أن يتصفان بخاصية التكامل المشترك.

ثانيا: تعريف التكامل المشترك (Cointegration) :

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب³⁹ بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بينهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة المتغيرات المستقلة.

³⁸ Residuals.

³⁹ Association.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (Y_t, X_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين (Y_t, X_t) يتعين تحقق الشروط التالية⁴⁰:

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي μ_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التغير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في:

ووفقا لهذا المنطق فإن النموذج يكون في وضع توازن عندما $\mu_t = 0$ ، ويكون في حالة عدم توازن عندما $\mu_t \neq 0$.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

تعدد اختبارات التكامل المشترك ولهذا نختار منها الشهر منها وهي:

أولا : اختبار "إنجل-جرانجر" (Engle-Granger):

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية⁴¹:

1. نقوم بتقدير إحدى الصيغ الاصلية التالية للتكامل المشترك:

$$Y_t = a + bX_t + \mu_t \dots\dots\dots (1)$$

$$Y_t = a + b_1T + b_2X_t + \mu_t \dots\dots\dots (2)$$

يلاحظ أن النموذج (1) يحتوي على حد ثابت دون اتجاه زمني، والنموذج (2) يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني.

2. نحصل على البواقي (μ_t) وفقا للصيغة المستخدمة:

3. نقوم باختبار مدى سكون سلسلة البواقي (μ_t) بتقدير إحدى الصيغ التالية:

⁴⁰ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سبق ذكره، ص 671.

⁴¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، نفس المرجع السابق، ص 672.

ونحدد τ^* المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جداول أعدها خصيصا كل من "إنجل وجرانجر" لذلك، فإذا كانت τ المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نرفض فرضية العدم وبالتالي تكون سلسلة (μ_t) ساكنة وبيانات سلسلتي كل من (Y_t, X_t) تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفاً، وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاعتبار متمتعة بخاصية التكامل المشترك ويكون الانحدار المقدر زائفاً.

ثانياً: اختبار الانحدار المتكامل لـ "ديرين واتسون":

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

1. نقوم بحساب إحصائية "ديرين واتسون" (d) المصاحبة للانحدار الأصلي بين (Y_t) ، (X_t) وتسمى d المحسوبة.

2. نبحث في جداول أعدها Sargan و Bhargava عن d الجدولية.

3. نختبر فرض $d=0$ ، فإذا كانت d المحسوبة $d < d$ الجدولية نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك، ولا يكون الانحدار المقدر زائفاً والعكس صحيح.

ثالثاً: اختبار "جوهانسن" (Johansen Approach):

يسمح اختبار التكامل المشترك "جوهانسن" بأكثر من علاقة تكامل ومتغيرات متعددة، ويعتمد هذا الاختبار على رتبة المصفوفة حيث يكشف عن وجود العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات.

يعتمد اختبار "جوهانسن" في تحديد علاقة التكامل المشترك على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها باتباع الخطوات التالية:⁴²

1. حساب البواقي \hat{v}_t ، \hat{u}_t انطلاقاً من النموذجين التاليين:

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{1,t} \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{bmatrix} \text{ مع :}$$

\hat{v}_t و \hat{u}_t مصفوفات البواقي ذات بعد (k, T) حيث k هو عدد المتغيرات و T عدد المشاهدات.

2. حساب مصفوفات التباين-التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية:

نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (k, k) انطلاقاً من بواقي التقدير \hat{v}_t و \hat{u}_t :

⁴² شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، مرجع سبق ذكره، ص 301.

ثم يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k, k) المحسوبة كما يلي:

انطلاقاً من هذه القيم الذاتية، نقوم بحساب الإحصائية

λ_i القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M, k عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة

يصدر عن هذه الإحصائية قانوناً احتمالياً يشبه إلى حد بعيد توزيع X^2 مجدولة بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها Johansen and Juselius يكون اختبار Johansen على النحو التالي⁴³:

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r = 0$)، أي $H_0: r = 0$ ضد الفرضية $H_1: r > 0$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد ($r = 1$)، أي $H_0: r = 1$ ضد الفرضية $H_1: r > 1$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي إثنان ($r = 2$)، أي $H_0: r = 2$ ضد الفرضية $H_1: r > 2$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف واختبرنا بعدها الفرضية $H_0: r = k - 1$ ضد $H_1: r = k$ وقمنا برفض H_0 ، فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ وفي هذه الحالة لا يوجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

للقيام بهذا الاختبار اقترح Johansen خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل:

في حالة عدم وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

⁴³ شبيخي محمد، نفس المرجع السابق، ص 302، 303.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

- ✓ غياب الاتجاه الخطي في السلاسل وغياب الحد الثابت في علاقة التكامل المشترك؛
 - ✓ غياب الاتجاه الخطي في السلاسل ووجود الحد الثابت في علاقة التكامل المشترك؛
 - في حالة وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:
 - ✓ وجود الاتجاه الخطي في السلاسل والحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛
 - ✓ وجود الاتجاه الخطي في السلاسل وفي علاقات التكامل المشترك؛
 - في حالة وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في المعطيات:
 - ✓ وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.
- إن اختبار إحدى الصيغ الخمسة يتوقف بالدرجة الأولى على الشكل الرياضي للاتجاه العام، فمثلا يمكن الاستعانة بالشكل البياني للسلاسل الذي يسمح بتحديد الشكل المناسب.

المطلب الثالث: التكامل المشتركة ونموذج تصحيح الخطأ

إذا وجد ظاهرة اقتصادية معينة لها المتغيرات ما تتصف بخاصية التكامل المشترك فإن النموذج الأكثر ملائمة بينهما لتقدير العلاقة هو نموذج تصحيح الخطأ.

أولاً: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ ECM:

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ عادة في التوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك الطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها اقتصادياً بحالة التوازن، وهي في طريقها إلى هذا الوضع قد تنحرف عن مسارها بسبب أسباب مؤقتة، حيث أنه لا يمكن اعتبارها مستقرة إلا إذا أثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS والتي تقوم على أساس افتراض على أن الظواهر الاقتصادية تتبع في سلوكها التوزيع المعتدل الطبيعي، وهذا يتضمن أن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هي بيانات مستقرة، ولكن هذا لا يحدث في الواقع العملي، فكثيراً ما تكون هذه البيانات غير مستقرة، ففي هذه الحالة يترتب على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير للحصول على علاقات انحدار زائف يعبر عن نفسه في صورة: A معامل تحديد مرتفع ، B معامل انحدار ذات معنوية إحصائية مرتفعة، D وجود ارتباط سلسلي تظهره إحصائية DW⁴⁴. وعلى العموم فمن الملاحظ أنه إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة كل على حدة، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، يصبح النموذج الملائم لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، ولا يترتب على قياس العلاقة بينها في هذه الحالة الحصول على انحراف زائف.

⁴⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، نفس المرجع السابق، ص 675.

ثانيا: اختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM:

يأخذ اختبار نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، من العلاقة الطويلة الأجل تتم من خلال احتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية، أما عن العلاقة القصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها والتي تعبر عن التغير بين القيم من يوم لآخر، أو من أسابيع لآخر أو من سنة لأخرى.

وإذا كان متغيرين (Y_t, X_t) وقد رنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية⁴⁵:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث t = قيمة المتغير التابع أو اللوغاريتم الطبيعي له،

X_t = قيمة المتغير المستقل أو اللوغاريتم الطبيعي له.

عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ، وهو يتمثل في البواقي ε_t ، حيث:

$$\varepsilon_t = Y_t - \alpha_0 + \alpha_1 X_t \dots \dots \dots (2)$$

وباستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^k \beta_j \Delta X_{t-j} + \theta (Y_t - \alpha_0 + \alpha_1 X_t)_{t-j} + Z_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن (ΔY_t) = الفرق الأول للمتغير التابع $(Y_t - Y_{t-1})$.

و $j=1,2, \dots \dots \dots k$ رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل X_t .

k = عدد الفجوات الزمنية المدرجة للنموذج،

(ΔX_{t-j}) = الفروق الأولى للمتغير التفسيري.

فإذا كانت $(j)=3$ ، إذن يوجد ثلاثة فروق على النحو التالي:

ويتعين إدراج الفروق التي لها تأثير معنوي فقط في الصيغة المقدرة لقياس العلاقة قصيرة الأجل ، أما الفروق التي لها تأثير غير معنوي فيتم استبعادها.

θ = معامل سرعة التعديل وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا، لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل، ويلاحظ هنا انه في خضم تجريب العديد الفجوات الزمنية $(t - j)$ يتعين رصد أول معلمة سالبة لها معنوية إحصائية بالنسبة لحد التصحيح، فقد نجرب حدي التصحيح:

$(\varepsilon_{t-1}, \varepsilon_{t-2})$ ونجد أن المعلمة θ في كليهما موجبة أو سالبة وتأثيرها غير معنوي، هذا في حين نجد أن معلمة حد

التصحيح (ε_{t-3}) سالبة ولها معنوية إحصائية، عندئذ نرصد حد التصحيح الثالث ومعلمته في العلاقة المقدرة لنموذج

⁴⁵ عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، نفس المرجع السابق، ص 677، 678.

تصحي الخطأ، وفي هذه الحالة نقول أن سلوك المتغير التابع يستغرق 3 فترات (شهور، فصول، سنوات) حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل، وليس من الضروري أن تكون الفجوة الزمنية لحد التصحيح هي نفسها لفرق المتغير التفسيري المدرج بالنموذج فهذا متغير وذاك متغير آخر.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engle and Granger وهي طريقة على مرحلتين:

1. اختبار درجة تكامل المتغيرين:

الشرط الضروري للتكامل يتمثل في ان السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة أو الرتبة، إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة فهذا يعني انهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك⁴⁶.

لا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل d للسلسلتين المدروستين، إذا كانت السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة، فهناك تكامل مشترك⁴⁷.

2. تقدير العلاقة طويلة المدى:

إذا كان الشرط الضروري محققا فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين $Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$ بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS .

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير ε_t مستقرة (اختبار الاستقرارية يتم عن طريق اختبار Dickey-Fuller أو Philips-Perron أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي حيث:

في هذه الحالة لا يمكن استخدام جداول Dickey-Fulle، فلاختبار يتم على البواقي انطلاقا من العلاقة الساكنة وليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل المشترك، حيث قام Mackinnon (1991) بمحاكاة الجداول التي تعتمد على عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة التي تظهر في العلاقة الساكنة.

إذا كانت البواقي مستقرة يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ عندما تكون السلسلتان غير مستقرتين وتحمل صفة التكامل المشترك، فلا بد من تقدير العلاقة انطلاقا من نموذج تصحي الخطأ ECM.

لتكن السلسلتان X_t و Y_t متكاملتان من الدرجة الأولى أي $X_t \rightarrow I(1)$ و $Y_t \rightarrow I(1)$ ، تقدير العلاقة طويلة الأجل تشير إلى استقرارية البواقي، نضع $X_t, Y_t \rightarrow CI(1, 1)$ تقدر نموذج تصحيح الخطأ بإتباع الخطوات التالية⁴⁸:

✓ تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة المربعات الصغرى OLS:

⁴⁶ Two series are not cointegrated.

⁴⁷ The two series are not cointegrated.

⁴⁸ شبيخي محمد، نفس المرجع السابق، ص292.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

✓ تقدير العلاقة قصيرة الأجل (النموذج الديناميكي) بطريقة المربعات الصغرى OLS:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 \varepsilon_{t-1} + \mu_t, \quad \alpha_2 < 0$$

يجب أن يكون المعامل α_2 معنوياً سالباً، إذا لم يكن كذلك، يجب رفض نموذج تصحيح الخطأ، فميكانيزم تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة الأجل يذهب في الاتجاه المعاكس ويتعد عن الهدف طويل المدى، وتعطى التقنية على مرحلتين مقدرًا متقاربًا لمعاملات النموذج والأخطاء المعيارية للمعاملات وتفسر بطريقة كلاسيكية، ويمكن القول أيضاً أن نموذج تصحيح الخطأ لا يطرح مشكل خاص ويحتاج فقط إلى طريقة المربعات الصغرى.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة 1990-2019)

ما من شك أن للاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي الاستثماري أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارهما متغيران فعليا في المعادلة الاقتصادية، ولمعرفة هذا الأثر سنقوم باستخدام نموذج قياسي مناسب ممتثل في "التكامل المشترك أو المتزامن" (Cointegration test) والذي يسمح لنا بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة في نفس الدرجة كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير مستقرة كما يمكن من خلال هذا النموذج تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية وتحديد متغيرات النموذج ومصنوف الارتباط

سنقوم بأول خطوة في هذه الدراسة القياسية وهي تحديد متغيرات الدراسة والتي ستكون معدلة الدراسة، وتحديد نوعية هذه المتغيرات من حيث استقلاليتها أو تبعيتها، فالمتغيرات المستقلة هي عبارة عن تفسير المتغيرات التابعة وكذلك العلاقة التي تربط المتغيرات التابعة بالمتغيرات المفسرة.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة القياسية:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الاقتصادية القياسية إلى وضع نموذج اثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي كما نضيف متغيرة صماء تعبر عن الاستقرار الاقتصادي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019⁴⁹.

1. المتغير التابع: هو النمو الاقتصادي معبر عنه حجم الناتج المحلي الخام *Produit Intérieur Brut* والمقوم بالأسعار الثابتة والمتحصل عليها بالاستعانة من بيانات البنك العالمي.

2. المتغير المستقلة:

وتتمثل في:

1.2. الإنفاق الحكومي الاستثماري "*Dépenses D'investissement du Gouvernement*": المعبر عنه إجمالي رأس المال الثابت الحكومي بالأسعار الثابتة؛

2.2. الاستثمار الخاص *Investissement Privé*: المعبر عنه بإجمالي رأس المال الثابت القطاع الخاص بالأسعار بالأسعار الثابتة؛

3.2. المتغير الصماء M: وهي متغيرة تعبر عن الاستقرار الاقتصادي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

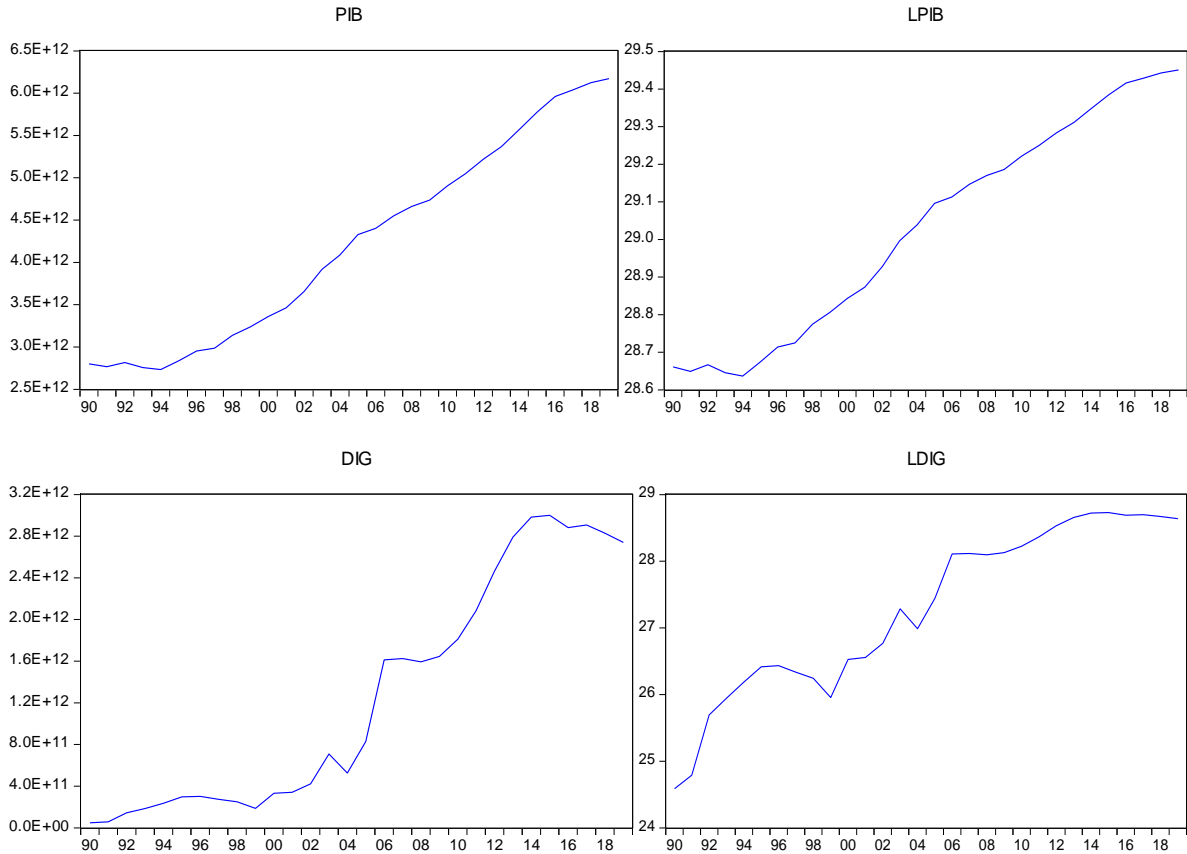
⁴⁹ انظر الملحق رقم (1).

لكي نقوم بالدراسة القياسية يجب أن نمر بمرحلة الترميز لكي نستطيع أن نستخدم السلاسل الزمنية للمتغيرات في البرنامج المعالج للدراسة القياسية، و ترميز متغيرات الدراسة ملخصة في الجدول (1-5):
الجدول رقم (01-05): التعريف بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة وترميزها:

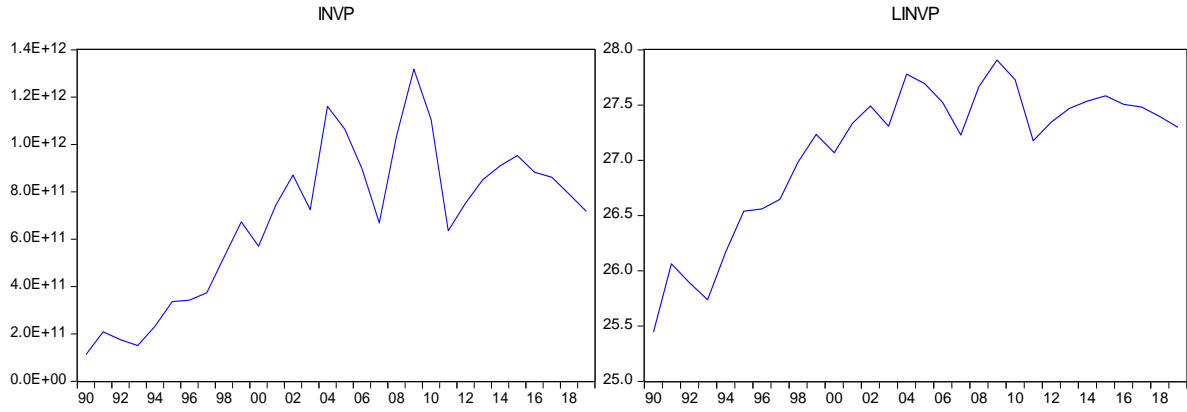
الترميز	المتغيرات باللغة الفرنسية	المتغيرات باللغة العربية	
PIB	<i>Produit Intérieur Brut</i>	حجم الناتج المحلي الخام	01
DIG	<i>Dépenses D'investissement du Gouvernement</i>	الإنفاق الحكومي الاستثماري	02
INVP	<i>Investissement Privé</i>	الاستثمار الخاص	03
M	<i>Variable source</i>	متغيرة صماء	04

المصدر: من إعداد الطالب بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

الشكل رقم (03-05): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:



على النمو الاقتصادي في الجزائر

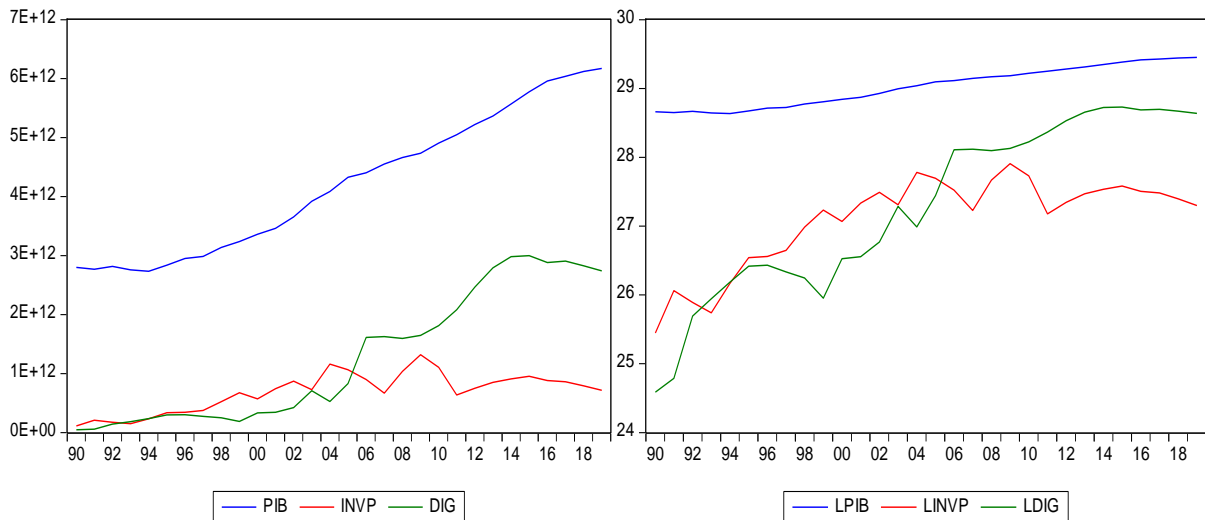


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

بالنظر إلى الجدول رقم (1-5) يتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ذات صيغة خطية غير مستقرة الأمر الذي يدل على التغيرات الناتجة عن عدم استقرار الاقتصاد الجزائري الذي تظهر أثره السلبية واليجابية بوضوح على الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص حيث يرتبط الأول بطبيعة التمويل الناتج عن الإيرادات الجباية البترولية والذي يجعله عرضة لتقلبات المستمرة أما الاستثمار الخاص فهو مرتبط بمدى توفر السيولة ومدى نجاعة السياسات التحفيزية المالية وغيرها حيث شهد الاقتصاد الجزائري ارتباك في إتباع مسار ثابت وفعال تجاه هذا القطاع، ومع ذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي تنطبق عليه نظرية تزايد الإنفاق العام.

3. الشكل الرياض للنموذج الدراسة:

الشكل (04-05): العلاقة بين متغير الدراسة:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

من الشكل (04-05) تتضح العلاقة بين الناتج المحلي الخام والإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص بأنها خطية، و يمكن صياغة الشكل الرياضي للنموذج كما يلي:

$$LPIB_t = \alpha_0 + \alpha_1.LDIG_t + \alpha_2.LINVP_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

ثانيا: الدراسة الوصفية للمتغيرات النموذج ومصفوف الارتباط:

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بإختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في كل من إختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات.

1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يسمح الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة لمعرفة أهم المؤشرات الإحصائية التي يمتاز بها كل متغير، وفي الجدول المبين أدناه يوضح أهم هذه المؤشرات.

الجدول رقم (02-05): أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة:

المؤشرات/المتغيرات	LPIB	LDIG	LINVP
Mean	29.02944	27.28461	27.09359
Median	29.06767	27.36500	27.32161
Maximum	29.45113	28.72994	27.90705
Minimum	28.63638	24.58810	25.44612
Std. Dev.	0.287967	1.257825	0.657181
Skewness	-0.004876	-0.420431	-1.093269
Kurtosis	1.536682	2.041958	3.097274
Jarque-Bera	2.676742	2.031119	5.988015
Probability	0.262273	0.362200	0.050086
Sum	870.8831	818.5384	812.8077
Sum Sq. Dev.	2.404832	45.88156	12.52473
Observations	30	30	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

2. الارتباط بين متغيرات الدراسة (مصنوفة الارتباط):

يسمح اختبار فحص مصنوفة الارتباط بين المتغيرات بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو نموذج الدراسة من أهم المشاكل الإحصائية التي يمكن أن نصادفها عند تقديرنا لنموذج الدراسة، بحيث أن معاملات الارتباط المتغير تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

وبما أن عملية دراسة الإستقرارية أسفرت على أن متغيرات النموذج كانت مستقرة عند الفرق الأول، وعلى هذا الأساس سوف نستخدم الفروقات الأولى للمتغيرات في عملية التقدير اللاحقة، وهذا تفاديا لبعض مشاكل القياس المحتملة. وبعد استخدامنا لبرنامج Eviews 9 تحصلنا على نتائج اختبار الارتباط بين متغيرات النموذج على النحو الآتي:

الجدول رقم (03-05): مصنوفة الارتباط بين متغيرات النموذج:

المتغيرات	D(LPIB)	D(LDIG)	D(LINVP)
D(LPIB)	1.00000	0.01661	-0.13907
D(LDIG)	0.01661	1.00000	-0.36509
D(LINVP)	-0.13907	-0.36509	1.00000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

من خلال نتائج مصنوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة تبين لنا النتائج التالية:

✓ وجود علاقة ارتباط عكسية أقل من المتوسط (ضعيفة نوعا ما) بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ -0.36509؛

✓ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الاستثماري، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ 0.01661؛

✓ وجود علاقة ارتباط عكسية أقل من المتوسط (ضعيفة نوعا ما) بين النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ -0.13907.

وانطلاقا من تحليل مصنوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة يمكن القول أنه يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات كما هي في عملية التقدير اللاحقة، كون جميع معاملات الارتباط الجزئية بينها لم تتعدى 0.50، وبالتالي لا يوجد هناك ارتباط حاد بين المتغيرات المستقلة.

المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

إن أغلب السلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة لأنها تسير بصفة عامة على اتجاه عام، و يقصد بإستقرارية سلسلة زمنية بأن يكون وسطها الحسابي و تباينها ثابتين عبر الزمن :

$$- \text{ثبوت الوسط الحسابي: } E(x_t) = \mu$$

$$- \text{ثبوت قيمة التباين: } Var(x_t) = \sigma_x^2$$

بالإضافة إلى ثبوت كل من الوسط الحسابي و التباين فإن كل من x_t و x_{t+k} لهما إرتباط مشترك :

لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستعين بأحد أهم إختبارات الإستقرارية، هي إختبارت "ديكيو فولر" البسيط و المتطور.

أولاً: إختبار "ديكي فولر" :

إختبارات "ديكي و فولر" تسمح بإعطاء دليل على خاصية الإستقرار أم لا للسلسلة الزمنية، بتحديد الاتجاه العام القطعي "Déterministe"، أو العشوائي "stochastique"، و يوجد ثلاث نماذج رئيسية (قاعدية) تستخدم لبناء هذه الإختبارات، و مبدأ الإختبارات بسيط، إذا كانت الفرضية $H_0: \phi_1 = 1$ مقبولة في إحدى النماذج الثلاثة، فإن السلسلة غير مستقرة، و النماذج الثلاثة هي⁵⁰ :

-النموذج الأول : هو نموذج الإنحدار الذاتي بالرتبة 01 بالرتبة $x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$ (1)؛

-النموذج الثاني : هو نموذج الإنحدار الذاتي بالرتبة 01 مع الثابت $x_t = \phi_1 x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ (2)؛

-النموذج الثالث : هو نموذج الإنحدار الذاتي بالرتبة 01 مع الإتجاه العام و الثابت

$x_t = \phi_1 x_{t-1} + bt + \beta + \varepsilon_t$ (3)؛

إذا تم التحقق من الفرضية H_0 فإن السلسلة x_t ليست مستقرة مهما كان النموذج، في النموذج الثالث إذا قبلنا الفرضية $H_1: \phi_1 < 1$ أي أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، و كان معامل الإتجاه العام b معنوياً يختلف عن 0 فإن السلسلة من النوع "TS"، و لجعلها تستقر نحسب البواقي بالنسبة إلى الإتجاه العام مقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

تحت الفرضية H_0 القواعد العادية للإستدلال الإحصائية لا نستطيع إستخدامها لإختبار هذه الفرضية، على وجه الخصوص توزيع "ستيودنت"⁵¹ للمعلمة ϕ_1 ، لقد قام كل من "ديكي و فولر" بدراسة التوزيع القريب للمقدرة ϕ_1 تحت الفرضية H_0 و بالإستعانة بمحاكاة "موني كارلو"، و وضعوا القيمة الحرجة في جداول لعينات ذات أحجام مختلفة، و

⁵⁰-Régis bourbonnais, Econométrie, DUNOD-Paris, 2004, P233, 234.

⁵¹Student

على النمو الاقتصادي في الجزائر

تشبه هذه الجداول جداول توزيع "ستيودنت"، "ديكي و فولر" اختاروا اختبار القيمة $1 - \hat{\theta}_1$ بدلا من $\hat{\theta}_1$ من أجل أسباب إحصائية، و تم تعديل صيغ النماذج الثلاثة السابقة على النحو التالي :

$$H_0: \theta_1 - 1 = 0 \rightarrow H_0: \theta_1 = 1$$

و منه الفرضية $H_0: \theta_1 = 1$ هي تقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية المعلمة θ_1 أي $\hat{\theta}_1$ للنماذج الثلاثة، و تقدير المعلمات و الانحرافات المعيارية للنماذج الثلاثة تعطي $t_{\hat{\theta}_1}$ التي هي ماثلة لإحصائية "ستيودنت"، إذا كانت $t_{\hat{\theta}_1} \geq t_{tabulé}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 ، و بالتالي يوجد جذر وحدة و نستنتج أن السلسلة غير مستقرة. في النماذج السابقة المستخدمة في اختبارات "ديكي و فولر" تعرف على أساس اختبارات "ديكي و فولر" البسيط، بحيث أن حد الخطأ ε_t كان تحت فرضية التشويش الأبيض "Bruit Blanc"، حيث أن ليس هناك أي سبب على الأرجح أن حد الخطأ يكون غير مرتبط، نستدعي اختبارات "ديكي و فولر" المتطور، التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الفرضية، و اختبارات "ديكي و فولر" المتطور مبنية على الفرضية البديلة $|\theta_1| < 1$ ، و على تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية التالية :

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum \theta_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum \theta_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum \theta_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

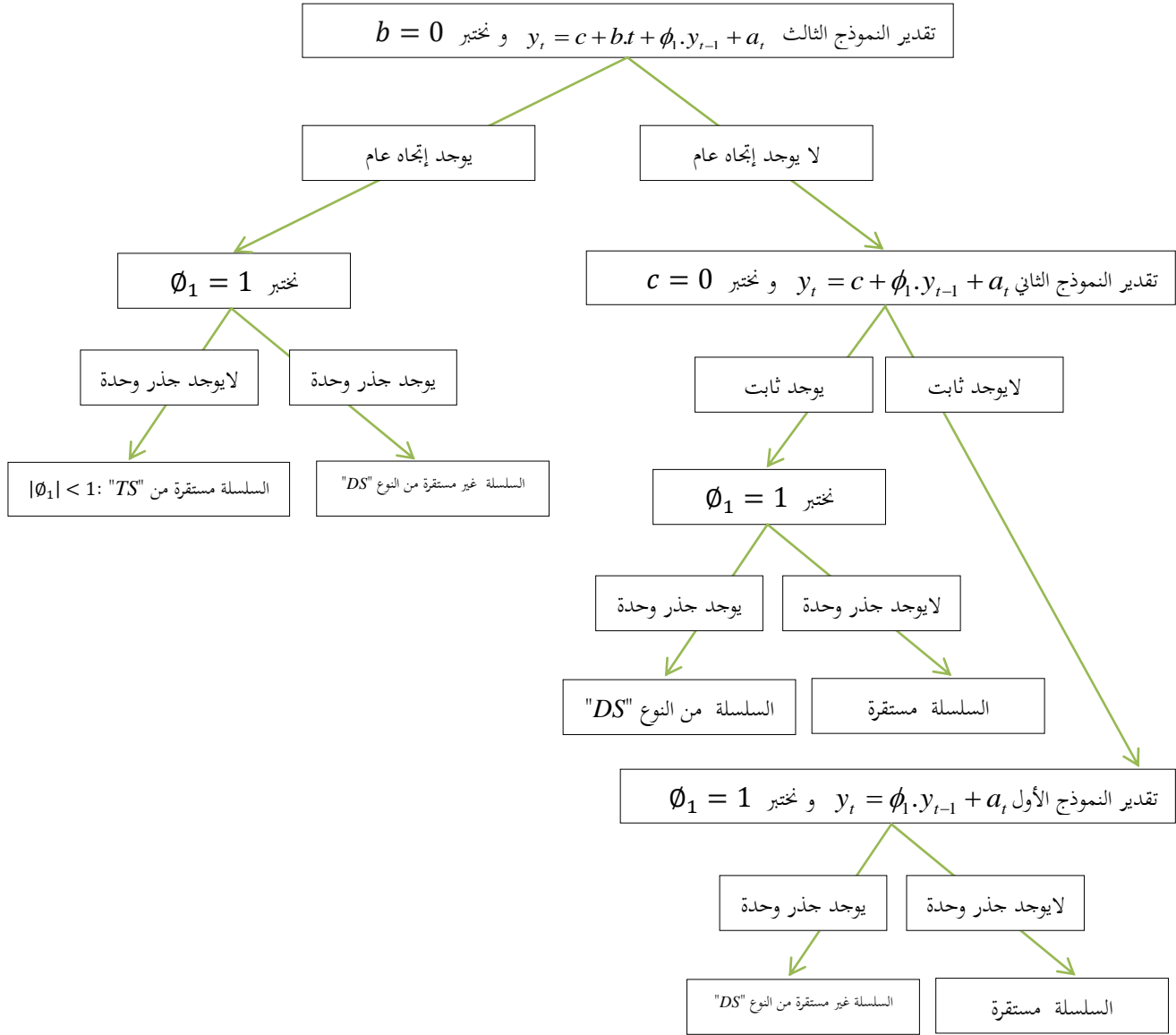
$$\varepsilon_t \rightarrow i. i. d^{52}$$

إختبارات "ديكي و فولر" المتطور تتم بنفس طريقة إختبارات "ديكي و فولر" البسيط، و لكن تختلف في أن إختبارات "ديكي و فولر" تتم بالنماذج 1، 2، 3، و لكن إختبارات "ديكي و فولر" المتطور تتم بالنماذج 4، 56، و إن الجداول الإحصائية المستخدمة تختلف، و قيمة ρ (عدد التأخيرات) يمكن تحديدها حسب قيمتي كل من "Akaike" و "Schwarz"، أو عن طريق إعطاء قيمة كبيرة و مهمة لـ ρ ، ثم نقوم بتقدير النموذج $\rho - 1$ تأخير، ثم $\rho - 2$ تأخير، حتى نصل إلى المعامل ρ^{ieme} تأخير يكون معنوي⁵³. إن إختبارات "ديكي و فولر" تتم حسب المنهجية الموالية الملخصة في الشكل الموالي.

⁵²i : independante, i : identiquement, d : distribue.

⁵³تأخيرا إختبارات "ديكي و فولر" المتطور تحدد أوتوماتيكيا حسب النسخ الجديدة للبرنامج Eviews.

الشكل (05-05) : المنهجية المبسطة و المتبعة لإجراء اختبارات جذر الوحدة:



Source :Régis bourbonnais, Econométrie, Ibid, P236.

إن عدم الاستقرار الذي يمكن أن نواجهه في السلاسل الزمنية التي تمثل المتغيرات، يأتي من أن السلاسل إما أن تكون من النوع "TS"⁵⁴ أو من النوع "DS"⁵⁵، و يتم التمييز بين هذين النوعين من السلاسل يكون بإختبارات جذر الوحدة⁵⁶:

⁵⁴"Trend Stationary".

⁵⁵"DifferenceStationary".

⁵⁶عثمان نزار، منذر العواد، منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية و التنبؤ دراسة تطبيقية على إعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية-المجلد27-العدد الثالث، 2011، ص129.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

- النوع "TS": هي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة، فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر، و تباينه ثابت؛

- النوع "DS": هي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي، و تتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل، و من أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروق الأولى.

إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من أجل الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، نقوم بتطبيق الإختبار الأكثر استخداما وشيوعا في فحص جذر الوحدة وهو إختبار ديكي-فولر المطور (ADF)، والذي يمكن الحصول عليه بالاعتماد على برنامج Eviews 9، ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترات الإبطاء من خلال الاعتماد على معيار Akaike info criterion (AIC).

الجدول رقم (04-05): نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الدراسة:

القرار	عند الفرق الأول: I(1)			عند المستوى: I(0)			عدد التأخيرات	اسم المتغير
	الاحتمال	إحصائية t	النموذج	الاحتمال	إحصائية t	النموذج		
I(1)	0.0114	-3.633180	الثاني	0.2391	-2.714058	الثالث	2	LPIB
I(1)	0.0005	-4.932185	الثاني	0.1785	-2.300687	الثاني	1	LDIG
I(1)	0.0005	-5.707809	الثالث	0.0677	-2.820889	الثاني	3	LINVP

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول المبين أعلاه، هو أن النتائج المتحصل عليها بعد إجراء إختبار ديكي-فولر المطور (ADF)، تشير بوضوح أن جميع المتغيرات لها نفس درجة الاستقرارية أو السكون (I(1)).

ثانيا: إختبار التكامل المشترك أو المتزامن جوهانسن (تقدير نموذج العلاقة في المدى الطويل):

بما أن متغيرات الدراسة (LINVP، LDIG، LPIB) متكاملة لنفس درجة الاستقرارية أو السكون (I(1))، أي أن هذه المتغيرات تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل كما يوضحه الشكل رقم (2-5)، وبالتالي وجود إمكانية تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، والتي يمكن تأكيدها باستعمال إختبار التكامل المشترك لـ Johansen الذي تظهر نتائجه بوضوح في الجدول الموالي .

الجدول رقم (05-05): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen:

Date: 09/16/20 Time: 13:36				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LPIB LDIG LINVP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.456776	34.68636	29.79707	0.0126
At most 1 *	0.352463	17.59984	15.49471	0.0238
At most 2 *	0.176331	5.431623	3.841466	0.0198
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

بالنظر إلى بيانات جدول اختبار التكامل المشترك أو المتزامن لجوهانسن المبين في الجدول رقم (05-05) نلاحظ أن اختبار الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى 5% وكذلك بالإمكانية القصوى أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى 5% مما يدعو إلى رفض فرضية العدم $H_0=0$ ثم وبالانتقال إلى الإختبار الموالي بحيث نقوم بإختبار الفرضي العدمية التالية $H_1=1$ ، يشير إختبار التكامل المشترك لجوهانسن إلى قبول فرضية العدم بوجود علاقة تكامل مشترك، وبالتالي المتغيرات المفسرة للنتائج المحلي الخام ترتبط معه بعلاقة طردية ومعنوية، وهذا يعني أن هيكل الناتج المحلي الخام متكاملًا تمامًا متزامنًا مع الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وبالتالي وجود توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المقدره وهذا يثبت النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل، وبالتالي وجود حركة مشتركة فيما بينها بحيث تظهر سلوكًا مشابهًا. وبالتالي يمكن تقدير معادلة التكامل المشترك كما يلي:

$$LPIB_t = 22.79823 + 0.209659.LDIG + 0.018851.LINVP + \mu_t \dots\dots\dots 2$$

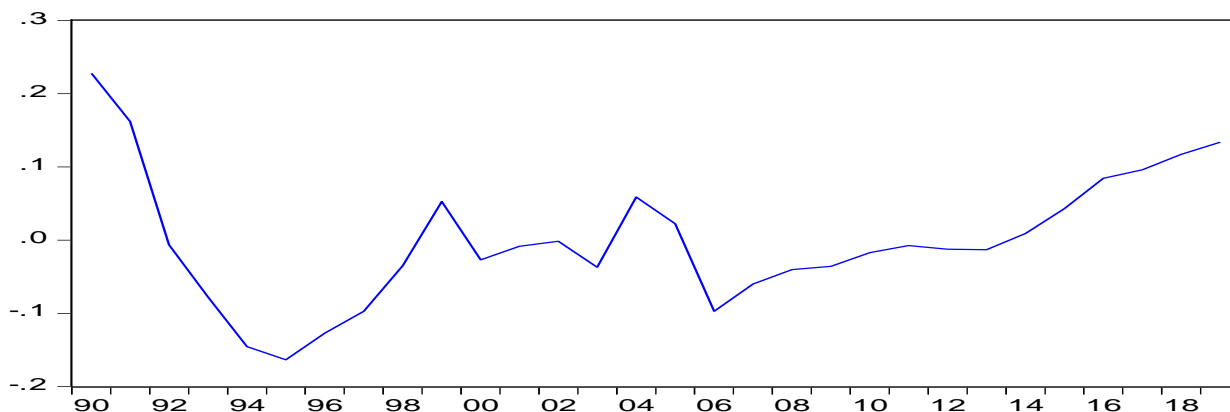
الجدول رقم (06-05): نتائج إختبار المربعات الصغرى:

Dependent Variable: LPIB				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 13:02				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.79823	0.774918	29.42021	0.0000
LDIG	0.209659	0.022319	9.393700	0.0000
LINVP	0.018851	0.042718	0.441280	0.6625
R-squared	0.902557	Mean dependent var		29.02944
Adjusted R-squared	0.895340	S.D. dependent var		0.287967
S.E. of regression	0.093161	Akaike info criterion		-1.814333
Sum squared resid	0.234333	Schwarz criterion		-1.674213
Log likelihood	30.21499	Hannan-Quinn criter.		-1.769507
F-statistic	125.0432	Durbin-Watson stat		0.408879
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج 9.Eviews.

كما يمكن إثبات التكامل المشترك من خلال دراسة إستقرارية البواقي عند المستوى كما يلي:

الشكل رقم(06-05): نتائج إختبار دراسة البواقي u



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج 9.Eviews.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن بواقي العلاقة المقدرة طويلة الأجل مستقرة عند المستوى، وهذا ما يؤكد صحة علاقة التكامل المشترك ما بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (07-05): نتائج اختبار دراسة البواقي u :

Null Hypothesis: U has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.631412	0.0444
Test critical values:	1% level		-4.309824	
	5% level		-3.574244	
	10% level		-3.221728	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(U)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 13:30				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-0.361367	0.099511	-3.631412	0.0012
C	-0.055095	0.017632	-3.124715	0.0043
@TREND("1990")	0.003346	0.001026	3.261087	0.0031
R-squared	0.437275	Mean dependent var		-0.003239
Adjusted R-squared	0.393988	S.D. dependent var		0.058404
S.E. of regression	0.045466	Akaike info criterion		-3.246016
Sum squared resid	0.053746	Schwarz criterion		-3.104571
Log likelihood	50.06723	Hannan-Quinn criter.		-3.201717
F-statistic	10.10187	Durbin-Watson stat		1.821176
Prob(F-statistic)	0.000567			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل (06-05) أعلاه وبالنظر إلى القيم الإحصائية للجدول (07-05) نقول أن سلسلة البواقي مستقرة عند الفرق الأول و هو ما يؤكد اختبار "جوهانسن".

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ. (تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير):

بما أن انه هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك من خلال تمثيلها ولانتقال إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي سيأخذ هذا النموذج في الصيغة التالية:

$$\Delta LPIB_t = \alpha_0 - \beta \cdot \mu_{t-1} + \alpha_1 \cdot \Delta LDIG_t + \alpha_2 \cdot \Delta LINVP_t + \alpha_3 \cdot M + \mu_t \dots \dots \dots 3$$

على النمو الاقتصادي في الجزائر

حيث تمثل μ_{t-1} بواقي تقدير النموذج الاولي السابق، وذلك بعد تاخيرها بفترة واحدة، والتي تشير ضمناً إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي تشير إلى مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. أما M تمثل الوضعية الاقتصادية (se) ولطبيعة هذه المتغيرة غير الكمية نستعين من اجل تمثيلها بالمتغيرة الصماء حيث :

- في حالة ما إذا كانت الوضعية الاقتصادية غير مقبولة خلال الفترة (1990-2019) نشير لها ب:0،
- أما إذا كانت الوضعية الاقتصادية جيدة نشير لها ب:1.

الجدول رقم (08-05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 14:04				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009571	0.007752	1.234538	0.2290
U(-1)	-0.108790	0.043045	-2.527381	0.0185
D(LDIG)	0.017094	0.014996	1.139888	0.2656
D(LINVP)	0.004038	0.014948	0.270139	0.7894
M	0.021071	0.008064	2.613046	0.0152
R-squared	0.321960	Mean dependent var	0.027250	
Adjusted R-squared	0.208953	S.D. dependent var	0.020241	
S.E. of regression	0.018002	Akaike info criterion	-5.041054	
Sum squared resid	0.007778	Schwarz criterion	-4.805313	
Log likelihood	78.09529	Hannan-Quinn criter.	-4.967223	
F-statistic	2.849033	Durbin-Watson stat	1.474240	
Prob(F-statistic)	0.045921			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول رقم (08-05) نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة ومن خلال هذه النتيجة تدعم العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معمل حد تصحيح الخطأ (-0.10) إلى أن الناتج المحلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) والتي تعادل 10%، أي انه عندما ينحرف الناتج المحلي الخام خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فانه يتم تصحيح ما يعادل 10% من هذا الانحراف في الفترة (t) ، كذلك يمكن القول أن الناتج المحلي الخام يستغرق ما يقارب 10 سنوات للتعديل باتجاه قيمته

على النمو الاقتصادي في الجزائر

التوازنية أي بعد أي صدمة تطرأ على النموذج نتيجة تغير الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، وبينت النتائج على أن هناك تأثير لكل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص والوضعية الاقتصادية للبلد على الناتج المحلي الخام.

وبعد نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) سيأخذ هذا النموذج في الصيغة التالية:

$$\Delta LPIB_t = 0.009571 - 0.1087 \cdot \mu_{t-1} + 0.017094 \Delta LDIG_t + 0.004038 \Delta LINVP_t + 0.021071 \cdot M + \mu_t$$

رابعا: تشخيص نموذج الدراسة:

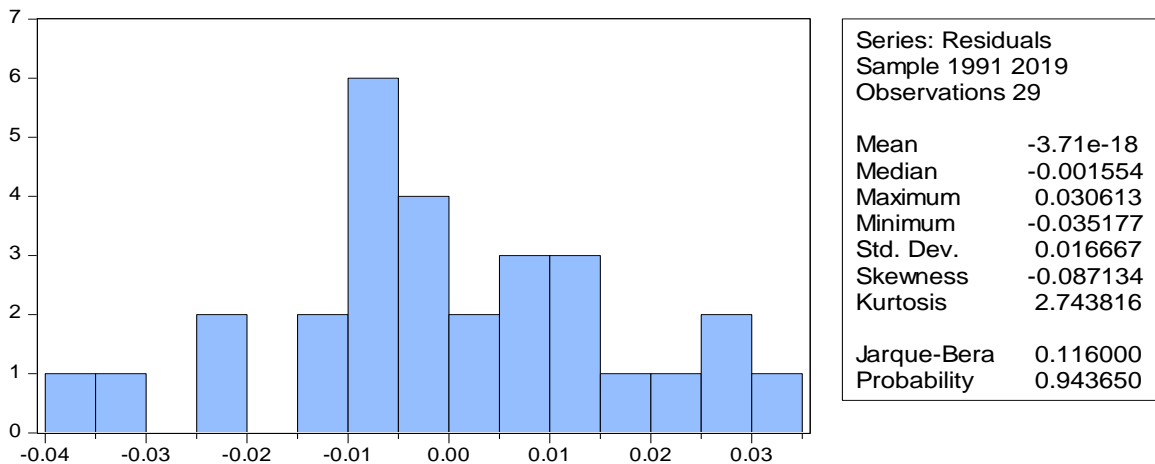
قبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج ويتحقق ذلك من خلال الإختبارات التشخيصية، ولهذا سوف نقوم باختبار بعض الإختبارات الأساسية على النحو التالي:

- ✓ إختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (إختبار "جاك-بيرا Jarque-Bera")؛
- ✓ إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية؛
- ✓ إختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي؛
- ✓ إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي؛
- ✓ إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة.

1. إختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (إختبار "جاك-بيرا Jarque-Bera"):

يعتبر إختبار Jarque_Bera من الإختبارات المهمة المتعلقة بتشخيص النماذج القياسية، حيث من خلاله نعرف ما إذا كانت الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي أما لا، حيث تنص فرضيته العدمية على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (07-05): نتائج إختبار "جاك-بيرا Jarque-Bera":



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

على النمو الاقتصادي في الجزائر

يلاحظ من خلال نتائج اختبار Jarque_Bera أن قيمة احتمال تحقق الفرضية الصفرية أكبر من مستوى 0.05 أي ($P_valu = 0.943 \phi 0.05$)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

الجدول رقم(09-05): نتائج اختبار دالة الارتباط للأخطاء العشوائية:

Date: 09/16/20 Time: 16:09
Sample: 1990 2019
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...	
		1	0.257	0.257	2.1243	0.145
		2	0.017	-0.05...	2.1336	0.344
		3	0.066	0.080	2.2833	0.516
		4	-0.03...	-0.07...	2.3242	0.676
		5	-0.19...	-0.17...	3.7604	0.584
		6	-0.10...	-0.01...	4.2093	0.648
		7	0.054	0.093	4.3279	0.741
		8	-0.18...	-0.23...	5.8521	0.664
		9	-0.22...	-0.13...	8.1038	0.524
		1...	-0.25...	-0.26...	11.154	0.346
		1...	-0.13...	-0.02...	12.034	0.361
		1...	0.012	0.085	12.042	0.442

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

الجدول رقم(10-05): نتائج اختبار دالة الارتباط لمربعات للأخطاء العشوائية:

Date: 09/16/20 Time: 16:15
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.263	0.263	2.2170	0.137
		2	-0.17...	-0.26...	3.2798	0.194
		3	-0.04...	0.098	3.3497	0.341
		4	0.231	0.197	5.2741	0.260
		5	0.329	0.234	9.3262	0.097
		6	0.031	-0.05...	9.3638	0.154
		7	-0.11...	-0.00...	9.9462	0.192
		8	-0.12...	-0.17...	10.639	0.223
		9	0.087	0.054	10.982	0.277
		1...	0.106	-0.06...	11.511	0.319
		1...	-0.00...	0.056	11.513	0.401
		1...	0.031	0.134	11.563	0.481

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

يلاحظ من خلال دالتي الارتباط الذاتي والجزئي انه لا يوجد ارتباط ذاتي ولا جزئي بين الأخطاء العشوائية. ولتأكيد ذلك نقوم باختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

الجدول رقم (11-05): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي LM Test:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.880194	Prob. F(2,22)	0.4288
Obs*R-squared	2.148586	Prob. Chi-Square(2)	0.3415

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11-05) أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر وإختبار LM أكبر من المستويين المعنويين (5%، 10%) وبالتالي فإن القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية وهي ان احتمالية Obs*R-squared أكبر من 5% هذا يعني انه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

3. إختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي :

لمعرفة تجانس تباين الأخطاء العشوائية نعلم على نتائج إختبارين التاليين:

الجدول رقم (12-05): نتائج إختبار Breusch-Pagan-Godfrey :

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.617418	Prob. F(4,24)	0.2023
Obs*R-squared	6.157613	Prob. Chi-Square(4)	0.1877
Scaled explained SS	3.677135	Prob. Chi-Square(4)	0.4515

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

نلاحظ أن احتمالية Obs*R-squared أكبر من 5% ($P_valu = 0.1877 \phi 0.05$) هذا يعني تجانس تباين الأخطاء.

الجدول رقم (13-05): نتائج إختبار ARCH :

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.982993	Prob. F(1,26)	0.1709
Obs*R-squared	1.984198	Prob. Chi-Square(1)	0.1589

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 9 Eviews.

نلاحظ أن احتمالية Obs*R-squared أكبر من 5% ($P_valu = 0.0.1877 \phi 0.05$) هذا يعني تجانس تباين الأخطاء.

4. إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي:

الجدول رقم (14-05): نتائج إختبار Ramsey RESET

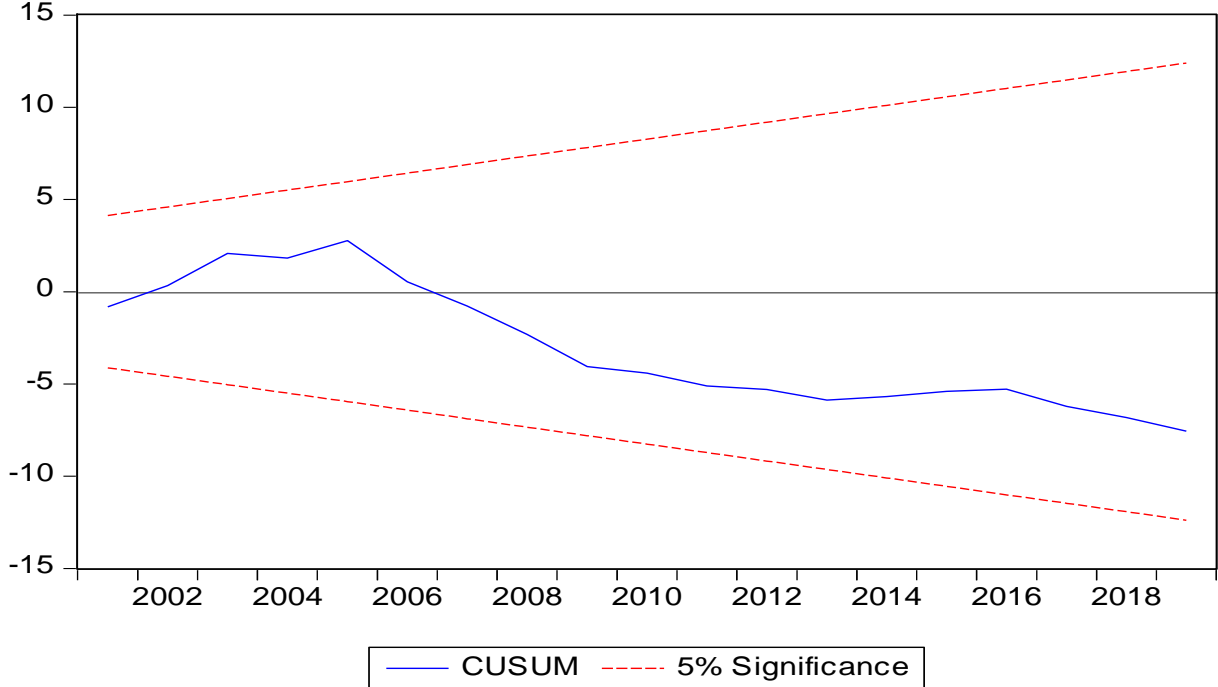
Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: D(LPIB) C U(-1) D(LDIG) D(LINVP) M				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.062587	23	0.9506	
F-statistic	0.003917	(1, 23)	0.9506	
Likelihood ratio	0.004939	1	0.9440	
F-test summary:				
	Sum of Sq.	df	Mean Squares	
Test SSR	1.32E-06	1	1.32E-06	
Restricted SSR	0.007778	24	0.000324	
Unrestricted SSR	0.007777	23	0.000338	
LR test summary:				
	Value	df		
Restricted LogL	78.09529	24		
Unrestricted LogL	78.09775	23		
Unrestricted Test Equation:				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 16:29				
Sample: 1991 2019				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009648	0.008013	1.203935	0.2409
U(-1)	-0.114442	0.100444	-1.139360	0.2663
D(LDIG)	0.018414	0.026076	0.706197	0.4872
D(LINVP)	0.004696	0.018540	0.253301	0.8023
M	0.022406	0.022862	0.980024	0.3373
FITTED^2	-1.437075	22.96120	-0.062587	0.9506
R-squared	0.322075	Mean dependent var	0.027250	
Adjusted R-squared	0.174700	S.D. dependent var	0.020241	
S.E. of regression	0.018388	Akaike info criterion	-4.972259	
Sum squared resid	0.007777	Schwarz criterion	-4.689370	
Log likelihood	78.09775	Hannan-Quinn criter.	-4.883662	
F-statistic	2.185414	Durbin-Watson stat	1.473359	
Prob(F-statistic)	0.091015			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول رقم (14-5) نلاحظ أن الشكل الدالي المستخدم في الدراسة صحيح.

5. إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة:

الشكل رقم (08-05): نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي على طول الفترة (1990-2019):



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

يتضح من خلال الشكل السابق أن معاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5.

المطلب الثالث : التحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة.

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات الاقتصاد القياسي كإختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تختلف معها. فانطلاقا من نتائج التقدير المبينة في الجدول (05-05) والجدول (05-08) يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له علاقة مقبولة وذات دلالة إحصائية واقتصادية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط عند مستوى 0.9025 في المدى الطويل في المدى القصير 0.3220، وهذا ما يدل على أن النتائج المتحصل عليها مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية، كما نلاحظ كذلك أن النموذج من الناحية الإجمالية معنوي وهذا من خلال قيمة إحصائية F التي قاربت من 0.0000 في المدى الطويل إلى 0.0459 في المدى القصير ، وبالإضافة إلى ذلك أن أغلبية معاملات المتغيرات المفسرة كانت معنوية بغض النظر عن إشاراتها التي كانت بعضها لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار نموذج الدراسة نموذج ملائم وقادر على تفسير التغيرات التي قد تحدث في حجم الناتج المحلي الخام وقدرة المتغيرين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على تفسير هذا التغير.

أولاً: تحليل النتائج الطويلة الأجل:

يمكن استنتاج الأثر الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل إختبار نموذج التكامل المشترك "لجوهانسن" كما يلي:

1. أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي:

يتضح من الجدول (5-5) أن النفاق الحكومي الاستثماري له دور ايجابي ومؤثر في الناتج المحلي الخام وهذا راجع لدور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية البعيدة المدى، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تساهم في نجاح النفاق الحكومي الاستثماري كمستويات كإلإنفاق على البنى التحتية كالتعليم العالي والبحث القادرة على تطوير وتطوير التكنولوجيا، توفير أي عاملة ماهرة مدربة توفير موارد محلية ومعدلات ادخار عالية بالعملية الأجنبية، وبالتالي فالإنفاق الحكومي يمارس دورا مهما في قيادة النمو الاقتصادي المتسارع، وفي الجزائر و في هذه الفترة من الدراسة أي بعد إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بداية من سنة 2001 والتي استهلكه نفقات حكومية هائلة ساهمت في إنعاش النشاط الاقتصادي، تركزت مشاريع هذه الفترة على بناء الهياكل القاعدية الأساسية والربط بشبكات الحيوية الأساسية الماء الغاز والكهرباء بالإضافة إلى دعم منشآت النقل كبناء المطارات والموانئ وإنشاء شبكة هائلة من الطرق والطرق السيارة (الطريق شرق غرب).

لقد أظهرت التقديرات القياسية معنوية إحصائية عالية منها معنوية 0.0000 شبه منعدمة وارتفاع معامل الارتباط R^2 ألى 0.9025 ، وهذا يدل على أن الإنفاق في هذه الفترة كان له دور ايجابي على النمو الاقتصادي. ومن خلال نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك نستنتج أن تغير⁵⁷ الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير ب 0.2096.

2. أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي:

لقد أظهرت الدراسة أيضا أن الاستثمار الخاص له تأثير ايجابي في الناتج المحلي الخام لكن بتأثير ضعيف حيث أن له معنوية إحصائية منخفضة 0.6625 وذلك راجع بالأساس إلى نقص المستثمرين محليين وأجانب بالحجم الكافي لخلق التأثير على مضاعف النمو رغم إقرار سياسات متعددة وآليات لتشجيع الاستثمار ومرافقته، حيث لم تكن بالفعالية المطلوبة لأن يصبح الاستثمار هو من يقود النمو الاقتصادي المتسارع.

ومن خلال نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك نستنتج أن تغير الاستثمار الخاص بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير ب 0.01885. وهذا معدل جد منخفض جدا بالنظر إلى السياسات المشجعة للقطاع الخاص وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن مختلف هذه السياسات لم تكن فعالة لأن يكون للقطاع الخاص دور رائد في تحقيق النمو بالرغم من زيادة حجمه المعبر في هذه الفترة (فترة الدراسة 1990-2019).

⁵⁷التغير يعني الزيادة أو النقصان (±).

على النمو الاقتصادي في الجزائر

إن كل من المتغيرين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، فالمرتبة الأولى تعود للإنفاق الحكومي الاستثماري بـ 0.2096، و المرتبة الثانية للاستثمار الخاص بـ 0.01885، إلا أن كلا التأثيرين يقيان بعيدان عن المتوسط وهذا ما يدل على ضعف فعالية كلتا السياستين.

ثانيا: تحليل النتائج القصيرة الأجل:

يمكن استنتاج الأثر القصير الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل إختبار نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM كما يلي:

1. أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي:

ومن خلال نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM نستنتج أن تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير بـ 0.01709. وأن تأثير للإنفاق الحكومي الاستثماري غير المعنوي في المدى القصير وذلك لتوجه الحكومة نحو مشاريع البنى التحتية الضرورية التي تحتاج إلى تفريغ طويل الأجل.

نلاحظ أن معدل تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري في النمو الاقتصادي متقارب مع معدل التأثير في الأجل الطويل مما يدل على الإنفاق الحكومي الاستثماري لا يعمل بطريقة الأهداف أي أنه لا يستهدف النمو الاقتصادي والقطاعات المؤثر فيه بشكل مباشر وفعال مما يعطي نتائج أكثر نجاعة في البعد الطويل الأجل، والملاحظ في الاقتصاد الجزائري أن نمط وطبيعة المشاريع الحكومية منذ سنة 2001 أخذت طابعا نمطيا متكررا في مختلف البرامج المتابعة وكأنها برنامج واحد بتغطية مالية مختلفة، بحيث وبالرغم من البنى التحتية الهائلة التي أنجزت خلال الفترة إلا أنها لم تكن كافية لتحفيز القطاعات الإنتاجية والأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.

أما عن تأثير للإنفاق الحكومي الاستثماري غير المعنوي في المدى القصير وذلك لتوجه الحكومة نحو مشاريع البنى التحتية الضرورية التي تحتاج إلى تفريغ طويل الأجل

2. أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي:

من خلال نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM نستنتج أن تغير الاستثمار الخاص بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير بـ 0.0040. وهذا معدل جد منخفض مما يدل على أن القطاع الخاص بعيد كل البعد عن تحريك عجلة النمو في المدى القريب والمتوسط، ويرجع هذا إلى طبيعة الغير الديناميكية.

بالإضافة إلى أن الاستثمار الخاص ليس له دور مؤثر وبمعنوية إحصائية ضعيفة في النمو الاقتصادي 0.7894 وذلك لتأثره بعدة عوامل كضعف النظام المالي والمصرفي بالإضافة إلى انخفاض نجاعة التحفيزات الضريبية والمالية، نقص العقار ، بالإضافة إلى البيروقراطية في منح التسهيلات ناهيك عن الفساد الإداري الذي يخلخل بيئة الأعمال والاستثمار ويحيدها عن الأوجه الصحيحة لها .

يظهر معامل تصحيح الخطأ العشوائي ECM بقيمة سالبة -0.1087 وبمعنوية إحصائية مطلوبة 0.0185 ، هذا يعني أن العوامل الداخلية تساعد على تحقيق التكيف في المدى الطويل، أي أن الموارد الداخلية المتوفرة بكافة أشكالها

على النمو الاقتصادي في الجزائر

سواء الادخار المحلي والقروض المحلية قادرة على تنفيذ الخطط الاستثمارية، وأن هناك تكامل مابين الاستثمارين الحكومي والخاص مما يؤدي إلى إمكانية استغلال هذه العلاقة في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

ثالثا: علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص:

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة تبين لنا النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية أقل من المتوسط (ضعيفة نوعا ما) بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ -0.36509 ، وانطلاقا من تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة يمكن القول أنه يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات كما هي في عملية تقدير نتائج نموذج الدراسة، كون جميع معاملات الارتباط الجزئية بينها لم تتعدى 0.50 ، وبالتالي لا يوجد هناك ارتباط حاد بين المتغيرات المستقلة.

تظهر النتائج العامة للنموذج أن العلاقة بين متغيرات الدراسة أنها علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وان هناك إمكانية تكامل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص في المدى القصير وبالتالي إمكانية مساهمة هذا التكامل في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، مع مراجعة الفروقات الترابطية بين المتغيرين وتصحيح توجهات كل قطاع بدقة ورسم علاقة شفافة وواضحة بين المتغيرين برسم دقيق لدور كل من القطاعين حتى يتسنى تقييم كل متغير ومدى فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن تفسير العلاقة العكسية الغير حادة بين المتغيرين إلى طبيعة المتغيرين وهيكل الاستثمار ككل وطبيعة مصادر تمويله وطرق إدارة الموارد المتاحة، فالإنفاق الحكومي الاستثماري يعتمد اعتمادا شبة كليا على إيرادات الجباية البترولية والتي تخضع إلى تقلبات السوق الدولية، وبالتالي فإن تغير الإنفاق على الاستثمار مرتبط بتقلبات أسعار النفط، أما الاستثمار الخاص فهو قطاع في طور الإنشاء والتطور، حيث أن هيكل الاستثمار الخاص مبني في الغالب على مؤسسات عائلية صغيرة الحجم بالإضافة إلى ضعف رأس المال المستثمر وقلة المؤهلات الفنية والتكنولوجية الداعمة لنموه، ناهيك عن مختلف الميدانية العراقية الميداني التي يعاني منها، بالإضافة إلى غموض سياسات المسطرة تجاه الاستثمار الخاص.

فالإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر يلعب دورا هاما في توفير المناخ المناسب للمستثمرين الخواص وذلك من خلال إقامة الهياكل الأساسية والبنى التحتية، وتعد فترة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو أهم مرحلة شهدت طفرة في الإنفاق على هذه المشاريع، بحيث صبت مجمل النفقات الاستثمارية في سبيل تحقيقها، وبالمقابل نجد أن القطاع الخاص في الجزائر يحجم عن الدخول في إنجاز وإقامة هذه المشاريع لعدة أسباب هو ضعف موارده المالية بالنظر إلى رؤوس الأموال الضخمة المستهلكة في هذه المشاريع بالإضافة إلى ضعف الجهاز القانوني والتشريعي الممهد للخواص الخوض في هذه المجالات المحتكرة أساس من طرف الحكومة وصولا إلى الربحية الضعيفة لهذه المشاريع مقابل ما يوظف من اجلها من رؤوس أموال فهذه كلها مؤشرات تبين أن علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص في الجزائر ليست تزاحمية، خاصة إذا أضفنا أن موارد الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص مختلفة فالإنفاق

على النمو الاقتصادي في الجزائر

الحكومي الاستثماري كما ذكرنا سابقا يعتمد على الإيرادات الجبائية في إطار مخصصات الميزانية العامة للدولة بينما الاستثمار الخاص يعتمد على موارد القطاع الاقتصادي المالي منه بالخصوص الذي يتسم بالضعف والبيروقراطية والتوجيه الإداري حيث أن مجمل رؤوس الأموال مخزنة في القطاع المصرفي الحكومي هذا القطاع الضعيف الذي لا يستجيب إلى تطلعات الاستثمار الحقيقي وهو مربوط بسياسات عامة غالبا ما تتسم بالارتباك وعدم الثبات.

خلاصة الفصل:

كان الهدف من دراستنا التطبيقية هو تحديد وقياس مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك ومنهج تصحيح الخطأ، وبعد إجراء الإختبارات المطلوبة على متغيرات النموذج توصلنا إلى أن هناك تأثير إيجابي للاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي، وأن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير الاستثمار الخاص، وأن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري رغم تفوقه على الاستثمار الخاص إلا أنه غير فعال، وهذا يرجع إلى طبيعة مشاريع الاستثمار الحكومي ذات النجاعة الطويلة المدى، أما الضعف الشديد لتأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فهو ناتج عن ضعف القدرات التمويلية لهذا القطاع بالإضافة إلى نقص الكفاءة والخبرة اللازمة كما أن توجهات السياسة المنتهجة غير فعالة ويتخللها الكثير من الغموض والارتباك و ضعف تنفيذها من الناحية العملية، واعتمادها بشكل مرتبك في التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة كما يلي:

✓ جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ذات صيغة خطية غير مستقرة الأمر الذي يدل على التغيرات الناتجة عن عدم استقرار الاقتصاد الجزائري الذي تظهر أثره السلبية والإيجابية بوضوح على الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، حيث يرتبط الأول بطبيعة التمويل الناتج عن نفقات ميزانية التجهيز المعتمدة على إيرادات الجباية البترولية والذي يجعله عرضة لتقلبات المستمرة لأسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية، أما الاستثمار الخاص فهو مرتبط بمدى توفر السيولة ومدى نجاعة السياسات التحفيزية المالية وغير المالية، حيث شهد الاقتصاد الجزائري ارتباك في إتباع مسار ثابت وفعال تجاه هذا القطاع، ومع ذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي تنطبق عليه نظرية تزايد الإنفاق العام.

✓ يشير إختبار التكامل المشترك لجوهانسن إلى قبول فرضية العدم بوجود علاقة تكامل مشترك، وبالتالي المتغيرات المفسرة للناتج المحلي الخام ترتبط معه بعلاقة طردية ومعنوية، وهذا يعني أن هيكل الناتج المحلي الخام متكاملًا تمامًا متزامنا مع الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وبالتالي وجود توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المقدرة وهذا يثبت النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل، وبالتالي وجود حركة مشتركة فيما بينها بحيث تظهر سلوكًا مشابهًا.

- ✓ من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة، ومن خلال هذه النتيجة تدعم العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.10) إلى أن الناتج المحلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) والتي تعادل 10%، أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الخام خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 10% من هذا الانحراف في الفترة (t) ، كذلك يمكن القول أن الناتج المحلي الخام يستغرق ما يقارب 10 سنوات للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد أي صدمة تطرأ على النموذج نتيجة تغير الاتفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، وبينت النتائج على أن هناك تأثير لكل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص والوضعية الاقتصادية للبلد على الناتج المحلي الخام.
- ✓ لقد أكدت الاختبارات التشخيصية على جودة النموذج المستخدم وبالتالي اعتماده في تقدير آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي وبالتالي فالنتائج الإحصائية المتوصل ذات مصداقية يمكن اعتمادها كمرجع في تقدير النتائج الاقتصادية وتحليلها للفترة محل الدراسة.

الختامة

تزخر الجزائر بمقومات اقتصادية هائلة تؤهلها للتقدم والتطور إلى مصاف الدول الكبرى، وبالنظر إلى الكفاءات الوطنية والخبرة التاريخية في إدارة الأزمات التي عاشها الاقتصاد الجزائري فإنه بمقدورها توجيه هذه الموارد والمقومات من أجل خلق فرص استثمارية ناجعة، باعتبار هذا الأخير المفتاح الثمين لفتح آفاق النمو الاقتصادي والازدهار على مختلف الاصعدة والمجالات.

ومن خلال موضوع بحثنا وبعد التعرض لمختلف الجوانب والعوامل التي تؤثر في سياسات الاستثمار الحكومي منه و الخاص، ومدى ملائمة البيئة الحالية الحاضنة لتكيف هاتين السياستين وزيادة كفاءتهما الاقتصادية بالتركيز على كل عنصر من مواقف القوة التي تؤهله للريادة في قطاع معين وخفض وزنه في القطاعات التي يكون مردوده فيها ضعيفا، وبهذا التوازن التكتيكي بين الإنفاق الحكومي الاستثماري وتطلعات المستثمرين الخواص يمكن صياغات سياسات فعالة بآليات مبتكرة تخضع للواقع والظروف الاقتصادية الجزائرية.

وبالرغم من ذلك فقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري سواء من حيث إنفاق مبالغ ضخمة في الاستثمار الحكومي أو في تشجيع الاستثمار الخاص محلي أو أجنبي، إلا أن حجم الاستثمارات في البلاد لازالت بعيدة عن مستوى الطموحات التي تتناسب وحجم البلد ومقوماته الاقتصادية، حيث ومن خلال الأرقام الإحصائية للنشاط الاستثماري خاصة في الفترة ما بين 2000 و2019 يتسم بالازدواجية والارتباك بين الخطابات الرسمية وفحوى البرامج والسياسات المسطرة وبين ما جسد فعليا في الواقع وما حققه من رضى تنموي واقتصادي حيث لازال النمو الاقتصادي ضعيفا وغير مستقر.

ويمكن استنباط أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه في ما يلي:

1. النتائج النظرية والتحليلية:

تشير نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر يسير بوتيرة نمو متسارعة وارتباط هذا التسارع بإطلاق عديد البرامج الحكومية ثلاثية رباعية وخماسية وأن هذه البرامج وهذا الإنفاق مرتبطا ارتباطا وثيقا بالظفرة في المداخل الجبائية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار هذا الأخير.

إن عمليات الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر تنشأ وتوجه بواسطة قوانين المالية السنوية حيث أن الميزانية لا تقتصر على إظهار الإيرادات والنفقات النهائية للدولة بل تشمل أيضا على مختلف الطرق والوسائل التي تتبعها الدولة والتي تسمح بتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والأعباء المتوقعة والمسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات أو السنوية، كما تبين طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبالغها وتخصيصاتها.

بلغ الاقتصاد الوطني مرحلة تحول كبيرة إثر الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في فترة التسعينيات والتي كانت مصاحبة لآثار الأزمة الأمنية وهشاشة الوضع الاجتماعي التي كان فيها يعيش السكان أزمة حقيقية في انخفاض

مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر وبالبطالة بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات العامة كنفقص الهياكل القاعدية الأساسية والمنشآت الضرورية في الحياة اليومية، حيث أصبح من الضروري تدارك العجز الاقتصادي في مجابهة آثار ونتائج هذه المشاكل والأزمات بتطوير القدرات الاقتصادية الوطنية، كما أنه كانت هناك ملائمة ظرفية لإقامة برامج اقتصادية كبرى قادرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد ارتفاع ميزانية الدولة نتيجة تحسن مداخيل النفط الذي عادت أسعاره للانتعاش في الأسواق العالمية باعتباره ممول الميزانية الرئيسي بالإضافة إلى ظهور مؤشرات اقتصادية ومالية أخرى كإخفاض الدين الخارجي إلى 19.8% من حجم الناتج المحلي الخام العام 2000 بعد أن وصلت عام 1998 إلى 47.5%، كما شهدت العملة الوطنية استقرارا نسبيا بعد تسجيل تحسن واستقرار في التوازنات الخارجية كالفائض الملحوظ في ميزان التجاري في نفس العام، بالإضافة إلى تخلص الجزائر من تبعات الشروط المحففة المفروضة من المؤسستين الماليتين الدوليتين والتي أرهقت الاقتصاد الوطني وعقد مساره الإنمائي والتنموي.

لقد خطت الحكومات الجزائرية خطوات هامة من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني وإنعاشه بإقرار برامج إنعاش ودعم النمو ابتداء من سنة 2001، على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) مروراً إلى البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (2010-2014) وصولاً إلى البرنامج الخماسي الجديد للنمو (2014-2019)، حيث رصدت للفترة المصاحبة لهذه البرامج إعمتمادات ضخمة حيث قفزت من 357 مليار دينار سنة 2001 إلى 2234 مليار دج سنة 2012 لتبلغ سنة 2015 قيمة 3781 مليار دج، ومع التراجع المفاجئ والحاد لأسعار البترول سنة 2016 المورد الأساسي لنفقات التجهيز تراجعت على أثره هذه الأخيرة لتبلغ في نفس السنة 3176 مليار دج ثم تستمر في الانخفاض للسنة الموالية 2017 إلى 2291 مليار دج، تم في نفس هذه الفترة تجميد البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 وعلق حسابه الخاص.

يمكن تقسيم تطور معدلات النمو خلال هذه الفترة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، فالقسم الأول يبدأ من 2001 إلى 2004 وهي الفترة المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث نلاحظ ارتفاع ملموساً خلال السنتين 2002 و 2003 بمعدلات 5.6% و 7.2% على التوالي وبالنظر إلى قيمة الإنفاق الكبيرة خلال هاتين السنتين والسنة التي قبلها التي امتد تأثيرها لاحقاً، مع العلم أن طابع الإنفاق العام في الجزائر يتعدى أكثر من سنة فيما يخص برامج الاستثمار والتجهيز وبالنظر إلى ثقل الإجراءات ونقص الخبرة والكفاءة اللازمة في سرعة الإنجاز فإن تأثير برامج الاستثمار يستمر لأكثر من سنة التخصيص الأولى.

أما الفترة الثانية والتي تمتد من عام 2005-2009 وهي الفترة المصاحبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث نلاحظ استقرار معدلات النمو بين 3.4% كحد أقصى و 1.6% كحد أدنى هذا طبعاً باستثناء السنة الأولى 2005 التي سجل فيها أعلى معدل بـ 5.9% حيث تعتبر هذه السنة امتداداً لتأثير البرنامج السابقة، أما عن تذبذب وانخفاض معدلات النمو لباقي السنوات فيرجع إلى عدة عوامل على الأغلب متعلقة بكيفية إدارة

المال العام وتسيير برامج الاستثمار حيث كان التركيز فيها على المشاريع الغير المنتجة والتي لا تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج بالإضافة إلى أن القطاعات المساهم في النمو خارج المحروقات جد ضعيفة مقارنة بقطاع الطاقة والنفط،

أما الفترة الثالثة الممتدة بين 2010-2014 فقد عرفت استقرار نسبي مقبول في بمتوسط 3.28% كما أنها لم تنخفض من أدنى من معدل 2.8% وهذا في حد ذاته مؤشر ايجابي على استقرار الاقتصاد الوطني ورسوها على توازن القطاعات الإنتاجية وتكاملها مع سياسات وبرامج الحكومة، بالإضافة إلى أن مسيرة 15 سنة من العمل والتخطيطي والتسيير أكسبت الاقتصاد الخبرة الاقتصادية حيث تعتبر هذه الفترة كافية للتكيف مع الانفتاح الاقتصادي المنتهج منذ عقدين من الزمن، ورغم ذلك يبقى الاقتصاد الوطني بعيد عن المستوى المطلوب في ظل الإمكانيات الهامة المرصودة خلال المرحلة ولعل أهم عائق أمام نجاعة ما رصد من أموال وسياسة التوسع المالي هو هشاشة الآلة الإنتاجية المحلية وضعفها أمام تلبية الطلب المحلي كما ونوعا، ثم ارتفاع معدل النمو خلال العامين 2015، 2016 بنفس مستوى السنوات المسجلة في الفترة السابقة بمعدلات 3.7% و 3.2% ، حيث تزامنت مع إطلاق برنامج خماسي جديد هو البرنامج توطيد النمو، ليعود في العام 2017 تديني معدل النمو الذي وصل إلى 1.4%، هذا مؤشر قوي على علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري المسطرة في البرامج الخماسية أساسا بمستوى النمو الاقتصادي، ليستقر أخيرا في العام 2018 إلى 1.5% ثم إلى 1.5% في عام 2019 ليبلغ متوسط معدل النمو خلال الخمس سنوات 2015-2019 نسبة 2.26% وهذا مؤشر على استمرار الاقتصاد الوطني بنفس الوتيرة المسجل خلال الفترة السابقة 2010-2014 رغم مختلف الاختلالات الاقتصادية وبالخصوص منها المالية والتمويلية.

أما عن سياسات الاستثمار الخاص فتركز اتجاهاتها نحو التقليل من حجم القطاع العام من خلال نقل ملكية المشروعات والاستثمارات العامة أو إدارتها إلى القطاع الخاص وخصوصتها، هذا ما سجل على نطاق واسع إبان الإصلاحات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في فترة التحول من النهج الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث كانت برامج الخوصصة من أهم البرامج التي طبقت، وفيها بيعت الشركات العامة المفلسة وتمت تصفيتها، ومنها ما بيعت بالديون التي كانت على عاتقها للخواص محليين أو أجنب، كما أن الشركات المفلسة والمنهارة كلية بيعت هيكلها وما بقي من أصولها للخواص تشجيعا لحلول محلها استثمارات جديدة برؤوس أموال خاص.

اتسم القطاع الخاص في هذه المرحلة بإطلاق برامج الخوصصة بالضبابية واللاشفافية ناهيك عن القوانين والتنظيمات التي لا تشجع الاستثمار الخاص بالنظر إلى الشروط والعراقيل الموجودة وهذا شئ طبيعي بالنظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج في تلك الفترة المعتمد أساسا على المؤسسات الاشتراكية التابعة للدول واحتكارها للنشاط الاقتصادي، أما المرحلة ما بين 1994 وأواخر عام 1998 اتسمت هذه المرحلة بالتردد وغياب الرؤية الإستراتيجية الحقيقية الكفيلة بإخراج الاقتصاد من المشاكل المالية والهيكلية التي يتخبط فيها، فمن

جهة تفاقم المديونية الخارجية ومن جهة تراجع أسعار المحروقات المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، حيث استنزف الاقتصاد الوطني كل الجهود السابقة لإنقاذ المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها والمنفق عليها مبالغ ضخمة قدرت 223.6 مليار دينار من 1988 إلى 1994 كانت كفيلة لوحدها بإنجاز قاعدة إنتاجية هامة بالإضافة لما أنفق على إصلاح القطاع المصرفي المقدرة بـ670 مليار دينار، استتمت أيضا هذه المرحلة بالخصوصية الجزئية للمؤسسات العمومية بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98 195 المؤرخ في 07 جوان 1998 المحدد للقائمة الأولى للمؤسسات العمومية المرشحة للخصوصية واستمرت تبعات هذه المرحلة إلى نهاية العام 2000 تقريبا.

تركز توجهاتها القطاع الخاص أيضا بعد الإصلاحات الاقتصادية الكبرى إلى تشجيعه لزيادة وزنه في الاقتصاد الوطني دون المساس بالقطاع العام من خلال الاعتماد على نظم الحوافز المتنوعة الجبائية منها والتمويلية وغيرها من آليات الدعم الغير المباشر، هذا من أجل تشجيع المبادرة الفردية والجماعية لأصحاب رؤوس الأموال، مستخدمة مجموعة من الآليات تتعلق بإزالة القيود للدخول في أنشطة كانت مقصورة سابقا على المنشآت العامة والتخلص من القيود على دخول الأسواق لزيادة المنافسة إلى المدى الذي يمكن للمنشأة الخاصة من دخول الأسواق المحمية من طرف الحكومة سابقا وفسح المجال أمام المشاريع الخاصة.

ويمكن تلخيص تطور التوجهات نحو القطاع الخاص في الجزائر عبر مراحل متتالية بدأ من هيكلة الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق وعبر مراحل وبرامج متعدد أهمها برامج الخصوصية وهيكلية المؤسسات العامة وما تبعتها من آليات الخصوصية وهي المرحلة الأطول والأكثر استهلاكاً للوقت والمال والتي لازلت إلى اليوم مستمرة بتبعاتها الإيجابية وكثير من السلبيات، ثم تلتها مرحلة التركيز على تشجيع المبادرة الاقتصادية الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار باستحداث آليات وتنظيمات جديدة والقيام بتحفيظات ضريبية وتوفير العقار والتسهيلات التمويلية ناهيك عن الإعانات والمنح للمؤسسات المصغرة الناشئة في إطار آليات وبرامج دعم و تشغيل الشباب.

رغم كل الجهود والتصحيحات الجبارة لمقدرات الاقتصاد الوطني واستهلاك حصص جد معتبرة من الإيرادات الوطنية للنهوض بالاستثمار الخاص لم يرقى إلى أن يكون قاطرة نمو حقيقية تغني الاقتصاد الوطني عن تبعيته للمحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وأن مختلف النتائج المسجلة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى غير متوافقة مع هذه الجهود، فمعدلات النمو جد منخفضة فقد ترجع من 2.4% عام 2017 إلى 1.4% سنة 2018، أما عن التشغيل الكامل فالجزائر لازلت تقتني احتياجاتها الاستهلاكية من الخارج فلم ترقى الآلة الإنتاجية الوطنية إلى مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وغلاءها نتيجة نقص المنافسة وقلة الوفرة، ارتفاع مستمر للتضخم، انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، أما عن التوازن الخارجي ففي كل عام تسجل عجز في الميزان التجاري، وهذه كلها مؤشرات لا تخدم المقاصد الأساسية للاقتصاد في تحقيق مستوى معيشة لائقة وتنمية مستدامة، وهذا ما يستعدي إعادة التفكير الجدي

الاستراتيجي في إعادة النظر في كل البرامج والنهج الاقتصادي الحالية وفق متطلبات الوضع الراهن، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من القضاء على المعوقات التي تواجه القطاع الخاص التمويلية وتفعيل المنافسة الحقيقية والشفافة داخل القطاع المصرفي والبنكي، والادارية والتنظيمية، مشاكل العقار، ومحاربة الفساد بشتى إشكاله، ومحاولة احتواء الاقتصاد الموازي يخلق فرص حقيقة ووضع تسهيلات أكثر مرونة، وفي الأخير فتح شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص بتفعيل التشريعات والقوانين المتضمنة لتفويض المرافق العام مثلا.

أما عن الوضع الراهن وبعد الانخفاض الحاد الذي سجلته أسعار البترول وبداية التراجع الكبير للاحتياطات المالية خاصة من العملة الصعبة، بدأ الحديث مجددا على الخصوصية وآليات تمويل وهذا ما ترجم فعليا في قانون المالية لسنة 2016، هذا القرار الذي أثير الكثير من الجدل حول الخصوصية الانتقائية لبعض المؤسسات العامة العاجزة واقتراح الشراكة مع القطاع الخاص أو بيعها له، وهكذا تبقى الرؤية الاقتصادية رهينة القرار السياسي المتذبذب من مرحلة إلى أخرى.

وهذا ليس معناه أن التوجهات نحو الاستثمار الخاص غير صحيحة بقدر ما تمثله من حجمها المتنامي في الاقتصاد الوطني، فالخيارات ليس في حد ذاتها خاطئة لكن الخلل الأساسي يتمثل في الكيفية والزمن المثالي ومدى التحكم في مختلف المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطوير هذا القطاع للعب دوره كما ينبغي.

قامت الدراسة أيضا الى التطرق إلى علاقة الإنفاق الحكومي بالاستثمار الخاص من خلال ما يحدث من تفاعل بينهما حيث تشير مختلف النظريات إلى أثر المزاحمة أو التكامل بين المتغيرين حيث يمكن للإنفاق الحكومي مزاحمة الاستثمار الخاص على موارد التمويل كما يمكن أن تكون العلاقة تكاملية بينهما حيث يساهم الإنفاق الحكومي في تهيئة مناخ وعوامل نجاح الاستثمار الخاص كإقامة البنى التحتية، بالإضافة إلى العلاقة التشاركية التي يكمن نشؤها بين هذين العاملين من خلال من خلال عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص في مختلف المشاريع والقطاعات.

فيمكن للإنفاق الحكومي الاستثماري أن يتركز في الأنشطة الغير الإنتاجية وبالتالي احتمالية عدم مزاحمتها للأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص على الموارد، كما أن مصدر تمويل الإنفاق الحكومي يختلف عن مصدر تمويل الاستثمار الخاص فنلاحظ أن ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري مقرون بالجباية البترولية والتي تختلف عن الجبابة العادية التي يعتبر القطاع الخاص من أهم الأوعية المساهمة فيها.

وتعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر أحد الحلول الاستراتيجية في المستقبل القريب حيث يستطيع من خلالها القطاع العام توفير السلع والخدمات من خلال السماح للقطاع الخاص المشاركة فيها، ويمكن القطاع الخاص بانجاز مشاريع وإسداء خدمات في مجال البنى التحتية والمشاريع الكبرى التي جرت العادة أن يستثمر فيها القطاع العمومي، وخير مثال هو نجاح الشراكة في مجال تحلية مياه البحر التي لازالت مستمرة إلى اليوم، كما أن فرصة إعادة بعث مشروع ميناء الحمداية الجد هام يمكن أن يجتذى به ويمكن أن يعطي صورة

حقيقية وفعالة للشراكة بين القطاعين باعتباره مشروعاً ضخماً واعداداً والذي ينتظر منه الكثير في تقديم قيمة إضافية وفعالية اقتصادية معتبرة.

1. النتائج التطبيقية القياسية:

كان الهدف من دراستنا التطبيقية هو تحديد وقياس مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك استخدام منهج تصحيح الخطأ للفترة (1990-2019)، وبعد إجراء الإختبارات المطلوبة على متغيرات النموذج توصلنا إلى أن هناك تأثير إيجابي للاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي وأن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير الاستثمار الخاص، وأن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري رغم تفوقه على الاستثمار الخاص إلا أنه غير فعال، وهذا يرجع إلى طبيعة مشاريع الاستثمار الحكومي ذات النجاعة الطويلة المدى، أما الضعف الشديد لتأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فهو ناتج عن ضعف القدرات التمويلية لهذا القطاع بالإضافة إلى نقص الكفاءة والخبرة اللازمة، كما أن توجهات السياسة المنتهجة غير فعالة ويتخللها الكثير من الغموض والارتباك و ضعف تنفيذها من الناحية العملية، واعتمادها بشكل خاطئ في بعض القطاعات الاقتصادية، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة التطبيقية ما يلي:

نستنتج أن هيكل الناتج المحلي الخام متكاملًا تمامًا متزامنًا مع الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وبالتالي وجود توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المقدرّة وهذا يثبت النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل، وبالتالي وجود حركة مشتركة فيما بينها بحيث تظهر سلوكًا مشابهًا، ومن خلال هذه النتيجة تدعم العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.10) إلى أن الناتج المحلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) والتي تعادل 10%، أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الخام خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 10% من هذا الانحراف في الفترة (t)، كذلك يمكن القول أن الناتج المحلي الخام يستغرق ما يقارب 10 سنوات للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد أي صدمة تطرأ على النموذج نتيجة تغير الاتفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، وبينت النتائج على أن هناك تأثير لكل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص والوضعية الاقتصادية للبلد على الناتج المحلي الخام، ولقد أكدت الإختبارات التشخيصية صحة وجود

النموذج المستخدم وبالتالي إعماده في تقدير أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي.

ويمكن استنتاج الأثر الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل إختبار نموذج التكامل المشترك "لجوهانسن" حيث:

نخلص إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له دور ايجابي ومؤثر في الناتج المحلي الخام وهذا راجع لدور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية البعيدة المدى، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تساهم في نجاح الإنفاق الحكومي الاستثماري كمستويات الإنفاق على البنى التحتية، كما أن الإنفاق الحكومي له دور قيادي في النشاط الاقتصادي ويعتبر المحرك الرئيسي له في الجزائر، خاصة في العشرينية الاخيرة المصاحبة لإطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بداية من سنة 2001 والتي استهلكه نفقات حكومية هائلة ساهمت في إنعاش النشاط الاقتصادي، تركزت مشاريع هذه الفترة على بناء الهياكل القاعدية الأساسية والربط بشبكات الحيوية الأساسية الماء الغاز والكهرباء بالإضافة إلى دعم منشآت النقل كبناء المطارات والموانئ وإنشاء شبكة هائلة من الطرق والطرق السيارة (الطريق شرق غرب).

أظهرت التقديرات القياسية ارتفاع معامل الارتباط بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الخام إلى 0.9025 ، وهذا يدل على أن الإنفاق الحكومي الاستثماري كان له دور ايجابي على النمو الاقتصادي، ومع ذلك تبقى هذه الايجابية محدود في حدود التأثير بـ 20.96%.

لقد أظهرت الدراسة أيضا أن الاستثمار الخاص له تأثير ايجابي على الناتج المحلي الخام لكن بتأثير ضعيف حي أن له معنوية إحصائية منخفضة 0.6625 وذلك راجع بالأساس إلى نقص المستثمرين محليين وأجانب بالحجم الكافي لخلق التأثير على مضاعف النمو رغم إقرار سياسات متعددة وآليات لتشجيع الاستثمار ومرافقته ولعلها لم تكن بالفعالية المطلوبة لأن يصبح الاستثمار هو من يقود النمو الاقتصادي المتسارع.

ومن خلال نتائج التقدير نستنتج أن تأثير الاستثمار الخاص لا يعبر سوى عن 1.85% ، وهذا معدل جد منخفض جدا بالنظر إلى السياسات المشجعة للقطاع الخاص وآليات دعمه حيث أن مختلف هذه السياسات لم تجدي اقتصاديا بالحجم الذي يكون فيه للقطاع الخاص دور رائد في تحقيق النمو بالرغم من زيادة حجمه المعترف في هذه الفترة (فترة الدراسة 1990-2019).

يمكن استنتاج الأثر القصير الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل إختبار نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM كما يلي:

ومن خلال نتائج التقدير نستنتج أن **تغير الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي** بمعدل 1.70% فقط وهذا معدل منخفض، يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يوجه نحو مشاريع البنى التحتية الضرورية التي تحتاج إلى تفرغ طويل الأجل، كما أن الإنفاق الحكومي الاستثماري لا يعمل بطريقة الأهداف أي أنه لا يستهدف النمو الاقتصادي والقطاعات المؤثر فيه بشكل مباشر وفعال مما

يعطي نتائج أكثر نجاعة في البعد الطويل الأجل والملاحظ في الاقتصاد الجزائري أن نمط وطبيعة المشاريع الحكومية منذ سنة 2001 أخذت طابعا نمطيا متكررا في مختلف البرامج المتتابعة وكأنها برنامج واحدة بتغطية مالية مختلفة، بحيث وبالرغم من البنى التحتية الهائلة التي أنجزت خلال الفترة إلا أنها لم تكن كافية لتحفيز القطاعات الإنتاجية والأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.

ومن خلال نتائج التقدير نستنتج أن الاستثمار الخاص يؤثر في الناتج المحلي الخام بمعدل 0.04% وهذا معدل جد منخفض مما يدل على أن القطاع الخاص بعيد كل البعد عن تحريك عجلة النمو في المدى القريب والمتوسط، ويرجع هذا إلى طبيعته الغير الديناميكية والتي تخللها الكثير من الشبهات حول الاستثمار الفعلي والحقيقي المصرح به في النشاط الاقتصادي، بالإضافة عوامل أخرى كضعف النظام المالي والمصرفي ومحسوبيته ومدى نجاعة التحفيزات الضريبية والمالية، وتسيير العقار الصناعي، وصولا إلى البيروقراطية في منح التسهيلات و تفشي الفساد الإداري الذي يخلخل بيئة الأعمال والاستثمار ويجدها عن الأوجه الصحيحة لها .

أما عن علاقة الانفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص فتشير الدلالات التقديرية انها معنوية وبالتالي فهي علاقة تكاملية هذا يعني أن العوامل الاقتصادية الداخلية التي تربط بين الاستثمارين تحقق فرص التكيف في المدى الطويل، ومع مراجعة الفروقات الترابطية بين المتغيرين وتصحيح توجهات كل قطاع بدقة ورسم علاقة شفافة وواضحة بين المتغيرين بتحديد دقيق لدور كل من القطاعين حتى يتسنى تقييم كل متغير ومدى فعاليته في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة بالنظر إلى وفرة الموارد وتراكم رؤوس الاموال بكافة أشكالها قادرة على تنفيذ الخطط ورسم سياسات استثمارية توافقيه، وهذا ما من شأنه تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

أما العلاقة التزاخمية بينهما فإنها غير حادة وهذا يرجع إلى طبيعة المتغيرين وهيكل الاستثمار ككل وطبيعة مصادر تمويله وطرق إدارة الموارد المتاحة، فالإنفاق الحكومي الاستثماري يعتمد اعتمادا شبة كليا على إيرادات الجباية البترولية والتي تخضع إلى تقلبات السوق الدولية وبالتالي فان تغير الإنفاق على الاستثمار مرتبط بتقلبات أسعار النفط، أما الاستثمار الخاص فهو قطاع في طور الإنشاء والتطور، حيث أن هيكل الاستثمار الخاص مبني في الغالب على مؤسسات عائلية صغيرة الحجم بالإضافة إلى ضعف رأس المال المستثمر وقلة المؤهلات الفنية والتكنولوجية الداعمة لنموه، ناهيك عن مختلف الميدانية العراقية الميداني التي يعاني منها، بالإضافة إلى غموض سياسات المالية المسطرة تجاه الاستثمار الخاص وتميزها بالارتباك وعدم الثبات، فهذه كلها مؤشرات تبين أن علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص في الجزائر ليست تزاخمية.

توصيات الدراسة:

- تركيز الانفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع المباشرة لتهيئة مناخ واحتياجات المشروعات الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة لإقامتها؛
- استحداث آليات جديدة لتمويل البنى التحتية التي كانت على عاتق الدولة و تفعيل صيغ الشراكة بين القطاع العام و الخاص؛

- استحداث آليات وميكانيزمات جديدة لتشجيع وتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة و إنشاء وتفعيل حاضنات الأعمال؛
- تجديد وتعديل آليات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وأدوات استقطابه؛
- الإسراع في إعداد وإطلاق أطر تشريعية جديدة وغريبة التشريعات القديمة من أجل تهيئة مناخ اعمال وبيئة استثمارية ملائمة وإعادة رسم التوجهات الاستثمارية نحو القطاعات ذات الفعالية والسيادة الاقتصادية؛
- توجيه الحوافز والامتيازات الضريبية وغير الضريبية نحو الاستثمار في المشاريع والأنشطة الانتاجية الاحلالية بالخصوص ثم التصديرية مع التركيز على الاسواق القريبة والأقل تنافسية؛
- إعادة النظر في هيكل ومضمون النظام المالي المصرفي وترشيد القرار التمويلي دون الاخلال بمرونته وجدواه الاقتصادية؛
- ترشيد الانفاق العام وفتح آليات جديدة في التسيير والإدارة والمالية لثمين الموارد خاصة على المستوى المحلي الذي يستهلك ايرادات كبيرة وفي نفس الوقت يملك قدرات هائلة غير مستغلة؛
- وضع خطط استشرافية واضحة شفافة لكل القطاعات الاقتصادية وفق المرتكزات الاولوية لكل قطاع مع وضع ميكانيزمات تنسيق بينها تتميز بالمرونة والفعالية والكفاءة الاقتصادية.

أفاق البحث:

- ❖ الاستثمار الخاص وتفويض المرفق العام رهانات وبدائل التمويل المحلي؛
- ❖ الإنفاق الحكومي على مشاريع الانشاء والأشغال العمومية وتراكم رأس المال الخاص في الجزائر وآليات إعادة تدويره؛
- ❖ دراسة الطرق والأدوات العلمية للاستثمار من أجل تثمين ممتلكات الجماعات المحلية لتفعيل مساهمتها في الإيرادات المحلية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أبو الفضل عبد اله بن محمد بن الصديق الحني، الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين، مطبعة السعادة ، مصر ، (1338هـ - 1968م).
2. أحمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2007،
3. أحمد رمضان نعمة، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر، 2003،
4. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج واستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012،
5. امجد غانم، الشراكة القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستثمارات الادارية، 2009، فلسطين،
6. أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2006،
7. بول سامويلسون -ترجمة هشام عبد الله-، الاقتصاد، الدار الأهلية، عمان-الأردن، 2006،
8. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،
9. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009،
10. جورج نايهانز، ترجمة صقر أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720-1980، المكتبة الأكاديمية، مصر القاهرة 1997،
11. حامد عبد المجيد دراز، سمير ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة- القسم الاول، الدار الجامعية، 2002، الاسكندرية-مصر،
12. حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام-القسم الثاني-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998،
13. حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد ، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، عمان الأردن، 1996،
14. حسين علي بنخت و سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع-عمان-الأردن، 2009،
15. حشيش أحمد عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000،

16. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان -الأردن، 2009،
17. ذكروزي محمد، محمد متولي، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، ادارة البحوث والتمويل-وزارة المالية، 2012، مصر،
18. رمضان محمد مقلد، أسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2012،
19. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية- قضايا وتطبيقات-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003،
20. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008،
21. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية، العراق، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد 1980،
22. سالم قاسم النعيمي، الترشيد الفعلي للإفناق الاستثماري بأسلوب جيرت، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2005،
23. سالفادور دومينيك، نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 1993،
24. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية-مصر، 1997،
25. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2008،
26. شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد الحداد، مهند فايز الدويكات، إدارة الاستثمار، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012،
27. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى دار الحامد، الجزائر 2011،
28. صباخي حمدي، دراسات في الاقتصاد العام-نظرية المالية العامة والسياسات المالية، دار النشر المغربية، المغرب، 1982،
29. صديق محمد عفيفي، تنظيم الدولة وإدارة الاقتصاد القومي، مكتبة عين شمس، الطبعة السادسة، مصر، 2003،
30. صفوت قابل محمد، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، مصر، 2004،
31. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،
32. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ا-لأردن، 1998،
33. طالب محمود عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2001،

34. عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، 2000،
35. عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة (الجزء الثاني)، موفم للنشر، الجزائر، 1991،
36. عبد الرحيم فؤاد، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015،
37. عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، طبيعتها، ضيقتها وقيودها، مكتبة الأقصى، ج2، ط1 عمان -الأردن، 1975،
38. عبد العلي كاظم المعموري، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار حامد للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى-، عمان-الأردن، 2012،
39. عبد القادر محمد عجمية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، 2000،
40. عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2004،
41. عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982،
42. عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر(حصيلة وآفاق)، alpha design، الجزائر، 2004،
43. عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008،
44. عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005/2004،
45. عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية -على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002،
46. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،
47. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر، 2008-2009،
48. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012،
49. العبيدي سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان الأردن، 2011،
50. عباس السيد، الاقتصاد القياس، دار الجامعات المصرية-الإسكندرية-مصر، 1990،
51. علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997،
52. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، المطبعة الكمالية، القاهرة - مصر، 1973،
53. العمادي محمد، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، الطبعة الثانية، 1967،

54. عمر صخري، التحليل الاقتصادي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة السادسة)، الجزائر، 2008،
55. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994،
56. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005،
57. فاتح أبو عامرية، التخصصية وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2008،
58. فاضل الربيعي، محمد عبده، التخصصية وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة المدبولي، القاهرة-مصر، 2004،
59. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1981،
60. فردريك شرر، ترجمة على أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002،
61. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي، الأردن، 2006،
62. فوزي عطوي، المالية العامة- النظم النظرية وموازنة الدولة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003،
63. قاسم عبد الرضا الدجيلي، د. علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي النظرية و التحليل، منشورات ELGA، فاليتا و مالطا، 2001،
64. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2009،
65. ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011،
66. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 1999،
67. مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي (النظرية و التطبيق)، دار وائل-عمان-الأردن، 1998،
68. محمد خزاز، محاضرات في الاقتصاد القياسي، مطبوعات جامعة منتوري-قسنطينة، 2000.
69. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008،
70. محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2009،
71. محمد الحناوي، نهال فيد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2006،
72. محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990،

73. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وأعدت تنظيم مسارها في الجزائر- بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990،
74. محمد ديب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار لمنهل اللبناني، بيروت-لبنان 2007،
75. محمد صبري بن أوانج، الخخصة -تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء التشريع الإسلامي-، دار النفائس، الأردن، 2000،
76. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة- ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر، 2005،
77. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003،
78. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية، مصر، 1974،
79. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة -مصر، 1999،
80. محمد مطر، إدارة الاستثمار، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2009،
81. محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999،
82. محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي ،دار القاهرة، مصر، 2001،
83. محمد هشام خواجكية، احمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج:التحديات والفرص، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ، ابوظبي-الإمارات العربية المتحدة، 2004،
84. محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000،
85. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007،
86. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، 2008،
87. المرسي السيد حجازي، الخخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، الدار الجامعية، بيروت- لبنان، 2002،
88. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة - مصر، 2008،
89. مولود حشمان، السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية-الطبعة الثالثة، الجزائر، 2010،

90. ميشيل تودارو، تعريب ومراجعت، محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006،
91. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005،
92. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة-الإسكندرية-مصر، 2002،
93. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005،
94. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010،
- المجلات والمقالات والبحوث:**
1. بابا عبد القادر، نسمن فطيمة، اثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 06 سبتمبر 2016،
2. بحوث الندوة الاقتصادية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،
3. البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية و النقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_6.pdf 06-10-2019
4. البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري، ورقة بحث مقدمة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة،
5. البشير عبد الكريم، محمد صلاح (جوان 2015). اسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية-تجارب دولية وعربية مختارة-. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 17، 2015، جامعة بسكرة،
6. بونوة شعيب، لخضر مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث عدد 07، الجزائر، جوان 2009،
7. بورنان بوزيد، نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 16، البلدة جوان 2016،
8. حاكمي بوحفص، الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالاشارة الى حالة الجزائر. مجلة رماح البحوث والدراسات -دار المنظومة، عمان الأردن، 2016،

9. **حساني حسين، وآخرون،** تحديات التمويل الغير تقليدي للبنى التحتية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث عشر حول إستراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامع حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 05-06/11/2017.
10. **حمدي معمر، فلاق صليحة،** نظام BOT كلية لتمويل البنية التحتية- حالة مشروع ميناء الوسط في الجزائر-، الملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 05-06/11/2017،
11. **صليحة مقاوسي وهند جمعوني،** نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية 2009 - 2010،
12. **الطيب لقصاص، حسين بورغدة،** الخوصصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، الملتقى الدولي- اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة-، جامعة فرحات عباس سطيف، أكتوبر 2004،
13. **عادل عبد العظيم،** تعريف الاستثمار وأنواعه، منشورات المعهد العربي للتخطيط الكويت، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009، شوهد في: 2019/10/22 <https://iefpedia.com/arab/?p=3036>
14. **عبد القادر قديد،** دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي على المدى البعيد، الملتقى الدولي الجزائر 50 سنة من التجارب التنموية ممارسات الدولة والمجتمع، 8-9 ديسمبر 2012،
15. **عثمان نقار، منذر العواد،** منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية و التنبؤ دراسة تطبيقية على إعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية- المجلد 27-العدد الثالث، 2011،
16. **عطاء الله بن مسعود، بوثلجة عبد الناصر،** أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد السابع-المجلد الثاني)، جامعة الوادي، 2014،
17. **عفيف الهنداوي،** الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، المدرسة الوطنية للإدارة، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الدورة الرابعة نوفمبر 2010 إلى جويلية 2011،
18. **عقون شراف، بوقجان وسام،** بوفغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-20019)، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، افريل 2018،
19. **قميتي عفاف، بوفاتح فريحة،** تقييم دور القطاع الخاص في تاسيس البنية التحتية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث عشر حول إستراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة الشلف يومي 06/05 نوفمبر 2017،
20. **محمد داغر، علي محمد علي،** الإنفاق العام على مشروعات البنى التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010،

21. محمد صلاح والبشير عبد الكريم، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية- تجارب دولية وعربية مختارة- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 17، جوان 2015،
22. محمد صلاح، السياسات العمومية الحديثة لبناء وتحديث البنية التحتية- مشروعات (BOT) نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية، العدد 12، 2014،
23. مصطفى محمد العبد الله، عبد العزيز شرابي، وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،
24. مصطفى محمد العبدالله، عبد العزيز شرابي. وآخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، الجزائر،
25. يوسف محمود وآخرون، نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 العدد 03، سورية، 2008،
- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:
1. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015،
2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 / 2010، ص: 87.
3. بدار عاشور، المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية و نموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حلة مطاحن الحضنة بالمسيلة، رسالة ماجستير-جامعة المسيلة، الجزائر، 2006،
4. بوزيدي حافظ أمين، استخدام منهجية بوكس جينكينز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر "السميد نموذجاً"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير-جامعة بسكرة-الجزائر، 2013/2014،
5. صلاح محمد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2015،
6. صواليبي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، فرع اقتصاد سياسي، جامعة الجزائر، 2006،
7. فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014،

8. كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013 ،
9. محمد زوزي ، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة غرداية، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة ، 2010/2009.

التقارير

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العام، البنية الأساسية من أجل التنمية، مؤشرات التنمية الدولية، الطبعة الأولى واشنطن، جوان 1994،
2. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية ، الدورة العامة التاسعة، 2000،
3. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية ،السداسي الثاني، 2002،
4. بيان إجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010،
5. المجلس الاقتصادي. للتنمية. إعمار، نشریات المجلس، ملخص تقرير البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية، 2008 فلسطين،
6. محمد متولي ذكروني محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، إدارة البحوث والتمويل، وزارة المالية، مصر، 2012،
7. مخطط عمل الحكومة الجزائرية، بوابة الوزير الأول، 16 فيفري 2020،
8. مخطط عمل الحكومة، بوابة الوزير الأول، ماي 2014. <http://www.cg.gov.dz/>
9. مضمون برنامج رئيس الجمهورية الفترة 2014-2019، مارس 2014،
10. الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني.

القوانين والمراسيم

1. الجريد الرسمية الجزائرية، العدد 47 ، بتاريخ 22 غشت 2001،
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 13 يناير 1988،
3. فانون 84-17 مؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية (ج.ر. 28 مؤرخة في 10-07-1984) معدل ومتمم،
4. فانون 84-17 مؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية (ج.ر. 28 مؤرخة في 10-07-1984) معدل ومتمم، المادة 24،
5. فانون 84-17 مؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية (ج.ر. 28 مؤرخة في 10-07-1984) معدل ومتمم، المادة 35،

6. القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية معدل ومتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم 28 المؤرخ في 10-07-1984، المادة 35،
7. القانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990، يتعلق بالمحاسبة العمومية معدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 35 مؤرخة في 15 اوت 1990، المادة 6،
8. القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 12-12-201،
9. قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 78، 2014/12/31،
10. القانون رقم 82-11 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 34، 1982/08/24،
11. القانون رقم 87-19 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 50، 1987/12/09،
12. مرسوم تنفيذي رقم 17-11 مؤرخ في 15 يناير 2017، الجريدة الرسمية، العدد 3 بتاريخ 18 يناير 2017،
13. مرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13/07/2998، يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز معدل ومتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 50 مؤرخة في 15/07/1998، المادة 02،

الآيات والصور القرآنية:

1. سورة الأنفال الآية 60،
2. سورة البقرة الآية 267،
3. سورة الجمعة الآية 10،
4. سورة المملكاية 15،
5. سورة هود الآية 61،

المراجع باللغة الأجنبية

Les Ouvrages :

1. **Agnés Bénassy – Pierre Jacquet et autres** , Politique économique , éditino de Boeck Université, Belgique, 1^{er} édition, 2004,
2. **Agnès Bénassy, Quéré et Autres** , Politique économique , de boeck, Paris, 2^e édition, 2009,
3. **Anne Epaulard**, Les modèles appliqués de la macroéconomie, Paris Dunod ,1997
4. **Benachenhou Abdelatif** , Expérience Algérienne de la Planification et de développement" (1962-1980) Algérie, opu. 2ème édition ,1982,
5. **Benissad Hocine**, La reforme économique en Algérie» (au l'indicible ajustement structurel), opu. Alger 1991.
6. **Charles-I Jones**, Théorie de la croissance endogène, édition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2000,
7. **D. Begg & autres** : " Macroéconomie ", édition Dunod, 2002,
8. **Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L .Lindauer** , économie du développement ,3^{ème} édition ,édition de Boeck ,Belgique , 2008,

9. **Dwight Perkins**, Economie du développement , 3^{ème} édition, édition de boeck Belgique, 2008,
10. **Francois gauthier**, analyse macroéconomique, les presse de l'université laval, canada, 1990,
11. **Gilbert Abraham-Frois** , Dynamique Economique , 7^{ème} édition , édition DALLOZ, Paris, France, 1991,
12. **Gregory N, mankiw**, Macroéconomie , 3 ème édition , Boeck , Belgique ,2003,
13. **Jean marié albertini.slem ahmed** . lexique d'économie. Dalloz.1999.
14. **Jeane Olivier Hairault** , Analyse Macroéconomique , 1^{ère} édition, édition la découvert et syros, Paris, 2000,
15. **Jean-Philippe Lotis** , Comprendre la croissance économique , ECDE, Paris, 2004,
16. **Krugman Paul**, Obstfeld Maurice, Economie International", De Boeck Université, 3^{ème} édition, 2001,
17. **Longatte et Van Hove** , Economie générale , Dunod, Paris, 2001,
18. **Michel Todaro** , Economic Development in the Third World, Overseas Development Council, New York, USA, 1985,
19. **N.Gregory mankiw**, Macroeconomics, seventh edition, with publishers, 2016,
20. **Obstfeld Maurice, Paul Krugman** , Economie International. usa: deboeck univercité 3 edition, USA, 2001,
21. **P. Combeemat & Autres** , Sciences économiques et sociales, Nouveau manuel , édition la découverte, 2003,
22. **Philippe Aghion**, Traduit par Fabrice Mazerolle , La croissance économique , Dunod, paris, 2000,
23. **Philippe Aghion, Peter Howitt**, Théorie de la croissance endogène , édition Dunod, Paris, France, 2000,
24. **Philippe Dareau** , Croissance et politique économique, édition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 1^{er} édition, 2003,
25. **Robert Baro and Xavier sala – Martin** , Economic Growth , Library of Congress Cataloging in Publication Data, Second edition, Cambridge, London, England, 2004,
26. **Régis bourbonnais**, Econométrie, DUNOD-Paris-2004,
27. **S.Kuznets**, Croissance et structure économique, Edition Calman Devy Paris, 1972,
28. **Solow. R.M** , Théorie de croissance économique , édition Librairie Arnaud, France, 1972,
29. **Stanley Fischer et autes** , Macroéconomie , 2^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2002,
30. **Thierry Ananou** , Investissement et capital, Mémo seuil, Paris 1997,
31. **Vincent PLAUCHU**. Mesure et amélioration des performances industrielles. Tome2 .

Les Articles et les recherches scientifiques

1. **Davide Furceri, Ricardo M. Sousa** ,The impact of government spending on the private sector: crowding-out versus crowding- in effects, Núcleo de Investigação em Políticas Económicas(NIPE)universidade de minho, , working paper n°6,2009 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1346329, reviewed on.
2. **Muriel Dal-Pont Legrand et Sophie Pomet**, Capital-investissement et stratégies desyndication : le cas de la France, Revue d'économie industrielle, Édition électronique (<http://rei.revues.org/5049>) ,2011 ,
3. **Jeffrey D. Sachs**, Introduction to "Developing Country Debt and the World Economy. in NBER Books from National Bureau of Economic Research, The University of Chicago Press, (1989),

4. **Leanne ussher**, Do Budget Deficits Raise Interest Rates? A Survey of the Empirical Literature, Transformational Growth and Full Employment Project, Working Paper, no.3. New School For Social Research, New York City, May 2004,
5. **Organization for Economic Co-operation and Development**, The sources of Economic Growth in OCDE countries ,2003,
6. **Raymonde Torres et John P. Martin** , Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE , la revue économique de l'OCDE, n° 14, 1990,

Les Rapports :

1. **Banque D'Algérie**, Rapport Annuel, 2005,
2. **Banque Mondiale**. Indicateurs du développement mondial.1960-2019
3. **ONS**.publication comptes économiques-2000-2014.n 709. Alger.et les comptes économiques en volume .2000-2014.n 710. Alger.
4. **Office National des Statistiques,Alger** ,Série E : Statistiques Economiques, CollectionsStatistiques N° 172/2012, Série E : Statistiques Economiques N° 69.
5. **World Economic Forum**, The Global Competitiveness Report 2013–2014
6. **World Economic Forum**, The Global Competitiveness Report 2014–2015

المواقع الالكترونية

1. التمويل-غير-التقليدي-حقيقته-وخلفياته، شوهده بتاريخ 2019/09/23 - <http://hmsalgeria.net/ar/editor/9336-20170910>
2. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات
httpswww.alukah.netBooksFilesBook_6365BookFileelktab%20w.docx-03-10-2019
3. سليمان علي القطاوي، البنية الاساسية ودورها في التنمية السياحية - <https://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/bonyaa.pdf> 22/09/2019
4. https://www.academia.edu/24035549/Ch._BIAL%3%88S_MOD%3%89LISATIONS_SCH%3%89MATIQUES_DE_L%3%89QUILIBRE_MACRO%3%89CONOMIQUE vu le 12/11/2018
5. البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2019>
6. "www.saadodz.blogspot.com/2012/08/blog-post_8.html" .22:00-2017/06/19-
7. <http://mawdoo3.com> ، 19:00-2017/09/19
8. <http://status-iq.blogspot.com> ، 10:00-2017/09/19
9. www.marefa.org ، 11:30-2017/09/17
10. www.stats.gov.sa ، 11:00-2017/09/16
11. www.tthanyan.ga ، 21:00-2017/09/19
12. **wikipedia** , <https://fr.wikipedia.org/wiki/Infrastructure> 22/09/2019.
13. **Christian Biales**, modélisation schématique de l'équilibre macroéconomiques,sit.web,https://www.academia.edu/24035549/Ch._BIAL%3%88S_MOD%3%89LISATIONS_SCH%3%89MATIQUES_DE_L%3%89QUILIBRE_MACRO%3%89CONOMIQUE vu le 12/11/2018,

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2019:

ANNE	PIB	DIG	INVP
1990	2,8007E+12	4,7695E+10	1,1249E+11
1991	2,7671E+12	5,8293E+10	2,0848E+11
1992	2,8169E+12	1,4398E+11	1,7578E+11
1993	2,7577E+12	1,8518E+11	1,5075E+11
1994	2,7329E+12	2,3588E+11	2,3198E+11
1995	2,8367E+12	2,9687E+11	3,3606E+11
1996	2,953E+12	3,0157E+11	3,4277E+11
1997	2,9855E+12	2,7348E+11	3,7397E+11
1998	3,1378E+12	2,4998E+11	5,2395E+11
1999	3,2382E+12	1,87E+11	6,73E+11
2000	3,3613E+12	3,3172E+11	5,6998E+11
2001	3,4621E+12	3,4163E+11	7,429E+11
2002	3,656E+12	4,2215E+11	8,701E+11
2003	3,9192E+12	7,088E+11	7,2497E+11
2004	4,0877E+12	5,253E+11	1,1611E+12
2005	4,3289E+12	8,2874E+11	1,0648E+12
2006	4,4025E+12	1,6121E+12	8,9736E+11
2007	4,5522E+12	1,6259E+12	6,6875E+11
2008	4,6614E+12	1,594E+12	1,0365E+12
2009	4,736E+12	1,646E+12	1,3179E+12
2010	4,9065E+12	1,812E+12	1,1047E+12
2011	5,0488E+12	2,0836E+12	6,355E+11
2012	5,2205E+12	2,4639E+12	7,5147E+11
2013	5,3666E+12	2,7911E+12	8,5128E+11
2014	5,5706E+12	2,9827E+12	9,0972E+11
2015	5,7767E+12	3,0009E+12	9,5343E+11
2016	5,9615E+12	2,8825E+12	8,8303E+11
2017	6,039E+12	2,9073E+12	8,6126E+11
2018	6,1236E+12	2,83E+12	7,9034E+11
2019	6,1726E+12	2,74E+12	7,1699E+11

Source:

- ONS., publication comptes économiques-2000-2014.n 709. Alger.et les comptes économiques en volume .2000-2014.n 710. Alger.
- ONS . Les comptes économiques de 2011 à 2016 .n 709
- Banque Mondiale. Indicateurs du développement mondial.1960-2019
- Banque d'Alger. annexe. tableaux statistiques 2011. 2017.
- Lois de finances 1990-2017

الملحق رقم (02): نتائج اختبار تحديد درجة تأخير (LPIB) :

VAR Lag Order Selection						
Criteria						
Endogenous variables: LPIB						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/20 Time: 12:03						
Sample: 1990						
2019						
Included observations: 26						
LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	
-1.878468	NA	0.073064	0.221421	0.269809	0.235355	
70.25327	133.1663	0.000307	-5.250251	-5.153475	-5.222383	
72.94731	4.766380*	0.000270*	-5.380562*	-5.235397*	-5.338760*	
73.15552	0.352362	0.000287	-5.319655	-5.126102	-5.263919	
73.82671	1.084224	0.000295	-5.294362	-5.052420	-5.224692	
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

الملحق رقم (03): نتائج اختبار تحديد درجة تأخير (LDIG) :

VAR Lag Order Selection						
Criteria						
Endogenous variables: LDIG						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/20 Time: 12:08						
Sample: 1990						
2019						
Included observations: 26						
LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	
-36.64691	NA	1.059797	2.895916	2.944304	2.909850	
1.773211	70.92945*	0.059598*	0.017445*	0.114222*	0.045313*	
1.851619	0.138722	0.064023	0.088337	0.233502	0.130139	
1.900249	0.082297	0.068983	0.161519	0.355073	0.217256	
2.599411	1.129415	0.070767	0.184661	0.426602	0.254331	
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

الملحق رقم (04): نتائج اختبار تحديد درجة تأخير (LINVP) :

VAR Lag Order Selection						
Criteria						
Endogenous variables: LINVP						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/20 Time: 12:12						
Sample: 1990						
2019						
Included observations: 26						
LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	
-13.84916	NA	0.183490	1.142243	1.190631	1.156177	
5.323754	35.39614	0.045354	-0.255673	-0.158897*	-0.227805	
5.337570	0.024443	0.048965	-0.179813	-0.034648	-0.138011	
7.793932	4.156920*	0.043838*	-0.291841*	-0.098288	-0.236105*	
8.747763	1.540804	0.044099	-0.288289	-0.046348	-0.218619	
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

الملحق رقم (05): نتائج اختبار النموذج الثالث عند المستوى (LPIB) :

Null Hypothesis: LPIB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.714058	0.2391	
Test critical values:				
	1% level	-4.339330		
	5% level	-3.587527		
	10% level	-3.229230		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 12:17				
Sample (adjusted): 1993 2019				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.292510	0.107776	-2.714058	0.0127
D(LPIB(-1))	0.364124	0.181178	2.009756	0.0569
D(LPIB(-2))	0.305225	0.174934	1.744802	0.0950
C	8.349283	3.070226	2.719436	0.0125
@TREND("1990")	0.009707	0.003695	2.627362	0.0154
R-squared	0.417222	Mean dependent var	0.029055	
Adjusted R-	0.311263	S.D. dependent var	0.019363	

Squared			
S.E. of regression	0.016070	Akaike info criterion	-5.258189
Sum squared resid	0.005681	Schwarz criterion	-5.018219
Log likelihood	75.98555	Hannan-Quinn criter.	-5.186833
F-statistic	3.937563	Durbin-Watson stat	1.895884
Prob(F-statistic)	0.014720		

الملحق رقم (06): نتائج اختبار النموذج الثاني للفرق الأول (LPIB):

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root				
Exogenous : Constant				
:Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.633180	0.0114
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 12:26				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.613216	0.168782	-3.633180	0.0012
C	0.017848	0.005789	3.082987	0.0048
R-squared	0.336735	Mean dependent var		0.000716
Adjusted R-squared	0.311224	S.D. dependent var		0.021413
S.E. of regression	0.017771	Akaike info criterion		-5.153726
Sum squared resid	0.008211	Schwarz criterion		-5.058569
Log likelihood	74.15217	Hannan-Quinn criter.		-5.124636
F-statistic	13.19999	Durbin-Watson stat		2.132955
Prob(F-statistic)	0.001208			

الملحق رقم (07): نتائج إختبار النموذج الثاني عند المستوى (DIG):

Null Hypothesis: LDIG has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.300687	0.1785
Test critical values:				
	1% level		-3.679322	
	5% level		-2.967767	
	10% level		-2.622989	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LDIG)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 12:34				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDIG(-1)	-0.087060	0.037841	-2.300687	0.0294
C	2.511007	1.031756	2.433722	0.0218
R-squared	0.163910	Mean dependent var		0.139682
Adjusted R-squared	0.132943	S.D. dependent var		0.269516
S.E. of regression	0.250962	Akaike info criterion		0.139443
Sum squared resid	1.700515	Schwarz criterion		0.233739
Log likelihood	-0.021926	Hannan-Quinn criter.		0.168976
F-statistic	5.293162	Durbin-Watson stat		2.118682
Prob(F-statistic)	0.029364			

الملحق رقم (08): نتائج إختبار النموذج الثاني عند الفرق الأول (DIG):

Null Hypothesis: D(LDIG) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.932185	0.0005
Test critical values:				
	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LDIG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 12:40				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDIG(-1))	-0.973360	0.197349	-4.932185	0.0000
C	0.133620	0.060122	2.222494	0.0352
R-squared	0.483373	Mean dependent var		-0.008309
Adjusted R-squared	0.463503	S.D. dependent var		0.381355
S.E. of regression	0.279327	Akaike info criterion		0.355884
Sum squared resid	2.028617	Schwarz criterion		0.451041
Log likelihood	-2.982375	Hannan-Quinn criter.		0.384975
F-statistic	24.32645	Durbin-Watson stat		1.744736
Prob(F-statistic)	0.000040			

الملحق رقم (09): نتائج إختبار النموذج الثاني عند المستوى (INVP):

Null Hypothesis: LINVP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.820889	0.0677
Test critical values:				
	1% level		-3.679322	
	5% level		-2.967767	
	10% level		-2.622989	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LINVP)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 12:46				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINVP(-1)	-0.190215	0.067431	-2.820889	0.0089
C	5.216146	1.827008	2.855021	0.0082
R-squared	0.227632	Mean dependent var		0.063869
Adjusted R-squared	0.199025	S.D. dependent var		0.266184
S.E. of regression	0.238227	Akaike info criterion		0.035286
Sum squared resid	1.532307	Schwarz criterion		0.129583
Log likelihood	1.488347	Hannan-Quinn criter.		0.064819
F-statistic	7.957417	Durbin-Watson stat		2.036833
Prob(F-statistic)	0.008870			

الملحق رقم (10): نتائج اختبار النموذج الثالث عند الفرق الأول (INVP):

Null Hypothesis: D(LINVP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.707809	0.0005
Test critical values:				
	1% level		-4.356068	
	5% level		-3.595026	
	10% level		-3.233456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINVP,2) Method: Least Squares Date: 09/16/20 Time: 12:50 Sample (adjusted): 1994 2019 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINVP(-1))	-2.305187	0.403865	-5.707809	0.0000
D(LINVP(-1),2)	0.899898	0.266539	3.376231	0.0029
D(LINVP(-2),2)	0.345588	0.181192	1.907300	0.0703
C	0.549606	0.128481	4.277718	0.0003
@TREND("1990")	-0.024762	0.006362	-3.891967	0.0008
R-squared	0.757832	Mean dependent var		0.002161
Adjusted R-squared	0.711704	S.D. dependent var		0.359289
S.E. of regression	0.192914	Akaike info criterion		-0.282108
Sum squared resid	0.781528	Schwarz criterion		-0.040167
Log likelihood	8.667409	Hannan-Quinn criter.		-0.212438
F-statistic	16.42914	Durbin-Watson stat		2.021004
Prob(F-statistic)	0.000003			

الملحق رقم (11): نتائج اختبار الطريقة المربعات الصغرى (lplib c ldig linvp)

Dependent Variable: LPIB				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 13:02				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.79823	0.774918	29.42021	0.0000
LDIG	0.209659	0.022319	9.393700	0.0000
LINVP	0.018851	0.042718	0.441280	0.6625
R-squared	0.902557	Mean dependent var		29.02944
Adjusted R-squared	0.895340	S.D. dependent var		0.287967
S.E. of regression	0.093161	Akaike info criterion		-1.814333
Sum squared resid	0.234333	Schwarz criterion		-1.674213
Log likelihood	30.21499	Hannan-Quinn criter.		-1.769507
F-statistic	125.0432	Durbin-Watson stat		0.408879
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (12): نتائج اختبار الطريقة المربعات الصغرى d(lplib) c u(-1) d(ldig) d(linvp)

Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 14:04				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009571	0.007752	1.234538	0.2290
U(-1)	-0.108790	0.043045	-2.527381	0.0185
D(LDIG)	0.017094	0.014996	1.139888	0.2656
D(LINVP)	0.004038	0.014948	0.270139	0.7894
M	0.021071	0.008064	2.613046	0.0152
R-squared	0.321960	Mean dependent var		0.027250
Adjusted R-squared	0.208953	S.D. dependent var		0.020241
S.E. of regression	0.018002	Akaike info criterion		-5.041054
Sum squared resid	0.007778	Schwarz criterion		-4.805313
Log likelihood	78.09529	Hannan-Quinn criter.		-4.967223
F-statistic	2.849033	Durbin-Watson stat		1.474240
Prob(F-statistic)	0.045921			

الملحق رقم (13): نتائج إختبار تحديد فترة إبطاء البواقي (دراسة إستقرارية البواقي)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: U						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/20 Time: 13:28						
Sample: 1990						
2019						
Included observations: 26						
LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	
30.43247	NA	0.006085	-2.264036	-2.215648	-2.250102	
43.51887	24.15951	0.002402	-3.193759	-3.096983*	-3.165891	
43.79634	0.490903	0.002541	-3.138180	-2.993015	-3.096378	
44.00018	0.344960	0.002706	-3.076937	-2.883384	-3.021200	
47.09375	4.997315*	0.002309*	-3.237981*	-2.996039	-3.168311*	
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

الملحق رقم (14): نتائج إختبار النموذج الثالث عند المستوى (دراسة إستقرارية البواقي):

Null Hypothesis: U has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.631412	0.0444
Test critical values:				
	1% level		-4.309824	
	5% level		-3.574244	
	10% level		-3.221728	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(U)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 13:30				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-0.361367	0.099511	-3.631412	0.0012
C	-0.055095	0.017632	-3.124715	0.0043
@TREND("1990")	0.003346	0.001026	3.261087	0.0031
R-squared	0.437275	Mean dependent var		-0.003239
Adjusted R-squared	0.393988	S.D. dependent var		0.058404
S.E. of regression	0.045466	Akaike info criterion		-3.246016
Sum squared resid	0.053746	Schwarz criterion		-3.104571
Log likelihood	50.06723	Hannan-Quinn criter.		-3.201717
F-statistic	10.10187	Durbin-Watson stat		1.821176
Prob(F-statistic)	0.000567			

الملحق رقم (15): نتائج اختبار رتبة الاندماج غير المقيد (تتبع):

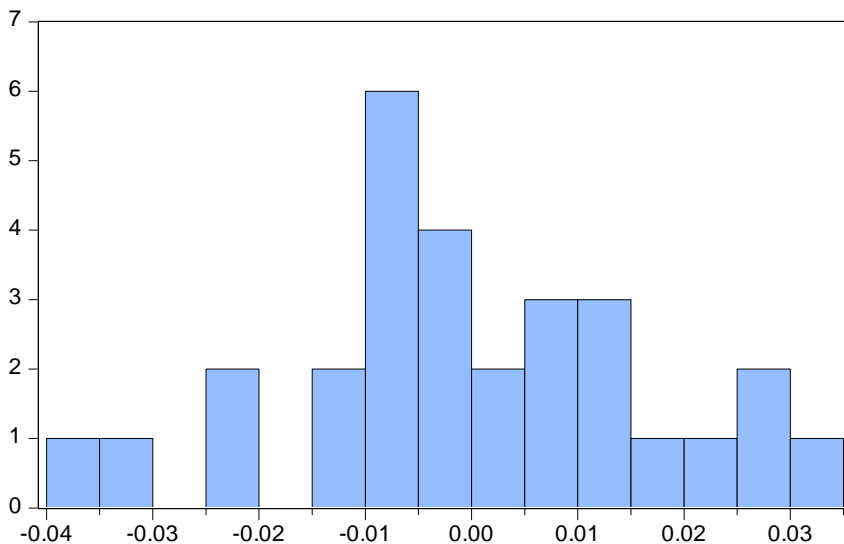
Date: 09/16/20 Time: 13:36				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LPIB LDIG LINVP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypot		Trace	0.05	
hesize				
d				
No. of				
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.456776	34.68636	29.79707	0.0126
At				
most 1	0.352463	17.59984	15.49471	0.0238
*				
At				
most 2	0.176331	5.431623	3.841466	0.0198
*				
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypot		Max-Eigen	0.05	
hesize				
d				
No. of				
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.456776	17.08651	21.13162	0.1680
At				
most 1	0.352463	12.16822	14.26460	0.1045
At				
most 2	0.176331	5.431623	3.841466	0.0198
*				
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):				
LPIB	LDIG	LINVP		
-				
9.9222				
19	3.101047	-1.565513		
7.251				
044	-1.027154	-3.246459		
7.637				
251	-0.302234	-1.609519		
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):				
D(LPI				
B)	0.000344	-0.006651	-0.004191	

D(LDI G)	-0.160623	0.014464	-0.025882
D(LIN VP)	0.108393	0.066594	-0.060123
1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 89.05935			
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
LPIB 1.000 000	LDIG -0.312536 (0.03915)	LINVP 0.157779 (0.08455)	
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
D(LPI B)	-0.003415 (0.03105)		
D(LDI G)	1.593732 (0.38747)		
D(LIN VP)	-1.075500 (0.44879)		
2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 95.14347			
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
LPIB 1.000 000	LDIG 0.000000	LINVP -0.949673 (0.16779)	
0.000 000	1.000000	-3.543441 (0.60178)	
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
D(LPI B)	-0.051644 (0.03448)	0.007899 (0.00917)	
D(LDI G)	1.698614 (0.47848)	-0.512955 (0.12719)	
D(LIN VP)	-0.592625 (0.52902)	0.267730 (0.14062)	

الملحق رقم (16): نتائج اختبار الطريقة: المربعات الصغرى d(lpib) c u(-1) d(ldig) d(linvp)

.Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 14:04				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009571	0.007752	1.234538	0.2290
U(-1)	-0.108790	0.043045	-2.527381	0.0185
D(LDIG)	0.017094	0.014996	1.139888	0.2656
D(LINVP)	0.004038	0.014948	0.270139	0.7894
M	0.021071	0.008064	2.613046	0.0152
R-squared	0.321960	Mean dependent var		0.027250
Adjusted R-squared	0.208953	S.D. dependent var		0.020241
S.E. of regression	0.018002	Akaike info criterion		-5.041054
Sum squared resid	0.007778	Schwarz criterion		-4.805313
Log likelihood	78.09529	Hannan-Quinn criter.		-4.967223
F-statistic	2.849033	Durbin-Watson stat		1.474240
Prob(F-statistic)	0.045921			

الملحق رقم (17): نتائج اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي



Series: Residuals	
Sample 1991 2019	
Observations 29	
Mean	-3.71e-18
Median	-0.001554
Maximum	0.030613
Minimum	-0.035177
Std. Dev.	0.016667
Skewness	-0.087134
Kurtosis	2.743816
Jarque-Bera	0.116000
Probability	0.943650

الملحق رقم (18): نتائج اختبار LM للارتباط التسلسلي لـ DepBreusch-Godfrey:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.880194	Prob. F(2,22)		0.4288
Obs*R-squared	2.148586	Prob. Chi-Square(2)		0.3415
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 16:01				
Sample: 1991 2019				
Included observations: 29				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000910	0.008006	-0.113619	0.9106
U(-1)	-0.011721	0.044664	-0.262436	0.7954
D(LDIG)	0.002414	0.015313	0.157639	0.8762
D(LINVP)	0.003264	0.015320	0.213059	0.8332
M	0.000352	0.008380	0.042065	0.9668
RESID(-1)	0.291059	0.219853	1.323878	0.1991
RESID(-2)	-0.046549	0.227268	-0.204819	0.8396
R-squared	0.074089	Mean dependent var		-3.71E-18
Adjusted R-squared	-0.178432	S.D. dependent var		0.016667
S.E. of regression	0.018093	Akaike info criterion		-4.980100
Sum squared resid	0.007202	Schwarz criterion		-4.650064
Log likelihood	79.21146	Hannan-Quinn criter.		-4.876737
F-statistic	0.293398	Durbin-Watson stat		2.037186
Prob(F-statistic)	0.933626			

الملحق رقم (19): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء العشوائية (Breusch-Pagan-Godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.617418	Prob. F(4,24)		0.2023
Obs*R-squared	6.157613	Prob. Chi-Square(4)		0.1877
Scaled explained SS	3.677135	Prob. Chi-Square(4)		0.4515
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 16:21				
Sample: 1991 2019				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000362	0.000149	2.429603	0.0230
U(-1)	-0.000934	0.000826	-1.130220	0.2696
D(LDIG)	0.000395	0.000288	1.372129	0.1827
D(LINVP)	6.29E-05	0.000287	0.219268	0.8283
M	-0.000227	0.000155	-1.469058	0.1548
R-squared	0.212331	Mean dependent var		0.000268
Adjusted R-squared	0.081053	S.D. dependent var		0.000360
S.E. of regression	0.000346	Akaike info criterion		-12.94741
Sum squared resid	2.87E-06	Schwarz criterion		-12.71167
Log likelihood	192.7375	Hannan-Quinn criter.		-12.87358
F-statistic	1.617418	Durbin-Watson stat		1.729669
Prob(F-statistic)	0.202350			

الملحق رقم (20): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء العشوائية ARCH :

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	1.982993	Prob. F(1,26)		0.1709
Obs*R-squared	1.984198	Prob. Chi-Square(1)		0.1589
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 16:26				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000205	8.50E-05	2.407252	0.0235
RESID^2(-1)	0.264954	0.188153	1.408188	0.1709
R-squared	0.070864	Mean dependent var		0.000278
Adjusted R-squared	0.035128	S.D. dependent var		0.000363
S.E. of regression	0.000357	Akaike info criterion		-12.96863
Sum squared resid	3.31E-06	Schwarz criterion		-12.87347
Log likelihood	183.5608	Hannan-Quinn criter.		-12.93953
F-statistic	1.982993	Durbin-Watson stat		1.863030
Prob(F-statistic)	0.170921			

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: D(LPIB) C U(-1) D(LDIG) D(LINVP) M				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.062587	23	0.9506	
F-statistic	0.003917	(1, 23)	0.9506	
Likelihood ratio	0.004939	1	0.9440	
F-test summary:				
	Sum of Sq.	df	Mean Squares	
Test SSR	1.32E-06	1	1.32E-06	
Restricted SSR	0.007778	24	0.000324	
Unrestricted SSR	0.007777	23	0.000338	
LR test summary:				
	Value	df		
Restricted LogL	78.09529	24		
Unrestricted LogL	78.09775	23		
Unrestricted Test Equation:				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 09/16/20 Time: 16:29				
Sample: 1991 2019				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009648	0.008013	1.203935	0.2409
U(-1)	-0.114442	0.100444	-1.139360	0.2663
D(LDIG)	0.018414	0.026076	0.706197	0.4872
D(LINVP)	0.004696	0.018540	0.253301	0.8023
M	0.022406	0.022862	0.980024	0.3373
FITTED^2	-1.437075	22.96120	-0.062587	0.9506
R-squared	0.322075	Mean dependent var		0.027250
Adjusted R-squared	0.174700	S.D. dependent var		0.020241
S.E. of regression	0.018388	Akaike info criterion		-4.972259
Sum squared resid	0.007777	Schwarz criterion		-4.689370
Log likelihood	78.09775	Hannan-Quinn criter.		-4.883662
F-statistic	2.185414	Durbin-Watson stat		1.473359
Prob(F-statistic)	0.091015			

الملخص:

من خلال موضوع أطروحتنا هذه قمنا بالتطرق لمختلف الجوانب والعوامل التي تؤثر في سياسات الاستثمار الحكومي منه والخاص، ومدى ملائمة البيئة الحالية الحاضنة لتكيف هاتين السياستين وزيادة كفاءتهما الاقتصادية على النمو، كما قمنا بقياس مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019). وتوصلنا إلى أن هناك تأثير إيجابي للاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي وأن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير الاستثمار الخاص، وأن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل 10 سنوات بعد أي صدمة تطرأ على تغير الاتفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الإنفاق الحكومي الاستثماري في تزايد مستمر خاصة ما تعلق بالبنى التحتية وأن الاستثمار الخاص يتجه نحو الهيمنة التدريجية في مجال المشاريع الإنتاجية، أما عن العلاقة بينهما فتشير الدلالات التقديرية على أنها علاقة تكاملية هذا يعني أن العوامل الاقتصادية الداخلية التي تربط بين الاستثمارين تحقق فرص التكيف في المدى الطويل والقصير، وأن التزاحم بينهما غير حاد وهذا يرجع إلى طبيعة المتغيرين وهيكل الاستثمار ككل وطبيعة مصادر تمويله وطرق إدارة الموارد المتاحة وتوزيعها على هاذين العاملين، وهذا ما يمكن استغلاله كمقوم توجيه مستقبلي نحو فعالية هاتين السياستين لإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الاستثماري، الاستثمار الخاص، النمو الاقتصادي، الاقتصاد القياسي

Abstract:

Through the subject of our thesis, we have addressed the different aspects and factors that affect government and private investment policies, and the relevance of the current incubation environment to adapt these two policies and increase their economic efficiency on the market. growth, by measuring the extent of their impact on economic growth in Algeria for the period (1990-2019). We have found that there is a positive impact of public and private investment on economic growth, and that the impact of government investment spending on economic growth is greater than that of private investment, and that economic growth adjusts to its equilibrium value every 10 years after any shock associated with the change in government investment agreement and private investment.

The study also revealed that public investment spending is constantly increasing, especially with regard to infrastructure, and that private investment is tending towards gradual domination in the area of productive projects. As for the relationship between them, estimated indications indicate that it is an integrative relationship. Adaptation opportunities materialize in the long and short term, and the clutter between them is not acute, and this is due to the nature of the two variables, to the structure of the investment as a whole, to the nature from its sources of financing, to the ways of managing the available resources and their distribution to these two worlds, and this can be used as a future guide towards the effectiveness of these two policies to give a strong impetus to economic growth.

Key words: government investment spending, private investment, economic growth, econometrics.

Résumé :

À travers le sujet de notre thèse, nous avons abordé les différents aspects et facteurs qui affectent les politiques d'investissement gouvernementales et privées, et la pertinence de l'environnement d'incubation actuel pour adapter ces deux politiques et augmenter leur efficacité économique sur la croissance, en mesurant l'ampleur de leur impact sur la croissance économique en Algérie pour la période (1990-2019). Nous avons constaté qu'il y a un impact positif des investissements publics et privés sur la croissance économique, et que l'impact des dépenses d'investissement du gouvernement sur la croissance économique est plus important que celui de l'investissement privé, et que la croissance économique s'ajuste à sa valeur d'équilibre tous les 10 ans après tout choc lié au changement de l'accord d'investissement gouvernemental et de l'investissement privé.

L'étude a également révélé que les dépenses publiques d'investissement augmentent constamment, en particulier en ce qui concerne les infrastructures, et que l'investissement privé tend vers une domination progressive dans le domaine des projets productifs. Quant à la relation entre eux, les indications estimées indiquent qu'il s'agit d'une relation intégrative. Les opportunités d'adaptation se concrétisent à long et court terme, et l'encombrement entre elles n'est pas aigu, et cela est dû à la nature des deux variables, à la structure de l'investissement dans son ensemble, à la nature de ses sources de financement, aux modes de gestion des ressources disponibles et de leur distribution à ces deux mondes, et cela peut être utilisé comme un guide futur vers l'efficacité de ces deux politiques pour donner une forte impulsion à la croissance économique.

Mots clés: dépenses d'investissement du gouvernement, investissement privé, croissance économique, économétrie